





الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد البخرائية
ومن الدائرة البخرائية

السنة الثانية عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦١

٧
الأحكام الصادرة
من
الهيئة العامة للموارد الجزائرية

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١

المؤلفة من السيد مصطفى فاضل رئيس محكمة النقض رئيساً ، وبحضور السيد محمود ابراهيم اسماعيل
نائب رئيس المحكمة ، والسادة : مصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ،
ومحمود محمد مجاهد ، والدكتور عثمان رمزي ، والسيد احمد هففي ، ومحمد طيه اسماعيل ، وعبد الحسيب
عدي ، وتوفيق أحمد الحشن المستشارين .

(١)

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ القضائية "هيئة عامة" :

(١-ج) . دعوى مدنية .

شرط اختصاص المحكمة الجزائية بنظر دعوى التعويض المدعى به أمامها :

توافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر . علة ذلك .

المدعى عليه في الدعوى المدنية : من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار
إليه بنص المادة ١٤٢ عقوبات سوري ؟

هو المسئول عن عمل غيره بالمعنى الوارد بنص المادتين ١٧٤ و ١٧٥ من القانون
المدني السوري . شركة التأمين لا يصدق عليها هذا الوصف . التزامها مرتبط على عقد
التأمين — لا على الجريمة التي وقعت من المتهم . لا يجوز اختصاص شركات التأمين أمام
المحاكم الجزائية .

ما الذى عناه الشارع بالحق المباشر الوارد بنص المادة ١٣٧ من قانون
السير السورى ؟

أن يكون للضرورة حق مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة
المختصة — وهى المحكمة المدنية . ذلك لا يمس القاعدة المقررة بنص المادة ٤ من قانون
أصول المحاكمات الجزائية .

١ — * إن القانون إذ أجاز بالمادتين ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ،
١٤٢ من قانون العقوبات السورى — للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض
ما لحقه من ضرر عن الجريمة أمام المحاكم الجزائية — إما عن طريق الدعوى
العمومية التى تقيمها النيابة العامة على المتهم ، أو بالتجائه مباشرة إلى المحاكم
المذكورة مطالباً بالتعويض عن طريق تحريك الدعوى الجزائية ، فإن هذه
الإجازة إنما هى استثناء من أصليين مقررين — أولهما أن المطالبة بالحقوق
المدنية محلها المحاكم المدنية ، وثانيهما أن تحريك الدعوى الجزائية هو من شأن
النيابة العامة — وهذا الاستثناء مبناه الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب
الذى تقام عليه كل منهما ، ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية
للدعوى الجزائية وأن يكون موضوعها طلب التعويض الناشئ مباشرة عن الفعل
الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجزائية .

* مبدأ استقراره عليه قضاء المحكمة العليا بالإقليم الجنوبي — راجع على سبيل
المثال الأحكام الصادرة فى الطعون ١٤٤٨/٢٣ ق — (جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥)
قاعدة ٢٣٥ — مج الأحكام — السنة الخامسة — صفحة ٧٠٣ و ١١٠٤/٢٥ ق —
(جلسة ١٩٥٦/١/١٦) — قاعدة ١٩ — مج الأحكام — السنة السابعة —
صفحة ٤٩ و ٢٦/٨٠٩ ق — (جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥) — قاعدة ٣٥٩ —
مج الأحكام — السنة السابعة — صفحة ١٣٠٥ و ٢٧/٢٩ ق —
(جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦) قاعدة ٨٣ — السنة الثامنة — صفحة ٢٨٩
و ٢٩/٢١٩ ق — (جلسة ١٩٥٩/٣/٣١) القاعدة ٨٨ — السنة العاشرة —
صفحة ٣٩٨ . والمادة الرابعة من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقابل
المادة ١/٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى .

٢ — * المادة ١٤٢ من قانون العقوبات السوري إنما قصدت بالمسؤولين مدنياً — الأشخاص المسؤولين قانوناً عن عمل غيرهم — وهم الذين تناولتهم المادتان ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري وأساس مسئوليتهم ما اقترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم أو تصديرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن هم تحت رقابتهم يقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء — ذلك بأن أساس مسئوليتها هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين — فكل نزاع يقيم حول ذلك يتعلق بالمسئولية العقدية ومحله المحاكم المدنية .

٣ — ** المراد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أن يكون للضرور حق مقاضاة شركة التأمين بالبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة — وهي المحكمة المدنية — دون اللجوء إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها — وهو أمر لا يمس القاعدة المقررة بالمادة الرابعة من قانون

** راجع على سبيل المثال الحكم في الطعن ١٩/٦٤٦ ق — (جلسة ١٣/٦/١٩٤٩) — الفهرس الخمس والعشرين ج ٢ — بند ٢٠ — صفحة ٦٠٣، والطعن ٣٠/١٩٧٢ ق — (جلسة ٢١/٢/١٩٦١) . والمادة ١٤٢ من قانون العقوبات السوري تقابل المادة ٢/٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصري — ويلاحظ أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة لم تأت بجديد . والمادة ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري تقابل المادة ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني المصري .

*** المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن "التأمين الإجبارى عن المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات" في الإقليم البعثي — تقابل المادة ١٣٧ من قانون السير السوري .

ملحوظة : بالنسبة للبداً السابق الذى جرى به قضاء الدائرة الجزائية لمحكمة النقض بالإقليم الشمالى — راجع القرار رقم ١٨ جنح بتاريخ ١٩٥٧/١/٢١ — مجلة القانون — السنة الثامنة — صفحة ٣٥٠ و ٢٣٠ جنح بتاريخ ١٩٦٠/٤/١٠ — المجلة المذكورة — السنة الحادية عشرة — صفحة ٣٢٧ .

أصول المحاكمات الجزائية — وهي قاعدة قد وردت على سبيل الاستثناء فيتعين عدم التوسع فيها وقصرها على الحالة التي يتوافر بها الشرط الذي قصد به المشرع أن يجعل الالتجاء إلى المحاكم الجزائية منوطاً بتوافره — وهو قيام السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر، فمتى كان التعويض المطلوب يستند إلى عقد التأمين كان لا محل للقول باختصاص المحاكم الجزائية بنظره، ومتى تقرر ذلك، وكانت الدعوى المدنية قد اختصمت بها الشركة الطاعنة على أساس عقد التأمين وقضت المحكمة الجزائية باختصاصها بنظرها وفصلت فيها على مبدأ جرى به قضاء الدائرة الجزائية لمحكمة النقض بالإقليم الشمالي، فإن الهيئة العامة ترى العدول عنه والفصل في الدعوى وفقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض، والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجزائية بنظر الدعوى المدنية قبلها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين بمجرم مخالفة قواعد السير وإيذاء الغير مما أدى إلى إصابة بعض الركاب بجروح مختلفة. وطلبت عقابهم بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٦ و ١٢٩ و ١٣٧ من قانون السير الصادر سنة ١٩٥٣ والمادتين ٢٤٤ و ٥٥١ من قانون العقوبات السوري. وأمام محكمة قاضي صلح البنك تقرر إدخال مالكي السيارات مسئولين بالمال — مدعى عليهم — كما تقرر إدخال كل من شركة التأمين العربية المحدودة بصفتها، وهي الشركة المؤمن لديها السيارة رقم ٣٢٩٨ وشركة الضمان السورية، وهي الشركة المؤمن لديها السيارتان ١٢٢٩٤ و ٣١٠٩. وقد دفعت شركة الضمان السورية، بأنه لا يجوز إدخال شركة التأمين أمام القضاء الجزائي. والمحكمة المذكورة قضت ١ — بحبس كل من المدعى عليهم شهرين.

٢ — وللأسباب المخففة التقديرية المبحوث عنها تقرر تنزيل الحبس إلى خمسة وعشرين يوماً بالنسبة للمدعى عاينهما الثاني والثالث وتنزيلها إلى عشرة أيام إلى المدعى عليه الأول ٣ — تحسب مدة التوقيف لكل من الموقوفين الثالث من تاريخ ٤/٢٣ إلى ١٧/٥/١٩٥٦ والأول من تاريخ ٤/٢٣ إلى ٢٨/٤/١٩٥٦

والثاني من تاريخ ٦/١٣ إلى ١٩٥٦/٦/٢٠ من أصل مدة الحكم . ٤ - إلزام المدعى عليهم سائق السيارة ١٢٢٩٤ ومالكها بالتكافل والتضامن مع شركة الضمان السورية وسائق السيارة رقم ٣١٠٩ مع مالكها بالتكافل والتضامن مع شركة التأمين نفسها وسائق السيارة رقم ٣٢٩٨ مع مالكها بالتكافل والتضامن مع شركة التأمين العربية المحدودة بأن يؤدوا الأضرار المبحوث عنها البالغة ثلاثة عشر ألفاً ومائة ليرة سورية منها ٤٥ ٪ على طاق مالك السيارة ١٢٢٩٤ وسائقها وشركة التأمين المختصة بالتكافل والتضامن ومثلها على طاق مالك السيارة ٣١٠٩ وسائقها ومالكها وشركة التأمين المختصة بالتكافل والتضامن أيضاً و ١٠ ٪ على طاق مالك السيارة ٣٢٩٨ وسائقها وشركة التأمين المختصة بالتكافل والتضامن والمذكورة جميع أسماءهم في هذا القرار تدفع إلى المدعين الشخصيين وفقاً لما هو مبين ذيلاً على أن يجرى التقاضى بما حكم لكل من مالكى السيارتين ٣١٠٩ و ١٢٢٩٤ والسائق .

ليرة سورية

- ١٠٠٠ فقط ألف ليرة سورية للمدعى الشخصى أحمد زكور
- ٣٠٠٠ فقط ثلاثة آلاف ليرة سورية للمدعى الشخصى واهكين ورنار برميان
- ٩٠٠ فقط تسعمائة ليرة سورية للمدعى الشخصى ديكراى حاجى شركسيان
- ١٦٠٠ فقط ألف وستمائة ليرة سورية للمدعى الشخصى عبد السلام الكامل
- ٤٠٠ فقط أربعمائة ليرة سورية للمدعية الشخصية بولندى خورى
- ٣٧٠٠ فقط ثلاثة آلاف وسبعمائة ليرة سورية للمدعى الشخصى محمد محمود السراج
- ٢٥٠٠ فقط ألفين وخمسمائة ليرة سورية للمدعين الشخصيين محمد حسن سليم التركمانى وصلاح الدين شمس باشا ٥ - عدم البحث بأضرار الجريح كمال كديدى لعدم مطالبته بها ٦ - تثبيت المجوز الواقعة على السيارات ٣٢٩٨ و ٣١٠٩ و ١٢٢٩٤ حتى تسديد المبالغ المحكوم بها مع الرسوم والمصاريف ٧ - تضمين المدعى عليهم بالتكافل الرسم سبع ليرات سورية ونصف بالتساوى بينهم .
- ٨ - تضمين المدعى عليهم جميعاً مبلغ الرسوم المدنية البالغة ثلاثمائة وتسعون ليرة سورية والمصاريف البالغة مئة وثمانين ليرة سورية وعشرين قرشاً سورياً المصروفة من نفقات الجرائم العامة لقاء تعويض القاضى والمساعد وأجرة السيارة

وأجور الخبراء . قرارا وجاهيا بحق المتهمين وشركة التأمين العربية المحدودة وشركة الضمان السورية وغيايبا بمثابة الوجوهية بحق محمد محمود السراج وبولندى خورى وعبد السلام الكامل واهما كين برميان وحسين أمانو ووصال اللحام وعزوز شفيق الحلبي ومحمد حسن سليم التركمانى وصلاح الدين شمس باشا قابلا للاستئناف، وقدردت المحكمة فى أسباب حكمها على الدفع الذى أثارته شركة الضمان السورية قائلة بأن إجراء التأمين على السيارات العامة من المستوجبات القانونية وأنه ثابت قبل الشركة بإقرارها الخطى . استأنفت شركة الضمان السورية هذا الحكم كما استأنفه المتهمون وقضى من محكمة استئناف الجزاء بدمشق وجاهيا قابلا للتمييز بالأكثرية ما يلى : ١ — فسخ القرار المستأنف من جهة العقوبة عن المستأنفين المحكومين للعفو رقم ٣ ٢ — تصديق القرار المستأنف من جهة تقدير الأضرار البالغة ١٣١٠٠ ليرة سورية كل حسب ضرره المقدر ٣ — إلزام المدعى عليهم ... و ... وشركة الضمان بأن يؤدوا ٦٠ ٪ من كامل الأضرار متضامنين ٤ — إلزام المدعى عليهم .. و ... و ... و ... وشركة الضمان السورية بأن يؤدوا متضامنين ٤٠ ٪ من كامل الأضرار على أن يجرى التقاص بما حكم لكل من مالكي السيارات ٣١٠٩ و ١٢٢٩٤ والسائق ... وعلى أن تدفع للمدعين الشخصيين كما هو مبين أدناه :

الاسم	ليرة سورية
أحمد ذكور	١٠٠٠ ألف ليرة سورية
واهكين	٣٠٠٠ ثلاثة آلاف ليرة سورية
ديكران	٩٠٠ تسعمائة ليرة سورية
عبد السلام الكامل	١٦٠٠ ألف وستمائة ليرة سورية
بولندى خورى	٤٠٠ أربعمائة ليرة سورية
محمد محمود السراج	٣٧٠٠ ثلاثة آلاف وسبعمائة ليرة سورية
محمد حسن التركمانى وصلاح الدين شمس باشا	٢٥٠٠ ألفين وخمسمائة ليرة سورية
المجموع	١٣١٠٠ ثلاثة عشر ألفا ومائة ليرة سورية

٥ - رد الدعوى على سائق ومالكي السيارة ٣٢٩٨ . ٦ - تثبيت الحجز على السيارتين ١٢٢٩٤ ، ٣١٠٩ حتى تسديد المبالغ المحكوم بها مع الرسوم ورفعها عن السيارة ٣٢٩٨ . ٧ - إعادة التأمين إلى المستأفيين . فطعن الوكيل عن رئيس مجلس إدارة شركة الضمان السورية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف قواعد الاختصاص إذ قضى بالتعويض قبلها بوصفها مؤمنا لديها من مالكي السيارتين المحكوم عليهم بالتعويض مع أنه لا يصح قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجزائية إلا قبل المتهمين بمقارفة الجريمة الناشئة عنها الضرر والمسئولين عنهم مدنيا . وهذا النعي صحيح ذلك بأن القانون إذ أجاز بالمادتين ٤ من أصول المحاكمات الجزائية و ١٤٢ من قانون العقوبات السوري للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر عن الجريمة أمام المحاكم الجزائية إما عن طريق الدعوى العمومية التي تقيمها النيابة العامة على المتهم أو بالتجائه مباشرة إلى المحاكم المذكورة مطالبا بالتعويض عن طريق تحريك الدعوى الجزائية ، فإن هذه الإجازة إنما هي استثناء من أصليين مقررين - أولهما أن المطالبة بالحقوق المدنية محلها المحاكم المدنية، وثانيهما أن تحريك الدعوى الجزائية هو من شأن النيابة العامة، وهذا الاستثناء مبناه الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما، ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجزائية، وأن يكون موضوعها طلب التعويض الناشئ مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجزائية . ومتى تقرر أن ممارسة هذا الحق مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون في الحدود التي رسمها القانون، لما كان ذلك وكانت المادة ١٤٢ من قانون العقوبات السوري إذ نصت على أنه يدعى المسئولون مدنيا إلى المحاكمة ويلزمون متضامنين مع فاعل الجريمة - إنما قصدت بالمسئولين مدنيا الأشخاص المسئولين قانونا عن عمل غيرهم ، وهم الذين تناولتهم المادتان ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري ، وأساس مسئوليتهم ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن هم تحت

وقايتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق، وليست شركة التأمين الطاعنة من بين هؤلاء — ذلك بأن أساس مسؤوليتها هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين، فكل نزاع يقوم حول ذلك يتعلق بالمسئولية العقدية، ومحل المحاكم المدنية — ولا يرد على ذلك بأن المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قد نصت على أن للضرور على شركة التأمين حقا مباشرا، لأن المراد بهذا النص أن يكون للضرور حق مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة — وهي المحكمة المدنية دون اللجوء إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها، وهو أمر لا يمس القاعدة المقررة بالمادة ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية من أنه يحق لكل متضرر إقامة دعوى الحق الشخصي بالتعويض عن الضرر الناتج من الجرائم — فهي قاعدة قد وردت كما سبق القول على سبيل الاستثناء فيتعين عدم التوسع فيها وقصرها على الحالة التي يتوافر بها الشرط الذي قصد به المشرع أن يجعل اللجوء إلى المحاكم الجزائية منوطا بتوافره — وهو قيام السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر — فمتى كان التعويض المطلوب يستند إلى عقد التأمين كان لا محل للقول باختصاص المحاكم الجزائية بنظره. لما كان ما تقدم، وكانت الدعوى المدنية قد اختصمت بها شركة الضمان السوري على أساس عقد التأمين وقضت المحكمة الجزائية باختصاصها بنظرها وفصلت فيها على مبدأ جرى به قضاء الدائرة الجزائية لمحكمة النقض بالإقليم الشمالي، فإن الهيئة العامة ترى بالأغلبية المنصوص عنها في المادة ٤ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ العدول عنه للأسباب المتقدمة والفصل في الدعوى وفقا للسادة المذكورة، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من إلزام شركة الضمان السورية الطاعنة بالتعويض والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجزائية بنظر الدعوى المدنية قبلها.

الأحكام الصادرة
من الدائرة الجزائية
تقارير

محاماه

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد
الخشني ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ القضائية :

رد الاعتبار . أثره . القيد بجداول المحامين . شرطه .

رد الاعتبار يحو حكم الإدانة وآثاره بالنسبة للمستقبل . ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة
في ذاتها .

مناط القيد بالجداول . حسن السمعة والاحترام . الأمر في ذلك تقديرى للجنة القيد .

الحكم برد الاعتبار وإن ترتب عليه عملاً بنص المادة ٥٢٢ من قانون
الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل
ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ،
إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد
أضحى من الواقع والواقع لا يمحى - ملي أنه وإن أمكن أن تزول آثاره فعلاً
أو قانوناً فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر في ذلك - وبالنظر

إلى قانون المحاماة — تقديرى يرجع فيه إلى الهيئة التى تفصل فى طلبات القيد .
ولما كان رد الاعتبار — بناء على ما سبق — لا يكسب الطاعن حقا خالصا
فى القيد بمجدول المحاماة لأن قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوانين إلى إغفال هذا
النظر، بل يستوجب القانون فيمن يقيد اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزا
بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة — وهى مهنة ذات طابع خاص —
ولا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن اللجنة إذ رفضت
قيد الطاعن استنادا إلى ما تبيته من ما ضيه — تكون قد استعملت سلطتها
فى التقدير الذى تقررها عليه هذه المحكمة .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم فيما يقول به الطالب بأنه حصل على ليسانس الحقوق
جامعة القاهرة سنة ١٩٤٣ وعين كاتباً بقلم المجوزات بمصلحة الأموال المقررة
فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ واستقال منها فى ٢٢/٢/١٩٤٤ ثم عين بمصلحة
الضرائب فى ٢٢/٤/١٩٤٤ بوظيفة مساعد مأمور ضرائب إلى أن صدر قرار
وزير المالية فى ١٣/١/١٩٤٩ بفصله من الخدمة اعتبارا من ٢٣ من يناير
سنة ١٩٤٩ بسبب صدور حكم ضده فى جناية رشوة بالقضية رقم ٣٤٠٦ سنة ١٩٤٧
بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وتعزيمه خمسمائة جنيه . ثم حكم عليه بعد
ذلك فى قضية اللجنة رقم ٨٢١ سنة ١٩٥٣ بتعزيمه مبلغ خمسة جنميات وإلزامه
بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة قرش . وبتاريخ ٢١ من ديسمبر
سنة ١٩٥٩ قضت محكمة جنايات القاهرة باعادة اعتباره فى القضيتين المشار
إليهما آنفا . ثم قدم طالبا إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة لقيد
اسمه بمجدول المحامين تحت التمرين . وبتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٠ قررت
اللجنة غيايبا برفض الطلب . فعارض ، وقضى فى معارضته بتاريخ ٢٢ من مايو
سنة ١٩٦٠ بتأييد القرار المعارض فيه . فقرر الطاعن بالطعن فى هذا القرار
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينهى على القرار المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذا انتهى إلى تأييد القرار القاضي برفض طلب قيده بمجدول المحامين استنادا إلى سبق الحكم عليه بالعقوبة في جناية رشوة وفي جنحة ضرب متخذاً من ذلك دليلاً على أنه ليس أهلاً للاحترام الواجب للهيئة رغم الحكم القاضي برد اعتباره إليه ، ووجه الخطأ في ذلك أن رد الاعتبار يترتب عليه محو الحكم الصادر بالإدانة بالنسبة إلى المستقبل وزوال آثاره من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية فيحقق للطاعن بناء على ذلك - وخلافا لما ذهب إليه القرار - أن يباشر حقوقه العامة ومنها مزاولة المهن التي ينظم الشارع الاشتغال بها كالطب والمحاماة ، هذا إلى أن الحكم برد الاعتبار قد بني على تحقيقات أجرتها النيابة وعلى شهادات قدمها الطالب أثبتت أنه محمود السيرة وأهل للاستجابة لطلبه لكن اللجنة أغفلت حجة هذا الحكم وخالفت مدلول البيانات التي بنى عليها والتي تخالف ما انتهى إليه القرار .

وحيث إنه يبين من مطالعة القرار الغيابي المؤيد لأسبابه بالقرار المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن الطاعن حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه لارتكابه جناية رشوة وأنه قضى بتغريمه خمسة جزيئات وبالتعويض للذعي بالحقوق المدنية في جنحة ضرب وبعد أن أشار القرار إلى أن الطاعن قد رد إليه اعتباره عن الحكيم قال "وحيث إنه بالرغم من صدور الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه إلا أن هذه اللجنة ترى أن الحكيم الصادرين عليه والمنوه عنهما تجعله غير أهل للاحترام الواجب للهيئة ومن ثم يتعين رفض طلبه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم برد الاعتبار وإن ترتب عليه عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحي من الواقع والواقع لا يحى ، على أنه وإن أمكن أن تزول آثاره فعلاً أو قانوناً فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه والأمر في ذلك وبالنظر إلى قانون المحاماة فتدري يرجع فيه إلى الهيئة التي تفصل في طلبات التقيّد متى

كان تقديرها سائغا . لما كان ما تقدم وكان رد الاعتبار — بناء على ما سبق — لا يكسب الطاعن حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة ، وكان قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوانين إلى إغفال هذا النظر بل استوجب فيمن يقيد اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة ، وهي مهنة ذات طابع خاص . وكان لا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم — ولما كانت اللجنة عندما رفضت قيد الطاعن استنادا إلى ما تبينته من ماضيه قد استعملت سلطتها في التقدير وكان تقديرها سائغا تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ به فان الطعن يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا وتأيد القرار المطعون فيه .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل بونس ،
وعبد الحسيب على ، وحن خالو المستشارين .

(٢)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

شروط القيد بمجدول المحامين : ما لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام
الواجب للمهنة .

إشغال الطاعن ساعة فكتابا .

إشغال الطاعن ساعة فكتابا من الدرجة التاسعة ثم ترقيته بعد ذلك إلى الدرجة
السابعة وبقاؤه بالخدمة إلى أن اعتزلها من تلقاء نفسه بعد أن حصل على إجازة
"الليسانس" في القانون لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للمهنة
المحاماه .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن — حسب الثابت في الأوراق — في أن الطاعن كان
يعمل موظفا بإدارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية، فلما حصل على درجة
الليسانس في القانون استقال من وظيفته وتقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين
لقيد اسمه بمجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين . فقررت لجنة قبول المحامين
بمحكمة استئناف القاهرة غايبيا برفض الطلب . فعارض في هذا القرار وقضى
في معارضته بتأييد القرار المعارض فيه وقد أعلن بهذا القرار فطعن المعارض
فيه بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون وفساد الاستدلال ، ذلك أن القرار المطعون فيه أيد القرار الغيابى السابق صدوره برفض طلب قيد الطاعن بمجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين بمقولة إنه غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماه طبقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لما تبين من أنه سبق أن عين ساعيا خارج الهيئة بمراقبة النشر ببوليس مصر فكتبا بالدرجة التاسعة ثم نقل إلى إدارة الجوازات والجنسية إلى أن استقال من خدمة الحكومة فى ١٩٥٩/٥/٢ ، وأنه قد وقعت عليه خلال مدة خدمته تسع جزاءات أحدها لمشاجرته مع زميل له فى العمل — ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه القرار المطعون فيه من تهوين شأن الطبقة العاملة واعتبار أنها غير جديرة بممارسة النشاط المهني على الرغم من تزودها بالمؤهلات العلمية التى تؤهلها لتلك المهن يجافى دستور الدولة الذى حدد طبيعة المجتمع بأنه مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى — هذا فضلا عن أن الجزاءات الإدارية التى وقعت عليه إنما كانت عن وقائع لم تحصى ولم تحقق وهى نتيجة لقيوب الجهاز الإدارى وأغلبها عن تأخيرته فى الحضور لعمله ومثلها مع اقتراض صدورها عن وقائع ثابتة فى حق الطاعن لا تؤثر على حسن سيرة الطاعن وسمعته ولا تمس الاحترام الذى يؤهله لمزاولة مهنة المحاماه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على القرار الغيابى المؤيد لأسبابه بالقرار المطعون فيه أن الطاعن عين ساعيا خارج الهيئة بمراقبة النشر ببوليس مصر فى المدة من ١٩٤٢/٧/٢٠ إلى ١٩٤٤/١٢/٢٢ ، ثم عين كاتبا بالدرجة التاسعة من ١٩٤٤/١٢/٢٣ ، ثم عدل راتبه واحتسب فى الدرجة التاسعة من تاريخ تعيينه ، ثم نقل إلى إدارة الجوازات والجنسية من ١٩٤٦/٨/٣ ، واعتبر فى الدرجة الثامنة من ١٩٥٠/٨/١٢ ، ثم رقى للدرجة السابعة فى ١٩٥٧/٧/٢١ إلى أن صدر قرار وزارى بقبول استقالته من خدمة الحكومة اعتبارا من ١٩٥٩/٥/٢ ، وأثبت القرار كذلك أنه قد وقع على الطاعن تسع جزاءات بالإلذار والخصم من المرتب فى المدة من ١٩٤٥/١٢/٨ إلى ١٩٥٩/٤/٥ لتأخيرته فى

الحضور والإهمال في العمل ومشاجرته مع زميل له ، وقد انتهى القرار إلى القول بأن مثل الطالب لا تعدد اللجنة أهلا للاحترام الواجب للمهنة التي يود الانتساب إليها ، ورفضت الطالب إستنادا إلى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة الثانية من القانون المشار إليه تشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة ، وأن يكون حاصلاً على درجة الليسانس في القانون ، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلاً للاحترام الواجب للمهنة ، وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف ، ولما كان اشتغال الطاعن ساعياً فكتاباً من الدرجة التاسعة ثم ترقيته بعد ذلك إلى الدرجة السابعة وبقاؤه بالخدمة إلى أن اعتزلها من تلقاء نفسه بعد أن حصل على إجازة "الليسانس" في القانون لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للمهنة ، وكانت الإجراءات الإدارية التي أشار إليها القرار ليس في أسبابها ما يمس حسن السمعة أو يחדش الاعتبار ، وكان الثابت من الأوراق فوق ما تقدم أن الطاعن قد توافرت فيه الشروط التي نصت عليها المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم ، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن يكون قد جانبه الصواب ، ومن ثم يتعين إلغاؤه وقبول الطالب وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد طية اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٣)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ القضائية :

شروط القيد بالجدول :

وجوب توافر شرطين : الأول يتعلق بأهلية الاحترام الواجب للمهنة ، والثاني يتعلق
بذمة طالب القيد وشرفه .

تقرير أهلية الاحترام الواجب للمهنة المحاماه تقدير موضوعي للجنة القيد بشرط أن يكون
تقديرها سائغا مبتقى على أسباب تنتجه .

* مفاد تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٧ وجوب توافر شرطين - أولهما أن يتوافر في طالب القيد حسن السمعة
والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة ، وثانيهما ألا يكون قد صدرت ضده
أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها
لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف ، ولما كانت اللجنة إذ قدرت تخلف الشرط
الأول من هذين - وهو فقدان الطالب أهلية الاحترام الواجب للمهنة - مستندة
في ذلك إلى الجزاءات الميئة بقرارها - لم يكن تقديرها سائغا مبنيا على أسباب
تنتجه ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد اسم الطالب بجدول المحامين
تحت التمرين .

* راجع الطعن ٣/٥٦ ق - محاماه - الفاعدة ١ تقابات - مج الأحكام -
الهيئة ٩ ص ٤ ، الطعن ٣٠/٨ ق - (جلسة ١٧/٤/١٩٦١) .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعن عين مدرسا بالتعليم الحر فمدرسا بمدرسة أميرية بالدرجة الثامنة الفنية وظل يتدرج في وظائف الحكومة إلى أن استقال وقبلت استقالته— وحصل على ليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة ثم تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة لقيده باسمه بمجدول المحامين تحت التمرين، وقد قررت اللجنة المذكورة غايبا برفض طلبه . فعارض وقضى في معارضته بتأييد القرار المعارض فيه — وقد أبغ هذا القرار إلى المعارض فطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن اللجنة استندت في رفض طلب الطاعن قيد اسمه بمجدول المحامين العام إلى أنه سبق أن وقعت عليه ثلاثة جزاءات أثناء عمله مدرسا ، منها جزاء بنقص خمسة أيام من مرتبه لتعديه بالضرب على زميل له وفراش بالمدرسة، واعتبرت اللجنة أن توقيع ذلك الجزاء عليه يجعله غير أهل للاحترام الواجب للمهنة التي يطلب الالتساب إليها تطبيقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ مع أن الثابت بالأوراق أنه تظلم من ذلك الجزاء التأديبي إلى مكتب التظلمات بالوزارة وطلب التحقيق مستندا إلى أن ناظر المدرسة هو الذي دبر له الأمر على هذا النحو، فضلا عن أن القول بحصول الاعتداء من الطاعن وتوقيع الجزاء عليه لذلك السبب لا يعتبر ماسا بالشرف تطبيقا لما جاء بالفقرة الرابعة من المادة الثانية السالفة الذكر .

وحيث إن محصل الواقعة التي صدر فيها القرار المطعون فيه أن الطاعن تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده باسمه بمجدول المحامين تحت التمرين وتبين أنه من مواليد ١٤/١٠/١٩٣١، وحصل على الليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة دور فبراير سنة ١٩٥٧ ، ثم عين في ١٨/١٠/١٩٤٩ مدرسا بالتعليم الحر فمدرسا

بمدرسة العصفورى الابتدائية الأميرية من ١٩٥٠/١٢/١ بالدرجة الدائمة الفنية ثم منح الدرجة السابعة الفنية الشخصية من ١٩٥٥/١١/١ ونقل إلى مدرسة التوفيق الإعدادية بالفجالة فعضو فنى بالوسائل التعليمية بمنطقة السويس فمدرسا بمدرسة الصناعات الإعدادية البحرية بالسويس إلى أن استقال وقبلت استقالته اعتبارا من ١٩٦٠/٤/٢ - وتبين أنه توقع عليه جزاءات ثلاثة إبان فترة عمله بمدرسة الصناعات الإعدادية البحرية بالسويس، أولها بنقص ما يوازي مرتب خمسة أيام من راتبه لتعديه على زميل له وفراش بالمدرسة، وثانيها بنقص ما يوازي مرتب يوم واحد من راتبه لتأخره عن الدرس وإبدائه أعذارا واهية ورفضه التوقيع بالعلم على إلفات نظره لعدم العودة إلى ذلك، وثالثها بنقص ما يوازي مرتب ثلاثة أيام من راتبه لتأخره عن الدراسة ونحروجه قبل الموعد الرسمي - وأقام القرار المطعون فيه قضاءه على ما جاء به "إنه يبين من مراجعة ملف خدمة الطالب أنه قد وقع عليه ثلاثة جزاءات أثناء خدمته منها جزاء بنقص خمسة أيام من ماهيته لتعديه بالضرب على زميل له وعلى فراش المدرسة، وأن مثل هذا الطالب لا تعده اللجنة أهلا للاحترام الواجب للمهنة التي يود الانتساب إليها وذلك تطبيقا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧" وانهت اللجنة في قرارها المطعون فيه إلى رفض طلبه، ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة، وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف - ومفاد تفسير النص المذكور وجوب توافر شرطين أولهما أن يتوافر في طالب القيد حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة، وثانيهما ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف. ولما كانت اللجنة إذ قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين وهو فقدان الطالب أهلية الاحترام الواجب للمهنة، مستندة في ذلك إلى الجزاءات المتقدمة الذكر، لم يكن تقديرها سائغا مبذرا على أسباب تنتجها، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد اسم الطالب بجدول المحامين تحت التمرين .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محطني كامل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحبيب علي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وحسن خالد المتشارين .

(٤)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) ماهية قرار لجنة القيد :

قرار إداري . لجنة سحب متى ثبت لها أن مباءة وقائع غير صحيحة وأن شروط القيد
لم تكن كلها أو بعضها مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول .

(ب) مناهة القيد بالجدول :

اقتطاع صلة الموظف بوظيفته بإحدى مصالح الحكومة أو غيرها قبل طلب القيد ،
وأن يكون الاقتطاع لأسباب غير ماسة بالقيمة والشرف . علة ذلك . الم ١ ، ٤/٢
من قانون المحاماة .

١ — قرار لجنة القيد هو في حقيقته قرار إداري ، وهو بهذا الوصف يجب
أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معرف بها قانونا ، وإيس في القانون ما يمنع
هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها بالقيد متى ثبت لها — ولو بعد إصدار
القرار أنه بني على وقائع غير صحيحة وأن الشروط المنصوص عليها في القانون لم
تكن كلها أو بعضها — في حقيقة الواقع — مستوفاة في الطالب وقت قيده
بالجدول .

* ٢ — المادة ١٩ من قانون المحاماة وهي التي حرمت الجمع بين المحاماة وبين
غيرها من الوظائف والأعمال وإن وردت في الباب الخامس منه ” في حقوق
المحامين وواجباتهم “ ، فإنها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة

* مبدأ الطعن ٢٩/١٨ ق — نقابات — محاماه — (جلسة ١٩٥٩/٦/٩) —
القاعدة (١) نقابات — مع الأحكام — س ١٠ ص ٤٠١

والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ، فهي كالمادة الأولى من القانون تسييران في منحنى واحد — فما دام الاشتغال بالمحاماه — وهو العنصر الأصيل فيها — هو المسوغ للقيد فالتحاق المحامى الطارئ بأحدى الوظائف بعد ممارسة مهنته والذي من شأنه أن يمنع من الممارسة هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالجمال في الحالين واحد ولا حكمة للغايرة — وإن اختلف أثره بحسب المرحلة التي وجد فيها هذا السبب ، فان قام هذا السبب ابتداء امتنع القيد بتاتا ، وقد أكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن حسب الثابت في الأوراق في أن الطاعن حصل على دبلوم المعهد العالى للتجارة ودبلوم معهد الضرائب والتحق وعمل كأمور للضرائب وقد أعير للسودان كفتش مراجعة بديوان المحاسبة ، وفي خلال مدة خدمته بمصلحة الضرائب حصل الطاعن على المؤهلين المهنيين — جمعية المحاسبين القانونيين بالانجلترا — وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، وهذان المؤهلان معادلان لدرجة الدكتوراه ، وقد حصل أيضا على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة ، وبعد قبول استقالته من مصلحة الضرائب تقدم بطلب للجنة قبول المحامين لقيد اسمه في جدول المحامين تحت التمرين ، وقد وافقت اللجنة بقيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين . ووردت إلى اللجنة شكوى ضمنها كتبها أن الطاعن بالرغم من قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين ، يعمل مديرا لحسابات الشركة المصرية للغزل ونسج الصوف بالقاهرة منذ عام ونصف وبعقد لمدة خمس سنوات مما يتعارض مع أصول مهنة المحاماه وقوانينها ، وقد دعم شكواه بإقرار مزور صادر من الطاعن بأنه لم يسبق له التوظيف ، وقد أرفق بها صورة فوتوغرافية من الأمر الإدارى الصادر بتعيينه بهذه الشركة متضمنا أنه بناء على قرار مجلس إدارة الشركة الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٩ "يعين السيد / مديرا لحسابات الشركة بالشروط التي وافق عليها مجلس الإدارة". وقررت

لجنة قبول المحامين بحكمة استئناف القاهرة اعتبار قرار اللجنة بقيد اسم الطاعن ...
... كأن لم يكن وذلك على أساس أنه لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين وظيفة
إدارية بأية شركة من الشركات تطبيقاً لنص المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٧ . وقد أبلغ القرار المطعون فيه إلى الطاعن . فطعن فيه بطريق
التقاضي ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القرار
المطعون فيه أشار إلى وجوب عدم الجمع بين مزاوله الطاعن لمهنة المحاماة بجانب
عمله مديراً لحسابات الشركة المصرية استناداً إلى نص المادة ١٩ من القانون
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ مع أن هذه المادة فرقت بين نوعين من الأعمال التي لا يجوز
الجمع بينهما وبين مزاوله المحاماة وهي (١) التوظيف لدى مصلحة حكومية... الخ
(٢) شغل وظيفة العضو المنتدب في شركة مساهمة ، وقررت المادة المذكورة
أن الجمع لا يسرى على من يجمع فعلاً وقت صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
بين المحاماة وبين إحدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين ، أما
الاشتغال بالتجارة أو بعمل لا يتفق وكرامة المحاماة أو رئاسة مجلس الأمة أو تولى
السلطات الدينية ، فإن هذا لم يعط القانون أصحابها حق الجمع ولا الاستمرار فيه
ولو كان صاحبها يجمع فعلاً بينها وبين المحاماة وقت صدور القانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٧ ، وأنه يتبين من هذا أن المشرع قد عين وظائف معينة بفعل عدم
الجمع بينها وبين المحاماة قاطعاً بحيث لا يسمح معه بأى استثناء سابق أو لاحق
للقانون باعتبارها تتعارض بطبيعتها مع العمل بالمحاماة بينما ذكر المشرع وظائف
معينة أخرى في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السالفة الذكر ومنع الجمع بينها
وبين المحاماة بعد صدور القانون فقط باعتبار أن هذه الأعمال أصلاً لا تتعارض
مع مزاوله المحاماة وإنما نص المشرع على المنع لأسباب تنظيمية حتى لا يزاحم
الموظفون المحامين في مهنتهم وحتى يوسع آفاق العمل ونطاقه أمام المحامين .
والمزاحمة قد تكون من الخارج أو من الداخل وأنه لا يمكن أن يتصور أن كون
الطاعن محامياً يتعارض مع شغله — كإكمال لمؤهل آخر متخصص — عملاً حسابياً
مستقلاً سواء في شكل خبرة أو وظيفة أو استشارة — وأنه بالنسبة لمن يكون

موظفا ويتجه إلى المحاماه فإنه سيكون عليه المقارنة والتفضيل بين فرصتين — عمله الحالى ومستقبله فى المحاماه — وأنه لا مجال للاختيار والمفاضلة إلا بعد أن يطمئن إلى أن مجال المحاماه مفتوح أمامه وأن ذلك لا يتأتى إلا بعد أن يطمئن إلى نجاحه فى تخطى الشرط المبدئى الأول المنصوص عليه فى المادة وهو القيد بالجدول ، ولا يمكن أن يستساغ أن يطلب من موظف كبير وقديم أن يستقيل أولا من وظيفته لكي يستطيع أن يقدم طلبا للقيد بالجدول ، وأن اللجنة المطعون فى قرارها قد أهدرت حق الطاعن فى إعطائه الفرصة المناسبة لتوضيح وجهة نظره ، كما أنها قد تجاوزت بقرارها المذكور إختصاصها إذ ليس من سلطتها أن تصدر قرارا تكون نتيجته رفع الإسم من الجدول .

وحيث إن محصل الواقعة التى صدر فيها القرار المطعون فيه إنه بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ قررت لجنة قبول المحامين قيد اسم الطاعن بجدول المشتغلين تحت التمرين ثم وردت إليها بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ شكوى بطريق البريد يقول كاتبها إن الطاعن تقرر قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين مع أنه يعمل مديرا لحسابات الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بالقاهرة منذ عام ونصف وبعقد لمدة خمس سنوات وأنه قدم إقرارا مزورا بأنه لم يسبق له التوظيف وأرفق الشاكي بشكواه صورة فوتوغرافية من الأمر الإدارى الصادر بتعيين الطاعن فى الشركة المذكورة ، وفى ١٥/٢/١٩٦٠ استدعت اللجنة الطاعن للحضور أمامها ، فحضر وقرر أنه كان يشغل وظيفة مدير حسابات الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف وقت تقديمه طلب قيد اسمه بجدول المحامين ، فقررت اللجنة حضوريا اعتبار قرارها السابق صدوره فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بقيد اسم الطاعن بجدول المحامين كأنه لم يكن — وأقام القرار المطعون فيه قضاءه على ما جاء به ”إنه بالرجوع إلى الطلب الذى تقدم به إلى اللجنة لقيد حمايا تحت التمرين وهو الوارد فى ٣٠/٨/١٩٥٩ يبين أن الطالب لم يذكر عمله كموظف بالشركة المصرية لغزل ونسج الصوف وكل ما أشار إليه فى طلب آخر هو أنه يقوم ببعض الأعمال المتعلقة بالخبرة الحسابية — وحيث إنه لهذا يكون الطالب قد أدخل الغش بإخفائه حقيقة عمله بالشركة ويتعين لذلك إعادة النظر فى قرار اللجنة السابق — وحيث إنه لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين وظيفة

إدارية بأى شركة من الشركات تطبيقا لنص المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فانه تطبيقا للقانون يتعين اعتبار قرار اللجنة السابق كأنه لم يكن“ .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قررت أن المادة ١٩ من قانون المحاماة وهى التى حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال وإن وردت فى الباب الخامس منه “ فى حقوق المحامين وواجباتهم ” فانها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف فى إحدى مصالح الحكومة أو غيرها لم تأت بجديد بل هى من مطابقات القانون ومواقفاته فهى كالمادة الأولى من القانون تسيّران فى منحنى واحد — فمادام الاشتغال بالمحاماة وهو العنصر الأصيل فيها هو المسوغ للقيد ، فالحقاق المحامى الطارئ بأحدى الوظائف بعد ممارسته مهته والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالجبال فى الحائين واحد ولا حكمة للمغايرة وإن اختلف أثره بحسب المرحلة التى وجد فيها هذا السبب ، فان قام هذا السبب ابتداء امتنع القيد بتاتا — وقد أكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف .

وحيث إنه متى كان ذلك مقرورا ، وكان القرار المطعون فيه صريحا فى أن الطالب حين تقدم بطلب القيد كان يشغل إحدى الوظائف التى يتعارض شغلها مع ممارسة العمل فعلا فى المحاماة ولم تنقطع صلته بها فان طلبه القيد فى جدول المحامين لا يكون له محل ، ويكون القرار المطعون فيه سليما فيما انتهى إليه .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على القرار المطعون فيه من أن اللجنة التى أصدرته قد تجاوزت بإصداره اختصاصها إذ ليس من سلطتها أن تصدر قرارا تكون نتيجة رفع الاسم من الجدول — هذا النعى مردود بأن قرار اللجنة هو فى حقيقته قرار إدارى وهو بهذا الوصف يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معرف بها قانونا ، وليس فى القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر فى قرارها بالقيد متى ثبت لها ولو بعد إصدار القرار أنه بنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط

المنصوص عليها في القانون لم تكن كلها أو بعضها في حقيقة الواقع مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول، ولما كانت اللجنة المطعون في قرارها حينما أعادت النظر في قرارها السابق قد ثبت لها على ما قالته أن الطالب قد أدخل الغش باخفائه حقيقة عمله بالشركة، ولما كان الوصول إلى استصدار ذلك القرار السابق بناء على معلومات خاطئة أدلى بها الطاعن أو بناء على عدم الأدلاء ببيانات كان من الواجب ذكرها، كل هذا ينحول اللجنة العدول عن قرارها الذي بني على أسباب غير صحيحة، وتكون اللجنة لم تتجاوز اختصاصها بإصدار قرارها المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه وتأيد القرار المطعون فيه .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٥)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٠ القضائية :

ميعاد الطعن في قرارات رفض القيد بالجدول :

وجوب حصول التقرير وتقديم الأسباب في خلال ميعاد الثلاثين يوما . الم ٦ فقرة
أخيرة من الق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماه
أمام المحاكم صريحة في أن الطعن يحصل وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية ،
ومعنى ذلك أن التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع تقرير الأسباب التي يبنى
عليها يجب أن يتأ خلال الموعد المحدد ووفقا للشكل المرسوم — ذلك لأنهما
من الإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية التي أوجبت المادة السادسة
حصول الطعن وفقا لها .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعن عين في وظيفة مساعد صرفاء
من الدرجة الثامنة بمراقبة الحراسة العامة ثم كاتباً بنفس الدرجة إلى أن صدر
قرار بإنهاء خدمته . وقد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة ثم قدم
طلباً للجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة بقيد اسمه في جدول المحامين تحت
التمرين وقد قضت اللجنة غيابياً برفض طلبه . فعارض وقضى في معارضته بتأييد
القرار المعارض فيه . وقد أعلن هذا القرار إلى المعارض . فطعن فيه بطريق
النقض إلخ ...

المحكمة

... من حيث إن القرار المطعون فيه صدر من لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٠ متضمنًا تأييد قرارها الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ برفض طلب قيد اسم الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين وقد أعلن القرار المطعون فيه إلى الطاعن بكتاب موصى عليه تسلمه في ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٠ على ما يبين من كتاب مدير منطقة البريد المركزية المؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٦١ فقرر الطاعن بالطعن في ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٠ وقدم أسباب طعنه في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٠.

وحيث إن المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم تنص على أنه "إذا رفض الطلب بعد سماع أقوال الطالب فله أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض" الدائرة الجنائية خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه به — وإذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب فله أن يعارض فيه أمام اللجنة خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه، فإذا أيدت اللجنة القرار ولم يعارض فيه الطالب في الميعاد كان له أن يطعن فيه خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه في الحالة الأولى ومن تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة في الحالة الثانية ويكون الإعلان في جميع الأحوال بكتاب موصى عليه. وإذا بنى قرار الرفض على ما جاء بالبند الأخير من المادة الثانية فلا يجوز تجديد الطلب إلا بعدمضي خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا. ويحصل الطعن بالنقض وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية أما المعارضة فتكون بتقرير في قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة.

وحيث إنه وإن كان الطاعن قرر بالطعن خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه وهي المدة التي حددها القانون في المادة سالفه الذكر، غير أنه لم يقدم أسبابا لطحنه إلا بعد انقضاء الأجل المذكور، وقد حاول تفسير النص السابق بأنه يشترط فقط التقرير بالطعن خلال ذلك الأجل ولكن تقديم أسباب الطعن غير مقيد بالأجل المشار إليه، وهو تفسير لا يتفق وصحيح القانون لأن الفقرة الأخيرة من المادة السادسة السالفه الذكر صريحة في أن الطعن يحصل وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية، ومعنى ذلك أن التقرير بالطعن بطريق النقض

وإيداع تقرير الأسباب التي يبنى عليها يجب أن يتم خلال الموعد المحدد ووفقا للشكل المرسوم، ذلك لأنهما من الإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية التي أوجبت المادة السادسة من قانون المحاماة حصول الطعن وفقا لها — ومن الواضح أن تجاوز الميعاد القانوني سواء في التقرير بالطعن أو في إيداع الأسباب يترتب عليه عدم قبول الطعن . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قدم أسباب الطعن بعد انقضاء الثلاثين يوما التالية لإعلانه بالقرار المطعون فيه ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

الأحكام الصادرة

من
الدائرة الجزائية

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي
وتوفيق احمد الحشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١)

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) دفاع . عقوبة .

طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة : متى لا تلزم المحكمة
بإجابته ؟

عند عدم بيان وجه الارتباط وعدم التمسك باطبيق المادة ٣٢ ع . تأجيل الدعوى
لنظرها مع قضية أخرى لا يفيد حتما قيام ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢ عقوبات .

(ج) إجراءات المحاكمة .

ما لا يبطلها :

بدء المحاكمة بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني .

(د) دفاع .

متى تلزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق أو الرد عليه ؟

إذا كان طلبا جازما صريحا . طلب معرفة سبب إصابة المتهم ورجال الشرطة لا يحقق
هذا الشرط .

(هـ) إجراءات المحاكمة . تقض .

سقوط الحق في التمسك ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة بعدم
اعتراض محامى المتهم رغم حصوله في حضوره . المادة ١٣٣٣ . ج .

مثال في إجراء تجربة . عدم جواز التمسك بالبطلان بعد سقوطه أمام محكمة القضاة .

* ١ — مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان
وجه الارتباط ودون الدفع بانطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو
مما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

* ٢ — إجابة الدفاع إلى ما طلب من تأجيل القضية لنظرها مع قضية أخرى
لا يفيد حتماً قيام ارتباط بينهما كالذى أشارت إليه المادة ٣٢ من قانون
العقوبات ، ولا يدل بيقين على اقتناع المحكمة بتوافره .

٣ — بدء المحكمة بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني لا يعيب
الإجراءات ولا يفوت على المتهم حقا .

٤ — الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم
الصريح ، ولا يغنى عن ذلك ما جاء بمرافعة الدفاع من طلب معرفة سبب
إصابة المتهم ورجال الشرطة .

٥ — عدم اعتراض محامى المتهم على إجراء التجربة اتى تمت بحضوره
بمحافظة أحد الحاضرين بالجلسة — وليس بالمحافظة المضبوطة — يسقط حقه في
التمسك بالبطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة المشار إليها
في المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحرزا " حشيشا " في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات

* ٢ ، ١ — (مبدأ الطعن ٣٠/٢٦٤٠ ق — جلسة ١٩٦١/١/٣) .

لمحاكمتها طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق فصدر قرارها بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم الثانى ببطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام للأول وبنفس المواد ما عدا المادة ٣٣/ج وبدا عنها المادة ٣٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للثانى بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) ، وبمعاينة الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) وذلك على اعتبار أن الإحراز بالنسبة له كان يقصد الاستعمال الشخصى ، وبمصادرة جميع المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول يدعى الوجهين الأول والثانى من طعنه على أن إجراءات المحاكمة وقعت مخالفة للقانون وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة عدلت عن قرار أصدرته هيئة سابقة — بناء على طلب الدفاع — بنظر هذه القضية مع قضية أخرى هى الجناية رقم ٥٨ سنة ١٩٥٨ الشهداء ولكنها فصلت فيما على حدة مع أنها عن واقعة تالية فى الترتيب الزمنى للواقعة الأخرى فكانت عقيدتها بطريقة عكسية ولم تدع مجالا للدفاع لإبداء رأيه فى الارتباط القائم بين الواقعتين وهو ارتباط اقنعت به الهيئة السابقة ، كما أنها لم تبحث من جانبها هذا الارتباط بالنسبة إلى الطاعن الذى اتهم بالاتجار بالمخدر فى ١٨/١/١٩٥٨ ثم نسبت إليه تهمة مماثلة فى ١٤/٣/١٩٥٨ ، ومن المقرر أن من الجرائم ما يحصل التصميم عليه وتنفيذه بأفعال متلاحقة تكون كلها داخلة تحت غرض جنائى واحد بحيث لا يمكن عملا بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن يؤخذ الجانى على كل فعل منها استقلالاً ، ويقول الطاعن إن ما حدث من الفصل بين القضيتين ومن إغفال الرد على ما أثاره الدفاع بشأن الارتباط يشوب الحكم بالبطلان ومخالفة القانون .

وحيث إن إجابة الدفاع إلى ما طلب من تأجيل القضية انظرها مع قضية أخرى لا يفيد حتماً قيام ارتباط بينهما ، كالذى أشارت إليه المادة ٣٢ من قانون

العقوبات ولا يدل بيقين على اقتناع المحكمة بتوافرها، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يدفع بالجلسة بقيام الارتباط كما هو معرف به في القانون فلا يحق له أن يعيب على المحكمة أنها لم تكن بالرد على دفع لم يبدئه — على أن الثابت من الاطلاع على ملفي الطعنين المشار إليهما أن واقعة الدعوى المرفوعة عنها الطعن الحالى وقعت في ١٤/٣/١٩٥٨ عن مخدر ضبط بعشة للطاعن أقيمت بالمزارع وأنها وقعت بعد أن أفرج عن الطاعن في القضية الأخرى التي حدث ضبط المخدر فيها بمسكنه في ١٨/١/١٩٥٨ فكان لكل من الواقعتين كيانه واستقلاله بحيث لا يمكن القول بقيام الارتباط لمجرد أن الجاني فيهما شخص واحد، وإذا كان الطاعن لا يطمئن إلى قيام الارتباط على وجهه الصحيح في القانون فهو لم يثره في مرافعته أمام محكمة الموضوع ثم راح يأخذ عليها بعد ذلك في طعنه أنها لم تبحثه، لما كان ما تقدم، وكانت القضية الأخرى قد نظرت في يوم ٣/٥/١٩٦٠ ثم أعيدت للمرافعة بجلسة ٩/٥/١٩٦٠ حيث استوفت المحكمة نظرها وسمعت فيها باقى مرافعة الدفاع، وفي هذه الجلسة الأخيرة فصلت فيها وفي الدعوى الأخرى معا فهي قد أتاحت لنفسها بذلك فرصة الإلمام بظروف الدعويين عند الفصل فيهما فلا وجه لما رتبته الطاعن على القول بأن المحكمة بدأت بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني — على أن حصول ذلك بفرض صحته لا يعيب الإجراءات ولا يفوت على الطاعن حقا ولما كان عدول المحكمة عن قرار أصدرته الهيئة السابقة بتأجيل إحدى الدعويين لنظرها مع الأخرى ليس من شأنه أن يبطل الحكم، لما كان ذلك، فإن ما جاء بوجهي الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع فقد رفضت المحكمة التأجيل للجلسة المحددة لنظر القضية الأخرى — على ما سبق بيانه — ولم ترد على هذا الطلب ولم تجب الدفاع إلى استدعاء رجال البوليس الذين رافقوا الضابط في مهمته لتحقيق دفاعه القائل بأن تفتيشا لم يقع، على أن يهتدى إلى أسمائهم من واقع دفتر الأحوال ولم يجب كذلك طالب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كانت إصابات الطاعن تحدث من مقاومته لرجال البوليس وتشبهه بالأرض لمحاولة منع تفتيشه وبيان ما إذا كانت إصابات الجنود تحدث من ضرب الطاعن لهم بقلة كما ادعوا أم أنه بسبب محاولته منع تفتيشه لم يتمكن من ضرب أحد، ولم ترد المحكمة على شيء من ذلك ولم تحضر من الأحرار التي طلب الدفاع

إحضارها غير حرز الملابس دون المحافظة المقول بضبطها يجيب الطاعن ثم أجرت التجربة التي طلبها الدفاع للتحقق من أن هذا الجيب يتسع لها وللخدر معا بمحفة أحد الحاضرين وليس بالمحفة المضبوطة ولم تبين أن الجمع بين محفة الطاعن والخدر بالجيب كان ممكنا وهي دلي على حال قد بنت حكمها في هذا الخصوص دلي مجرد فرض لا على يقين ، وأخيرا فقد أبدى الدفاع أن الضابط ادعى بأنه ضبط الحشيش بالجيب الأيسر للجلباب مع أنه ليس له جيب بهذا الموضع وقد أجاب الضابط عن ذلك باحتمال أن يكون الطاعن قد استعمل الجلباب مقلوبا فأخذت المحكمة بهذا التعليل ولم تلق بالاعتراض الدفاع عليه .

وحيث إن مجرد طلب تأجيل الدعوى لظورها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو مما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ، وقد سبق التعرض لهذا الأمر في الرد على الوجهين الأول والثاني من الطعن ، ولما كان يبين من مراجعة محضر الجلسة ومن أسباب الطعن أن الشهود الذين لم تستدعهم المحكمة لم يكونوا من شهود الإثبات المعلنين بالقائمة ، وكان الطاعن لم يتمسك في الجلسة بسماعهم فإنه لا شيء يعيب إجراءات المحاكمة ، وقد كان على الطاعن أن يتخذ لسؤالهم الطريق المنصوص عنه في المادتين ١٨٥ و ١٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لم يفعله ، ولما كان الدفاع لم يطلب سماع الطيب الشرعي ، وكان لا يغني عن ذلك ما جاء بمرافعته من طلب معرفة سبب إصابة الطاعن ورجال الشرطة لأن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه هو الطلب الجازم الصريح ، لما كان ما تقدم ، وكان محامي الطاعن لم يعترض على إجراء التجربة التي تمت بحضوره بمحافة أحد الحاضرين بالجلسة فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة المشار إليها في المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت المحكمة قد أوضحت في حكمها أن المحافظة من الحجم الكبير وأن الجيب يتسع لها وللخدر معا ، وكان ما أثاره الطاعن بشأن اعتراضه على احتمال أن يكون قد استعمل الجلباب مقلوبا هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً ، على أنها قد ردت عليه ردا سائغا ، ومن ثم فإنه يتعين عدم قبول هذا الوجه من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن أن المحكمة وضعت أسباب الحكم بالإدانة قبل الجلسة التي صدر فيها فلما رأت الاطلاع على الأحراز بالجلسة جاء الجزء الأخير من الأسباب مضافا بشكل ظاهر يدل على الاضطراب وعلى أن الإجراء الذي اتخذ في هذا الشأن كان إجراء شكيا خلقت منه المحكمة دليلا لا يتماشى مع الحقيقة ، ويضيف الطاعن أن الحكم ذهب إلى القول بأن المخبرين أيدا الضابط في أقواله مع أنهما لم يستطيعا تحديد الجيب الذي أخرج منه المخدر كما فعل الضابط ، هذا عدا خلافاً أخرى تتعلق بوجود نار أمام عشة الطاعن بالطريق الذي سلكوه في وصولهم إليها وفي المسافة التي ألقيت عليهم القلة منها فضلا عن الخلاف بين ما قاله الضابط من أن عبد المنعم مشالي شاهد وقائع التفتيش وهو ما لم يقل به عبد المنعم مشالي نفسه ، هذا إلى أن ما أخذت به المحكمة من احتمال أن يكون الطاعن يلبس الجلباب مقلوبا عند تفتيشه ينطوي على خطأ في الإسناد إذ أن وكيل النيابة المحقق لم يذكر أنه وجده يلبس الجلباب على هذه الصورة ولم يذكر أن للجلباب جييا أيسر ، كما أن ما قاله الحكم من أن لبس الجلباب مقلوبا لم يتغير به شكل الطاعن يخالف الحقيقة لأن الجيب يكون موضعه عندئذ من الخارج بينما تكون فتحة من الداخل .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن سياق الحكم لا يدل على شيء مما يدعيه الطاعن من حصول إضافة على أسبابه بعد الفراغ من تحريره . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن خاصا بوجود خلافاً بين أقوال الشهود ، وبعدم صحة ما ذكره الحكم من أن شكل الطاعن لم يتغير بلبسه الجلباب مقلوبا ، وما ادعاه من وجود خطأ في الإسناد استنجا من أن وكيل النيابة لم يثبت أنه وجد للجلباب جييا أيسر كل ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة مما لا تقبل إثارته أمام محكمة التقض . لما كان كل ذلك ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الخطأ في القانون والقصور ذلك بأنه دفع ببطلان التفتيش استنادا إلى أن الإذن وإن صدر بتفتيش محمد اللبودي ومن يتواجدون معه إلا أن العرف جرى بين وكلاء النيابة حين يصدر مثل هذا الإذن أن يشترطوا بالنسبة إلى من يتواجدون مع المأذون

بتفتيشه أن تقوم إمارات قوية تدل على الاشتباه فيهم، وهذا ما يستفاد من روح القانون ، وإذ كانت حالة الاشتباه لم تتوفر في الطاعن فإن تفتيشه يقع باطلا ويكون رد الحكم على هذا الدفع قاصرا ، هذا إلى أن دفاع الطاعن قام على أنه لم يكن مع محمد اللبودي في عشته وأن القبض عليه حدث عند ما أقبل مع آخرين لاستطلاع الأمر مستندا في ذلك إلى أقوال الشخصين اللذين كانا برفقته وقبض عليهما معه وأقوال المخبر عبد المنعم مشالى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان التفتيش ردا صحيحا في القانون مؤداه أن النيابة قد أذنت بتفتيش الطاعن الأول ومن يتصادف وجوده معه على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فيكون هذا الإذن قد صدر صحيحا ويكون التفتيش الواقع على الطاعن الأول ومن كان يرافقه صحيحا كذلك دون حاجة إلى قيام حالة التلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش. لما كان ذلك ، وكان باقى ما أورده الطاعن في طعنه من نفي وجوده مع الطاعن الأول بشهادة من ذكرهم إنما هو جدل موضوعى ينطوى على تشكيك في سلامة الأدلة التي عولت عليها المحكمة ولا يقبل أمام هذه المحكمة فيتعين رفض هذا الطعن موضوعا .

وحيث إنه قد صدر بعد الحكم في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو أصلح للطاعن الأول بما تضمنته من عقوبات أخف لمثل حالته ، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد أن إحراز المخدر كان للاتجار به ، فإن المحكمة ترى إعمالا للسلطة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم تقضا جزئيا في خصوص العقوبة المقيدة للحرية لمصلحة هذا الطاعن وحده وأن تطبق في حقه المادة ٣٤ من القانون الجديد سالف الذكر وأن تنزل به العقوبة في حدود ما نصت عليه هذه المادة وتقدرها المحكمة بعشر سنوات أشغال شاقة بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور الادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المتشارين .

(٢)

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تقض .

الحكم في شكل الطعن :

سلطة محكمة التقض في تحديد الحكم المطعون عليه من النيابة العامة بأية الصادر غايبا من
المحكمة الاستئنافية بإداة المتهم — لا الحكم الصادر في المعارضة فيه باعتبارها كأن
لم تكن — ركونا إلى عبارة التقرير وأسباب الطعن .

(ب) استئناف . تقض .

آثار الاستئناف : أوجه الطعن بالتقض : الخطأ في تطبيق القانون الإجرائي :
الحكم في الطعن :

سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النيابي
معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعاد داوميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة
يوفر الخطأ في تطبيق القانون الإجرائي يقتضى تصحيح الحكم بإيقاف النظر في الاستئناف
المرفوع ضد المتهم حتى يفصل في معارضته أمام محكمة أول درجة .

١ — إذا كان الطعن المقدم من النيابة العامة — وإن انصب على الحكم
الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن — إلا أن الظاهر من عبارة
التقرير بالطعن ومن الأسباب المقدمة منها أنها تطعن في الحكم الغيابي
الاستئنافي الذي ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل في المعارضة ، فإن
الطعن يكون مقبولا شكلا .

٢ — لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة أو على اتقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف — فاذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة فعارض فيه ، وكان ذلك الإعلان والتقرير بالمعارضة حاصلا — بعد الحكم الاستئنافي — فإن المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيابي الابتدائي ما دام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد — أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي الغيابي ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاما عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم والمطعون ضده بأتهما شرعا في سرقة الدراجة البخارية (الموتوسيكل) المملوكة لمعامل دوش من مبان مسكونة ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما وهو مفاجأتهما أثناء ارتكابها . وطالبت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المتهم الأول وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . أما المتهم الثاني ”المطعون ضده“ فلم يعارض في هذا الحكم لعدم إعلانه بالحكم . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفه المتهم الأول . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبول استئناف المتهم الأول شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبقبول استئناف النيابة وتأييد الحكم المستأنف ، ثم أعلن المطعون ضده بالحكم الغيابي ، فعارض فيه أمام محكمة أول درجة ، وقد وردت إفادة من المحكمة الجزئية تفيد أن المعارضة لا زالت منظورة بالمحكمة ومؤجلة إلى أجل غير مسمى . ثم عارض

المحكوم عليه "المطعون ضده" في الحكم الاستثنائي الغيابي وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه وإن كان الطعن قد انصب على الحكم الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا أنه ظاهر من عبارة التقرير بالطعن ومن الأسباب المقدمة من النيابة أنها تطعن — في الحكم الغيابي — الاستثنائي — الصادر في ١٩٥٩/٤/٧ الذي ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل في المعارضة ، ومن ثم يكون الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن محصل الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون ضده رمضان محمد عبد الوهاب قد حكم عليه غيابيا بحبسه شهرا فاستأنفت النيابة الحكم بالنسبة له ولتمهم آخر فنظرت المحكمة الاستئنافية الدعوى في ١٩٥٩/٤/٧ وفصلت في استئناف النيابة بالنسبة للمتهمين معا وقضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض المطعون ضده وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦ في حين أن الحكم الغيابي الابتدائي لم يعلن إليه بعد ، وعندما أعلن إليه عارض فيه ولم يفصل في المعارضة حتى تاريخ الطعن ، وتقول النيابة إنه ما كان يصح نظر استئنافها بالنسبة للمطعون ضده حتى يفوت ميعاد المعارضة بعد إعلان الحكم الغيابي أو يتم الفصل في المعارضة إذا رفعت .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى العمودية على محمد عبد الواحد ادريس ورمضان محمد عبد الوهاب "المطعون ضده" لشروعهما في سرقة دراجة مملوكة لمعامل أدوية دوش وطلبت معاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات فقضت محكمة أول درجة غيابيا بمعاينة كل من المتهمين بالحبس شهرا مع الشغل فعارض المتهم الأول وحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن واستأنف كما استأنفت النيابة بالنسبة لكلا المتهمين فقضى في استئناف المتهم المذكور غيابيا بعدم قبول استئنافه شكلا فعارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن ، أما المتهم الثاني (المطعون ضده) فقد تبين من الأوراق أن الحكم الغيابي الابتدائي لم يعلن إليه إلا بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢

فعارض فيه وما زالت المعارضة منظورة ، كما تبين أن المحكمة الاستئنافية نظرت الاستئناف المرفوع من النيابة بجلسة ١٩٥٩/٢/١٧ وطابت إعلان المطعون ضده وأجلت القضية بجلسة ١٩٥٩/٤/٧ ، وبهذه الجلسة الأخيرة قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له أيضا .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمطعون ضده ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف ، ولما كان الثابت أن المطعون ضده قد أعلن بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٥٩/٤/٢٢ فعارض فيه ، وكان ذلك الإعلان والتقرير بالمعارضة حاصلين بعد الحكم الاستئنافي الصادر في ١٩٥٩/٤/٧ والذي عارض فيه المطعون ضده ، ويبين مما تقدم أن المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيابي الابتدائي ما دام المطعون ضده قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد ، أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي الغيابي فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاما عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة على أساس صحيح ويتعين قبوله موضوعا وتقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة حتى يفصل في المعارضة المقدمة من المطعون ضده لمحكمة أول درجة .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحميد عدي ، وحسن خاله المستشارين .

(٣)

الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٣٠ القضائية :

اشتباه . متى تتحقق جريمة العود إليه ؟

وجوب مناقشة الأثر المترتب على سابقة الحكم على المتهم لسرقة ومدى جدية الاتهام
المسند إليه في جنائية السرقة باكره ، وهل يؤدي أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الاشتباه
وتأكيد خطر المتهم . القضاء بالبراءة لمجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم خطأ
في القانون .

* تتحقق جريمة العود لحالة الاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه
بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه — فإذا كان
الحكم قد بني قضاءً بالبراءة على مجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك
المتهم — دون أن يناقش الأثر المترتب على الحكم عليه لارتكابه جريمة سرقة ،
ولم يستظهر أيضاً مدى جدية الاتهام المسند للمتهم في جنائية السرقة باكره ، وهل
يؤدي أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الاشتباه وتأكيد خطر المتهم ، فإن الحكم
يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

* المبدأ ذاته في الطعنين ٢٧/٣٩٠ ق — (جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧) ،
٢٧/١٥٧٦ ق — (جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧) — قاعدة ٢٧٨، ٢١٧ —
مجموعة الأحكام — السنة الثامنة — صفحة ٨٠٨ ، ١٠١٣ ، وانظر أيضاً الحكم
في الطعن ٢٧/١٦٤٧ ق — (جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨) — القاعدة ٦ —
مجموعة الأحكام — السنة التاسعة صفحة ٣٣ ، الحكم في الطعن ٣٠/١٧٦٠ ق —
(جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لصيرورته في عداد المشتبه فيهم بأن اتهم في جرائم الاعتداء على المال وحكم عليه في إحداها . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦/٢ و ٨ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده من تهمة العود لحالة الاشتباه إستنادا إلى تحسن سلوكه — وذلك على الرغم من أنه قد سبق الحكم عليه في ١٩٥٥/١١/٣٠ بوضعه تحت المراقبة للاشتباه ثم الحكم عليه بعد ذلك لارتكابه جريمة سرقة في اللجنة رقم ٣٧٥٥ مركز الزقازيق لسنة ١٩٥٦ . وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يجافي التطبيق الصحيح للقانون لأنه يكفي لقيام جريمة العود للاشتباه أن يقع من المتهم أى فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه ولا أثر في هذا الصدد لما قيل بشأن تحسن سلوكه ، وقد حجب هذا النظر الخاطيء المحكمة عن تحقيق تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة السرقة التي حكم عليه فيها ، كما أنها لم تقل كلمتها في تهمة السرقة التي أسندت للمتهم في الجناية رقم ٢٤٠٠ مركز الزقازيق لسنة ١٩٥٨ وهل من شأن اتهامه فيها تأييد حالة الاشتباه أم لا .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تتحصل في أن المتهم "المطعون ضده" سبق الحكم عليه في ١٩٥٥/١١/٣٠ بوضعه تحت مراقبة البوليس ثم حكم عليه بتاريخ ١٩٥٧/١/١٣ لا ارتكابه جريمة سرقة ثم اتهم بعد ذلك في الجناية رقم ٢٤٠٠ مركز الزقازيق

لسنة ١٩٥٨ لارتكابه جريمة سرقة بإكراه وقد قام مركز الشرطة بتحرير محضر تحرى عقب الإفراج عنه فى هذه الجناية فشهد رجال الحفظ بحسن سلوكه وأنه تعيش من الزراعة — وقد انتهى الحكم إلى القول بأن المتهم سلب فترة طويلة قرابة السنتين تحسن فيها سلوكه ، وقد تأيد ذلك بشهادة رجال الحفظ وبني على ذلك قضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة العود لحالة الاشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إنما بنى قضاءه بالبراءة على مجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم دون أن يناقش الأثر المترتب على الحكم عليه بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٧ لارتكابه جريمة سرقة ، ولم يستظهر أيضا مدى جدية الاتهام المسند للمتهم فى جناية السرقة بإكراه ، فإن الحكم يكون منطويا على خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله مما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا النظر الخاطئ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق تاريخ ارتكاب جريمة السرقة المسندتين إلى المتهم — وهذا التاريخ هو المعول عليه فى إثبات جريمة العود للاشتباه ، وكانت محكمة الموضوع لم تقل كلمتها بشأن الحكم على المتهم للسرقة واتهامه فى جناية السرقة بإكراه ، وهل يؤدى أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الاشتباه وتأكيده خطر المتهم ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار : وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٤)

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٣٠ القضائية :

دعوى مدنية : كيف تقام ؟

وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون .

أمر بالأوجه : صفة المضرور ومن انتقل إليه حقه في الطعن عليه بطريق
الاستئناف والنقض . متى تتوافر ؟

عند الادعاء بالحقوق المدنية . وقت توافرها : عند التحقيق — لأمام جهة الطعن .

المواد ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٢١٠ ج .

* نظم القانون إجراءات الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائي
بحيث لا يكتسب المضرور أو من انتقل إليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه
من حقوق وآثار إلا إذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً ،
ولما كانت واقعة الادعاء بحقوق مدنية هي التي تسبغ على صاحبها الصفة
في استئناف الأمر الصادر من النيابة العامة ومن غرفة الاتهام بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى — تعين لزماً توافرها هذه الصفة قبل رفعه ، ومتى كان ذلك ،
وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت هي الأخرى

* راجع الحكم في الطعن ٢٤/١٤٧ ق — جلسة ١٩٥٤/٣/٢٩ — مجموعة
الأحكام — السنة الخامسة — قاعدة ١٤٥ — صفحة ٤٣ ، وقارن الحكم
في الطعن ٢٩/٢٠٧٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢ — مجموعة الأحكام — السنة ١١ —
قاعدة ٢٩ — صفحة ١٤٢ .

للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، فإن الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليهما — دون أن يسبق لهما الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه .

الوقائع

تخص الواقعة في أن النيابة باشرت التحقيق في جناية مقتل المجنى عليهما وقد اتهم فيها المتهمون دون أن يدعى أحد بالحق المدني ثم انتهت إلى قيد الأوراق جناية ضد مجهولين بالمصادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٤ لأنهما قتلوا المجنى عليهما عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتلها وأعدا ذلك سلاحا ناريا "فرد خرطوش" وآلة حادة وتوجها إليهما في حقاهما وأطلق أحدهما على كل من المجنى عليهما عيارا ناريا كما ضرب الآخر المجنى عليه الثاني بآلة حادة — قاصدين من ذلك قتلها فأحدنا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتيهما ، وأحرز أحدهما سلاحا ناريا غير مششخن "فرد" من غير ترخيص من وزير الداخلية . وأمر السيد رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين المجهولين "لعدم معرفة الفاعلين" ... وباخطار ورثة المجنى عليهما بهذا الأمر وبمصادرة السلاح المضبوط إداريا .

استأنف الطاعنان "والد المجنى عليه الأول وأخ المجنى عليه الثاني" هذا الأمر أمام غرفة الاتهام ، ولأول مرة ادعيا بحقوق مدنية قبل المتهمين في الدعوى بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت بقوله إن لهما الحق في ذلك ولو لأول مرة أمام غرفة الاتهام . والغرفة قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

فطعنا في هذا القرار بطريق النقض إلخ

المحكمة

... من حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الأمر الصادر من غرفة الاتهام - المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع إليها من والد وأخ المجنى عليهما عن أمر النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لرفعه من غير ذى صفة بقوله إنهما ليسا مجنينا عليهما ولم يدعى بالحقوق المدنية إلا أمام غرفة الاتهام ، وكان واجبا عليهما أن يدعيا بتلك الحقوق أمام النيابة العامة أثناء توليها التحقيق - إذ قضى الأمر المطعون فيه بذلك يكون قد خالف ما أجمع عليه جمهور الفقهاء وأقرته المحكمة العليا من أنه يجوز الادعاء بالحقوق المدنية في جميع مراحل التحقيق ولولأول مرة أمام غرفة الاتهام لأنها من سلطات التحقيق ، وأنه لايجوز قياس هذه الحالة التي يطعن فيها على قرار النيابة العامة بالاستئناف بحالة الطعن في أوامر غرفة الاتهام بطريق النقض التي قصرها القانون على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ذلك بأن محكمة النقض ليست من سلطات التحقيق .

وحيث إنه يبين من نص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية . ولما كان المجنى عليه هو الذى يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا وكان الضرر الذى يتحملة المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا - له الخيار فى أن يباشره أمام القضاء المدنى أو أمام القضاء الجنائى بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر فى الأحوال التى يجيز فيها القانون ذلك ، وهذا الحق الشخصى يجوز أن ينتقل إلى الغير ومن بينهم الورثة بوصفهم خلفه العام ، وكان القانون قد نظم إجراءات الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائى بحيث لا يكتسب الضرور أو من انتقل إليه حقه هذا المركز القانونى بما يترتب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الادعاء بمحقوق مدنية وفقا لما هو مرسوم قانونا ، ولما كانت واقعة الادعاء بمحقوق مدنية هى التى تسبغ على صاحبها الصفة فى استئناف الأوامر الصادرة من النيابة العامة ومن غرفة الاتهام بعدم

وجود وجه لإقامة الدعوى تعين لزاما توافر هذه الصفة قبل رفعه، لما كان ذلك، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت هي الأخرى للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية. لما كان ما تقدم، فإن هذا الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليهما يكون غير مقبول لتقديمه من غير ذى صفة .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥)

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٠ القضائية :

دعوى مدنية . المسؤولية عن عمل الغير : مسؤولية المتبوع عن التابع : علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى تتوافر ؟
ثبتت أنه لولا الوظيفة لما استطاع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر في ارتكابه .

الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع :

ضمانه سوء اختياره تابعه وتقصيره في مراقبته . كفاية الرقابة الإدارية . لا ينفي الرقابة أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملا مشتركا لهم .

* ١ — يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسؤولية قد قصد خدمة متبوعه أو جبر نفع لنفسه ، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

* ١ — بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عند ما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره

في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ويكفى في ذلك تحقق الرقابة من الناحية الإدارية ، كما لا ينبغي أن تكون وزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملا مشتركا لهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه وإصابة آخر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة وكيفية ينجم عنها الخطر فصدد المجنى عليهما وأحدث بهما الإصابات الموضحة بالكشف الطبي وبالمحضر والتي أودت بحياة الأول . وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني كل من الوصية على أولاد المجنى عليه الأول عن نفسه وبصفتهما ، وشقيق المتوفي قبل المتهم وآخرين (بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية) وشركة التأمين الأهلية المصرية بالتضامن بمبلغ أربعة آلاف جنيه تعويضا . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام — بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وإلزامه مع المسئولين عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا لأرملة المجنى عليه الأول عن نفسها وبصفتهما وصية على أولاده وكذلك شقيق المتوفي مبلغ ألف جنيه بصفة تعويض والمصاريف . استأنف المسئولان عن الحقوق المدنية هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بعدم قبول استئناف المسئول الثاني عن الحقوق المدنية للتقرير به بعد الميعاد القانوني وبقبول استئناف المسئول الأول عن الحقوق المدنية شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف المدنية الاستئنافية فطعن المسئول الأول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن دفع بعدم مسئولية مدنيا عن أعمال المتهم لأن شريكه في ملكية السيارة التي وقع بسببها الحادث كان منفردا بإدارتها وتشغيلها وتعيين سائقها ومن يلزم من العمال الآخرين لها ، وأنه (أي الطاعن) لم يكن له يد في هذه الإدارة غير .

٢٠٢ (٤) ج .

تحويل أجورها من العملاء وبالتالي لا يكون هناك وجه لمساءلته عن أعمال سائق هذه السيارة أو غيرهم ممن يستعملونها لأن مناط مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على افتراض أنه لم يحسن اختيار التابع — هذا بالإضافة إلى أن المتهم لم يكن موكلا بقيادة السيارة وإنما كان يعمل عليها حمالا فحسب ، ولا يجوز له قيادتها أو الخروج بها من حظيرتها ، وقد قادها خلصة في يوم الحادث بغير علم شريك الطاعن المسئول عن إدارتها متجاوزا بذلك حدود عمله ووظيفته الأمر الذي تنتفى به مسؤولية الطاعن وشريكه عن الخطأ الذي وقع منه خلال هذا التجاوز — غير أن الحكم المطعون فيه قضى بمساءلته مدنيا بالتضامن مع شريكه ومع المتهم دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعتبر قصورا مستوجبا للنقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى ثم رد على دفاع الطاعن في قوله : ”إنه واضح من التحقيقات أن خفير الجراج قرر أن التباع حضر يوم الحادث وجهاز السيارة من زيت وبترين ونرج بها ، ومعروف أنه يفعل ذلك كل يوم . فلو صح أن السيارة كانت في عطلة العيد لما سمح له الخفير بذلك — فضلا عن أن عطية اسماعيل قد شهد بأن التباع نقل بها رملا ولم يدفع ثمنه ، وإذن فالمتهم استعمل السيارة كالعادة، وتبعاً لذلك فدفع المسئول المدنى لا يقوم على أساس — وحق مساءلته عن تعويض المجنى عليهم — وحيث إنه لهذه الأسباب وللأسباب التي وردت بالحكم المستأنف ولا تتعارض معها يكون الحكم المستأنف في محله ... ” وقد أثبت الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يشترك مع شريكه فى استغلال السيارة وإدارة حركة هذا الاستغلال لحسابهما معا بأن كان — طبقا لما أقرب به — يقوم بتحويل أجور تشغيلها من العملاء بما تتحقق به هو وشريكه مسئوليتهما عن تعويض الضرر الذى لحق بالمجنى عليهم طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى فى شأن مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته وبسببها — كما رد على دفاع الطاعن وشريكه فى شأن قيادة السيارة خلصة فى قوله : ”إن ما جاء بدفاع المذكورين أن المتهم أخذ السيارة بدون علمهما يكذبه أن المتهم أخذ السيارة وحملها رمالا من عند أحمد شكرى — كما قرر عطية اسماعيل — ولم يدفع ثمن الرمال مما يدل على أنه أخذه لحساب المسئولين عن الحقوق المدنية“ . لما كان ما تقدم ، وكان الشارع قد بنى حكم

المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عند ما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، وكان يكفي تحقق الرقابة من الناحية الإدارية ، كما لا ينبغي أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملا مشتركا لهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين في دليل سائح وكاف علاقة الطاعن بالمتهم ، وأنه شريك في ملكية السيارة ويقوم على تحصيل أجور تشغيلها من العملاء ، وأن المتهم ارتكب جريمة في أثناء قياده بتأدية عمله لحساب الطاعن وشريكه ، على أنه يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع على ما يفيد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أصر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعه أو جبر نفع لنفسه ، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة ، لما كان كل ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم قد شابته فساد في الاستدلال إذ رد على مادفع به الطاعن من أن المتهم قاد السيارة خلصة وبدون علمه أو علم شريكه بقوله : ” إن خفير الجراج قرر أن التباع (المتهم) حضر يوم الحادث وجهاز السيارة من زيت وبتزين وخرج بها ومعروف أنه يفعل ذلك كل يوم فلو صح أن السيارة كانت في عطلة العيد لما سمح له الخفير بذلك فضلا عن أن عطيه اسماعيل شهد بأن التباع نقل بها رملا ولم يدفع ثمنه وإذن فالمتهم استعمل السيارة كالعادة “ — وهذا الرد لا سند له من أوراق الدعوى ، لأن الخفير قرر في محضر ضبط الواقعة أن المتهم خرج بالسيارة من الجراج بعد أن زودها بالزيت والبتزين في حين أنه اعتاد القيام بتزويدها بهذه السوائل ثم ينتظر حضور السائق ويسلمها له كما أن النابت أن المتهم لم يكن معه الإيصال الذي جرى العمل على أن يتم به تسليم الرمل مما يدل على أنه لم يكن مكلفا بذلك .

وحيث إن ما بينه الحكم المطعون فيه وأحاط به في الرد على الوجه الأول سائغ ومتفق وحكم المنطق والقانون ومؤد إلى النتيجة التي خلص إليها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون في حقيقته إلا جدلا واردا على وقائع الدعوى وأدلتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متينا رفضه ، وضرعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات ومصادرة الكفالة التي أداها .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدوي ، وحسن خالد المستشارين .

(٦)

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نيابة عامة . تحقيق .

صحة تكليف رئيس النيابة لأحد وكلاء النيابة الكلية بأى عمل من أعمال
التحقيق .

تفتيش . المختص بإصدار الإذن به :

سلطة رئيس النيابة فى إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية دون إلزام عليه
بيان مبرر الإحالة .

(ب) تحقيق .

تنفيذ إذن التفتيش : المراد بمعاونى مأمور الضبط القضائى الذين شملتهم
عبارة التندب .

لا محل لتصر هؤلاء على المروسين وحدهم .

١ — إشارة رئيس النيابة بإحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية بدلا
من إصدار الإذن بنفسه إنما هى إحالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف
وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ،
كما له هو أن يقوم به ، وهو لا يلزم فى ذلك ببيان المبرر الذى اقتضى إحالة طلب
التفتيش إلى من أحاله إليه مادام ذلك يدخل فى سلطته .

٢ — إذا كانت عبارة الإذن غير قاصرة على انتداب الضابط وحده —
وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائى ، فإنه لا محل للمحل
هؤلاء الأعوان على المروسين وحدهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق . فقررت بذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأول هو مخالفة القانون ، ذلك أن الطاعن دفع لدى محكمة الموضوع ببطلان التفتيش على أساس أن طلب الإذن به قدم لرئيس النيابة فتخلى عنه وندب دون مبرر أحد وكلاء النيابة الكلية مع وجود وكيل نيابة مختص بالمركز الذي حصل فيه التفتيش - وأن التحريات التي أثبتتها الضابط بمحضره والتي بنى عليها إذن التفتيش جاءت قاصرة إذ لم يوضح الضابط الظروف والملابسات التي جعلته يعتقد أن الطاعن يتجر في المخدرات - وقد فات من إصدار الإذن بتفتيش منزل الطاعن ما نصت عليه المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب أن يكون ذلك في تحقيق مفتوح - هذا فضلا عن أن النيابة نذبت للتفتيش اليوزباشى عبد العظيم خضر مساعد رئيس فرع بنها لمكافحة المخدرات ومن يعاونه من رجال الضبط القضائي ولكن الذى قام بإجراء التفتيش هو رئيس الفرع وهو خلاف من ندب أصلا للتفتيش . وقد رد الحكم على هذا الشق الأخير من الدفع بقوله "إن عبارة الندب الصادرة لمساعد المكتب تنسحب على غيره ممن يعاونونه من رجال الضبط القضائي ومن بينهم ولا شك رئيس الفرع" - ويقول الطاعن إن ماذهب إليه

الحكم يحافى الأوضاع الصحيحة ، ذلك لأن الإذن بالتفتيش إذا كان صادرا لشخص معين فلا يجوز لغيره تنفيذه ولو كان ذلك بطريق الندب ممن صدر له الإذن ، كما أنه لا يستساغ القول بأن رئيس الفرع هو من أعوان مرئوسيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ” إنه وصل إلى علم مكتب مكافحة المخدرات بمديرية القليوبية من مصادر سرية وثيقة أن عبد الفتاح محمد أحمد الكردى (الطاعن) من بلدة دير سبع مركز طوخ يتجرف في المواد المخدرة فتقدم مساعد رئيس المكتب اليوزباشى فى ١٣/٩/١٩٥٨ يطلب الإذن من رئيس النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله لضبط ما يوجد لديه من مواد مخدرة فانتدب رئيس النيابة أحد وكلاء النيابة لاتخاذ اللازم وفى نفس التاريخ أذن له وكيل النيابة المتدب ولمن يعاونه من رجال الضبطية القضائية فى تفتيش شخص المتهم ومسكنه بناحية الدير للغرض المبين بالطلب وفى اليوم التالى لصدور الإذن انتقل رئيس الفرع الصاغ فى حوالى الساعة الرابعة مساء إلى بلدة الدير ويرافقه معاون المكتب اليوزباشى والكونسابل الممتاز عبد السميع عزب والمخبر حجازى أحمد مصطفى وقوة من فرق الأمن بالمديرية للمحافظة على النظام وتوجهوا إلى منزل المتهم حيث وجدوه فى حجرة على يمين الداخل جالسا وما أن رأهم حتى هم واقفا يريد الهرب فأسرع رئيس المكتب بالقبض عليه هو والكونسابل بينما قام اليوزباشى عبد العظيم خضر بتفتيشه فوجد بالحبس الأيسر من صديريه الذى يرتديه كيسا من قماش النايلون بداخله $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ طربة حشيش وقطعتين عاريتين من الحشيش ولفافة من السلوفان الأبيض بها قطعة صغيرة من الأفيون ، وقد عثر رئيس المكتب فى المكان الذى كان يجلس فيه المتهم على كيس من القماش الدمور وجد بداخله ميزان معدنى بكفتين وثمانى صنج مختلفة الأوزان وثلاثة أكياس من الدمور الأبيض بأحدها كمية من ورق السلوفان الأبيض والأصفر تنبعث منها رائحة نفاذه تشبه رائحة الأفيون كما أن بأحدها كيسا من المشمع ومطواة تنبعث منها رائحة مماثلة وتبين من تقرير المعمل الكيماوى أن المواد المشتبه فيها المضبوطة من مادتي الأفيون والحشيش ووجود آثار الأفيون فى كفتي الميزان المعدنى المضبوط ، كما وجدت تلك الآثار أيضا ببعض الصنج وبسلاح

المطواة وبعض أوراق السلوفان واللصق وبالكيس النايلون كما عثر على فئات من مادة الحشيش بأحد الأكراس الدمور المضبوطة “ وقد عرض الحكم - بعد أن أورد واقعة الدعوى فيما تقدم - لما يثيره الطاعن في وجه الطعن بقوله ”أما عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأن رئيس النيابة لم يصدره بنفسه إنما انتدب وكيل النيابة لإصداره فهو دفع غير سليم لأن الثابت أن رئيس النيابة انتدب وكيل النيابة الكلية لإجراء اللازم ومعنى ذلك أنه ندبه لاتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق أو القيام بنفسه بعملية التفتيش أو رفض الإذن إذا رأى أن التحريات غير جدية ولا شك أن في سلطة رئيس النيابة أن يندب غيره لإجراء تحقيق أي حادث جنائي أو أي إجراء من إجراءاته كما أن له أن يقوم بذلك بنفسه إذا أراد ومن يملك الكل لا شك أنه يملك الجزء . ولا شك أن وكيل النيابة الكلية له اختصاص شامل في جهة اختصاص النيابة الكلية التي يعمل بها ومن بينها مركز طوخ. أما القول بأن رئيس المكتب هو الذي تبنى واقعة الضبط وحرر المحضر على عكس ما أمر به إذن التفتيش فهو أيضا في غير محله ذلك لأن الإذن عين الضابط عبد العظيم خضر لإجراء التفتيش ومن يعاونه من رجال الضبطية القضائية والثابت أن جميع الشهود قرروا أن الذي قام بإجراء التفتيش إنما هو الضابط المتدب اليوزباشي وأن رئيس المكتب كانت مهمته أن يساعده في القبض على المتهم ومنع مقاومته ولم يشترك في عملية تفتيش المتهم - على أن الإذن لم يكن قاصرا على انتداب اليوزباشي وحده وإنما جاء فيه بالنص ” نندب السيد اليوزباشي مساعد رئيس فرع مكافحة المخدرات ومن يعاونه من رجال الضبطية القضائية في تفتيش شخص ومسكن عبده الكردي “ فعبارة الانتداب تنسحب على غيره ممن يعاونه من رجال الضبطية القضائية ومن بينهم ولا شك رئيس الفرع “ .

وحيث إنه لما كان يبين مما تقدم أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع القانونية المقدمة من الطاعن صحيح في القانون ، ذلك لأن إشارة رئيس النيابة بإحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية بدلا من إصدار الإذن بنفسه إنما هي إحالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكيلا من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأي عمل من أعمال التحقيق كما له هو أن يقوم به

وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المبرر الذي اقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه مادام ذلك يدخل في سلطته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح ، فإن وكيل النيابة الكلية إذ أصدر إذنه بالتفتيش يكون قد باشر إجراء من اختصاصه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن الطاعن أو الحاضر معه لم يدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وهو دفع موضوعي لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض ، فضلا عن ذلك — فالظاهر من الحكم أن المحكمة اطمانت إلى التحريات التي باشرها الضابط لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم إعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور إذن التفتيش فيجوز للنيابة أن تصدره بعد اطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لإصدار الإذن الذي يعد بذاته فتحا للتحقيق . لما كان ما تقدم ، وكان النائب من الحكم أن الذي قام بالتفتيش هو الضابط الذي صدر له إذن النيابة وأن رئيس المكتب كانت مهمته أن يساعد في التبض على المتهم ومنع مقاومته وأن عبارة الإذن لم تكن قاصرة على انتداب الضابط المشار إليه وحده وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي ولا محل للمحل هؤلاء الأعوان على المروسين وحدهم — كما ذهب إلى ذلك الطاعن — فإن ما يشير به الطاعن في هذه الأوجه من طعنه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو القصور والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن أبدى في دفاعه أنه لم يكن بمنزلة وقت التفتيش وقد أيده في ذلك شهوده الذين سمعهم المحكمة — إلا أنها اطرحت شهادتهم بمقولة إن من بينهم من يمت بصلة القربى للطاعن وهو رد قاصر إذ من بينهم أيضا من لا يمت للطاعن بصلة ، ومع ذلك فلم يبين الحكم علة عدم الأخذ بأقوالهم — هذا فضلا عما أبداه الطاعن من أن رجال مكتب المخدرات أحدثوا به إصابات

وادعوا بضبط المخدر بحجبه مع أنه قد تبين من التحليل أنه ليس بأظافر الطاعن ولا بجيب صديريه أى أثر لمادة مخدرة ، ومع ذلك فلم تقيم المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ، كما أنها لم تعرض فى حكمها لشيء منه مما يجعله مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم قد عرض لما يشير الطاعن بشأن أطراحه لأقوال شهود النفى بقوله ” إن إنكار المتهم وادعائه بأنه لم يكن فى المنزل وقت التفتيش واعتماده على شهادة شهود نفيه فتلاحظ المحكمة أنه لم يذكر هؤلاء الشهود عند سؤاله وإنما قدم محاميه طلباً بسماع أقوالهم بعد واقعة الضبط بيومين وبعد انتهاء التحقيق مع المتهم وقد أعلن هؤلاء الشهود وسمعت المحكمة أقوال من رأى المتهم سماعه منهم غير أنها لا تترجح إلى أقوالهم لأنها جاءت متأخرة ومن بينهم من يمت إليه بصلة القرابة وينفيها ما شهد به شهود الإثبات الذين تثق المحكمة فى أقوالهم وترجح إلى الأخذ بها“ . وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة أصلاً بأن تشير فى حكمها إلى شهادة شهود النفى والرد عليها رداً صريحاً ، ذلك لأن قضاءها بالإدانة اعتماداً على عناصر الإثبات التى بيئتها يفيد دلالة أنها أطرحت تلك الشهادة ولم تروجها للأخذ بها ، ومع ذلك فلإنها قد تناولت شهادة هؤلاء الشهود وأوضحت فى ردها أنها لا تأخذ بشهادتهم لعدم ارتياحها إليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض كذلك لما يشير الطاعن بشأن إصابته وعدم وجود أثر للمخدر فى أظافره أو فى جيب الصديري بقوله ” أما عن الإصابات التى وجدت بالمتهم فثبت من أقوال شهود الإثبات أنه كان يقاومهم مقاومة عنيفة وأنهم تمكنوا بعد جهد من التغلب على هذه المقاومة ولا شك فى أن إصابته فى هذه الأثناء سواء كانت من رجال المكتب أو من سقوطه هو لا يقدم ولا يؤخر فى واقعة ضبط المخدرات معه وإنكار رجال البوليس تعديهم عليه أمر طبيعى تمليه غريزة الدفاع عن النفس ، أما عن عدم وجود آثار للمادة المخدرة فى أظافر المتهم أو فى جيب الصديري الذى كانت به المخدرات فلا قيمة له لأن البات أن المخدرات كانت موضوعة فى كيس ولم تكن متصلة مباشرة بقماش الجيب ومن الطبيعى فى هذه الحالة أنه لا يوجد فى الجيب أى أثر من المادة المخدرة ، أما بالنسبة لأظافر المتهم

وعدم وجود آثار بها فيدل على أن المتهم لم يكن قد اتصل بالمواد المخدرة بواسطة يديه قبل التفتيش وليس من الضروري أن يكون الأثر في يديه دائما لأن الإنسان يغسل يديه في أوقات كثيرة من النهار في مناسبات تناول الطعام أو الوضوء أو الاستحمام ولم يقل أحد إن المتهم لمس بيده المواد المخدرة أثناء التفتيش أو قبله مباشرة “ وكان فيما أورده الحكم فيما تقدم الرد الكافي على دفاع الطاعن بما يفنده ، ووضح في هذا الرد أن العنف الذي استعمل مع الطاعن لم يكن إلا بالقدر اللازم لاستخلاص المواد المخدرة منه . لما كان ذلك ، فإن ما يرمى به الحكم من القصور والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع الطاعن حسبا هو ثابت بالحكم المطعون فيه تفيد أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنحّول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم تقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم منها بعشر سنوات أشغال شاقة وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(٧)

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تحقيق . نيابة عامة . خصائصها :

النيابة جزء من السلطة القضائية والتحقيق الذى يباشره أعضاؤها هو عمل قضائى . لا يصح
اعتبار المحقق كشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه .

(ب) نيابة عامة . إثبات . شهادة : من يجوز سماعه كشاهد فى الدعوى ؟
إجراءات المحاكمة . مالا يبطلها .

ليس فى القانون ما يمنع استدعاء ماورى الضبط القضائى وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق
شهودا فى القضايا التى باسروا فيها أعمالا . شرط ذلك : أن ترى المحكمة أو السلطة التى
تؤدى الشهادة أمامها محلا لذلك .

مالا يبطل الاجراءات : عدم دعوة المحكمة وكيل النيابة المحقق لسماع شهادته فيما أجراه
من تحقيق لا طعناتنا إلى ما أثبت فى محضره . كذلك أخذها إلى جانب أقوال من سمعهم
من شهود بما ورد فى التحقيق الابتدائى .

(ج) إثبات . المحررات . تحقيق . ماهية محضره :

محضر التحقيق محرر رسمى وهو حجة بما يثبت فيه . هذه الحجية لا تحول بين المتهمين
وبين إبداء دفاع يمارض ما أثبت فيه .

١ — النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها
من بين ماخوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام
الخاصة بالتحقيق بمعرفة الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات
الجنائية ، والتحقيق الذى يباشرونه إنما يجرونه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل

قضائي ، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملاحظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

٢ — ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها — إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك — فإذا كان المتهم وإن أشار في صدر دفاعه إلى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى ، إلا أن المحكمة لم ترميها لمسايرة المتهم فيما أشار إليه واطمأنت إلى ما أثبتته في محضره ، وكان للمحكمة أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعته من الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة مادام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يعيبه المتهم على الحكم من استناده إلى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند إلى أساس .

٣ — المحاضر التي يحررها أعضاء النيابة العامة لإثبات التحقيق الذي يباشرونه هي محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها — وإن كانت حجتها لا تتحول بين المتهمين وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان متعارضا مع ما أثبتت فيها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما أحرزا حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرتين ١ و ١٢ من الجدول المرافق فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام للأول والمثنتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثانية بمعاقبية المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وببراءة المتهم الثانية مما أسند إليها ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ...

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه دفع في الجلسة بعدم جواز الاستناد إلى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره إلا إذا اعتبر وكيل النيابة شاهداً — وكان يتعين عندئذ سماع أقواله بعد تجليفه اليمين ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن عضو النيابة من مأموري الضبط القضائي طبقاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وأن ذلك لا يتعارض مع صفته الأخرى كمتحقق وهو رد غير كاف — إذ أن الطاعن لا ينكر أن وكيل النيابة من مأموري الضبط القضائي — وإنما يعيب على الحكم إستناده إلى أقواله دون أن يسببها حلف اليمين مما يوجب بطلان شهادته وبطلان الحكم الذي استند إليها ، ذلك إلى أن الطاعن أثار في الجلسة أن العينات التي تم تحليلها ليست من المضبوطات في هذه القضية مؤسسا ذلك على أن تقرير التحليل أثبت أن ثلاثاً منها وجدت مغلفة بأوراق بيضاء مسطرة وموضوعة داخل خلاقات في حين أنه لم يثبت بمحضر وكيل النيابة أنه غلف كلا منها بورقة قبل وضعها بالمظروف، وجاء في محضر النيابة أن وزن كل من العينات الثلاث الأولى عشر جرامات ووزن الرابعة ٦٠ جراماً وأن كل عينة وضعت داخل مظروف وختم بالشمع — بينما جاء في تقرير التحليل أن وزن العينات يختلف تقديره عما ورد بمحضر التحقيق وأن ذلك التقرير لم يذكر شيئاً عن ختم الأحراز بالشمع إلا بالنسبة للحرز الحادي عشر .

وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله إن الوزن الذي قام به الضابط محمود سامي نصار لا يختلف إلا بقدر عشرة في المائة من الجرام وهو فرق لا يعتد به لأن الضابط غير خبير بالوزن كالكيميائي الفنى، وأن الثابت من محضر النيابة أن الأحراز كانت مقفلة ومختومة بالشمع الأحمر وأن مصلحة الطب الشرعي لوحظت عدم الختم لامتنع عن الاستلام وأثبتت حالتها ، وهو قول غير سديد إذ بلغ الفرق في بعض الأحراز $\frac{1}{10}$ من الجرام، ويضاف إلى ذلك أن الطاعن لا ينازع فيما أثبتته وكيل النيابة في محضره من ختم الأحراز — وإنما ينازع في أن هذه الأحراز

ليست هي التي تم تحليلها — إذ ثبت من التقرير أن الحارز الحادى عشر وجد محتوما ولم يرد به ذكر لحتم الأحراز العشر مما يقطع بأنها لم تكن مختومة — وربما كان ذلك من اختلاط الأحراز بغيرها في مصلحة الطب الشرعى أوفى مكتب المخدرات قبل إرسالها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من عدم جواز الاعتماد على ما أثبتته وكيل النيابة في محضره إلا بعد تحليله وسماع أقواله ورد على ذلك بقوله ” أما القول بأنه من غير الجائز أن يتحول وكيل النيابة من محقق إلى شاهد فردود لأن الصفة الأولى لعضو النيابة أنه من مأمورى الضبط القضائى — وقد نصت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على ذلك ، وليس في هذا ما يتعارض مع صفته الأخرى كمحقق ، وفي هذه القضية كان التحقيق الثانى الذى قام به وكيل النيابة لقضية المخدرات التى كانت أوراقها قد سرقت وهى القضية رقم ١٠٧٢ سنة ١٩٥٧ هو الذى دفعه للانتقال للمعاينة فحصل ما حصل أمام عينه فقام بإثباته في محضره — فهو لم ينصب نفسه شاهدا ، كما أن ما أثبتته لم يكن محل اعتراض أو إنكار لأنه لا يتصل بالواقعة الجوهرية التى ينكرها المتهم . وهى حيازته للمخدرات وإلقائه بها من النافذة “ ولما كان ما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون ، ذلك بأن النيابة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمودية وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفة في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، والتحقيق الذى يباشرونه إنما يجرونه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائى ولا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفاتهم كموظفين عموميين ، وتعتبر محاضرهم محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها وهى بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها — وإن كانت حجتها لا تتحول بين المتهمين وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذى يروونه مهما كان ذلك متعارضا مع ما أثبت فيها ، ومع ذلك فإنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التى لهم عمل فيها — إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التى تؤدي

الشهادة أمامها محلاً لذلك . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وإن أشار في صدر دفاعه إلى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهداً في الدعوى — إلا أن المحكمة لم ترمبراً لمسايرة الطاعن فيما أشار إليه واطمأنت إلى ما أثبتته في محضره ، ولما كان للمحكمة أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعته من الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة ما دام كل ذلك كان معروضاً على بساط البحث متاحاً للدفاع أن يناقشه . لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون مقبولاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض إلى ما دفع به الطاعن من أن الأحراز التي تم تحليلها ليست هي الأحراز المضبوطة ورد على ذلك بقوله ” إن ما يزعمه الدفاع عن المتهم من أن العينات التي فحصها المختصون في مصلحة الطب الشرعي لم يقيم الدليل على أنها مأخوذة من المضبوطات بدليل اختلاف الوزن وعدم وجود الختم عليها فهو مردود بأن الوزن الذي قام به الضابط لا يختلف إلا بقدر ١/١٠ من الجرام وهو فرق لا يعتد به لضآلته ولأن الضابط غير مختص بالوزن ولم يعتد الدقة في هذا الشأن على غرار الكيميائي الفني المختص في هذا النوع من العمل بالذات ، أما الأحراز فقد كانت جميعها مغلفة ومختومة بالشمع الأحمر كما أثبت ذلك وكيل النيابة في محضره المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، يضاف إلى هذا أن مصلحة الطب الشرعي إذا كانت قد لاحظت أن هذه الأحراز غير مختومة فعلاً لكانت قد امتنعت عن استلامها ولأثبتت حالتها تبريراً لهذا الامتناع المشروع “ . ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة قد اطمأنت إلى أن الأحراز المرسلة لمصلحة الطب الشرعي هي بذاتها التي أجري عليها التحليل ، أما الخطأ في فروق الأوزان فقد رده الحكم إلى ضآلته لأنه بلغ أجزاء من مائة من الجرام ، ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون الفرق في إحدى العينات قد بلغ ٦٠ ٪ من الجرام — ما دام الحكم قد أرجع هذه الفروق بصفة عامة إلى عدم دقة الوزن الذي قام به الضابط وهو تعليل سائغ يصدق على كافة ما ظهر من فروق في الوزن لا بالنسبة إلى حرز بعينه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته لا يكون له أساس .

وحيث إن الواقعة كما هي ثابتة في الحكم تفيد أن الطاعن كان يحرز المخدرات بقصد الاتجار ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم منها بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٨)

الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) تزوير .

(١) طرق التزوير المادى : تغيير الحقيقة فى بيانات المحرر تغييرا ماديا .

مثال فى تزوير قسيمة دفع رسم مستخرج رسمى عن شهادة ميلاد .
الضرر وقوة المحرر فى الإثبات : التزوير فى المحرر الرسمى . متى يتوافر ؟

كفاية صدور الورقة من موظف عمومى مختص بتحريرها وحصول تغيير الحقيقة
فى بياناتها . عدم اتصال هذا التغيير بالنقض الذى حررت القسيمة من أجله غير مؤثر .

(ب) الضرر : ما لا ينفى توافره :

وضوح التزوير ما دام أن تغيير الحقيقة يجوز أن يتخذ به بعض الأفراد .

(ج) استعمال المحرر المزور .

ماهية الاستعمال وما يوفره :

يكفى لتوافره مباشرة الاستعمال فى معاملات الأفراد .

١ - يكفى لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومى مختص بتحريرها ، ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معينة والتزوير الذى طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التى تحصل بها المصروفات المدرسية ما دام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة فى بياناتها تغييرا ماديا شمل تاريخها والإمضاء المنسوب إلى الصراف والمبلغ الذى كان مدرجا بها أصلا .

* ٢ — لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة — بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه ، أو أنه متقن — ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الأفراد .

٣ — استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى ما دون فيه — يستوى في ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا في معاملات الأفراد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محرر رسمي هو قسيمة سداد المصروفات المدرسية بطريق الاصطناع بأن قدم له القسيمة رقم مديرية بني سويف عن تاريخ ميلاد شخص واتفق معه على تزويرها فقام ذلك المجهول بتغيير بياناتها ونسبها زورا إلى منطقة تعليمية ووقع عليها بإدضاء وهمي نسبه إلى الموظف المختص ف وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، واستعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى آخر كسند لسداد المصروفات المدرسية المستحقة على ابنه الذي قدمه بدوره إلى سكرتير المدرسة . وطلبت من ضرفة الاتهام بالمحكمة الكاية إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠/٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فتررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمادة ٢١٤ من القانون المذكور بالنسبة للتهمة الثانية مع تطبيق المواد ٣٢/٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

* راجع الطعن ٢٧/٣٦٨ ق — (جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠) — القاعدة ١٤٢ مج الأحكام — السنة الثامنة — صفحة ٥١٧ ، الطعن ٢٩/١٨٣٤ ق — (جلسة ١٩٦٠/٥/٢) — القاعدة ٧٨ — مج الأحكام — السنة الحادية عشرة صفحة ٣٩٤ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك لأنه لا تتوافر جريمة استعمال الورقة المزورة في حالة الدعوى على خلاف ما جاء بالحكم المطعون فيه لأن الذى قدم القسيمة المقول بتزويرها هو مصطفى يونس وليس الطاعن كما هو ثابت من شهادة معاون المدرسة ، كما أنه لا تتوافر جريمة التزوير في محدد رسمى في حالة واقعة الدعوى لأن القسيمة كانت عن دفع رسم مستخرج رسمى من مديرية بنى سويف عن تاريخ ميلاد أحد الأفراد والتزوير الذى طرأ فيها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بنى سويف ولم تعد الورقة لإثبات شيء خاص بهذه المنطقة التعليمية ، وانقول بأن التزوير قد تم بطريق الاصطناع لا يستقيم لأن قسائم مناطق التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم تختلف عن غيرها وهذا الاختلاف يجعل القسيمة ظاهرة التزوير لا يمكن أن تخفى تغيير الحقيقة فيها على أحد ما دام أن التزوير أصبح ظاهرا للعيان . ومن ثم فإن الواقعة لا تعتبر جريمة تزوير وإنما تكون جريمة نصب إذا توافرت أركان الجريمة الأخيرة — وأنه لم يثبت بأى طريق من الطرق أن الطاعن اشترك بالاتفاق في تزوير القسيمة رقم ١٧٨٣٢١ وخصوصا بعد أن ثبت من التقرير الطبى الشرعى أنه لا يوجد خط له في القسيمة المطعون فيها ، وقد ثبت من التحقيقات أن مصطفى يونس هو الذى قدم القسيمة لسكرتير المدرسة فلما راجعه فيها أراد استردادها فلم يوافق السكرتير على ذلك مما يدل على أن مصطفى يونس يعرف سرها وكيفية تزويرها ، يضاف إلى ذلك أن صالح يونس قرر بأن والده لم يخبره بقيامه بدفع المصروفات إلى الطاعن رغم تردد الوالد على ابنه وقد ثبت أن صالح يونس كان يقيم مع الطاعن في منزل واحد وكانت أوراق الأخير بداخل مكتب وفي متناول يد صالح مما يسهل على هذا الأخير العبث بها وقد أبدى الطاعن هذا الدفاع أمام المحكمة واستبعدت أن يقع التزوير من صالح يونس على أساس أنه صبي صغير مع أنه طالب بالثانوية الزراعية وعمره يزيد على ثمانى عشرة سنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن مصطفى يونس على الحق ولده صالح في عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ الدراسية بالمدرسة الثانوية الزراعية

بني سوييف ولصلة القربى بينه وبين طه عبد العاطى حسين المقيم ببني سوييف اتخذه مراسلا لولده وبعد فترة من الزمن أرسل إليه يخطره بأنه مطلوب للمدرسة بمبلغ ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم كمصاريف مدرسية فسلمه إياه وأخذ يطالبه الوالد بعدئذ بإيصال السداد للمدرسة مرارا دون جدوى حتى إذا ما مضى ما يزيد عن الشهر قدم له المتهم (المراسل) إيصالا تاريخه اليوم الأول من شهر نوفمبر من عام ١٩٥٢ بمبلغ ٦ جنيهات و ٢٥٠ مليما مذكور فيه أنه مستخرج من منطقة بني سوييف إدارة صحية وأن الدافع له هو طه عبد العاطى حسين لصالح مصطفى وتصادف بعدئذ أن طواب التلميذ بجنيه كأمين صحى ناوله والده إياه فورد للمدرسة بإيصال تاريخه ١٩٥٢/١١/٢٢ بيد أن المدرسة عادت تطالبه بمبلغ ٤ جنيهات و ٢٠٠ مليم قيمة باقى المصروفات المطلوبة منه فعرض أمره على والده فأنهى إليه أنه سبق أن وفى ما عليه وتوجه لإدارة المدرسة وعرض عليها إيصال كل ما دفعه ومن بينها الإيصال ذوال ٦ جنيهات و ٢٥٠ مليا المسلم إليه من المتهم والمؤرخ ١٩٥٢/١١/١ فاتضح أنه مزور وليس من دفاتر قسائم المدرسة وأبلغت النيابة بهذا التزوير وظهر أنه كان فى الأصل إيصال بمبلغ ١١٠ مليات دفع لمديرية بني سوييف عن رسم مستخرج رسمى بميلاد أسعد عبد الله أحمد نصر فغير فيه المتهم وجعله صادرا من منطقة بني سوييف "الإدارة الصحية" وأنه دفع ٦ جنيهات و ٢٥٠ مليا نيابة عن صالح مصطفى فى ١٩٥٢/١١/١ — واستند الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن إلى أقوال لويس عبد السيد سليمان وصالح مصطفى يونس ورزق مسيحه غبريال ومصطفى يونس وتقرير مكتب التزييف والتزوير ومراجعة القسيمة المزورة على الأصل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت حصول التزوير فى القسيمة بقوله "إنه تبين من تقرير مكتب التزييف والتزوير أن البيانات الواردة بالإيصال المزور مغايرة لما هو ثابت بأصل هذا الإيصال بطريق تغيير بياناته الأصلية وإثبات البيانات الحالية بدلا منها كما شمل التغيير تاريخ الإيصال والامضاء الثابتة بخانة الصراف" — وهذا الذى أثبتته الحكم تتوافر به جريمة تزوير المحرر الرسمى إذ يكفى أن تكون الورقة صادرة من موظف مختص بتحريرها — ولا يغير من هذا النظر كون القسيمة صادرة من الإدارة الصحية

أو أنها تختلف عن القسائم التي تحتل بها المصروفات المدرسية — ما دام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغيرا ماديا شمل تاريخها والإمضاء المنسوب إلى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجا بها أصلا ، ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم من اعتبار التزوير حاصلا في ورقة رسمية صحيحا في القانون . أما عن قول الطاعن بعدم توافر جريمة الاستعمال لثبوت أن مصطفى يونس دون الطاعن هو الذي قدم القسيمة المزورة لمعاون المدرسة فردود بما أثبتته الحكم من أن الذي قدم تلك القسيمة إلى مصطفى يونس هو الطاعن فقدمها الأول إلى المدرسة — كما جاء بمدونات الحكم — الأمر الذي تتوافر به جريمة الاستعمال المذكورة — ذلك بأن الاستعمال له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى مادون فيه وسواء كان هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلا في معاملات الأفراد ، أما قول الطاعن بعدم توافر جريمة التزوير لسهولة كشف التزوير وكونه واضحا فردود بأنه لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن — ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يخدع به بعض الناس — لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من أنه أودع القسيمة التي أدخل عليها التزوير أحد أدراج مكتبه وأن الغلام الطالب اختلسها وأجرى فيها تلك التغييرات فقد تناوله الحكم ورد عليه في قوله ” إن المحكمة تستبعد إتيانه من صبي صغير خصوصا وأنه لا صالح له فيما حدث إذ أن المبلغ استلمه المتهم من الوالد رأسا دون علم التلميذ أو وساطته في الأمر ، وطالما راوغ في تقديم هذا الإيصال المزور حتى إذا ما تخرج مركزه عمدا إلى ارتكاب جريمة مستعينا بجهول في إحداث التزوير درءا للمسئولية إذا ما اكتشف أمره مستقبلا “ وهو رد سائق يصالح تفنيذا لدفاع الطاعن الذي لم تأخذ به المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان باقي ما يشير الطاعن في الوجه الثاني من طعنه إن هو إلا جدل في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاشر ، وحسن خالد المستشارين .

(٩)

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ القضائية :

تبديد . وكالة ناظر الوقف .

(١) جريمة التبديد . أركانها .

(ب) ناظر الوقف — شرعا وفي القانون — أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين .
المادتان ٥٠ و ٥٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف .

١ — تتحقق جريمة التبديد بمحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الأئتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجانا .

٢ — ناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وقلته إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه ناظرا أو بإذن القاضي الذي ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيلا عن الواقف في حياته وفي منصب الوصي بعد موته . وفي الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذي يقبضه فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكييف القانوني لنظارة الوقف بما نص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين ، كما نص في المادة ٥٦ منه على سرمان أحكامه — فيما عدا ما استثنى منها — على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناءه الشارع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية ، بصفته ناظرا لوقف المرحومة هيلانة عبد الملك الخيري هذه الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجزئية على الطاعنين المذكورين متهما إياهما بأن الأول أثناء توليه النظر على الوقف حتى ١٦ من إبريل سنة ١٩٥٤ والثاني في غضون المدة من ١٧ إبريل سنة ١٩٥٤ وحتى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز قلوب بددا المبالغ الواردة بعريضة الدعوى حالة كونها لم تسلم إليهما إلا بصفتهم ناظرين على الوقف أي وكيلين على وقف المرحومة هيلانة عبد الملك فبداه اضرازا بالمستحقين وطلب إلى المحكمة المذكورة معاقبتهم بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع الزامهما بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر عن المتهمين بسقوط الدعوى العمومية قبل الأول بالتقادم وباعتبار المدعى المدني تاركا دعواه وبعدم قبول الدعوى العمومية . والمحكمة قضت حضوريا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ عملا بمادة الاتهام — أولا — برفض الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبل المتهم الأول بالتقادم — وثانيا — برفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا دعواه . وثالثا — برفض الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية وقبولها . ورابعا — بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش بالنسبة لكل لوقف التنفيذ بلا مصاريف . وخامسا — الزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية بصفته قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . وحصل الطاعنان على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ثم قررا الطعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين لم يميز بين كنه النظارة في الوقف الأهلي والوقف الخيري فالوقف الأخير ليس له مستحقون

وقد أطلّمت الواقعة في هذه الدعوى يد الناظر في التصرف بفحمت له أن يزيد أو ينقص في الصرف على أوجه الخير المسماة في حجة الوقف وأن يصرف الباقي في إحياء ليال خيرية إلى آخر ما جاء بالحجة وما دام الناظر يقوم بالصرف في الأوجه التي أرادت الواقعة فلا يسأل جنائيا عن وجود مبالغ في ذمته، هذا إلى أن المحكمة قد أهدرت كشف الصدقات مع أنها هي المتصودة بالوقف ويضيف الطاعنان أن النظارة على الوقف ليست من العقود الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر كما أن عدم وجود مستحقين للوقف الخيري يمنع به الضرر فلا وجه لتطبيق هذه المادة غير أن الحكم سوى خطأ بين ناظر الوقف والوصى والوكيل وهو قياس مع الفارق ويقول الطاعن الأول أنه دفع بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة على أساس أن التبديد تم في المدة ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٥١ وقد مضى عليه إلى أن رفعت الدعوى أكثر من ثلاث سنوات فرد الحكم على هذا بأن التهمة وقعت ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٥٤ ورتب على هذا رفض الدفع وهو لم يستند في إثبات تبديد المبالغ التي لم يتناولها تقرير الخبير إلا على أقوال المدعى بالحقوق المدنية لأن تقرير الخبير الذي باشر فحص الحساب مقصور على المدة المنتهية في سنة ١٩٥١ ولم يتناول ما بعد ذلك والقضاء الجنائي لا يتقيد إلا بما ثبت بدليل يقيني كما أخطأ الحكم فيما تعرض له من بحث انتهى فيه إلى أن جريمة خيانة الأمانة ارتكبت في واقعة الدعوى بأفعال منلحة تنفيذا لغرض جنائي واحد وفي اعتبارها جريمة واحدة تبدأ مدة السقوط فيها من آخر فعل من أفعال التنفيذ .

وحيث إن ناظر الوقف عندما يتسلم أعيانه وغلته إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه نظرا أو بإذن القاضي الذي ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيلا عن الواقف في حياته وفي منصب الوصى بعد موته وفي الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذي يتبضه فإذا بدده فعليه خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر الميمنة في حجة الوقف ، لما كان ذلك وكانت جريمة التبديد تتحقق بمحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجنائي بمقتضى عتد من عتود الأتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عتد وكالة سواء كانت بأجر أو مجانا ، وكان المشرع فضلا عما تقدم قد حسم الخلاف بشأن التكليف القانوني لنظارة الوقف

فنص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف على أن الناظر يعتبر أدينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين كما نص في المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه — فيما عدا ما استثنى منها — على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناه الشارع، لما كان ذلك وكانت الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد أن نية الطاعنين أنصرفت إلى إضافة بعض غلة الوقف إلى ملكيها وأنهما تصرفا فيه على هذا الاعتبار في غير الأوجه المبيته بحجة الوقف مما يتحقق به الضرر وتقوم به جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة به في القانون ولما كان الحكم قد تعرض لما أبداه الدفاع من أنه كان للناظر على الوقف أن يزيد أو ينقص في الصرف على أوجه الخير المسماة بحجة الوقف ورد عليه بحق بقوله بأن ذلك لا يبيح له الاستيلاء على مال الوقف “ ولما كان ما تقدم وكانت المحكمة لم تتجاوز سلطتها التقديرية في إهدارها كشفا ببعض المبالغ التي قيل إنها صرفت وندم الاعتداد به للأسباب السائغة التي ذكرتها — لما كان ذلك — وكان الحكم قد رد على الدفع بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة قائلا : ” يبين أن الجريمة التي ارتكبها المتهم الأول هي من الجرائم ذات الأفعال المتكررة إذ أنها تمت بوقائع متعددة فاختلفت عنه كان على دفعات وليس دفعة واحدة وقد وقعت هذه الجرائم اعتداء على حق واحد لغرض إجرامى واحد ومن ثم تبدأ مدة سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية من سنة ١٩٥٤ وقد حركت الدعوى العمومية قبله في ١٩٥٥/٧/٣٠ “ وما ذكره الحكم من ذلك صحيح في القانون ومتبع في رفض هذا الدفع — لما كان كل ذلك وكان الحكم قد اطمأن إلى أقوال المدعى بالحقوق المدنية وأخذ بها فيما وقع من تبديد بعد الفترة التي تناولها تقرير الخبير فلا وجه لإصدار المحكمة في اعتقادها ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦١

بإدارة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عنيقي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٠)

الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ القضائية :

استدلال . قانون عقوبات ضريبي . تهريب جمركي : مأمورو الضبط
القضائي ذوو الاختصاص الخاص : من لهم هذه الصفة ؟ قانون . الإلغاء
الضمني مالا يوفره :

ماورد في المادة السادسة من ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يعارض ما نصت عليه المادة
الأولى من الن ١١٤ لسنة ١٩٥٣ . وإنما تكادها . غلة ذلك .

ماورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥
بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من إسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط
وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم
التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة
لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ، وذلك
لعدم وجود أي تعارض بين القانونين في هذا الخصوص — بل إن صياغة المادة
السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص
عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة
لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب
أيضا — الأمر الذي ينتهي معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من
القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣

بأن هذا عود إلى حكم القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ الذي ألغاه القانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ ، هذا فضلا عن أن الرضاء بالتفتيش يجب أن يكون صريحا ويجب أن يكون من وقع عليه التفتيش على بيته من أن من يريد إجراء تلك إجراءاته قانونا ، وهذا ما لم يثبت به الحكم ويعتبر قصورا في التسيب ، كذلك يضيف الطاعن أن ما ذكره الحكم من اعترافه للصول أحمد فضل المولى واستعطافه للسيد / محمود مكي لكي لا يضبطه حفظا لمستقبله باطل أيضا لأنه إن صح فإنما كان بناء على ضبط باطل . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالقول بأن التفتيش تم على مشهد من السيد / محمود مكي ولم يرد على دفاعه المستند إلى الملاحظات الجوهرية للتفتيش ولم يذكر الحكم كيف مع وجود هذه الملاحظات يكون التفتيش قد تم تحت إشراف المذكور — ويقول الطاعن في صدد الفساد في الاستدلال إن الحكم استند إلى أدلة متناقضة — إذ بينا بقول الصول في أقواله أمام المحكمة بأنه عثر مع الطاعن على خمس لفافات إحداها في جيب القميص والباقي في البالطو ، إذا بالتحليل يسفر عن وجود آثار للحشيش بمجرب القميص ولم يعثر على أثر منه بجيوب البالطو ، كما أن السيد / مكي قرر في تحقيق النيابة أن الصول فضل المولى سلمه خمس لفافات في حين أن الذي أرسل للتحليل أربع لفافات فقط .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله ”أن المتهم أراد الخروج من الباب رقم ٢ لصالة التفتيش ، وكان يقف به العريف مصطفى السيد مطر والجنسدي فتجى محجوب لتاجى بسرية حرس الجمارك وأراد العريف المذكور تفتيشه لما لاحظته عليه من ارتباك فأبى فأبلغ العريف ذلك للصول أحمد فضل المولى وتلى الأثر صحبه الصول إلى مكتب السيد / محمود لطفي مكي مأمور تفتيش الركاب وأثناء توجههما إلى هذا المكتب اعترف له المتهم بأنه يحمل حشيشا وأخبره أن ”حقه محفوظ“ ولما وصلا المكتب أبلغ الصول المأمور أن المتهم يحمل مواد مخدرة فأمره بتفتيشه على مشهد منه ففعل وضبط بأحد جيبي معطفه لفافة حشيش وأحد جيوب قميصه ورقة بها أربع لفافات حشيش . وقد أقر المتهم في التحقيقات بضبط اللفافات الخمس معه وإنما ادعى أنها دست عليه في الباحة في معطفه — وثبت من تقرير التحليل أن اللفافات الخمس المضبوطة تحوى مادة الحشيش وأن وزنها ٧,٨ جراما وأنه عثر بمقتوع

محتويات كل من الجيوب الثلاثة لتعويض المتهم على آثار حشيش“ وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من شهادة الشهود المتقدم ذكرهم ومن أقوال الطاعن ومن تقرير التحليل الكيميائي وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بغير ترخيص وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ثم عرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله ”إن هذا الدفع غير سديد في القانون وذلك لأن هؤلاء الشهود الثلاثة من سرية حرس الجمارك التابعة لمصلحة خفر السواحل وقد أسبغ القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صفة مأموري الضبط القضائي على رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد من ضباط وضباط صف — والعريف والصول من بينهم ، وإذن فلهما حق القبض وحق التفتيش للأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية ، ومن جهة أخرى فإن السيد / محمود لطفى مكى مأمور تفتيش الركاب وهو الذى تم التفتيش بأمره وعلى مشهده منه من موظفى مصلحة الجمارك وله طبقا للمادة ٦ من القانون ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ صفة الضبط القضائي ، ومن ناحية أخرى فإن قبول المتهم المرور بالمنطقة الجمركية يفيد رضائه مقدما بالنظم التي وضعتها مصلحة خفر السواحل تنظيما لعملها ومنعا للتهرب ومن بينها تفتيش الأشخاص والأمتعة داخل الدائرة الجمركية ، فرضاء المتهم بالمرور من هذه المنطقة يعتبر رضاء منه بالخضوع لهذه الاجراءات ومنها تفتيش شخصه فلا وجه إذن له للطعن عليه“ وهذا الذى انتهى إليه الحكم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع استنادا إلى أن رجال حرس الجمارك لهم صفة الضبطية القضائية مما يخول لهم تفتيش الأشخاص والأمتعة في نطاق الدائرة الجمركية صحيح في القانون ، ويصح الإستناد إليه في التقرير بصحة القبض والتفتيش لأن أحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣/٣/١٩٠٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ تخول رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد من ضباط وضباط صف ولموظفى الجمارك وعما لها على وجه العموم صفة مأموري الضبط القضائي وتخول لهم حق تفتيش الأشخاص والأمتعة في حدود الدائرة الجمركية التي يباشرون أعمالهم فيها بغض النظر عن رضاء الشخص بهذا التفتيش أو عدم رضائه . ولما كان العريف مصطفى السيد مطر المعين للوقوف بباب الجمرك وهو في الوقت نفسه من قوة حرس الجمارك قد حاول تفتيش الطاعن لما بدا عليه من اضطراب آثار شبهته فيه فلما امتنع سلمه للصول أحمد فضل المولى الذى اقتاده بدوره إلى مكتب

مأمور تفتيش الركاب وقام بتفتيشه بأمر من المأمور المذكور ، فإن التفتيش يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . أما القول بأن القانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ قد قصر صفة الضبطية القضائية على موظفي مصلحة الجمارك وكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد وأن المادة السابعة منه نصت على إلغاء كل ما خالف هذا القانون من أحكام بحيث لم يعد لحرس الجمارك صفة الضبطية القضائية فإنه مردود بأن ما ورد في المادة السابعة سالفة الذكر من أنه " تلغى أحكام التهريب المنصوص عليها باللائحة الجمركية المشار إليها — الصادرة في ١٨٨٤/٤/٢ — " يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام " وما ورد في المادة السادسة من هذا القانون من أن لموظفي مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، ما ورد في هاتين المادتين لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ١١٤ سنة ١٩٥٣ من إسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط وضباط الصف بمصلحة السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللائحة المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين في هذا الخصوص بل إن صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن الفئتين المنصوص عليهما فيها لم ترد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضا الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ — وبقي تقرر ذلك وثبت أن الصول أحمد فضل المولى الذى تولى تفتيش الطاعن من رجال الضبط القضائي وله حق تفتيش الطاعن في الدائرة الجمركية فلا جدوى للطاعن من القول بأن مأمور تفتيش الركاب لم يجز التفتيش بنفسه ولم يقع تحت إشرافه ، طالما أن الصول المذكور يملك هذا الحق — كذلك لا جدوى له بعد ذلك مما يثيره في شأن لزوم رضائه بالتفتيش بالدائرة الجمركية رضاء صريحا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم مع كل ذلك قد أثبت على الطاعن — أخذا بشهادة السيد / محمود مكي — أن التفتيش تم في مكتبه وعلى مشهود منه وهو

من رجال الضبط القضائي ، فإن التفتيش يكون قد وقع تحت إشرافه ويكون قد تم وفقا لأحكام القانون دون حاجة للبحث في حكم الاعتراف الصادر من الطاعن للصول أحمد فضل المولى والسيد / محمود لطفى مكى بضبط الجوهر المخدر معه واعترافه بعد ذلك لنائب مأور قسم مينا الاسكندرية بهذه الواقعة وبحيث ما إذا كانت هذه الاعترافات مستقلة عن إجراءات القبض والتفتيش أو غير مستقلة عنها . أما ما يزعمه الطاعن من قيام تناقض في أسباب الحكم فإنه غير صحيح لأن وجود آثار المخدر في جيوب القميص دون جيوب المعطف لا ينفى إحراز الطاعن للمخدر الذى ثبت وجوده موضوعا بداخل لفافات من الورق ، بل يقطع بإحرازه له . وأما اللفافات المضبوطة فقد ثبت من تقرير التحليل أن عددها خمس خلافا لما يدعيه الطاعن في طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برأيه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد مفيق ، وتوفيق أحمد
الحسن ، وعبد الحليم زليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١١)

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . مالا يوفر الإخلال بشفوية المرافعة : استئناف .
التحقيق أمام المحكمة الاستئنافية : دفاع . طلب سماع شهود الإثبات .
متى يحق للمحكمة أن تلتفت عنه ؟

عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب تحقيق لم ترضى لزوم إجراءاته .

حق المحكمة الاستئنافية في الالتفات عن طلب سماع شهود الإثبات لتنازل الضمى عنه
أمام محكمة أول درجة . ذلك لا يوفر الإخلال بشفوية المرافعة .

(ب) إجراءات المحاكمة . تلاوة أقوال الشهود : ماهية هذا الإجراء .

هو من الرخص التي ناطها الشارع بالمحكمة . وجوبه في حالة طلبه من المتهم
أو المدافع عنه .

(ج) إثبات . إقرار المتهم : حكم . مالا يعيب تسميته : استئناف . التحقيق
أمام المحكمة الاستئنافية :

دفاع . طلب سماع شهود الإثبات : متى لا تلتزم المحكمة ببيان سبب عدم إجابته .

عند تنازل المتهم دلالة عن سماع شهود الإثبات أمام محكمة أول درجة . الخطأ
في تسمية إقرار المتهم اعترافا — في هذه الحالة — والقضاء في الدعوى بناء عليه لا يؤثر
في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

* ١ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه — فإذا هي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات الذين طلب المتهم منها سماعهم بعد أن كان قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدي النفي — مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات ، فإن ما ينعاه المتهم على المحكمة الاستئنافية إخلالها بشفوية المرافعة لا يكون مقبولا .

** ٢ — تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الإجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة — فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه .

*** ٣ — لا تلتزم المحكمة ببيان السبب في عدم إجراء التحقيق مادام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم اعترافا وقضائها في الدعوى بناء عليه — مؤثرا في منطق الحكم أو في نتيجته .

* بالنسبة للتنازل الصريح عن سماع شهود الإثبات . راجع الحكم في الطعن ٣٠/١٤٧٣ ق — (جلسة ٦٠/١٢/٢٦) .

** راجع الأحكام في الطعون ٢٥/١١٢٣ ق — (جلسة ١٩٥٦/١/١٦) ، ٢٥/١٤٢١ ق — (جلسة ٥٦/٣/١٥) — مجموعة الأحكام — سنة ٧ — قاعدة ٢٤٤ ، ١٠٤ صفحة ٦١ ، ٣٥١ ، ٢٧/٨٥٠ ق — (جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨) — مجموعة الأحكام — السنة الثامنة — قاعدة ٢٢٥ — صفحة ٨٣٢ ، ٢٨/١٦١٥ ق — (جلسة ١٩٥٩/١/٥) — مجموعة الأحكام — السنة العاشرة — قاعدة ١ — صفحة ١ .

*** المبدأ ذاته في الطعن ١٥٦٢ ، ٣٠/١٥٦٣ ق — (جلسة ١٩٦١/١/٩) — وقارن الأحكام في الطعون ٢٧/١٧٢١ ق (جلسة ١٩٥٨/١/٢٠) ، ٢٨/١١٠٣ ق — (جلسة ١٩٥٨/١١/٤) — مجموعة الأحكام — السنة التاسعة — قاعدة ١٦ ، ٢١٧ — صفحة ٦٦ ، ٨٨٣ على التوالي .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق أجزاء السيارة الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لآخر . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة والمتهم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بعدم جواز استئناف النيابة وبناء على الحكم المستأنف من المتهم بلا مصاديق فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن المحكمة بدرجتها قد أخلت بشقوية المرافعة بأن لم تسمع شهود الواقعة مع إمكان سماعهم بجاء حكمها باطلا ، وأن الحكم قصر في الرد على ما أبداه الدفاع من أن اعتراف الطاعن إنما كان وليد إكراه والتفت عما ورد بصورة رسمية من حكم صدر ببراءة الطاعن في إحدى الدعاوى المماثلة المرفوعة عليه لأن الاعتراف كان نتيجة اعتداء وقع عليه من المخبرين ، وأنه كانت به إصابة أثبتها وكيل النيابة — ولو أن المحكمة اطلعت على هذه الصورة لما ذهبت إلى القول بأنه لم يرد على لسان المتهم أن اعترافه كان نتيجة إكراه ، وأخيرا فقد تقدم الدفاع إلى رئيس النيابة ورئيس المحكمة بطلب أوضح فيه أنه حرر محضر واحد ضد الطاعن نسخت منه صور متعددة وطالب بضمها ليصدر فيها جميعا حكم واحد فلم يجب إلى طلبه .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن طلب من محكمة أول درجة سماع شهودي نفى فأجابته إلى سماعهما وهو لم يطلب منها استدعاء أحد من شهود الإثبات ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية تميز المحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ومثل هذا التنازل يصح أن يكون ضمنا كما يكون صريحا ولما كان الطاعن قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شهودي نفى ،

فإن هذا يعتبر بمثابة تنازل منه عن سماع شهود الإثبات — وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال الشهود الغائبين لأن تلاوة أقوالهم هي من الإجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات الذين طلب الطاعن منها سماعهم بعد أن تنازل عن حقه في ذلك أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في أن تأخذ باقرار المتهم إذا صدر في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان السبب في عدم إجراء التحقيق بعد أن تنازل الطاعن دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، فإن خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم إقرارا وقضاءها في الدعوى بناء عليه لا يؤثر في منطق الحكم أو في نتيجته ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير مقبول . هذا ولما كان لا أصل لما جاء بأسباب الطعن من أن الحكم قال بأنه لم يرد على لسان المتهم أن اعترافه كان نتيجة إكراه ، وكان الحكم قد تعرض لدعوى الإكراه التي يدعيها الطاعن ورد عليها بما يفندها . لما كان كل ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام المحكمة بقيام الارتباط على الوجه المعروف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة لم تجد في حدود سلطتها التقديرية أن هناك وجها لهذا الارتباط ، وكان الطلب الذي يقول الطاعن أنه تقدم به لرئيس النيابة ورئيس المحكمة في خصوص نسخ صور متعددة من محضر واحد لا يتطلب من محكمة الموضوع ردا ما دام الطاعن لم يتقدم به إليها ولم يضمه من الأسباب ما يستأهل الرد ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا. رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد تقي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٢)

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٠ القضائية :

دفاع . طلب المعاينة : نقض . الحكم في الطعن : سلطة محكمة الإعادة .

عدم التزام المحكمة بإجراء المعاينة رغم نقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها —
مادامت لم تزل وما لها وبررت رفض القيام بها بأسباب سائغة .

نقض الحكم لقصوره في الرد على طلب المعاينة لا يلزم محكمة الإعادة بأن تجري
المعاينة التي طلبها الدفاع مادامت لم تزل وما لها وبررت رفض طلبها بأسباب
سائغة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحرزا مخدرات (حشيشا) في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة
الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت
حضوريا — عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة
وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتقض الحكم
المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لتتخذ فيها من جديد دائرة
أخرى . والمحكمة المذكورة للمرة الثانية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة
كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه
ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما للمرة الثانية في هذا
الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان في السبب الأول إنهما سبق أن طعنا على الحكم الذي سبق أن صدر في الدعوى بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٧ إستنادا إلى أن الحكم المذكور أخل بحق الدفاع لأنهما طلبا إعادة المعاينة لاثبات أنه كان في وسع الطاعن الأول وهو جالس في مكانه بالمقهى أن يرى القوة وهي قادمة فيتخلص من المخدر الذي كان معه وذلك خلافا للرسم المرفق بالأوراق وقد قبل هذا الطعن وأعيدت القضية للفصل فيها مجددا — ويقول الطاعنان إنهما تمسكا عند نظر القضية بعد الإعادة بجلسة ١٩٥٩/٦/٦ بطلب إجراء المعاينة ولكن الحكم رد على هذا الدفاع ردا قاصرا ، ويقول الطاعنان في السبب الثاني بتلفيق الاتهام وأن الحكم أغفل شهادة بشري حنا وعبد السلام عماره وقد كانا موجودين وقت الضبط ولم يقرر واحد منهما أنه شاهد المخدر بيد الطاعن الأول أو أن الطاعن الثاني كان موجودا ، ويضيف الطاعنان أن هناك أدلة لصالح الطاعن سكت الحكم عن الرد عليها منها ١ — أن الضابط جميل حنا مسيحة شهد بأن الطاعن الأول كان يمسك تربة الحشيش والمطواة — وأن العينة كانت مع الطاعن الثاني — مع أنه ذكر بأنه علم من المصدر السري أن الثاني هو الذي يبيع الحشيش فكان من المتعين أن تكون العينة مع المشتري (الطاعن الأول) ، هذا فضلا عن أن المطواة لم يوجد بها أثر للحشيش ٢ — وأن وزن تربة الحشيش ٢٠٠ جرام وهذا ينقص عن الوزن المعتاد، وأن الطاعن الأول لم يكن يحمل سوى مبلغ زهيد لا يفى بثمن ما كان يعتزم شراؤه فمن أين له يشتري هذه الكمية وأن رواية الضابط عن كيفية إلقاء الطاعن للحشيش لا يمكن أن يكون من نتيجته استقرار المخدر تحت الكرسي الذي يجلس عليه الطاعن ، كما أن واقعة جلوس الطاعن على كرسي مشكوك فيها وأن الضابط جميل حنا لم يسلم إلى اليوزباشي حسن شلي جميع المضبوطات حيث لم يسلمه سوى قطعتين من الحشيش ولم يسلمه تربة الحشيش ، وأنه لم يرد للمقهى ذكر في التحريات أو أن الطاعن الثاني يباشر نشاطه فيها ، ويقول الطاعنان في السبب الثالث إن الحكم أخل بحق الدفاع فلم يرد على الأدلة التي ساقاها —

وهي ما ساف ذكره ، ويقول الطاعنان في السبب الرابع إن الطاعن الثاني لم يكن موجودا ساعة الحادث بل كان في القاهرة بدليل الشهادة الطبية التي قدمها ، والقول بأنه هرب عند قدوم القوة لا دليل عليه ولو صح لتحرر عنه محضر .

وحيث إنه فيما يتعلق بما يشير الطاعن في السبب الأول فإنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما أجمع عليه شهود الإثبات من "أن المتهمين كانوا جالسين داخل المقهى على منضدة إلى يسار الداخل وأنهم لم يكونوا يستطيعون رؤية القادم نحوهم من الخارج أثناء قدومه لأن شريط السكة الحديد وسورها العالي يقع في مواجهة المقهى وهم كانوا بداخله" — بعد أن أورد الحكم ما تقدم ، قال ما يأتي "وحيث إن قول شهود الإثبات الثلاثة بأن المتهمين كانوا وقت الحادث بداخل المقهى — لا يتيسر لهم رؤية قاصدهم خارج المقهى ، فقول لا ترتب عليه المحكمة شيئا لأن الرؤية والتدبر لها أمور تختلف باختلاف الناس — وقد يكون الجالس منشغلا بخاطر أو فكر أو حساب فلا ينتبه لمن حوله ثم ماذا يجديه التنبه وقد أحيط به وانتشر رجال المباحث خارج المكان متربصين له وتفاوت الناس بديهة وحيلة فيما يفجؤهم من أمور شتى مسلم به ولا يستقيم معه ترتيب شيء عليه" .

ولما كان ظاهر من هذا الرد أن المحكمة لم ترفى طلب المعاينة إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها المحكمة وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات ، وكان نقض الحكم لقصوره في الرد على طلب المعاينة لا يلزم محكمة الإعادة بأن تجرى المعاينة التي طلبها الدفاع مادامت لم تزلزوما لها وبررت رفض طلبها بأسباب سائغة ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

أما ما يشير الطاعنان في الوجه الثاني فهو جدل موضوعي لا يسوغ الخوض فيه أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الدفاع من تلفيق الاتهام لا يقتضي ردًا صريحًا إذ يكفي أن تعول المحكمة على أدلة الإدانة التي أوردت لها أسبابا سائغة — ففى ذلك ما يتضمن أنها اطرحت هذا الدفاع ، وكان الحكم قد رد على ما أبداه الدفاع من الشك في جدية التحريات وقال في ذلك "إن الضابط شهد بأنه قام بنفسه بمراقبة المتهم ، وعدم العثور بمنزله على مخدرات لا يدل على عدم جدية التحريات ، وترى المحكمة من دلائل الدعوى أن

تحريرات الضابط كانت جدية". ولما كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أقرت سلطة التحقيق في شأن جدية التحريات ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد أيضا على دفاع الطاعن الثاني من أنه لم يكن موجودا وقت القبض لتغيبه بالقاهرة للعلاج وفند هذا الدفاع — استنادا إلى ما قرره شهود الحادث من أنه كان موجودا عند وقوع الحادث ولكنه تمكن من الهرب واطرحت بعد ذلك الشهادة الطبية المقدمة منه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الاتجار بالنسبة للطاعنين فيما كانا يحزرانه من مواد مخدرة ، ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه كل من المتهمين بعشر سنوات أشغال شاقة بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور البادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب مدي ، وحسن خالد المستشارين .

(١٣)

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ القضائية :

إثبات . قتل عمد . نية إزهاق الروح :

لا يقيد المحكمة في استخلاصها . ما ذكره شهود الإثبات بخصوصها .

* قول بعض شهود الإثبات إنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق النار
على المجنى عايرها ، وقول البعض الآخر إنه لم يكن يقصد قتلا — لا يقيد حرية
المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى ولا بساتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل المجنى عليه عمدا وذلك بأن
أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف
المجنى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان
سالف الذكر شرع في قتل المجنى عليه الآخر عمدا بأن أطلق عليه عيارا
من المسدس المذكور قاصدا قتله عندما حاول الإمساك به وخاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية .

* مبدأ الطعن ٢١/١٠٤٠ ق — (جلسة ١٩٥١/١١/٥) — القاعدة ٥٤ —

مج الأحكام — السنة الثالثة — صفحة ١٤٤ .

وطالبت من غرفة الإتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن قصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين نية القتل عند الطاعن بيانا وافيا يفيد أن هذه النية انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليهما ، خاصة وقد قرر هذان الأخيران وشهود الإثبات في جلسة المحاكمة أن نية القتل متفية وأنه كان في وسع الطاعن تحقيق هذه النية لو أراد ، كذلك أغفل الحكم الرد على دفاع جوهرى للطاعن يتضمن أنه جاء بالتقرير الطبي أن مستوى الحيا والذى أصاب المجنى عليه الأول أفقى في حين أن الثابت بالأوراق أن الطاعن كان يقف أسفل المجنى عليه بمحالى ثمانية أمتار وقت إطلاقه النار عليه الأمر الذى لا يتفق مع وصف الإصابة بأنها أفقية وعدم الرد على هذا الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه حدث في يوم ١٩٥٦/١١/٢٩ بناحية الحلفاية بحرى مركز نجع حمادى أن كان مدنى محمد بدوى يروى زراعته من ما كينة رى المتهم كمال محمد على فكار الذى عارضه في هذا الأمر مع أنه قبض منه أجرة الرى فتشاحنا سويا وقدم ابراهيم أحمد رضوان ومحمود مغربى سالم ومحمود أحمد ابراهيم سعد ومحمد عبد الرحيم محمد وفضوا المشادة فأسرع المتهم إلى مبنى الماكينة وعاد فوراً حاملاً مسدسه قاصداً من ذلك الاعتداء على مدنى محمد بدوى فتصدى له ابراهيم أحمد رضوان بقصد منعه من ذلك ولكنه صوب نحو الأخير المسدس وأطلق عليه منه عياراً نارياً قاصداً قتله فأصابه في كتفه الأيمن وتقدم بعد ذلك محمود مغربى سالم إلى المتهم ليحول بينه وبين إطلاق النار فما كان منه إلا أن بادره كذلك بإطلاق عيار نارى عليه قاصداً قتله وخاب أثراً لجريرة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو عدم

إحكام الرماية ثم فر إلى منزله . وبعد ذلك أبلغت النيابة بالحادث فباشرت تحقيقه . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات المتقدم ذكرهم ومن أقوال الخفير النظامي السيد أحمد عويد القوي وواجاء بالتقريرين الطيبين الابتدائي والشرعي عن نتيجة الكشف على المجنى عليه ابراهيم أحمد رضوان وما دلت عليه معاينة مكان الحادث وهي أدلة سائغة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل لدى الطاعن في قوله ”إن المحكمة تستخلص قيام نية القتل لدى المتهم من إسراعه إلى منزله وعودته بعد فترة قصيرة بعد أن أعد سلاحه الناري (المسدس) وهو آلة قاتلة بطبيعتها تسليح به وقدم إلى مكان الحادث مدفوعا إلى ذلك باحتياج نفسه عندما تشاحن معه مدني محمد دوي ورغبة في التخلص منه فلما حال المجنى عليه ابراهيم أحمد رضوان بيته وبين ذلك صوب متعمدا سلاحه الناري نحو مقتل منه من مسافة بضعة أو عدة أمتار وأطلق عليه العيار الناري فأصابه في كتفه الأيمن . ولما تقدم منه المجنى عليه الآخر محمود مغربي سالم صوب كذلك نحو رأسه المسدس وأطلق عليه منه عيارا ناريا مر بجوار أذنه الأمر الذي يفيد حتما أن المتهم انتوى إزهاق روح المجنى عليهما وإن كانت وفاتهما لم تحدث فإن ذلك كان بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه الأول بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة للمجنى عليه الثاني . كما قال الحكم في موضع آخر ”إنه وإن كان بعض شهود الإثبات قد قرروا أنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق العيارين الناريين وفقى بعضهم أنه قصد من ذلك قتل المجنى عليهما إلا أن المحكمة ترى أن قول هؤلاء الشهود مرده عدم وجود نزاع سابق بين المتهم والمجنى عليهما وليس من شأنه أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملايساتها وقد استدلت المحكمة على توافر تلك النية من عناصر الدعوى طبقا لما سبق البيان“ . ولما كانت نية القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها المتهم وتتم عما يضمه في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكل لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كانت الأدلة والقرائن التي ساقها الحكم للاستدلال بها على توافر نية القتل من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ثبوتها في حق الطاعن ، أما قول

بعض شهود الإثبات بجلسة المحاكمة أنهم لا يعرفون قصد الطاعن من إطلاق النار على المجنى عليهما ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتلا ، فإن هذا القول لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملايساتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى ما جاء بالتقرير الطبية بقوله ”وجاء بالتقرير الطبي الابتدائي أنه وجد بالمجنى عليه فتحة دخول عيار نارى بأعلى الكتف الأيمن من الأمام وفتحة الخروج أعلى الكتف المذكور وإلى الداخل قليلا من فتحة الخروج وكسور بعظام الكتف من مرور المقذوف وورد بالتقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليه أصيب فى كتفه الأيمن بمقذوف عيار نارى ولا يوجد بالإصابة ولا بالملايس علامات كافية للدلالة على اتجاه العيار بالضبط وكل ما يمكن تقريره بصفة حاسمة من الوجهة الفنية أن المجنى عليه أصيب بمقذوف نارى أطلق عليه من مسافة تعدت مدى علامات قرب الإطلاق ومن الممكن أن تكون المسافة بضعة أو عدة أمتار“ . ولما كان مفاد ذلك أن التقرير الطبي الشرعى لم يجزم برأى فنى فيما يتعلق باتجاه المقذوف النارى فلا تعارض بين الدليل القولى والفنى ، وليست المحكمة ملزمة بالرد على كل دفاع موضوعى يبيده المتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . لما كان ذلك ، فإن ما ينهاه الطاعن فى طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الحشن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٤)

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ القضائية :

جرح وضرب . : حكم . ما لا يلزم بيانه :

عدم الترام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء .

* لا تلتزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء متى
استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه عمدا على رأسه فأحدث به
الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة
مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالعظم الجدارى الأيسر لا ينتظر أن يلا
بعظام بل بنسيج ليفي مما يجعل المخ مقابله أكثر تعرضا للتغيرات الجوية
والصددمات البسيطة التي ما كانت تؤثر فيه لو كان محجيا بالعظام وفضلا عن ذلك
فإن هذا الفقد العظمى يجعل المصاب عرضة لمضاعفات خطيرة — كالتهاب
السحائي ونحراج المخ ونوبات الصرع والشلل والجنون مما تقلل من قدرة
المصاب وكفاءته على العمل ودرجة جلدء واحتماله . وطلبت من غرفة الاتهام
إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنص المادة ١/٢٤٠ من قانون
العقوبات . فقررت بذلك وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ مائة

مبدأ الطعن رقم ٦/٣٧٢ ق — جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣ البند ١٣١ من التفهرس
الخمس والعشرين جزء أول ص ٥١٠ ، الطعن رقم ٣٠/١٠٢١ ق جلسة (١٩٦٠/١٠/١٠)
والطعن رقم ٣١/٧ ق — (جلسة ١٩٦١/٤/١٧) .

جنيه تعويضا ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالزامة بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وأتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور والخطأ فى الإسناد، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه أقام دفاعه على أن إصابة المجنى عليه حدثت من حجر طائش ولذلك فقد تمسك الدفاع بضرورة انتظار رد كبير الأطباء على استفسار النيابة عن نوع الآلة المستعملة فى الاعتداء لترجيح بين هذا الدفاع وبين ما ادعاه المجنى عليه وجارته فيه زوجته من أن الإصابة حدثت من مطواة. لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تبرر سبب إطراحها له ولم تبين كذلك فى حكمها أقوال المجنى عليه الأولى ودعواه فى البوليس بأن الإصابة حدثت من مطواة وإصرار زوجته فى البوليس والنيابة على ذلك خلافا لأقوالها الأخيرة بالجلسة ولم تورد ما شهد به الخفير أحمد عوض مع عدم رؤيته أى آلة حادة مع الطاعن وما اعترف به فى تحقیقات النيابة من حصول إلقاء الطوب، ويضيف الطاعن أن الحكم أخطأ فى الإسناد حين ذهب إلى القول بأن واقعة إلقاء الحجارة لم يشهد بها أحد، وأنه ليس ثمت ما يؤيدها — مع أن الشاهدين عبد العزيز البكرى وأحمد عوض قد شهدا فى تحقیقات النيابة بصحة هذه الواقعة يؤيدها فى ذلك أن التقرير الطبى الابتدائى أثبت أن الإصابة رضية وأن التقرير الطبى الثانى جاء به أنها تحدثت من جرم صلب راض كطوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يتمسك بضرورة انتظار رد كبير الأطباء على استعلام النيابة عن نوع الآلة المستعملة فى الحادث كما جاء بوجه الطعن وكل ما حدث هو أنه أشار إلى عدم وصول هذا الرد، ولما كان الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه إنما هو الطلب الجازم وليس مجرد النقد أو الإشارة

العابرة إلى النقص في التحقيق ، لما كان ماتقدم ، وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان مختلف روايات الشهود في كافة أدوار التحقيق والمحاكمة وهي لا تذكر منها وجوبا إلا ما تقيم عليه قضائها ، وكان لما كامل الحق في حدود سلطتها التقديرية في أن تأخذ بأي رواية للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون روايته في مرحلة أخرى وهي غير ملزمة بالتعرض في حكمها لكلا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بأحدهما دون الأخرى ، كما أنها غير ملزمة متى استيقنت أن الطاعن هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن القائل بأن إصابة المجنى عليه حدثت من حجر طائش من أن هذا الدفاع ” مردود بما شهد به الشهود الذين وجدوا بمكان الحادث وقت حصوله من أن أحدا لم يكن يقذف الطوب وقت أن كان المتهم متماسكا مع المجنى عليه وأثناء المشاجرة “ — هو قول يتفق مع ما شهد به الشهود بالجلسة والطاعن لا يجادل في ذلك . لما كان كل ذلك ، وكان الأساس الذي قام عليه الحكم هو أن الإصابة لم تحدث من حجر طائش بل إن الإصابة التي تخلفت بالمجنى عليه أحدثها به الطاعن عند تماسكهما وهو لم ينف أن الطاعن استعمل في إحداثها جمعا صلبا راضا ولم يورد على لسان المجنى عليه أو زوجته ما يخالف ذلك ، فيكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد
الجلشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٥)

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ القضائية :

قذف — القصد الجنائي .

يتحقق الإسناد في القذف ، ولو كان بصفة تشكيكية .

متى كانت العبارة المنشورة ، كما يكشف عنوانها وألفاظها ، دالة على أن
الناشر إنما رمى إلى إسناد وقائع مهيئة إلى المدعى بالحق المدني هي أنه يشتغل
بالحاسوبية فإن إيراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تتضمن بذاتها
الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة
عن جريدة أخرى أجنبية فإن الإسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية
متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا
، ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه مباشرة ضد (المطعون ضدهما) بعريضة
قال فيها إنهما قذفا في حقه بعبارات مخدشة للشرف والاعتبار والناموس وذلك
بأن نسباً إليه أموراً لو صحت لأوجبت احتقاره في أعين الناس . وطلب معاقبتهما
بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات ، كما طلب القضاء له عليهما
متضامنين بمبلغ ألف جنيه تعويضا . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا
بمواد الاتهام بتغريم المتهمين عشرين جنيتها مع إلزامهما متضامنين بأن يدفع
المدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه والمصاريف وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة .
استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . وفي أثناء نظر الاستئناف توفي المدعى

بالحقوق المدنية وحل محله ورثته . وبعد أن أتمت المحكمة الاستئنافية نظره قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما نسب إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمت رافعيها مصروفاتها عن الدرجتين بلا مصروفات جنائية . فطعن ورثة المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق التقض الخ .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن المقدم عنه تقرير الأسباب المؤرخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، أما بالنسبة إلى تقرير الأسباب المقدم في ٣ مارس سنة ١٩٥٩ فلا محل للاعتداد به لتجاوزه الميعاد القانوني .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر أن نقل صحيفة المطعون ضدهما عبارة القذف والسب عن صحيفة أخرى لا عقاب عليه وأن النشر كان بحسن نية ولم يقصد به الإساءة أو القذف في حق مورث الطاعنين — وما انتهى إليه الحكم من ذلك غير سليم ، ذلك لأن مجرد النقل لا يدل بذاته على حسن النية بل إن سوء النية في جرائم النشر يستفاد من دلم الشخص بكذب الواقعة أو من عنيت غير معقول للعبارات أو عدم تناسب شدتها مع الموضوع أو استحكام الخصومة الشخصية بين الطرفين — الأمر الذي يتوافر في الدعوى المطروحة حين نشر المطعون ضدهما أن مورث الطاعنين — الذي توجد بينه وبينهما خصومة — يؤسس شبكة للجاسوسية دون أن يقيم أي دليل على أن ذلك المورث كان يعمل بالجاسوسية — تلك التهمة التي لو صحت لأوجب احتقاره عند أهل وطنه — كما يضيف الطاعنون أن النقل حصل عن جريدة تصدر في روسيا وكل ما يكتب فيها كذب ودعاية بناء على طلب حكامها من الخصوم السياسيين مما يدل على سوء نية الناقلين لأنهما لم يأخذا ما نشر في الجريدة المذكورة بالاحراز الشديد بل عملا لها دعاية بأن نشرها في العدد السابق من جريدتهما في مكان بارز منه إزماعهما نشر إشاعات مشيرة عن نشاط مورث الطاعنين في الجاسوسية . هذا فضلا عن أن سوء النية يتحقق

بمجرد نشر عبارة القذف والسب ولا ضرورة لتوافر قصد خاص بل يكفي القصد الجنائي العام الذي يستخلص من صيغة العبارات والأقوال التي تدل عليه ، وأن الواقعة تعتبر قذفا أو سبا سواء كانت منقولة أو محررة بواسطة محرري الصحيفة نفسها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في القضاء ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما ، إلى أنهما حينما قاما بنشر المقال موضوع الاتهام نقلاه عن جريدة أرارات — الصادرة في بيروت ونقلته الأخيرة عن جريدة روسية مما تستتج منه المحكمة أن المطعون ضدهما كانا حسنى النية فيما نشراه ولم يقصدا إلى الإساءة أو القذف في حق المدعى بالحق المدني . ثم قال الحكم إنه متى كان الثابت من ظروف هذه الدعوى أن المتهمين (المطعون ضدهما) قد هدفا فيما نشراه إلى أن يوفقا الرأي العام الأرمني على ما ينسب إلى المدعى بالحق المدني في بعض الصحف متوخين في ذلك الصالح العام ومن ثم يكون القصد الجنائي الخاص الذي يتطلبه القانون في جرائم النشر قد تخلف لدى المتهمين وبالتالي تكون التهمة المسندة إليهما قد فقدت ركنا من أركانها . لما كان ذلك ، وكان المقال موضوع الاتهام يقوم على أن المطعون ضدهما قد نشرتا بجريديتهما بتاريخ ١٩٥٥/١/٥ أنهما سينشران بتاريخ ١٩٥٥/١/٧ — (إفشاءات مثيرة للشعور للمهاجر السياسي المستقيل من جورجيا — جيلاجرية — بخصوص نشاط جاسوسية لأفان طشناق — ورود نفاسارتیان — ثم نشرتا بالتاريخ الأخير مقالا نقلاه عن جريدة أرارات تضمن أن جيلاجرية ذكر ما يأتي (اقترح علينا الأمريكان أن ننظم الجماعات الجاسوسية في البلاد المتاخمة للقوقاز والقريبة منها ونحصل على معلومات سلبية من البلاد القوقازية وندرس ميول السكان لتحقيق هذه المهمة الصعبة باستنارة المهاجرين الجورجيين — ثم جاء في المقال بأن جيلاجرية ذكر) في فرصة أخرى في سنة ١٩٥٢ قابلت فاهان نفاسارتیان ورود جاتیان وعرفنا الأول أن درو تضم خلية جاسوسية في بيروت التي تتصل مباشرة مع أرشيد روزفلت رئيس شبكة الجاسوسية في الخارج وأن خلايا الجاسوسية يعملون في إيران والعراق وسوريا وتركيا في حين أنني سألت نفاسارتیان — هل سلطات هذه الأقطار راضية بأن ينشئوا وينظموا خلايا من هذا النوع فأجاب بأن أمريكيا لا تضمن بأي سعى من هذه الجهة ولا يوقف

أمامها أية عراقيل . ولما كانت هذه المقالة قد نشرت باللغة الأرمنية فقد نازع المطعون ضدهما في ترجمة عبارتها وقالاً بأن عبارة (أفاق) التي أسندها إليهما المدعون بالحق المدني ليست ترجمة صحيحة لما ورد في المقال وإنما الترجمة الصحيحة (المغامر) كما ذكر المطعون ضدهما بأن وصف نشاط نقاسارتیان بأنه نشاط تجسس مناحض للسوفييت هو تمهيد للسياسة التي اختطها لنفسه . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم ، كان لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات لتعرف ما إذا كانت هذه العبارات تكون جريمة أولاً — ومتى كانت العبارة المنشورة كما يكشف عنوانها وألفاظها دالة على أن الناشر إنما رمى إلى إسناد وقائع مهيئة إلى المدعى بالحق المدني (مورث الطاعنين) هي أنه يشتغل بالحاسوسية فإن إيراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تتضمن بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة عز جريدة أخرى أجبية فإن الإسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ بني قضاءه بانعدام الخطأ المستوجب للتعويض على عدم توافر أركان الجريمة ، قد أخطأ تطبيق القانون ، وكان الطاعنون قد أصابهم ضرر من نشر المقال موضوع الدعوى المطروحة فيكون القضاء برفض الدعوى عن التعويض في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان لمحكمة النقض — إعمالاً للرخصة المخولة لها بإنزال التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم ، فإنه يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم الابتدائي المستأنف وإلزام المطعون ضدهما بالمصروفات .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٦)

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إخفاء أشياء مسروقة

توافر عنصر الإخفاء بمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة : لا تشترط نية التملك .
فعل الإخفاء كما هو معروف به في القانون إنما يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله ، فمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة يكفي لتوفر عنصر الإخفاء ولا يشترط في ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك .

(ب) سلاح . إحرازه بدون ترخيص

الإحراز هو مجرد الاستيلاء على السلاح ولو كان لأمر عارض . يكفي في ذلك القصد الجنائي العام .

المقصود بالإحراز في جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص ، مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض ، لأن الإحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم — أولا اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنایات استيلاء على أسلحة للجيش وسرقتها وإخفاءها ، وذلك بأن اتحدت إرادتهم على أن يقوم المتهمون الثمانية عشر الأول منهم بالاستيلاء على هذه الأسلحة وسرقتها ويقوم الأربعة

الأخرون بإخفائها . وثانيا — أحرزوا أسلحة نارية مششخنة ٤٠ بندقية بدون ترخيص . وثالثا — أحرزوا ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر (نمىس طلقات) بدون ترخيص . ورابعا — المتهمون من الأول إلى الثامن عشر : سرقوا أسلحة الجيش البنادق المينة الوصف والقيمة بالمحضر من مكان مسور بمخاط "مخازن الحرس الوطنى بالقلعة" وكان ذلك بطريق التسور والكسر من الخارج . وخامسا — المتهمون من الأول إلى السادس عشر : بصفتم مستخدمين عموميين "الأول صول والثانى جاويز والباقون عساكر بالجيش المصرى "استولوا بغير حق على مال للدولة هو البنادق والذخائر المشار إليها فى التهم السابقة . وسادسا — المتهمون الأربعة الآخرون : أخفوا تلك الأسلحة والطلقات المتحصلة من الجرائم سالفة الذكر مع علمهم بذلك . وبتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٥٨ أحوالت النيابة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين بالمواد ٤٤ مكر ١/٤٨ — ٢ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٣١٦ مكر المضافة بالقانون ٤٢٤ لسنة ١٩٥٦ و ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من قانون العقوبات ، والمواد ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ قسم أول ب المرافق ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين (الطاعنين من الأول إلى العاشر) وبالمادتين ١/٣١٧ — ٢ — ٤ — ٥ و ٣١٦/١ — ٢ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهمين (الطاعنين الحادى عشر والثانى عشر) أولا — بمعاقة المتهمين المذكورين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبغزلم من وظيفتهم وتغريمهم متضامنين مبالغ ٨٨٠ جنيا قيمة البنادق المستولى عليها بدون وجه حق وإلزامهم متضامنين برد مبلغ ٥٩٤ جنيا قيمة ما لم يضبط منها وثانيا — بمعاقة المتهمين (الطاعنين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وذلك عملا بالمادة ١/٢٤٤ — ٢ وثالثا — بمعاقة المتهمين (الطاعنين السادس عشر والسابع عشر) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين عملا بالمواد ١ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ الملحق بالقانون والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة للمتهمين المذكورين ولجميع المتهمين مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لهم جميعا . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التماس... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين من الأول إلى الثاني عشر وكذلك الطاعنان الرابع عشر والسابع عشر وإن قرروا الطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة إليهم شكلا كما يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعن الثالث عشر لأنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد مضي أكثر من أربعين يوما .

وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعنين الخامس عشر والسادس عشر قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الخامس عشر هو القصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يدل على توفر العلم بالسرقه لديه سيما وأنه تمسك في دفاعه بأنه لم يكن يعلم بأن الأسلحة متحصلة من جريمة السرقه لأنها لا تحمل علامة تميزها عن غيرها أو تشير إلى أنها من أسلحة الجيش وأن مثلها قد انتشرت تجارتها في الريف ، وكانت تتداولها الأيدي بالئات منذ حرب فلسطين والاعتداء الثلاثي . كذلك لم يستظهر الحكم علم الطاعن المذكور بأن الأسلحة متحصلة من جناية ، وهو قصور متعلق بالظرف المشدد لعقوبة الإخفاء ، هذا إلى أن الحكم أغفل مناقشة دفاعه المستند إلى أنه لو صححت التهمة المنسوبة إليه لكان من حقه أن يحتج بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات وهي التي تقرر الإعفاء من العقاب في مثل حالته .

وحيث إن ملخص أسباب الطعن المقدم من الطاعن السادس عشر هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بفساد الاستدلال والقصور في التسبب والخطأ في القانون . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذكر في صدد الواقعة المنسوبة إليه بأنه أقر بأن المتهم عبد التواب عبد الصمد استدعاه من موقف السيارات حيث ذهب إلى جوار سور القلعة ثم حضر المتهمون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر حاملين عدة بنادق وضعوها في السيارة وأدخلها مع المتهم التاسع عشر إلى منزل المتهم الثاني والعشرين هريدي على سليم وقد أقر بهذه

الواقعة المتهم التاسع عشر وأرشد عن مكان وجود بعض البنادق حيث عثر عليها مخبأة بداخل منزل المتهم الثاني والعشرين وعددها ثمانى بنادق وخمسة خراطيش كما أرشد كل من المتهمين التاسع عشر والعشرين عن خمس بنادق أخرى كانوا قد أخفوا في أرض مهجورة ببلدهما الكداية مركز الصف وعثر عليها البوليس . ويقول الطاعن إنه بالرجوع إلى ملف القضية يتضح أنه لم يرشد عن أى سلاح في بلدة الكداية ولم يتوجه إليها مع رجال البوليس وإنما الذى أرشد عنها هو المتهم عبد التواب عبد الصمد وحده . كما بين من التحقيقات أنه لم يعترف بتقل أسلحة أو ذخائر وإنما قال بأنه يعمل سائق سيارة من سيارات الأجرة وأنه بينما كان يقف بأحد المواقف بحى القلعة حضر إليه المتهم عبد التواب عبد الصمد وطلب منه أن يسير فى اتجاه أحد المقاهى القريبة وعند ما وصل إليها خرج المتهمان عبد الخالق اللشى وأمين راشد يحملان جوالا وضعاه فى السيارة وطلب منه عبد التواب التوجه إلى أحد المنازل بحى روض الفرج فاستجاب لهذا الطلب طبقا لمقتضيات عمله دون أن يعلم بمحتويات الجوال . ويضيف الطاعن المذكور أنه تمسك فى دفاعه بأن الأسلحة لم تكن ظاهرة حينما وضعت فى السيارة وإنما كانت مخبأة فى جوال وبطانية وما كان فى مقدوره أن يعرف كنهها ولم تناول المحكمة هذا الدفاع بالرد . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه ذكر بأن الوقائع المنسوبة إلى الطاعن مقصورة على أنه قام بتقل الأسلحة مقابل أجر - إلى منزل هريدى على أو إلى بلدة الكداية ولكنه دانه باعتباره مرتكبا لجريمة إخفاء أشياء وأسلحة وذخائر مع أن الواقعة التى أثبتتها الحكم فى حقه حتى لو صحت لاتجعله مرتكبا لأى من الجريمتين لأن الحكم لم يقل إن الطاعن يمكن أن يعتبر حائزا للأسلحة المخفاة ولم يشهد أحد ولم يقل الحكم إن الأسلحة كانت مخبأة لحساب أشخاص هو من بينهم .

عن تقرير الطعن المقدم من الطاعن الخامس عشر.

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى طعنه مردود إذ بين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أورد فى اعتراف الطاعن أنه تقل بسيارة المتهم العشرين عدة بنادق مع هذا المتهم من خلف سور القلعة فى الساعة الثامنة صباحا وركب معهما بالسيارة المتهم السابع عشر إلى منزل المتهم الثامن والعشرين وأنه سبق أن تقل

ست بنادق هو والمتهم العشرين إلى بلدة الكداية مركز الصف وأخفيها هناك في مكان مهجور أرشد رجال البوليس عنه بعد اكتشاف الأمر حيث ضبطت البنادق هناك كما قام بإرشادهم عن منزل المتهم الثاني والعشرين حيث ضبطت به البنادق والذخيرة . ثم قال الحكم (بأن التهمة ثابتة قبله من اعترافه المذكور والذي يبين منه أنه ساهم مساهمة جدية في إخفاء البنادق المسروقة) . ولما كان ما أورده الحكم من ذلك سائغا في توافر علم الطاعن بأن البنادق التي نقلها متحصلة من سرقة ، وكان إثبات العلم بالسرقه مسألة موضوعية تختص بالفصل فيها محكمة الموضوع ، ولما كان الحكم المطعون فيه وإن لم يشر إلى علم الطاعن بالطرف المشدد في عقوبة الإخفاء إلا أن العقوبة التي قضى بها على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إحراز البنادق المشخصة التي دانه بها أيضا مما يجعل مصلحة الطاعن بالتمسك بهذا الوجه من الطعن متفية . ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة جميع المتهمين من تهمة الاتفاق الجنائي التي كانت مسندة إليهم فلا جدوى مما يثيره الطاعن حول حق الإعفاء المقرر بمقتضى المادة ٤٨ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

عن تقرير الطعن المقدم من الطاعن السادس عشر .

وحيث إن ما يثيره الطاعن المذكور في طعنه مردود بأن الواضح من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إليه أنه هو الذي أرشد البوليس عن الأسلحة التي أخفيت في بلدة الكداية كما يزعم الطاعن في طعنه — كما أنه استبان من مراجعة أوراق التحقيق الابتدائي التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن الطاعن اعترف في تحقيق النيابة بتاريخ ١٩٥٨/٥/٧ بأنه نقل السلاح لمنزل هريدى ومن ثم فإن ما نسبته الطاعن للمحكمة من خطأ في الإسناد في صدد اعترافه بنقل البنادق لا يكون صحيحا ، لما كان ذلك وكان فعل الإخفاء كما هو معروف به في القانون أنه يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله فمجرد استلام الجنائي للشيء المسروق مع علمه بسرقة يكفي لتوفر عنصر الإخفاء ولا يشترط في ذلك أن تكون الحيازة بذية التملك . ولما كان المقصود بالإحراز

في جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض ، لأن الإحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك وبالتالي فإن قضاء الحكم بإدانة الطاعن في جريمة الإخفاء والإحراز يكون صحيحا موافقا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦١

يرئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة محمد هطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدي ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٧)

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٠ القضائية :

اختلاس أموال أميرية . نوع الشيء المختلس .

أموال هيئة قناة السويس أصبحت من أموال الدولة اعتبارا من تاريخ تأميم شركة القناة
في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ . انطبق المادة ١١٣ عقوبات إذا اختلسها موظف عمومي .
لا فرق — في صدد هذه الجريمة — بين أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة .

لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات
الشركة العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكا خالصا للدولة من تاريخ صدور
هذا القانون في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق
العام من تاريخ صدور قانون التأميم حتى عهدت بذلك إلى ” الهيئة العامة
لقناة السويس ” التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهي من الهيئات
ذات الشخصية المعنوية العامة التي تقوم على إدارة مرفق عام ، لما كان ذلك
فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالا عامة مستندا
في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أن
أموال هذه الهيئة تعتبر أموالا خاصة — هذا القول غير سديد لأن الشارع
إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة
Domaine privé de l'état تميزا لها من أموال الدولة العامة Domaine public
de l'état ، وهي في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بما نص
عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس
الأموال الأميرية والغدر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد توفيق الدناصورى و ٢ - محمد محمود خليل (الطاعتين) وآخرين . بأنهم المتهمان الأول والثانى : بصفةتهما مستخدمين عموميين (من قوة قسم سواحل القنطرة غرب) استوليا بغير حق على الحديد المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لهيئة ادارة القناة . والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس : سرقوا الحديد المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لهيئة ادارة القناة من ملحقات مكان مسكون وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين سالفى الذكر إلى محكمة الجنايات لمعاقبهم بمقتضى المواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للأول والثانى والمادة ١/٣١٧ - ٤ - ٥ من قانون العقوبات لباقي المتهمين . فقررت الغرفة ذلك ومحكمة جنايات بور سعيد قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢٧ ، ١٧ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى (الطاعتين) أولا : بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبالزامهما متضامنين برد مبلغ عشرين جنيا لهيئة ادارة القناة وبغزلهما من وظائفهما لمدة أربع سنوات بلا مصاريف وثانيا : ببراءة باقى المتهمين فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان المحكوم عليه (محمد محمود خليل) وان قرر بالطعن فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم فهو غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من (محمد توفيق الدناصورى) قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن طبقا للمادة ١١٣ من قانون العقوبات على اعتبار أن أموال هيئة قناة السويس هى أموال عامة وأن هذه الهيئة وان كانت ذات شخصية

مستقلة عن الدولة إلا أنها خاضعة لإشرافها وتابعة لها . وهذا القول من الحكم يجافى التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك لأن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنظام هيئة قناة السويس نصت على أن تعتبر أموال الهيئة أموالا خاصة . وقد أحال هذا القانون في ديباجته على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة والذي تنص مادته العشرين على اعتبار أموال المؤسسات العامة أموالا عامة فيما عدا المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا فإن أموالها لا تعتبر أموالا عامة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل ... هذا إلى أن الحكم قد خالف القانون أيضا إذ اعتبر منظمة قناة السويس هيئة وقت وقوع الجريمة في ١٩٥٧/٥/١٢ في حين أن تلك الهيئة لم تعتبر كذلك إلا بعد صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ في ١٩٥٧/٧/١٠ أى بعد وقوع الجريمة المسندة للطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بعد منتصف ليلة ١٩٥٧/٥/١٣ أثناء وجود العسكري محمد محمد إبراهيم الصباغ بدركه حيث يوجد به مخزن مسور به حديد مملوك لهيئة إدارة القناة حضر إليه المتهم الثاني من دركه المجاور وحاول إبعاده عن مكان حراسته بحجة مرور قومندان السواحل فخرج إلى الطريق لاستقباله عند مروره تاركا مخزن الحديد بغير حراسة ولما لم يمر قومندان السواحل عاد للمرور بدركه حيث شاهد المتهم الأول (الطاعن) والذي كان في إجازة يحمل أسلحة من الحديد وعلى مقربة منه المتهم الثاني ولم يكن وقتذاك يحمل سلاحه وأشخاصا آخرين لا يعرفهم تمكنوا من الفرار وقد حاول المتهم الأول ثنيه عن التبليغ ومكنه المتهم الثاني من الإنصراف وحضر أثناء ذلك الخفير حسن حسنين عبد الله المقيم على مقربة من مخزن الحديد وأبلغ بالحادث . ثم عرض الحكم بعد ذلك لما يشير الطاعن خاصا بالتطبيق القانوني فقال : إنه وإن كانت المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس تنص على أنه تعتبر أموال الهيئة أموالا خاصة إلا أنه قد نص في المادة الأولى من هذا القرار على أن هيئة قناة السويس هيئة عامة ثم منحها هذا القرار الشخصية الاعتبارية المستقلة وبين مدى إشراف الدولة عليها وتبعية لها في مواده ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٢، ١٧ مما يبين من هذه النصوص بجلاء أن هيئة قناة السويس هيئة عامة

هدفها مصلحة عامة ولها شخصية مستقلة عن الدولة ولكنها خاضعة لإشرافها وتابعة لها كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية على أن تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وينتقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق وما عليها من التزامات. وقد نص القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ في ديباجته على هذا القرار الأخير وتنتهى المحكمة من مطالعة النصوص المتقدمة إلى أن هيئة قناة السويس هى هيئة عامة ، كما وأن المادة ١١٣ من قانون العقوبات التى تنص على معاقبة كل موظف عمومى استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو سهل ذلك لغيره تنطبق على الأموال الخاصة بهيئة قناة السويس باعتبارها إحدى الهيئات العامة .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ قد نص فى مادته الأولى على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ونقل جميع ماله من أموال وحقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة . كما أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بأن تأميم الشركة المذكورة إنما هو وسيلة لإدارة مرفق القناة بمعرفة الدولة إدارة مباشرة . . . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ فنص فى مواده المختلفة على إنشاء هيئة عامة يطلق عليها "هيئة قناة السويس" يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تتولى القيام على شئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصيانته وتحسينه . . . دون التقييد فى ذلك بالنظم والأوضاع الحكومية وأن يكون لها ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية — وذلك مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة وبشرط اعتماد ميزانيتها وحسابها الختامى بقرار من رئيس الجمهورية الذى يختص بتعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة وأعضائه المستدين والمدير العام للهيئة ويحدد مكافآتهم كما أن له أن يعفيهم من مناصبهم . وقد نص فى المادة ١٢ من هذا القانون الأخير على أن تعتبر أموال الهيئة أموالاً خاصة . . . لما كان ما تقدم وكان يبين منه فى جلاء أن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكاً خالصاً للدولة من تاريخ صدور هذا القانون فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ أى قبل تاريخ اقتراف الطاعن لجريمته .

وقد ظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأميم حتى عهدت بذلك إلى "الهيئة العامة لقناة السويس" التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهي من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة Etablissements public التي تقوم على إدارة مرفق عام ويتولى رئيس الجمهورية تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارتها ومديرها العام وتحديد مكافآتهم وكذلك إعفائهم من مناصبتهم عند الاقتضاء على نحو ما سبق إيضاحه ... لما كان ما تقدم فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالاً عامة مستنداً في ذلك إلى نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ . هذا القول غير سديد ذلك لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة Domaine privé d'état تمييزاً لها عن أموال الدولة العامة Domaine public d'état وهي في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والغدر — لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قد نصت على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ... فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار أموال "هيئة قناة السويس" أموالاً عامة وإدانة الطاعن طبقاً لهذه المادة يكون صحيحاً في القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بوجود نزاع بينه وبين شاهد الإثبات الأول حملة على الزج به في الاتهام وقد طلب الحاضر معه إلى المحكمة تحقيق ذلك الدفاع فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم تبرر رفضه في أسباب حكمها .

وحيث إنه لما كان النابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة إن الدفاع عن الطاعن وصف أقوال شاهدي الإثبات الأول والثاني بالتناقض وقال إن الأول منهما يعتقد أن والد الطاعن وهو جاويز بسواحل المتزلة هو المتسبب في قتله ... وكان الحكم قد عرض لذلك بقوله إن المحكمة لا تقول على إنكار الطاعن

إزاء ما تبين من أقوال الشهود على النحو الذى فصلته فى حكمها وأنه ليس هناك ما يدعو لتلفيق الاتهام قبل الطاعن خاصة وأن الشاهدين زميلان للطاعن . لما كان ذلك وكان الدفاع لم يتقدم إلى المحكمة بطلب تحقيق معين فى هذا الشأن بل كان يرمى فى واقع الأمر إلى التشكيك فى أقوال شاهدى الإثبات اللذين اطمأنت المحكمة إلى شهادتهما ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بوجهيه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(١٨)

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٠ القضائية :

استئناف . مناط جواز استئناف النيابة : متى تعتبر النيابة قد طلبت الحكم
بغرامة تجاوز الخمسة جنيهاً .

متى كان نص القانون الذي تطلب تطبيقه على الواقعة ينص على عقوبة يزيد
حدها الأدنى على هذا القدر . مثال . الم ١٩ من قانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن السجل
التجاري .

* إذا كانت النيابة العامة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ١٣ و ١٩ من القانون
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري ، فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت
الحكم عليه على الأقل بعقوبة الغرامة في حدها الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٩
وهو عشرة جنيهاً ، ويكون استئنافها حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة
جائزاً طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية في فترتها الثانية .

* مبدأ الطعن ٦٤٨ لسنة ٢٣ ق — (جلسة ١٩٥٣/٥/٢٦) — مج الأحكام
س ٤ رقم القاعدة ٣٢٤ صفحة ١٩٢ وانظر أيضاً في جواز استئناف النيابة إذا
كان النص الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه يقضي فضلاً عن الحبس أو الغرامة
بالمصادرة والافلاق ونشر الحكم وجوباً — الطعن ٣٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة
١٩٥٧/٥/٢٠ — مج الأحكام س ٨ — رقم القاعدة ١٤٠ صفحة ٥١٢ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها لم تطالب في الميعاد المقرر محو قيد التاجر المتوفى المين بالمحضر من السجل التجارى . وطلبت عقابها بالمادتين ١٣ و ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة الجنح الجزئية قضت غاييا ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليها بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت غاييا بعدم جواز استئناف النيابة بلا مصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق القمض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز الاستئناف لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه بعد أن حكم ببراءته ومن ثم يبدأ ميعاد الطعن المرفوع من النيابة من تاريخ صدوره ويكون ذلك الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعنة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن السجل التجارى تنص على عقوبة الغرامة وجعلت حدها الأدنى عشرة جنيهات فيكون طلب النيابة تطبيق المادتين ١٣ و ١٩ من هذا القانون قد تضمن الحكم بهذا الحد الأدنى وهو يزيد على خمسة جنيهات ، ومن ثم يكون لها حق الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضدها لأنها لم تطلب محو اسم زوجها المتوفى من السجل في الميعاد . وطلبت النيابة العامة معاقبتها عملا بالمادتين ١٣ ، ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ فقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم ، فاستأنفت النيابة ، وقضت محكمة ثانية بعدم جواز الاستئناف واستندت في حكمها إلى القول " إنه ما دامت لا توجد طلبات معينة للنسابة

ولم ينص القانون المطالب بتطبيقه في الدعوى المطروحة على عقوبة الحبس أو على حد أدنى للغرامة يزيد على النصاب القانوني للاستئناف وقضت المحكمة بالبراءة فلا يجوز النيابة أن تستأنف. “ولما كانت النيابة قد طلبت تطبيق المادتين ١٣ و ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى على واقعة الدعوى ، وكانت المادة الأخيرة تنص على ما يأتى ” كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه وفي حالة العود تضاعف الغرامة في حدها الأدنى والأقصى ... “ لما كان ذلك وكانت النيابة قد طابت معاقبة المتهم بالمادتين ١٣ و ١٩ من القانون سالف الذكر فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليها على الأقل بعقوبة الغرامة في حدها الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٩ وهو عشرة جنيهاً ، ويكون استئناف النيابة حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة جائزاً طبقاً للمادة ٤٠٢ في فقرتها الثانية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالقضاء بجواز الاستئناف . لما كان ذلك وكانت المحكمة عند ما قضت بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وما أسست عليه النيابة استئنافها فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيف ، وتوفيق أحمد الحشن ، وعبد الحليم اليطاثر ، ومحمود اسماعيل المتشارين .

(١٩)

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض . حالات الطعن : الخطأ في القانون : استئناف . إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم — لعدم ثبوت الواقعة — وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . علة ذلك .

التبعية بين الدعوى وارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية مخالفة هذا القيد يوفر عيب الخطأ في تطبيق القانون . ذلك يقتضى التصحيح بتأييد الحكم برفض الدعوى المدنية .

* لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم — لعدم ثبوت الواقعة — والقضاء فيها استئنافا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة — كما هو الشأن في الدعوى الجنائية — على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى — فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

* المبدأ ذاته في الطعن ٣١/٣١٠ ق — (جلسة ١٢/٦/١٩٦١) ، وقارن : الطعن ٢٤/١٠١٩ ق — (جلسة ٦/١٢/١٩٥٤) — ق ٨٣ — مجموعة الأحكام سنة ٦ — صفحة ٢٤٥ والطعن ٢٥/٨٢٣ ق — (جلسة ٢٤/٤/١٩٥٦) — ١٨٠ ق — مجموعة الأحكام — سنة ٧ ص ٦٤٦ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر دون التفات أو حذر حتى صدم المجنى عليه وقتله . وقاد سيارته بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومخالفة بالمادة ٢ من قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . والمادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت الوصية على قصر المجنى عليه واحمد السيد عابدين وطلبا القضاء لهما قبل المتهم والمسئول مدنيا بمبلغ مائة جنيه تعويضا . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول بالحقوق المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف وأتعاب المحاماه للمتهم والمسئول بالحقوق المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعون بالحقوق المدنية . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وإلزام المتهم والمسئول عن الحق المدني بأن يدفعوا متضامنين للمدعين بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصاريف عن الدرجتين وأتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حيث قضى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبالزام الطاعنين بالتعويض دون النص في الحكم على إجماع آراء القضاة الذين أصدروه طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن صحيح في القانون ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية التي تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز

إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا باجماع آراء القضاة يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة ، أو لم تستأنفها . فتمى كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم و برفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والتضاء فيها استئنافا بالتعويض إلا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . فلما كان الحكم المطعون فيه لم ينص على أنه صدر باجماع آراء القضاة ، فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
ومادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٢٠)

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٠ القضائية :

اشتباه . متى تتحقق جريمة العود إلى حالته ؟ أمر بالألا وجه . آثاره :

ليس بلام أن ينتهي الاتهام بأحد أفعال المادة الخامسة من المرق ٩٨ لسنة ١٩٤٥
إلى حكم بالإدانة . صدور قرار في هذا الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم
كفاية الأدلة لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من تقدير جدية الإتهام الموجه إلى المتهم بجريمة
العود للإشتباه . مله ذلك .

* (١) تتحقق جريمة العود للإشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه
بوضعه تحت مراقبة البوليس فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته
بغض النظر عن مصير الإتهام الموجه إليه ، وليس بلام أن ينتهي الإتهام بهذا
الفعل إلى حكم بالإدانة .

* المبدأ ذاته في الطعن ١٥٣٦/٣٠ ق — (جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦١) ،
أنظر أيضا الحكم في الطعنين ٢٧/٣٩٠ ق — (جلسة ٢٢ من أكتوبر
سنة ١٩٥٧) ، ٢٧/١٥٧٦ ق — (جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧) —
قاعدة ٢٧٨ و ٢١٧ — مجموعة الأحكام السنة الثامنة — صفحة ٨٠٨ و ١٠١٣ .

** (٢) التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليس من شأنه أن يمنع المحكمة وهي تنظر جريمة العود للاشتباه من أن تقدر جدية الإتهام الموجه إلى المتهم العائد لحالة الاشتباه غير مقيدة في ذلك بالقرار الذي أصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة — إذ معناه أنها لم تر ما يبرر رفع الدعوى العمومية عليه ، وهو ما يغير المعنى المستفاد من حالة العود للاشتباه التي تستشف من تحييص مركز المتهم في الواقعة التي نسبت إليه — إذ قد يدل اتهامه في الدعوى على أنه ما زال خطرا على الأمن.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ماد لحالة الاشتباه بأن سبق الحكم عليه بالمراقبة واشتهر عنه بعد ذلك لأسباب مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم الإعتداء ضد النفس والمال . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية لذلك لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه والتفاد . فاستأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المتهم الذي سبق وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في الجفحة رقم ٣٨٧٢ سنة ١٩٥٧ واتهم بعد ذلك في الجنائية رقم ٢٧٢٣ سنة ١٩٥٨ إبشواى إستنادا إلى أن هذا الإتهام لم ينته بإدائته ولم يقم الدليل على اعتباره عائدا — قالت المحكمة ذلك في حين أن الإتهام الموجه إليه في الجنائية المشار إليها

** أنظر الحكم في الطعن ١٦٤٧/٢٧ ق — (جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨) —
القاعدة ٦ — مجموعة الأحكام السنة التاسعة صفحة ٣٣ .

قد انتهى بالتقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى وكان على المحكمة أن تأمر بضم هذه الجناية لتثبت من أنه أتى عملا يصبح به عائدا لحالة الاشتباه — وإنما قضت ببراءته لأن اتهامه لم ينته إلى حكم الإدانة .

وحيث إنه بين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه في يوم ١٨/١٠/١٩٥٨ عاد لحالة الاشتباه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة في الجنبعة رقم ٣٨٧٢ سنة ١٩٥٧ واشتهر عنه بعد ذلك لأسباب مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٥٠٠ ، ٦٠٠ ، ٧٠٠ ، ٨٠٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة بحبس شهره مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوايس بالمكان الذي يحدده وزير الداخلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة ببراءته مما نسب إليه تأسيسا على ما قالته من أنها اطلعت على مذكرة مقدمة من النيابة العامة عن الجناية رقم ٢٧٢٣ سنة ١٩٥٨ ورد بها أن المطعون ضده كان من بين المتهمين في هذه القضية ووجهت إليه تهمة الإشتراك في ارتكاب جناية الشروع في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه مع باقي المتهمين سرقوا جاموسة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا الأمر المنطبق على المادة ٣١٦ من قانون العقوبات وقد تقرر فيها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة الشروع في القتل المقترن بجناية المبرقة مع حمل سلاح . ولم تنته إلى حكم في الجريمة بادانته وأن مجرد الاتهام لا يعد دليلا حاسما على اعتباره عائدا وانتهى الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءته من التهمة المستندة إليه .

وحيث إن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوايس فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه إليه وليس بلام أن ينتهي الاتهام بهذا الفعل إلى حكم بالادانة كما أن التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية

الأدلة ليس من شأنه ان يمنع المحكمة وهي تنظر بجريئة العود للاشتباه من أن تقدر جدية الاتهام الموجه إلى المتهم العائد لحالة الاشتباه غير مقيدة في ذلك بالقرار الذي أصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة إذ معناه أنها لم تر ما يبرر رفع الدعوى العمومية عليه وهو ما يغير المعنى المستفاد من حالة العود للاشتباه التي تستشف من تحييص مركز المتهم في الواقعة التي نسبت إليه إذ قد يدل اتهامه في الدعوى على أنه مازال خطرا على الأمن . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة استنادا إلى مجرد صدور قرار في الجناية رقم ٢٣٢٧ سنة ١٩٥٨ بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ، ودون تحييص للواقعة التي تناولها التحقيق بالنسبة إليه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث مدى الاتهام الموجه إلى المطعون ضده في هذه الجناية المتخذة أساسا للعود فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٢١)

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية : إجراءات المحاكمة . طلب سماع شاهد أساسي في الدعوى .

رفض إجابته لتعذر سماع الشاهد دون تنبيه المحكمة إلى ما تحويه أوراق الدعوى من إجابات متعارضة في هذا الشأن ، وكون الشاهد مستخدما في مصلحة عمومية . مما قد يوصل البحث إلى الإيهام إليه واستدعائه . يعيب إجراءات المحاكمة .

(ب) إثبات . تقدير أقوال الشهود : إجراءات المحاكمة : دفاع . ما يوفر الإخلال بحق الدفاع بشأن رفض طلب سماع شاهد أساسي في الدعوى .

قول الحكم إن هذا الشاهد إنما يشهد عن واقعة يشهد بها غيره مع تناول شهادته وقائع مهمة أثرت في عقيدة المحكمة ، وثبوت عدم استحالة سماعه .

(ج) إثبات . تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية . دفاع . طلب إجراء تجربة للتحقق من الضوء وكفايته : متى لا يمكن التعويل في رفضه على شهادة الشهود ؟

عند الطعن على شهادة الشهود الأمر الذي من أجله طلبت التجربة للقطع بحقيقة الأمر فيه .

(د) إثبات . تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية : دفاع . ما يوفر الإخلال بحق الدفاع بشأن رفض طلب إجراء تجربة للتحقق من نفاذ الضوء إلى مكان الحادث .

يرفض هذا الطلب إحتياداً إلى التقويم . ما يصلح التقويم لإثباته . تعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه . وما لا يصلح فيه التقويم . فهاذ ضوء القمر إلى مكان الحادث أمر يتصل بالواقع . تأثره بما إذا كان بمكان الحادث ما يحجب الأشعة أو الضوء من عدمه . ذلك أمر واقعي لا يغنى فيه التقويم .

تلاصق سريري الشاهد والقتيل . متى لا يغنى عن إجراء التجربة ؟

إذا كان الحكم لم يثبت في هذا الشأن على رأى بعينه — بل جعل للضوء المقام الأول — مما مفاده أن واقعة تلاصق السريرين ليس مما يسقط بها الحاجة إلى التجربة المطلوبة . رفض إجراء التجربة يوفر الإخلال بحق الدفاع .

١ — وجود إجابتين متضاربتين على الورقتين المحررتين في تاريخ واحد — إحداهما تدل على وجود الشاهد المطلوب إعلانه ، والثانية تقول بعدم الاهتداء إليه كان يقتضى من المحكمة أن تمن النظر في هذا الموقف لتستجلي غامضه ولتبين حقيقة الأمر فيه ، كما أنه كان من شأنه أن ينبه المحكمة — لو أنها التفتت إليه — إلى ألا تنظر إلى الإجابة الأخيرة الواردة على إعلان الشاهد للجلسة التي نظرت فيها الدعوى والمتضمنة عدم وجوده — بمثل هذه النظرة العابرة — فتأخذ بما ذكرته النيابة من عدم الاهتداء إليه — وهى إذ لم تفعل فقد دل هذا على أنها لم تنبه إلى ما حوته الأوراق ، فضلاً عن أن هذا الشاهد هو من مستخدمى المستشفيات العمومية ، وقد لا يتعذر الاهتداء إليه ببذل شيء من العناية — فاذا كانت المحكمة قد أخذت بأقواله فى الادانة وعلمت عليها أهمية استمدها من كفاية الضوء فى فناء المستشفى — حيث شاهد أحد الجناة — ومن ظروفه التى رأتها أكثر ملائمة للرؤية ، فقد كان ألزم لسلامة الاجراءات أن تناقش المحكمة هذا الشاهد — لا فى إمكان الرؤية فحسب — بل فيما اختلف فيه مع نفسه — مما أبداه الدفاع ولم يحجده الحكم .

٢ — لا يغنى عن سماع الشاهد قول الحكم إن هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره ، ذلك بأنه شاهد أسامى فى الدعوى تناولت شهادته وقائع بالغة الأهمية كان لها تأثيرها فى عقيدة المحكمة ، فكان من حق الدفاع أن يناقشها — فاذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب الدفاع سماع هذا الشاهد ، ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه ، فان حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع .

٣ — الضوء وكفايته — وإن كانا من الأمور الموضوعية — إلا أنه لا يمكن التعويل في تحقيقهما على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة لقطع بحقيقة الأمر فيه .

٤ — التقويم — وإن صلح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وضروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه — إلا أن وجود البدر مكتملا شيء ، وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوءه إلى مكان بعينه شيء آخر — فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم ، لاحتمال أن تحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء — فإذا كان الحكم الذي بين أن الضوء ينفذ من نافذة بحرية وباب شرفة غربية لم يبين ، ولا يستطيع بيقين أن يبين — إستنادا إلى التقويم وحده — ما إذا كان شعاع القمر هو الذي امتد إلى داخل المبنى فأناره ، أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان — ولكل من الحائين حكمه — ولم يبين كذلك ما إذا كانت الشرفة الغربية مكشوفة بحيث لا تحجب الأشعة أو الضوء ، أم أنها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر في الموقف ، وكل هذا لا يغني فيه عن الواقع شيء ، وكان ما اعتنقه الحكم في موضع — من أن تلاصق سريري الشاهد والقتيل من شأنه أن يهدد للرؤية وأن يدفع عن الشاهد المظنة — لم يثبت فيه على رأى بحيث يتعين قلب النظر فيه — بل ذهب في حديثه عن تجربة النيابة إلى أن احتجاب ضوء القمر عن المكان عند إجرائها لم يكن ليتمكن الشاهد أو غيره من تمييز الجناة — بفعل ذلك للضوء المقام الأول ، ولم يدع لتلاصق السريرين من قيمة تسقط بها الحاجة إلى التجربة المطالبة ، فإن المحكمة إذ أبت أن تجري التجربة المطالبة لأسباب لا تكفي لرفض الطلب — تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة وآخر بأنهم المتهمان الأول والثاني : قتلا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض آلتين حادتين ” سكيثان ” وتوجها إلى مستشفى أبنوب وتسلا إلى العنبر الذي يرقد فيه مريضاً وانها لا عليه طعنا قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته — المتهمان الثالث والرابع
اشتركا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة
سابقة الذكر بأن اتفقا معهما على ارتكابها ومساعدتهما بالأعمال المتممة والمساهلة
لارتكابها بأن رافقهما المتهم الثالث إلى محل الحادث لشد أزرهما وسهل لهما
المتهم الرابع بوصفه ممرضا بالمستشفى سبيل الوصول إلى العنبر الذي يقيم فيه المجنى
عليه بأن قادهما إليه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت
إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و
٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من قانون العقوبات فقررت بذلك ومحكمة الجنايات قضت
حضرر ياعملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات للأول والثاني مع تطبيق المادة ١٧ من
نفس القانون للثاني والثالث : وبمعاقبة المتهم الأول بالإعدام شتقا : وبمعاقبة
كل من المتهم الثاني والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة : وببراءة المتهم الرابع
مما نسب إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن
المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعمه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا
بالاخلال بحق الدفاع في موضعين ، ذلك بأنه مع تسليمه بأن الدفاع صمم على
طلب استدعاء الشاهد الغائب أحمد أمين أحمد لسماع معلوماته في الحادث
ومناقشته فيما ورد من خلافات بين أقواله التي أبدأها بمحضر الضبط وتلك التي
جاءت بتحقيقات النيابة في شأن الشخص الذي دخل المستشفى قبيل الحادث
بدعوى لدغه من عقرب والذي انتهى الحكم إلى أنه هو الطاعن الأول — فإن
المحكمة لم تجب الدفاع إلى ما طلب قولاً منها بأن سماع الشاهد غير ممكن استنادا
إلى إجابة من مستشفى بنى سويف تفيد أنه غير معروف لديها وهو استناد فاسد
لما سبق أن أوضحت النيابة من أنه نقل إلى مستشفى بنى سويف بعد الحادث
خوفا على حياته مما لا يسهل معه التسليم بمثل هذه الإجابة ، فضلا عن أنه
من المستخدمين وهذه الصفة لا يتعذر الوصول إلى مكانه — على أن المحكمة
التي رفعت سماع الشاهد قد أخذت بأقواله في الادانة مما يبطل حكمها ، هذا

إلى أن الدفاع طلب إجراء تجربة للتحقق من صدق دعوى فتحى الشربيني بأنه استطاع رؤية ارتكاب الحادث وتمييز الجناة على نور القمر الذى كان يضىء العنبر على الرغم من "اطباق" الشهود — كما جاء بوجه الطعن — على أن الدنيا كانت ظلاما ، ومع ما أسفرت عنه تجربة النيابة من فشل هذا الشاهد فى التعرف على أحد ، ورغم تغاضى النيابة عن إعادة التجربة بعد الاعتراضات التى وجهت إلى تجربتها الأولى مع أنها تلقت رد الأرصاد الجوية على استعلامها الثانى بتحديد الوقت المناسب لإجراء التجربة ، غير أن الحكم لم يجب هذا الطلب وبني رفضه على اعتبارات جغرافية حدد فيها سير القمر واتجاهاته وقال فيها بصفاء الليل واكتمال البدر واستدل منها على إمكان نقاذ ضوءه إلى داخل العنبر وهو تسبيب فاسد ، إذ أن نقطة البحث لم تكن سطوع القمر وهو مسألة جغرافية — وإنما هى التحقيق من أن ضوء القمر كان يدخل العنبر الذى به المجنى عليه فعلا وينيره حقيقة وهذه مسألة واقع لا تحل بالتقاويم كما فعل الحكم ، وهو واقع ساندته واقع آخر مستفاد مما سبق الإشارة إليه من أقوال الشهود عن الظلام الذى كان يسود المكان وقت الحادث — وإنما كان الحكم قد رماهم بالكذب جزافا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على طلب استدعاء الشاهد أحمد أمين أحمد بقوله "ومن حيث إن الدفاع ذكر فى شكوى تقدمت منه أثناء التحقيقات وأثارها أمام المحكمة أيضا فى بعض أمور منها أنه يصر على سماع الشاهد أحمد أمين ومناقشته فيما أبدى من أقوال وقد دلت اعلانات النيابة له أنه غير معلوم له محل إقامة ومن أجل ذلك لم تهتد إليه ، وليس من القانون فى شيء أن تؤجل الدعوى لأجل غير مسمى إلى أن يبحث عن شاهد إقامته غير معروفة ، كما أنه سيشهد عن واقعة يشهد بها غيره من الشهود والظروف التى أحاطت بأحمد أمين فى شهادته أكثر ملائمة للرؤية إذ حدثت فى حوش المستشفى وهو مكان فسيح مكشوف يملأه ضوء القمر — وترى المحكمة أن الدفاع يهدف من وراء هذا الطلب إلى تعطيل الفصل فى الدعوى ، ومن ثم لا يسعها إلا رفضه " .

ولما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أنه جاء بمحضر الجلسة على لسان وكيل النيابة أن الشاهد — أحمد أمين أحمد — نقل إلى مستشفى بنى سويف حرصا على حياته وأنه أعلن بها فأجابت بعدم علمها بهذا الاسم ، ومن ثم فهو

غير معلوم له محل إقامة لدى النيابة ثم جاء بمحضر الجلسة "إن المحكمة رفضت إجابة الطلب لعدم الاستدلال على الشاهد" وقد حوى ملف الدعوى المنظم ورقة مؤرخة في ١٩٦٠/١/٢ موجهة إلى بندر بنى سوييف طلب فيها تكليف أحمد أمين أحمد الطباخ بمستشفى بنى سوييف الأميرى بالحضور للجلسة ١٩٦٠/١/٧ أمام محكمة الجنايات وقد تأسر على هامشها بكلمة « علمت » بتوقيع منسوب لأحمد أمين أحمد ، وثمت ورقة أخرى مماثلة موجهة في نفس التاريخ إلى مستشفى بنى سوييف عليها إجابة بعدم وجود هذا الاسم بالمستشفى ولما أعيد إعلان الشاهد بالجلسة ١٩٦٠/٤/٢ التى نظرت فيها الدعوى أجاب بإشكائب المستشفى بأن هذا الاسم غير موجود بها ، لما كان ما تقدم ، وكان وجود إجابتين متضاربتين على الورقتين المحررتين في ١٩٦٠/١/٢ إحداهما تدل على وجود أحمد أمين أحمد — الشاهد المطلوب لإعلانه والثانية تقول بعدم الاهتداء إلى صاحب هذا الاسم ، فإن الأمر كان يقتضى من المحكمة أن تنعم النظر في هذا الموقف لتستجلي غامضه ولتبين حقيقة الأمر فيه ، كما أنه كان من شأنه أن ينبه المحكمة — لو أنها التفتت إليه — إلى ألا تنظر إلى الإجابة الأخيرة الواردة على إعلان جلسة ١٩٦٠/٤/٢ بمثل هذه النظرة العابرة فتأخذ بما ذكرته النيابة من عدم الاهتداء إليه وهى إذ لم تفعل فقد دل هذا على أنها لم تنبه إلى ما حوته الأوراق ، فضلا عن أن هذا الشاهد هو من مستخدمي المستشفيات العمومية ، وقد لا يتعذر الإهتداء إليه ببذل شيء من العناية . لما كان ذلك ، وكان تنازل الدفاع عن المتهمين في أول الأمر عن طلب سماع هذا الشاهد لما ذكرته النيابة — رغم ما سلف — لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل ومعاودة التمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، ولما كانت المحكمة قد أخذت بأقواله في الإدارة وعلقت عليها أهمية استمدتها — كما سبق البيان — من كفاية الضوء في فناء المستشفى — حيث شاهد أحد الجناة — ومن ظروفه التى رأتها المحكمة أكثر دلاءمة للرؤية ، فقد كان ألزم لسلامة الإجراءات أن تناقش المحكمة هذا الشاهد لا في إمكان الرؤية فحسب ، بل فيما اختلف فيه مع نفسه — مما أبداه الدفاع ولم يجحده الحكم — ولا يقتضى عن ذلك قول الحكم إن هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره ، ذلك بأنه شاهد أساسى في الدعوى تناولت شهادته وقائع بالغة الأهمية كان لها تأثيرها

في عقيدة المحكمة فكان من حق الدفاع أن يناقشها ، هذا فضلا عن أن القانون
يوجب سؤال الشاهد أولا وعند ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته
وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها
بحقيقة تقارير تلك التي تثبتت في عقديتها من قبل سماعه . لما كان ما تقدم ،
وكان الحكم قد رد على طلب إجراء التجربة بقوله ” ومن حيث إنه قيل أيضا
بأن العنبر الذي لقي فيه المحبى عليه مصرعه كان مظلما وقت الحادث وشهد
بظلمته فركب من المرضى الموجودين به ، ثم جاء الدفاع أمام المحكمة بنفوسهم
وسمعت شهادتهم وهدف الدفاع من ذلك تكذيب الشاهد فتحى مصطفى الشربيني —
” ومن حيث إنه أضاف إلى هذا الذى يقوله قرينة أخرى هي أن النيابة قد
أجرت تجربة في وقت يتفق ضوءه وضوء القمر الذى كان موجودا وقت وقوع
الحادث فأسفر ذلك عن عجز الشاهد عن الرؤية مما يقطع بكذبه في نظر الدفاع “
— ” ومن حيث إن الحادثة كما أجمع الشهود وخاصة أطباء المستشفى وقعت حوالى
الساعة الرابعة صباحا بالتوقيت الصيفى أو قبل ذلك بدقائق معدودات في ليلة
١٣ من شهر صفر سنة ١٣٧٨ هجرية كما تدل على ذلك التوقيعات المتداولة حكومية
كانت أو غير حكومية ومن المعلوم أن ضوء القمر في هذه الليلة الصيفية يبلغ منتهاه
ولا يغرب إلا بعد طلوع الفجر بوقت غير قصير ، فاذا أضيف إلى هذا أن الليل
الصيفى لا غيم فيه ولا سحب كان الضوء كاملا ساطعا “ — ” ومن حيث إن
فتحى مصطفى الشربيني يقرر بأن ضوء القمر كان يتسرب إلى العنبر المفتوحة
نوافذه بسبب شدة الحر ، كما قالت الممرضة فاطمة السيد المرسى بمحضر التحقيق
إنه كان يتسرب من باب شرفة كبيرة — فراندة — تقع في الجهة الغربية من
العنبر ومن النوافذ البحرية أيضا — ويفتح هذا الباب مباشرة على سرير المحبى عليه
كما يدل على ذلك الرسم والمعاينة ولا ريب أن هذا الضوء كان عاملا أساسيا في
استدلال المتهمين على المحبى عليه في فراشه في غير صعوبة “ — ” ومن حيث إنه
من المعلوم أن القمر يطلع من جهة الشرق ثم يسير في فلكه إلى جهة الغرب ليغرب
فيه مارا في طريقه بالجهة البحرية ، ولما كانت الحادثة قد وقعت قبيل الفجر
فإن ضوء القمر في هذا الوقت يكون في أعلا مراتبه ولإغرابه في أن يتسرب
الضوء إلى داخل العنبر — هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هناك نافذة
بحرية تطل على هذا السرير فاذا ما قال الشاهد فتحى الشربيني الذى يجاور سريره

سرير المحبني عليه جيرة تلاصق أنه استطاع تمييز اثنين من المتهمين في هذه الظروف فلا تريب عليه في ذلك خصوصا وأن هذا الاعتراف قد تعزز بمأشهادة غيره من الشهود السابقين وبما دلت عليه عملية تحقيق الشخصية التي سبق القول عنها وعمليات العرض السابقة التي استعين عليها بالكلب البوليسي واعتراف الأول بأن هذه الأقدام التي شوهدت هي أقدامه — أما من يدعى من المرضى بأن العبر كان مظلما وقت الحادث فتقول غير صائب لمخالفته للأوضاع الجغرافية ولقيام الأسباب التي تحمل على عدم الصدق في الشهادة ، ذلك لأن فرج توفيق أول أولئك الشهود يمت بصلة القربى للتهمة الأول وبقية منهم من بنى رزاح بلد المتهمين ، ومن هذه البقية من يجامل خوفا من بطش المتهمين وانتقامهم ، ومنهم من يجامل للجيرة واتحاد البلد ، كما وأن غالبيتهم مصابون بأعيرة نارية لشار عليهم للغير مما يجعل رابطة الإجرام بينهم وبين المتهمين متوافرة ، ومن ثم ترى المحكمة إطراح أقوالهم والإعراض عنها “ — ” ومن حيث إنه قيل من الدفاع عن المتهمين في سبيل الإضعاف من شأن واقعة الضوء إن النيابة العامة قد أجرت تجربة ليلية في وقت تتفق حالة الضوء فيه مع حالته وقت الحادث بناء على فتوى من مرصد حلوان فدأت هذه التجربة على أن الشاهد فتحى الشربيني لا يستطيع أن يرى أحدا ، ومعنى ذلك أنه غير صادق في شهادته “ — ” ومن حيث إن الثابت أن هذه التجربة قد حصلت في الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة من مساء يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الموافق ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ هـ “ — ” ومن حيث إنه فضلا عن أن الليلة التي حدثت فيها التجربة هي ليلة شتوية ولا يمكن أن يكون صفاء السماء فيها كمثلها في الليالي الصيفية وقد حدثت الحادثة في ليلة ١٣ من شهر صفر سنة ١٣٧٨ وفيها يكاد ضوء القمر يصل إلى منتهاه وقد بلغ عنها في الساعة الرابعة صباحا على قول بعض الشهود ، وفي الساعة الرابعة والنصف على قول البعض الآخر ومعنى هذا أنها حصلت قبل الساعة الرابعة لأن المبلغ وهو فرج توفيق يمت بصلة القربى للتهمة الأول وهو لم يتوجه للتبليغ بطبيعة الحال إلا بعد أن أيقن تماما أن القاتلين قد هربوا والقمر في هذه الليلة يغرب في الساعة الرابعة والدقيقة ٣٦ ومعنى هذا أن غروبه حصل بعد وقوع الحادث بثلاثة أرباع الساعة على الأقل وفي هذا الوقت يكون ضوءه غالبا بحيث يتمكن الشاهد من الرؤية ، كما وأن طول ليل الشتاء وقصر ليل الصيف لها شأن في فلك القمر ودورانه

من الشرق إلى الغرب مارا بالجهة الشمالية المعروفة عرفا بالجهة البحرية ومن هنا كان القول بتسرب الضوء إلى العنبر من الجهتين البحرية والغربية سليما لا غبار عليه أبدا ، أما في ليلة التجربة فإن القمر يطلع في الساعة ٩ مساء وقد حصلت التجربة بعد طلوعه بأربع وأربعين دقيقة ، ومما لا شك فيه أن ضوء القمر في ليلة ١٩ من الشهر العربي غيره في ليلة ١٣ منه ، كما وأن ضوءه لا يمكن أن يتكامل بعد ٤٤ دقيقة من شروقه ولا بد لتكامله من فوات وقت أطول من ذلك ، كما وأنه في ذلك الوقت أعني بعد طلوعه بهذا الوقت القصير يكون لا زال في الجهة الشرقية ولما كانت غرفة المجنى عليه خالية النوافذ والأبواب والمطلات من هذه الجهة فلا يتصور في مثل هذه الظروف أن يتمكن فتحى أو غيره من الرؤية ولهذا كان مأمور المركز صادقا عندما قال في التحقيق إن القمر وقت المعاينة كان في الشرق وأنه في ليلة الحادثة كان جهة الغرب“ — ”ومن حيث إن التجربة التي تعتمد بها المحكمة وتضعها في حسابها هي التي تحصل في وقت الحادثة وفي جميع الظروف التي أحاطت بها من فتح النوافذ والمطلات وصفاء الجو وخلوه من السحب والغيوم إلى غير ذلك مما يؤثر في حالة الضوء ومن حيث القلة والكثرة وترى المحكمة أن الطعن في الاستعراف من هذه الناحية غير سديد“ . ثم قال الحكم ”ومن حيث إنه فيما يتعلق بإعادة عمل التجربة التي عملتها النيابة للتحقق من إمكان الرؤية فالضوء ومداه من المسائل التي يمكن تحقيقها بشهادة الشهود ومع الاستعانة بالتقويمات ، وللمحكمة أن تكون اقتناعها حسب ما ترى دون ثريب عليها أو تعقيب ، ومن أجل ذلك فهي لا ترى إجابة ذاك الطلب اكتفاء بما جرى في هذا الخصوص من تحقيق“ . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سبق أن الحكم أقام رفضه لطلب إعادة التجربة على أن الضوء هو من المسائل الموضوعية التي يمكن تحقيقها بشهادة الشهود مع الاستعانة بالتقويم الذي دل على أن القمر كان في ليلة الحادث يكاد يبلغ منتهاه وأنه يمر في فلكه نحو الغروب بالجهة البحرية وأنه كان في وقت الحادث يضيء المكان عن طريق نافذة بحرية وباب شرفة غربية ، وذهب إلى أن قرب سرير شاهد الرؤية فتحى الشريبنى من سرير المجنى عليه وتلاصقهما يسهل للشاهد تمييز الجناة ، ثم رمى الشهود الذين شهدوا بأن المكان كان مظلماً بأنهم ممن تجمعهم بالمتهمين رابطة الاجرام مستدلاً على ذلك بأصابتهم بأعيرة نارية أخذا بالنار — مما وصف بالطعن بأنه قول بغير

سند وأنه ينطوى على إغفال لا اعتبار أرجح هو أن المجنى عليه كان من قبل مصابا كهؤلاء الشهود بما يجعله أولى بمطقتهم — وتعرض الحكم للتجربة التي عجز فيها الشاهد عن الاستعراف فينب عيوبها وأن ظروف الزمان والمكان وموقع القمر وعدم وجود نوافذ في الجهة الشرقية من العبر وهي التي كان بها القمر عند إجراء التجربة كل ذلك جعلها غير مستجة ، ثم انتهى إلى أن الظلام الذي كان يسود المكان بسبب احتجاب القمر لا يسمح لفتحي أو لغيره بأن يرى . لما كان ما تقدم ، وكان الضوء وكفايته وإن كانا من الأمور الموضوعية التي تقدرها المحكمة إلا أنه لا يمكن الأخذ بهما بشهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة للتقطع بحقيقة الأمر فيه — ما لم تكن الظروف التي أحاطت بالواقعة تغني عن هذه التجربة ، وكان التقويم وإن صلح أساما لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه إلى آخر ما ذكره الحكم إلا أن وجود البدر مكتملا شيء وواقع الأمر بالنسبة إلى تقاذ ضوءه إلى مكان بعينه شيء آخر — إذ أن الأمر عندئذ لا يؤخذ فيه بالتقويم لاحتمال أن تحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء — على أن الحكم الذي بين أن الضوء ينفذ من نافذة بحرية وباب شرفة غربية لم يبين ولا يستطيع يبين أن يبين — استنادا إلى التقويم وحده — ما إذا كان شعاع القمر هو الذي امتد إلى داخل المبنى فأثاره أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان — ولكل من الحالين حكمه — ولم يبين كذلك ما إذا كانت الشرفة الغربية مكشوفة فلا تحجب الأشعة أو الضوء أم أنها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر في الموقف — كل هذا لا يغني فيه عن الواقع شيء — أما ما قال به الحكم في موضع من تلاصق سريري الشاهد والقيل من شأنه أن يمهّد للرؤية وأن يدفع عن الشاهد المظنة فانه لم يثبت فيه على رأي حتى كان يتعين قلب النظر فيه — بل ذهب في حديثه عن تجربة النيابة إلى أن احتجاب ضوء القمر عن المكان عند إجرائها لم يكن يمكن الشاهد أو غيره من تمييز الجناة — فهو قد جعل بذلك للضوء المقام الأول ، ولم يدع لتلاصق السريرين من قيمة

تسقط بها الحاجة إلى التجربة المطلوبة . لما كان كل ذلك ، وكانت المحكمة فيما انتهت إليه قد غضت الطرف عن سماع شاهد أساسي طلبه الدفاع ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه ثم أبت أن تجرى التجربة المطلوبة لأسباب لا تكفى لرفض الطلب ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات أسيوط للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى غير التي أصدرت الحكم .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : محمد علي اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحميد ندى ، وحنس خالد المتشارين .

(٢٢)

الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) قتل خطأ .

(١) تقدير الخطأ : ذلك أمر موضوعي . الخطأ وحوادث السكك الحديدية :
خطأ حارس المجاز . متى يتوافر ؟

بعدم تحذيره المارة في الوقت المناسب وتنبههم إلى قرب مرور القطار باستعمال المصباح
الأحمر وتراخيه في إغلاق المجاز من خلفه . تركه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول
السيارة مع استطاعته إقفالها يوفر الخطأ في جانبه .

(ب) متى يصبح التحدى بنص لائحة السكة الحديد في خصوص تحريم اجتياز
خطوط السكك الحديدية بالمجازات عند اقتراب مرور القاطرات
أو عربات المصاحبة ؟

عند ثبوت محاولة السائق المرور من المجاز مع علمه بالخطر .

ومتى قد يجدى التمسك بنص اللائحة ؟

عند عدم تعيين حارس للمجاز .

مناطق توافر الخطأ في حالة وجود حارس للمجاز .

هو تقاعسه عن قيامه بواجباته المفروضة عليه بإقفال المجاز كلما كان هناك خطر من
اجتيازه . لأمرة في ذلك بوجوب الحارس أو تنبيهه عن مقر حراسته .

(ج - د) دعوى مدنية . دفاع .

جزاء المسؤولية : التعويض في صورته المعدلة : اجتماع طريقتين للتعويض .

(ج) صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار و مبلغ التأمين المستحق للؤمن له عملاً بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وغيرهم . علة ذلك . اختلاف مصدر كل حق عن الآخر . الدفاع ظاهر البطلان لا يستأهل رداً .

(د) عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض .

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أودتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز من ضلفتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقاً لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة بقيادة المجنى عليه مع استطاعته إقفالها، وأن هذا الأخير كان معذوراً في اعتقاده خلو المجاز وعبوره، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

* ٢ - لا محل للتجدي بأن على الجمهور أن يحنط لنفسه أو التحدى بنص لأئحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصاحبة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه

* راجع الحكم في الطعن ١٧/١١٦٨ ق - (جلسة ١٠/١١/١٩٤٧) - الفهرس الخمس والعشرين ج ٢ ب ١٦ ص ٩٣٦، الطعن ٢٨/٢٥ ق (جلسة ٢٦/٣/١٩٥٩) - قاعدة ٤٣ - مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية - السنة العاشرة - صفحة ٢٧٦ .

بالخطر ، ولقد كان يكون مثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به — ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه — بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل في إقبال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها — وهو ما قصر الحارس في القيام به كما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ماقدرته المادة ١٧٢ من القانون المدني .

*** — يبين من استقراء نصوص المواد ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يرتب إلتزامات وحقوقاً لكل منهما قبل الآخر ، وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذاً لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فمصدره الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسئولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفته — على مبلغ التأمين ، ولم يلق إليهما بالاً وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدح في ذلك القول بأن المضروري يكون بذلك

** راجع في أن الدفاع ظاهر البطلان لا يستأهل رداً : الأحكام في الطعون ٢٨/١٨٨٩ ق — (جلسة ١٩٥٩/٢/٩) — قاعدة ٣٨ — مجموعة الأحكام — السنة العاشرة — صفحة ١٧٥ ، ٣٠/٤٩٥ ق — (جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) — قاعدة ١١٦ — مجموعة الأحكام — السنة الحادية عشرة — صفحة ٦١٠ ، ٣٠/١٢٣٦ ق — (جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) ، ٣٠/١٧٥٠ ق — (جلسة ١٩٦١/٢/٦) .

قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يعيب الحكم إلتهافه عن الرد على ما تنعاه المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الخصوص لظهور بطلانه .

*** ٤ — إذا كان الثابت أن المعاش المستحق لابن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التي يتعين التصدي لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فإنه لا يقبل النعي على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم (الطاعن الأول) بأنه : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل المجنى عليها وإصابة زوجها بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه ومخالفة اللوائح بأن أهمل في حراسة المزلقان المعين خفيرا عليه ولم يرقم بغلق بوابته رغم قدوم إحدى القاطنات ولم يرقم بتنبيه قائد السيارة الذي كان يعبر المزلقان بقدوم هذا القطار فعبر المزلقان وقت سير القطار فاصطدم به وأصيب المجنى عليهما بالإصابات التي بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الأولى . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وقد ادعى بحق مدني المجنى عليه الثاني عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه قبل المتهم والسيدوزير المراسلات بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته بأن يدفع للمدعي بالحق المدني بصفته مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المناسبة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية

*** راجع الحكم في الطعن ٢٤/١٢٠٧ ق — (جلسة ١٩٥٥/٣/٢١) —
قاعدة ٢١٦ — مجموعة الأحكام — السنة السادسة — صفحة ٦٦٤

والمدعى بالحقوق المدنية وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر مع كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة والمحكمة المذكورة قضت بحضورها برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة ورفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية وألزمت كلا من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدني المصاريف . فطعن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المتمد من الطاعنة الثانية — المسئولة عن الحقوق المدنية — قد استوفى انشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على فساد فى الاستدلال ومخالفة للقانون حين دان الطاعن الأول بجريئة القتل والإصابة الخطأ وقضى بالزامه والطاعنة بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية بالتعويض ، ذلك أن الطاعنة تمسكت فى دفاعها بأن تبعة الحادث تقع على عاتق المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — الذى كان يقود سيارته لعدم احتياطة عند عبوره المجاز فى وقت كانت إحدى ضلفتيه مغلقة مما كان يوجب عليه التحوط طبقا لما نوه عنه القرار الوزارى الرقم ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ فى المادة ١٦ منه ورد الحكم على ذلك بأن الطاعن الأول لم يستعمل المصباح الأحمر عند إغلاقه إحدى ضلفتى المجاز مما يجعل المجنى عليه معذورا إذا اعتقد خلو الطريق عند عبوره المجاز المذكور واستند الحكم إلى قضاء المحكمة النقض بمسئولية مصلحة السكة الحديدية عما ينشأ من ضرر للغير بسبب ترك المجاز المعين عليه حارس مفتوحا ، وإلى أنه لا محل للتحدى فى هذا الشأن بنص لأتحة السكة الحديد . وهذا الذى أورده الحكم غير سائق فى نفي شبهة الخطأ عن المدعى بالحقوق المدني ، ذلك لأن

البداية تمل على كل رجل ذى بصر بعواقب الأمور ألا يجتاز المجاز إطلاقاً لما أن إحدى بوابتيه مغلقة لدلالة ذلك على قيام الخطر من عبور المجاز. ولا يقدح في ذلك ما تعال به الحكم من عدم وضع الحارس النور الأحمر لأن الثابت من وقائع الدعوى أن أنوار السيارة قيادة المطعون ضده لا بد أن تكون قد كشفت له عن خلق أحد جانبي البوابة فتمثل له الخطر مما يغني عن وجود النور الأحمر. أما التحدى بقضاء محكمة التقض في هذا الخصوص فلا يساند الحكم لاختلاف ظروف الواقعة المطروحة عن موضوع القضاء الذي استشهد به الحكم الذي يبدو من سياقه أن الخفير المعين للمجاز كان متغيباً عن مقر عمله بينما الثابت في الدعوى أن الحارس كان موجوداً بمكان الحادث وأنه هم بإغلاق المجاز وأغلق إحدى ضلفتيه وشرع في إغلاق الأخرى هذا بالإضافة إلى وجوب تحميل المطعون ضده وحده مسئولية الحادث إعمالاً لنص المادة ١٦ من القرار الوزاري سالف الذكر لاجتياز المجاز عند اقتراب مرور القطار .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ التي دان الطاعن الأول — تابع الطاعنة الثانية — بها وبالزامهما بالتعويض ، وأورد على ثبوتها وقيام مسئولية الطاعنة المدنية أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . وعرض الحكم إلى ما دفعت به الطاعنة من إلقاء تبعة الحادث على عاتق المطعون ضده فنفى عنه قيادة سيارته بسرعة ثم قال : "ومن حيث إن القول بأنه كان يتعين على قائد السيارة أن يتنبه إلى قدوم الجرار الذي يستعمل قائده آلات التنبيه والأنوار الكاشفة طبقاً لما يقضى بذلك القرار رقم ٤ لسنة ١٩٢٦ فإنه وإن كان هناك قرار بهذا المعنى إلا أنه في تقدير الخطأ يراعى ظروف الواقعة والمتهم وقائد السيارة وما قد يتولد في اعتقاد كل منهم لما جرى عليه العرف والعمل والتأمين على أقوال لسان قائد الجرار أنه ما كان ليرى السيارة عند مرورها لقيام أشجار كثيفة بمنطقة المعادى تحجب رؤيتها عنه ولا شك أن هذا بذاته لا بد وأن يكون حاجباً لرؤية القطار بالنسبة لقائد السيارة بل إنه يكون أوضح في ظروف هذا الأخير التي توجب عليه الالتفات أكثر من مرة حتى يمكنه أن يكون في مواجهة المجاز الذي يطلب منه أن يركز اهتمامه

للمرور في هذه الالتفاتات قبل أن يركز انتباهه على المجاز بل إنه وفقا لما جرى عليه العمل بترك مهمة مراقبة المجاز إلى الخفير الذي عين من الجهة المختصة لهذا الغرض والذي زود ببوابة ذات عارضتين خشبيتين ومصباحين أحدهما يثبت في الشادوف حتى يشير إلى السيارات القادمة بغلق المجاز والآخر يتعين على الخفير الإمساك به وتحريكه لنفس الغرض وفي ذلك ما يغنيه عن مراقبة قدوم القطار الذي يتعذر رؤيته على النحو المتقدم بل لعله لم يسمع آلة التنبيه التي كان يطلقها قائدها لأنه لم يركز انتباهه إلى ذلك فضلا عن أنه قد أغلق نوافذ سيارته لشدة البرد في هذا الوقت من ليلة ١٩٥٨/١/٤ . “ثم عرض الحكم إلى موقف الخفير (الطاعن الأول) والواجبات المفروضة عليه ومدى قيامه بها فقال : ”ومن حيث إن المادة ١٢٧ من اللائحة العمومية بمصلحة السكة الحديد الصادرة في سنة ١٩٠٨ نصت على أن المصابيح التي توجد على بوابات المنافذ (المزلقات) يجب أن تعلق وهي منارة بالنور الأحمر لجهتي الخط عندما تكون البوابات مغلقة عليه ويجب إنارة المصابيح عند الغروب وبالمثل في وقت الشبورة أو الزوابع وأثناء الليل ولا يجب إطفائها قبل الفجر وعندما تكون مظافة يجب إنارتها ثانية عند الحاجة لمرور أى قطار قبل طلوع النهار ، ونصت المادة ١٢٩ على أن المنافذ التي ليس تقط بلوك بل مركب بها بوابات أو جنازير يجب على خفرائها إقفال البوابة أو وضع التحذير بحيث يقطع الطريق عند اقتراب أى قطار ، ونصت المادة ١٣١ على أن تعطى للخفراء شارة حمراء وفانوس يد ويجب أن يكون لهم علم تام بالقوانين الخاصة بإشارات اليد وأنه لا يجوز للخفراء ترك عملهم في أثناء وظيفتهم وهم المسئولون عن تنظيف المجرى ، وجاء بالمادة ٥٥ إن إشارات اليد تعطى باللياق نهارا وبالفوانيس ليلا أو في وقت الشبورة أو الزوابع ويعتبر البيرق الأخضر والنور الأخضر علامة المسير والنور الأحمر كالبيرق الأحمر دلالة على الخطر أو الوقوف وفي حالة عدم وجود نور أحمر أى نور كان يحرك تحريكا سريعا يفيد دلالة على الخطر . أما المادة ٥٧ فجاء بها أن فوانيس وبيارق اليد متى استعملت بصفة إشارات يجب دائماً مسكها باليد وعدم وضعها على الأرض أو غرزها أو تركيبها بأي مكان آخر إلا متى كان الغرض من استعمالها الدلالة على النقطة الموجودة بها عارضات . “وخلص الحكم من ذلك القول : ”ومن حيث إنه متى وضح مما تقدم أن هذه التعليقات التي يتعين

على المتهم إتباعها فإذا ما ثبت من أقوال سائق الجرارين أن البوابة إن لم تكن مفتوحة من جهتيها فهي على الأقل مفتوحة من جهة دخول السيارة عند طريق ضاحية المعادى وقد ترك تقدير الوقت الذى يجب فيه غلق المجاز إلى الرؤية بالنسبة للمتهم وهو ما يستطيعه وفقا لأقوال المهندس وقائدى الجرارين عندما يصل القطار القادم إلى البلوك الذى يبعد عن المجاز بمسافة تسمح بغلقه من جهتيه الأمر الذى أكدته المعاينة التجريبية التى قامت بها النيابة فإذا ما أضيف إلى ذلك أن المتهم لم يستعمل المصباح الأحمر باعتباره فإن المجنى عليه إذا ما قام بعبور المجاز اعتقاداً منه أنه خال قد قام لديه عذره فيما اعتقده وبذلك يكون ما أثاره المتهم من خطأ على النحو السالف هو السبب المباشر لوقوع الحادث إذ لو كان نفذ التعليمات القانونية لما وقع الحادث أو على أقل تقدير لما وقع على هذا النحو“ وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله إنه ”متى أقامت مصلحة السكة الحديدية بالفعل حراساً على مجازاتها لإقفالها كلما كان هناك خطر من اجتيازها وأصبح ذلك معهوداً للناس فقد حق لهم أن يقولوا على ما أوجبته على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً إيذاناً للكافة بالمرور فإذا ما ترك الحارس المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغى أن يقفله فعمله هذا إهمال بالمعنى الوارد فى المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات وتكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير ولا محل هنا للتحدى بأنه كان على المدعى بالحق المدنى أن يحتاط لنفسه ولا للتحدى بنص لائحة السكك الحديدية لأن الثابت من الأوراق وللأسباب التى أوردها الحكم المستأنف أن المدعى بالحق المدنى لم يعبر المجاز وهو عالم بالخطر ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك حارس للمجاز معين لحراسته وانتهى الحكم من ذلك إلى ثبوت خطأ تابع الطاعنة ووقوع الضرر على المطعون ضده نتيجة له ورتب على ذلك مسئوليته مع الطاعنة عن تعويض هذا الضرر. لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سائغاً وصحيحاً فى القانون ، ويتضمن الرد على ما أثارته الطاعنة فى خصوص نفي الخطأ عن تابعها وإلقاء تبعته على عاتق المطعون ضده ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التى أوردها أن الحفير المعين من الطاعنة على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير

المسارعة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وترتخي في إغلاق
المجاز من ضلعتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقاً لما تفرضه عليه
التعليمات وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول
السيارة قيادة المطعون ضده مع استطاعته إقفالها ، وأن هذا الأخير كان معذوراً
في اعتقاده خلواً للمجاز وعبوره ، فيوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ فلا تقبل المجادلة
في ذلك لدى محكمة التقض . ولا محل هنا للتحدي بأنه على الجمهور أن يتحاط
لنفسه أو لتحدي بنص لأئحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط
السكة الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عمومية كانت أو خصوصية
أو ترك الحيوانات تمتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة -
لا محل لذلك متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي
كان بها المحبني عليهما قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون
لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته . ولا يغير
من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية
عن مقر حراسته أو وجوده به ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر
عمله أو بغيابه عنه بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على
إدراكهم إياها والتي تمثل في إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه
وهو ما قصر الحارس في الدعوى المطروحة في القيام به كما دال عليه الحكم تدليلاً سائفاً
كما سلف البيان وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨، ٢٤٤
من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس المذكور ويستتبع مسؤولية الهيئة
العامة لشئون السكك الحديدية عما ينشأ عن ذلك من الضرر للغير على ما قضت به
المادة ١٧٤ من القانون المدني . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الوجه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور
في التسيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنة تمسكت في
مذكرتها أمام محكمة ثاني درجة بأنه صرف إلى المطعون ضده بصفتيه مبلغ من
مصلحة صناديق التأمين والمعاشات أولها مبلغ ١٨٣ جنيهاً و ٨٧٠ ملياً والثاني
مبلغ ٥٥١ جنيهاً و ٦١٠ ملياً فضلاً عن ربط معاش لابنه حتى تاريخ استخدامه

أو بلوغه السن في ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٨ وقدمت الطاعنة المستندات المؤيدة لذلك، ولكن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يسقط هذه المبالغ من مبلغ التعويض الذي قضى به مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنة أثارت في المذكرة المقدمة منها في المحاكمة الاستئنافية بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ماردته في وجه الطعن في خصوص المبالغ التي صرفت إلى المطعون ضده بصفتيه من مصلحة صناديق التأمين والمعاشات وقدمت حافظة بمستنداتها ومن بينها الخطاب الموجه من مدير إدارة تسوية المعاشات إلى مدير عام مصلحة الأمراض الصدرية بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٠ المتضمن المبالغ التي استحققت لورثة المرحومة الدكتورة كريمة نجيب جورجي — أرملة المطعون ضده — تعويضا عن وفاتها وجملتها ٧٣٥ ج و ٤٨٠ م . خص المطعون ضده بوصفه زوجها ١٨٣ ج و ٨٧٠ م . وخص ابنهما القاصر إكرام صابر عبد المسيح ٥٥١ ج و ٦١٠ م . كما ربط لهذا الأخير معاش شهري قدره ٢ ج و ٣٣٠ م . وغلاء معيشة ١ ج و ٥٧٣ م . اعتبارا من ١٩٥٨/١/٤ التاريخ التالي لوفاتها . وتبين من الاطلاع على البيان الصادر من مصلحة صناديق التأمين والمعاشات بتاريخ ١٩٦٠/١١/١ — المقدم بحافظة المطعون ضده بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أمام هذه المحكمة والذي اطلع عليه المدافع عن الطاعنة — أن المعاش سالف الذكر يستحق للقاصر حتى بلوغه سن الحادية والعشرين أو حتى استخدامه أيهما أقرب وأنه ليس معاشا استثنائيا وقد أيد هذا البيان بكتاب المصلحة سالفه الذكر رقم ٢/٢٨٥٤ المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٤ الموجه إلى السيد المحامي العام لدى محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن موارد كل من الصندوقين المنشأين لموظفي الدولة المدنيين — المثبتين وغير المثبتين — تكون طبقا للمادة ١١ منه من الاشتراكات التي تقتطع شهريا من مرتبات الموظفين بالنسب التي حددتها المادة المذكورة ومن المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة التي تعين بقرار من ”وزارة المالية والاقتصاد“ بحيث لا تقل عن جملة الاشتراكات

المحصلة لحساب كل صندوق ومن حصيلة استثمار أموال كل منهما ، وقد نصت المادة ١٤ التي وردت في الباب الرابع المعنون ” في نظام التأمين “ على استحقاق مبلغ التعويض التي يؤديها كل من الصندوقين في إحدى حالتين أولاهما وفاة الموظف وهو بالخدمة قبل بلوغه سن الستين وفي هذه الحالة يؤدي التعويض إلى المستفيدين الذين عينهم الموظف قبل وفاته فإذا لم يعين الموظف أحدا فيؤدي التعويض إلى الورثة الشرعيين . ونصت المادة ١٥ على أن يكون مبلغ التعويض الذي يؤديه كل صندوق طبقا للمادة السابقة معادلا لنسبة من المرتب السنوي تختلف تبعا لسن وذلك وفقا للجدول رقم (١) المرافق ويحسب هذا التعويض على أساس آخر مرتب أصلي شهري كامل استحققه الموظف قبل وفاته أو فصله وفي تحديد السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة . وتناول الباب الخامس نظام المعاشات ونصت المادة ٢٧ على أنه إذا توفى الموظف أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في اقتضاء معاشات وفقا للجدول رقم (٣) المرافق وبينت المادة المذكورة المقصود بالمستحقين ومن بينهم الأولاد القصر الذين يقف صرف المعاش المستحق لهم طبقا للمادة ٢٩ إذا جاوزوا سن الحادية والعشرين . ونصت المادة ٣٨ على أن المعاشات والمكافآت التي تسوى طبقا لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أدائها . أما ما يمنح إلى الموظف زيادة عليها تطبيقا لقوانين وقرارات خاصة فتلزم الخزانة أدائه . لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الاستقراء أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يرتب إلتزامات وحقوقا لكل منهما قبل الآخر وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذا لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته أما مبلغ التعويض المقضى به فمصدره الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسئولية التبوع — الطاعة — وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت إلى حصول المطعون ضده — المدعى بالحق المدني بصفته — على مبلغ التأمين سالف الذكر ولم يلق إليها بالا وهو بصدد تقدير التعويض المتقاضى به . كما أنه وقد ثبت أن المعاش المستحق لابن المحنى عليها القاصر قد سوى طبقا لأحكام القانون المذكور ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التي يتعين التصدي لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ،

فانه لا يقبل النعى على الحكم عدم خصمه هذا المعاش من مبلغ التعويض .
ولا يقدح في ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين
عن ضرر واحد لاخلاف مصدر كل حق عن الآخر كما سلف البيان . لما كان
ما تقدم ، فان ما تثيره الطاعة من قالة القصور والخطأ في تطبيق القانون
لا يكون سديدا ، ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما تنعاه الطاعة في هذا
الخصوص لظهور بطلانه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٢٣)

الطعن رقم ١٧٨٠ سنة ٣٠ القضائية :

تحقيق . المختص بإصدار الإذن بالتفتيش : نيابة عامة : اختصاص وكلاء
النيابة الكلية .

الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التي تقع
في دائرة المحكمة التي هم تابعون لها لا يتعارض مع نطاق تطبيق الفقرة الأخيرة من
المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة
القضائية — في فقرتها الأخيرة . علة ذلك .

* اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة
المحكمة الكلية التي هم تابعون لها إنما أساسه تفويض من رئيس النيابة اقتضاه
نظام العمل فأصبح في حكم المفروض — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض —
ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه — أما ما أُورِدَ
في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨
من قانون السلطة القضائية في فقرتها الأخيرة — فمقصود به قاعدة أخرى تتصل

* اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة
الكلية التي هم تابعون لها أضحي مبدأ مستقرا : راجع الطعون ٢٨/٧٠ ق —
(جلسة ١٢/٥/١٩٥٨) — القاعدة ١٣١ — مج الأحكام — السنة التاسعة —
صفحة ٤٨٦ و ٢٩/٦٤٧ ق — (جلسة ٢٥/٥/١٩٥٩) — القاعدة ١٢٧ —
مج الأحكام — السنة العاشرة — صفحة ٥٧٠ ، ٢٩/١٤٤٩ ق
(جلسة ٢٢/٣/١٩٦٠) — القاعدة ٥٨ — مج الأحكام — السنة الحادية عشرة —
صفحة ٢٩٢ .

بتنظيم العمل عند ما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق. حق النائب العام المخول له في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ في الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة — سواء أكان ذلك تحقيقا كاملا لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق — هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذي يجري فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا — وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فصدر أمرها بذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لعدم وجود تحريات جدية والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول الملحق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه خمسة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المضبوطة وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك ببطلان إذن التفتيش لأنه صدر ممن لا يملكه واختصاص وكلاء النيابة الكلية قاصر على ما يتدبون له صراحة من رئيس النيابة وفي أحوال الضرورة طبقا لما تقضى به المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء وأنه في الدعوى موضوع الطعن لم يثبت أن وكيل النيابة الكلية الذي أصدر الإذن بالتفتيش كان مستدبا من رئيس النيابة بإصدار ذلك الإذن، وبذلك يكون الإذن بالتفتيش صادرا من غير مختص ويكون التفتيش الذي أجراه ضابط مكتب مكافحة

المخدرات استنادا إلى ذلك الإذن قد وقع باطلا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل النيابة الكلية بقوله ” وكلاء النيابة الكلية مختصون بتحقيق جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية وبذلك يكون لهم حق إصدار إذن التفتيش في كل دائرتها وبذلك يكون الإذن الذي أصدره الأستاذ محمد فريد قريطم وكيل النيابة الكلية بتفتيش المتهم سليم ويكون التفتيش الذي تم تنفيذا له وقع صحيحا فيكون الدفع ببطلان إذن التفتيش بشطريه في غير محله ويتعين رفضه . “ ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى يكون صحيحا وصادرا ممن يملكه . أما ما يقوله الطاعن من أن المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء (المقابلة للفقرة الأخيرة من المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩) تفيد اختصاص وكلاء النيابة بصدور أمر من رئيس النيابة بنذب أحدهم للقيام بعمل عضو آخر بالدائرة عند الضرورة ، ما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق تلك الحوادث إنما أساسه تفويض من رئيس النيابة اقتضاه نظام العمل فأصبح في حكم المفروض كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، أما ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء فمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عندما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ في الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة — سواء أكان ذلك تحقيقا كاملا لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق — هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذي يجرى فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ . لما كان ذلك فإن ما جاء بالطعن في هذا الشأن لا يكون مديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو القصور فى التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى دفاع الطاعن ولا إلى اختلاف أقوال رجال مكتب مكافحة المخدرات ، كما أنه لم يشر إلى أقوال شهود النفى ويرد عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الثبوت التى اطمأن إليها عرض لدفاع الطاعن ورد عليه فى قوله ”إن المتهم ذهب فى دفاعه إلى أن شخصا يدعى عبيد المنعم شحاته أحضره فى ليلة الحادث شنطة مقفلة لم يفتحها قائلا له بأن بداخلها قماش وما أن انصرف هذا الشخص حتى حضر رجال القوة وضبطوا فى يده وأنهم لم يفتحوها أمامه — وهذا الدفاع مردود فقد شهد الصباغ يوسف محمد خضير رئيس مكتب المخدرات و... بأنهم رأوا طربة حشيش فى يد المتهم وباقي الطارب مرصوصة على أرض حجرة نومه ولم تكن فى الشنطة كما يدعى — هذا فضلا عن أن عبد المنعم شحاته أنكر تلك الرواية ونفى أنه سلم المتهم أى شىء“ وهو رد سائغ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات التى اطمأنت المحكمة إليها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المواد المخدرة التى دين الطاعن بها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد أقوال شهود الإثبات بما لا تناقض فيه وكان فى إغفال أقوال شهود النفى ما يفيد إطراح هذه الأقوال وعدم التعويل عليها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن أيضا على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أن المدافع عن الطاعن أثار فى مرافعته التعارض بين ماورد بتقرير المعامل بالطب الشرعى من أنه عثر بجيبى سترة الطاعن على أثار حشيش وبين ما أثبتته وكيل النيابة المحقق فى محضر التحقيق من تأكده من سلامة جيوب سترة المتهم ، ولم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع واعتمد فى الإدانة إلى ماورد بتقرير المعامل بالطب الشرعى ، كما أن هناك تعارضا فى التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أ طرح الاعتراف الذى أسنده رجال مكتب مكافحة المخدرات إلى الطاعن وهو ما يفيد عدم اطمئنان المحكمة إلى شهادتهم فى هذا الشأن ومع هذا اعتمدت المحكمة على أقوالهم بالنسبة لضبط المواد المخدرة .

وحيث إن المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وأن تطرح ما عداها ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه ، كما أنها غير ملزمة بالرد على ما يبيده المتهم من أوجه دفاع موضوعية ويكفى في ذلك أن تورد الأدلة السائغة المؤدية إلى النتيجة التي اتهمت إليها وفي بيان هذه الأدلة ما يفيد ضمنا لإطراح ما عداها في حدود سلطتها التقديرية والجدل في ذلك غير مقبول أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أن ما أبداه الطاعن في طعنه من خلوجيوب سترته من آثار تلوث بالمخدر لا يجديه ما دام الحكم قد أثبت أنه ضبطت في حيازته كمية المواد المخدرة وهو ما يكفي بذاته لحمل قضاء المحكمة بالإدانة .

وحيث إنه لما كانت الواقعة كما هي ثابتة في الحكم تفيد أن الطاعن كان يحزر المخدرات المضبوطة للاتجار فيها ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل بونس ،
وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٢٤)

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ج) تجهر .

متى يتوافر ؟

بحراز توافره ولو عرضا من غير اتفاق سابق .

مناط مسئولية المشتركين في التجمهر غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال
حصوله تنفيذا للغرض منه .

إذا كانت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم يستقل بها أحد المتهمين لحسابه ،
ويؤدي إليها السير الطبيعي للأمر بصرف النظر عن إسنادها إلى شخص بعينه . لازم
ذلك . تدلّل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في تجهر غير مشروع
بما ينطف حكمة على الباقيين .

* ١ - لا يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة
من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين ،
ذلك أن التجمع وإن كان بريئا في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله
معاقبا عليه عند ما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون
إليه مع علمهم بذلك .

* مبدأ الحكم في الطعن ٣٧٥/٢٧ ق - (جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٧) قاعدة ٢١٦
مجموعة الأحكام - السنة الثامنة - صفحة ٨٠٣ .

٢ — إذا دال الحكم تدليلا سليما على اشتراك المتهمين في التجمع غير المشروع الذي يزيد أفراده على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وقد جمعهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة — ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمع ، فإن هذا البيان توافر به جريمة التجمع المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

*** ٣ — تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في التجمع غير المشروع كما هي معرفة به في القانون مما ينعطف حكمه على كل من اشترك في هذا التجمع مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته — ما دام الحكم قد دلل تدليلا سليما على توافر أركان التجمع في حق المتجهرين جميعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم اشتركوا في قتل المجنى عليه الأول عمدا بأن اعتدى عليه بعضهم بالضرب بآلات راضة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهم الأول والخامس والسادس والسابع في الزمان والمكان سألني الذكر قتلوا عمدا المجنى عليه الثاني بأن أطلق عليه الأول منهم عيارا ناريا وضربه الباقون بآلة راضة قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وذلك بأن جميع هؤلاء المتهمين اشتركوا في تجمع مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وكان الغرض من هذا التجمع ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال مع علم المشتركين فيه بهذا الغرض وقد وقعت جريمة القتل سألقة الذكر

*** راجع أيضا الحكم في الطعن ٢٧/١٢٥٥ ق — (جلسة ١٩٥٨/٣/٣)

قاعدة ٦٠ — مجموعة الأحكام — السنة التاسعة — صفحة ٢٠٩ .

بقصد تنفيذه — واشتركوا في إتلاف السيارة الميينة بالمحضر لأحد المدعين بالحق المدني وكان ذلك بقصد الإساءة بأن اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وكان الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال مع علم المشتركين فيه بهذا الغرض وقد وقعت جريمة الإتلاف سألقة الذكر بقصد تنفيذه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٣٤ و ٣٦١ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٣/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ — فقررت ذلك . وادعى المدعون بالحق المدني بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين متضامين . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمواد ١/٣٢٤ و ٢ و ٢٣٦ و ١/٣٦١ — ٢ مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين عدا المتهم الثالث — بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ومعاقبة المتهمين الخمسة الآخرين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وبإلزام المتهمين الستة المذكورين بأن يدفعوا متضامين للمدعين بالحق المدني الأولين قرشا صاغا والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة وإلزامهم متضامين أيضا بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني الثالث قرشا صاغا والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة وبراءة المتهم الثالث مما أسند إليه ورفض الدعويين المدنيتين قبله . فطعن المحكوم طيهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال حين دان الطاعنين بجرائم القتل المقترن بجناية الضرب المفضى إلى الموت ، وجريمة الإتلاف على اعتبار أنها وقعت بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر الذي من شأنه تهديد السلم العام بوصف أنهم اشتركوا في هذا التجمهر مع علمهم بهذا الغرض ، ذلك أنه لم يدل على توافر أركان التجمهر المؤتم قانونا بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر الذي يشترط توافره ثبوت علم المشتركين فيه — وحدهم الأدنى خمسة أشخاص — بالغرض منه ووقوع جريمة مما عدته المادة المذكورة تنفيذا للغرض المقصود منه بحيث إذا وقعت جريمة لا تدخل

في نطاق هذا الغرض أو أنها وقعت من أحد المشتركين فيه وكانت بعيدة عن المؤلف الذي يصح أن يفترض معه أن غيره من المتجهرين قد توقعه ، فإنه لا يجوز مساءلة هؤلاء . وقد جاء تدليل الحكم على قيام نية الاعتداء لدى الطاعنين قاصرا إذ استظهرها في قوله إن غرضهم كان الاعتداء على المجنى عليه فهم خليل حنا عقب مصادمة سيارته للطفل المصاب بمجرد حصول المصادمة مباشرة وأن هذه النية لازمتهم حين طاردوه عقب تعطل سيارته وحاولوا تنفيذ غرضهم في مكان المصادمة غير أن سائق سيارة النقل الذي أقله واصل سيره إلى ديوان النقطة حيث نفذوا غرضهم واستبعد الحكم تجمع الناس بسبب السوق بقوله إنها تنقضي في منتصف النهار قبل وقوع الحادث بساعات . وهذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي إلى مارتبه عليه إذ لو كانت نية الاعتداء قد توافرت في حق المتجهرين من أول الأمر عقب حصول المصادمة لوقع الاعتداء فعلا في هذا الوقت ، ولو أنها لازمتهم حين تعقبوا سيارة المجنى عليه المذكور عندما عادوا بركابها في سيارة النقل لمأحال دون ذلك حائل عند مكان تعطل سيارته خارج البلدة إذ لم يكونوا قلة كما ذهب الحكم بل كانوا كثيرين كما شهد بذلك ابراهيم عبد العزيز عيد . أما قول الحكم بأن نية الطاعنين قد انصرفت إلى الاعتداء على المجنى عليه المذكور في المكان الذي أصيب فيه الطفل ، فإن هذا الموضع لا يقع في الطريق الذي سارت عليه سيارة النقل حين اتجاها إلى نقطة الشرطة ، وبذلك فإنها لم تمر به . وما ذكره الحكم في شأن نفى التجمع بسبب السوق يدحضه ما شهد به الأماشي الصاوي عبده زايد جاويش نوبتجي النقطة ، أما أقوال الضابط فلا يعول عليها في هذا الشأن لما قرره أمام قاضي التحقيق من أنه كان بمنزل المجنى عليه البعيد عن السوق منذ الساعة الواحدة مساء . وما نسبته الحكم إلى الطاعن الأول من أنه بعد أن اتزع المسدس من المجنى عليه نصيف خليل حنا أفرغه في صدره لا دليل عليه سوى أقوال ضابط النمطة أمام قاضي التحقيق المبينة على السماع والمقطوعة الصلة بمصدرها ، ومن المحتمل أن يكون المجنى عليه المذكور قد أصيب من أحد الأعيةرة التي أطلقها رجال الشرطة . وما يشكك في نسبة حصول إصابة هذا الأخير من المسدس الذي كان معه أنه وجدت به طلقتان فارغتان فقط ، وما لاشك فيه أن إحدى هاتين الطلقتين أودت بحياة أمين عبدالله والأخرى أصابت هتونة محمد هندم في عيناها —

مما لا يجوز معه القول بحصول إصابة المجنى عليه المذكور من ذلك المسدس .
كما أن الحكم نفى توافر نية القتل بالنسبة إلى المجنى عليه فهم خليل حنا في الوقت
الذي قال بتوافرها بالنسبة إلى المجنى عليه نصيف خليل حنا دون أن يدل على
ذلك في حق الطاعنين . هذا إلى أن الحكم قد استبعد وقوع إكراه على الشهود
بدعوى عدم قيام الدليل لديه على الاعتداء عليهم — في حين أنه قد ثبت من
الكشف الطبي على سالم سعد الكبار وجود إصابات متعددة به ، وبذلك يكون
إطراح الحكم لعدولهم عن أقوالهم أمام قاضى التحقيق غير سائغ مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن فهم خليل حنا
عمدة بلدة طنان مركز قلوب السابق استقل في حوالى الساعة ٣ و ٥ ٤ دقيقة مساء
يوم الحادث سيارة خاصة مملوكة لابنه أنطون فهم قاصدا المطرية وقادها ابنه
الأخر محيي الدين فهم — وهو غير مرخص له بالقيادة — وكان يرافقه أخوه
نصيف خليل وأحمد علام دنيا والطفل صلاح أحمد صالح ابن ضابط النقطة ،
وبينما كانت السيارة تخرق أحد شوارع بلدة طنان صدمت الغلام علام محمد العرابي
على مقربة من نقطة الشرطة فسقط تحتها وأصيب ببعض الإصابات البسيطة
فتجمع الأهل حول السيارة وأخذوا يتحشرون بركابها ويهددونهم ويضربون
على هيكلها بأيديهم ، وكان أحدهم يحمل فأسا وعندئذ انطلقت السيارة بمن فيها
خوفا من الاعتداء عليها فتبعها المتجمعون ومن بينهم الطاعنان الثانى والثالث
ولما لم يلحقوا بها استقلوا سيارة عامة قيادة سالم سعد الكبارى كانت متجهة
في الاتجاه نفسه ولحقوا بالسيارة الهاربة لتعطلها عن السير لخلل أصابها على بعد
كيلومتر خارج البلدة فأرغم المتجمعون ركبها على مغادرتها والعودة معهم إلى
البلدة في سيارة تقل محملة بالطوب يقودها على سعد الكبار ، ونظرا إلى ما عرفه
فهم من انتواء المتجمعين التعدى عليهم رجا السائق ألا يكثر منهم وألا
يسلمهم إلا في نقطة الشرطة وقد ركب معهم المتجمعون وهم يتصايحون بأنهم
أحضروا فهم ولما وصلت السيارة إلى مكان المصادمة حاول بعض المتجمعين
إيقافها للاعتداء على من فيها ولكن السائق استمر في سيره حتى وصل إلى نقطة
الشرطة غير أنه فوجئ بتجمع كبير بعضه ممن رافق الغلام المصاب عند نقله

إلى النقطة ، والبعض الآخر من الحاقدين على فهم خليل ممن ينتمون إلى منافسيه في وظيفة العمودية ووجدوها فرصة سانحة لشفاء ما في نفوسهم من حقد عليه لانتصاره عليهم — إذ قضى مجلس الدولة بإعادته إلى وظيفة العمودية التي سبق أن فصل منها إداريا ، ولذلك ما أن شاهده المتجمعهرون في سيارة القتل حتى أنزلوه منها بالقوة ثم انبالوا عليه ضربا بالعصى وقذفوا بقوالب الطوب التي كانت في السيارة فأصابوه بإصابات بالغة وسحبوه من يديه ورجليه وألقوه في مدخل النقطة فأسرع إليه أخوه نصيف الذي كان قد غادر السيارة الخاصة عتب المصادمة وتوجه إلى النقطة فحمله بمساعدة بعض أتباعه إلى داخل النقطة ، ولكن المتجمهرين لم يكتفوا بذلك بل حاولوا اقتحام باب النقطة لمواصلة الاعتداء ، وعندئذ أطلق نصيف بعض الطلقات النارية من مسدسه فأصاب أمين عبد الله وأرداه قتيلا كما أصاب أيضا هانم هندومه ، فما كان من حسن عبد الله (الطاعن الأول) أنحنى أمين إلا أن ضرب نصيف بعضا أمقط منه المسدس ثم التقطه وأفرغه فيه انتقاما لمقتل أخيه ، ثم انبال المتجمهرون عليه بالضرب بالعصى والقذف بالقوالب فأصابوه بإصابات بليغة ، وقد كان الطاعنون الستة من بين المتجمهرين ولما عجز رجال الشرطة عن فض التجمهر أطلقوا جملة أعيرة نارية وجرى الأباشى الصاوى عبده زايد وراء الطاعن الأول لا تتراع المسدس منه ، ولكنه ألقاه إلى زوجته التي هربت منه فقبض الأباشى عليه وأدخله النقطة ، وقد توجه بعض المتجمهرين بعد انصرافهم من أمام النقطة إلى حيث كانت السيارة المعطلة وأشعلوا فيها النيران حتى أهلكوها نهائيا ، وقد توفي فهم خليل حنا ونصيف أخيه متأثرين بإصاباتهما ، وضبطت الشرطة المسدس الذي أخفته زوجة الطاعن الأول ووجدته مطلقا حديثا وبه ظرفان فارغان ، وتبين من الكشف الطبي أن إصابة أمين عبد الله ونصيف خليل وهانم هندومه تحدث من مثل هذا المسدس . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة الشهود ، ومن المعاينة ، ومن الكشف الطبية وتقارير الصفة التشريحية ، ومن تقرير مفتشى السيارات ، ومن فحص المسدس المضبوط ، ومن أقوال زوجة الطاعن الأول ، وهي أدلة سائغة تتوافق بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنون بها وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر في حدود سلطة المحكمة في تقدير عناصر الدعوى وأدلتها

بما لا معقب عليها فيه أن نية الاعتداء الذي وقع على المجنى عليهم كانت ظاهرة لدى المتجمهرين من أول الأمر وأن هذه النية ظلت ملازمة لهم حينما طاردوا السيارة عقب مصادمة الطفل وعادوا بركابها ، وحين أرادوا إيقاف سيارة النقل التي أركبهم فيها بعيدا عن النقطة ، وحين قارفوا الاعتداء أمامها ، وأنهم قصدوا القصاص بأنفسهم من المجنى عليه فهم لعدم ثقتهم في ضابط النقطة الذي يقيم في منزل هذا الأخير ويؤاكلة . ودل الحكم تدليلا سليما على اشتراك الطاعنين في هذا التجمهر غير المشروع الذي يزيد أفرادا على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة — ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، فإن هذا البيان تتوافر به جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ التي لا تشترط لقيامها وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين ، ذلك أن التجمع وإن كان بريئا في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع علمهم بذلك ، وهو ما أثبتته الحكم على الطاعنين ، ولما كان ما يثيره الطاعنون في خصوص استمداد الحكم عقيدته من العناصر التي ساقها واطمئنانه إلى أقوال شهود دون غيرهم في مرحلة دون أخرى من مراحل الدعوى واستبعاده حصول إكراه عليهم ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ، وكان ما ينعاه الطاعنون على الحكم من قالة الخطأ في خصوص ما ذكره من انصراف نيتهم إلى الاعتداء على المجنى عليه فهم خليل في مكان إصابة الطفل — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم لأن هذه الواقعة لم يكن لها أثر في منطقته من حيث النتيجة السليمة التي خلص إليها . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعنين من المنازعة في توافر نية القتل لديهم طالما أن العقوبة المقررة بها مبررة في نطاق جنائية الضرب المفضي إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد دل

على توافر هذه النية في حق الطاعن الأول كما هي معرفة به في القانون ، وهو ما ينعطف حكمه على كل من اشترك في هذا التجمهر مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ما دام الحكم قد دلل تدليلا سائما على توافر أركان التجمهر على الوجه سالف البيان في حق الطاعنين جميعا . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

بإدارة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يوسف ،
وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٢٥)

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دفاع . شروع

صورة واقعة يتوافر بها الشروع في جنائية اغتصاب أنثى .

دفع المحقق عليها كرها عنها إلى سيارة المتهمين ومحاولة اغتصابها بعد تهديدها بمسدس كان
يحملة أحدهما واستعمله في قتل وإصابة من خفف على استغاثة المحقق عليها لنجدتها .

(ب — د) اشتراك . مسئولية جنائية .

الإرادة الجنائية : القصد الجنائي المفترض قانونا . مسئولية المساهم في
الجريمة عن النتيجة المحتملة .

المادة ٤٣ عقوبات إنما تقرر مبدأ اقراض العمد في الحالة التي تنص عليها .

تقرير المادة المذكورة لقاعدة عامة وفهم ورودها في باب الاشتراك .
ميار الاحتمال : معيار موضوعي ينظر فيه إلى ما يحتمل أن يؤدي إليه نشاط الجنائي
من نتائج بحسب المجرى العادي للأمر . تقرير ذلك — لأسباب سائغة أمر موضوعي .
صحة اعتبار جنائية القتل والشروع في قتل من خفف لنجدة المحقق عليها إثر استغاثة نتيجة
محتملة لجنائية الشروع في اغتصابها من المتهمين بعد تهديدها باستعمال السلاح الذي كان
يحملة أحدهما .

(هـ) دفاع .

طلب معاينة الطريق الذي سلكه المتهمان في هروبهما بالسيارة . ماهيته .
طلب لا ينبغي إلى نفي الفعل المكون لجريمة وإنما قصده إثارة الشبهة فيما اطمأنت
إليه المحكمة من أدلة .

١ — إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد موافقتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبي الطريق حتى إذا ما اطمأنا إلى أنهما قد صارا بئامن من أعين الرقباء وأن المجنى عليها صارت في متناول أيديهما شرعا في اغتصابها دون أن يحفلا بعدم رضاها عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر أو الذي طالبت به — على حد قولها — معتمدين في ذلك على المسدس الذي كان يحمله أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فتقتضى على أحدهما وأصاب الآخر ، فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهمين بها — استنادا إلى الأسباب السائفة التي أوردها — يكون قد أصاب صريح القانون .

٢* — الأصل أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداءً وقتا للمجرى العادى للأمر ، قد نخرج عن ذلك الأصل ، وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحووا الجرم الأصلي ونتائجها الطبيعية ، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

٣* — المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إدارة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبمحكم المجرى العادى للأمر .

* (٣٤٢) راجع الطعن ٢٧/٤٨٤ ق — (١٩٥٧/٦/٢٥) القاعدة ١٩٤ —
مج الأحكام — السنة الثامنة — ص ٧١٧ .

٤ — من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاشتراك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يسير التطبيق المنطقي السليم — فإذا كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على الخفيين إنما كان على إثر مقاومة المجنى عليها واستغاثتها لتحويل دون اغتصاب الطاعنين إياها ، مما دفع الطاعن الأول — التماسا للتخلص من الفضيحة — إلى إطلاق النار ، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة أنحراها بأولها ، فإن الحكم يكون سديدا إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل والشروع في القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها وفقا للمجرى العادى للأمر ، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا ناريا إنما يتوقع منه إذا ما أتى بجريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذى يحمله .

٥ — طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذى سلكه المتهمان في هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجرائم التى اقترفها المتهمان ، أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شهود الإثبات — بل إن المقصود منه في واقع الأمر هو إثارة الشبهة في الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول قتل عمدا المجنى عليه الأول بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما : أنه في نفس الزمان والمكان سالف الذكر شرع في قتل المجنى عليه الثانى عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من المسدس الذى كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو مداركة

المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات — وانه والمتهم الثانى فى نفس الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا فى واقعة المجنى عليها بغير رضاها بأن فاجأها أثناء سيرها بالطريق وأدخلها عنوة إلى السيارة التى كان يقودها المتهم الثانى وجثم المتهم الأول فوقها وكم بيده فاهما وهددها باستعمال المسدس الذى كان يحمله إن هى استغاثت ثم خلع عنها سروالها قسرا وهم بمواقعتها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهمين فيه هو استغاثة المجنى عليها لنجدتها الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٦٧ من قانون العقوبات . والمتهم الثانى — اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر بالاتفاق معه على واقعة المجنى عليها بغير رضاها بأن عاونه على إدخالها كرها عنها إلى السيارة التى تولى هو قيادتها واتبهما معا إلى طريق مقفر ليتمكن من واقعة المجنى عليها مستعينين بالمسدس الذى يحمله المتهم الأول فى تهديدها ولما استغاثت المجنى عليها استجاب لاستغاثتها فوقعت جريمة القتل كنتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة والمتهم الأول أيضا أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" بدون ترخيص وذخيرة مما تستعمل فى السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بجيازته أو إحرازه وأحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٦٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢١٧ و ١/٢٣٤ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة للمتهم الأول والمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ — ٢ و ١/٢٦٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لهما بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومعاينة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

(تقرير الأسباب المقدم من الطاعنين بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٠)
حيث إن مبنى الوجه الأول هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية قبل الطاعنين لمحكمة الجنايات مباشرة دون أن تحال إليها من غرفة الاتهام وهو تصرف مبنى على فهم خاطيء لمعنى الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أنه من غير المستساغ أن تتبع جنايات القتل والشروع فيه ومواقفة أنثى بغير رضاها المسندة للطاعنين جنائية إحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص ، خاصة وأن الأصل أن تحال الجنايات إلى المحكمة المختصة عن طريق غرفة الاتهام وما استحدثه المشرع من تعديل المادة ٢١٤ المشار إليها هو استثناء من القاعدة العامة لا يجوز التوسع فيه .

وحيث إنه لما كان الشارع قد أجاز للنياية العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها فيها وعمما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة وذلك استثناء من الأصل العام المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الارتباط الذي قصده المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الارتباط بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مؤداه أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها ارتباطا غير متجزئ لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ المشار إليها أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها جاز للنياية العامة تقديمها جميعا لمحكمة الجنايات مباشرة دون عرضها على غرفة الاتهام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٤ فقرة ثالثة من قانون الإجراءات الجنائية تنطبق أيضا في حالة وقوع إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي تكون حالة الارتباط

فإنه يجوز للنياية العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر والباقي إلى غرفة الاتهام، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميننا لحسن سير العدالة، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جنایات القتل والشروع فيه وكذلك الشروع في واقعة الأتشي بغير رضاها التي دين بها الطاعنان مرتبطة ارتباطا منطقيا على المادة ٣٢ من قانون العقوبات بجناية إحراز السلاح الناري والذخيرة التي دين بها الطاعن الأول وهي من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ المشار إليها فإن النياية العامة إذ رفعت الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات مباشرة بطريق تكليف الطاعنين بالحضور أدامها تكون قد تصرفت في حدود حقها المقرر لها في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو قصور الحكم في الاستدلال على توافر نية القتل لدى الطاعن الأول لأنه استند في إثباتها إلى ما شهد به الحفير المجنى عليه (محمد إبراهيم عبد القادر) من أن الطاعن أطلق النار عليه وعلى الحفير الآخر (القليل) حين علم أنهما من رجال الحفظ وأنهما على وشك القبض عليه هو وزميله الطاعن الثاني وهذا القيل فضلا عن قصوره في إثبات نية القتل ، فإن المجنى عليها « أم إبراهيم أحمد درويش » قد كذبت ، كذلك قال الحكم في صدد إثبات هذه النية إن الطاعن الأول صوب مسدسه نحو الحفيرين المجنى عليهما وأطلقه عليهما أكثر من مرة فأصاب مقتلا من جسميهما مع أنه كان يتعين على الحكم أن يقيم الدليل على أن مطلق النار قد استهدف مقتلا من جسم المجنى عليه خاصة وأن التقرير الطبي أثبت أن كلا من المجنى عليهما لم يصب إلا بمقذوف واحد .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن توافر نية القتل لدى الطاعن الأول بقوله "أما عن قول الدفاع بأن القصد الجنائي لم يكن متوفرا لدى المتهم الأول (الطاعن الأول) عند إطلاقه النار فهو دفاع غير مديد لأن الثابت من شهادة المجنى عليه أن المتهم نزل من السيارة وسأله هو وزميله عن شخصيته فأخبراه بأنهما خفراء وكان لا يبعدان عنه بأكثر من ١٥ م وإذا به يطلق النار

عليهما فأصابهما ولا شك في أن المتهم كان يقصد القضاء على حياتهما والتخلص منهما بعد أن عرف أنهما من رجال الحفظ وأنهما على وشك ضبطه هو وزميله مع أم ابراهيم في سيارة المصلحة التي يعملان فيها فتتمثلت أمامه الفضيحة التي تنشأ من ضبطهما فتعمد أن يقضى على حياة الخبيرين حتى لا تحصل الفضيحة خصوصاً وأن أم ابراهيم هذه امرأة متزوجة وظاهر من التحقيق أنهما يعرفانها من قبل ويعرفان ظروفها وقد قال المتهم الأول في التحقيق إنه لم يكن يعرف أنها متزوجة ولكن مظهرها كان يوحي بأنها متزوجة كما أن المتهم الثاني ذكر بالجلسة أنه يعرفها وأنها مومس فلا شك في أن ضبطهما معها يكون جريمة الزنا مع امرأة متزوجة كما يكون جريمة استعمال سيارة المصلحة التي يعملان فيها استعمالاً شائناً لذلك تتمثلت أمامه هذه المسؤوليات الجسيمة فثبت في ذهن المتهم الأول فكرة القضاء عليهما فصوب المسدس عليهما وأطلقه عليهما أكثر من مرة حتى أصابهما في مقاتل من جسميهما وموضع الإصابات يدل على أنه كان يصوب السلاح إلى جسميهما بقصد إزهاق روحهما ...” لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أن البحث في ثبوت نية القتل لدى الجاني أمر موضوعي ثبت فيه محكمة الموضوع بلا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض إلا إذا كانت المقدمات التي عولت عليها في إثبات هذه النية لا تؤدي عقلاً إلى ثبوتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات توافر نية القتل لدى الطاعن الأول على أنه استعمل في جريمته سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وعلى مواضع الإصابات وظروف الحادث التي بينها — وكلها عناصر صالحة لبنى عليها هذا الثبوت ، فانه لا سبيل للجدل لدى محكمة النقض فيما ارتأته محكمة الموضوع في هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بتهمة الشروع في واقعة المجنى عليها بغير رضاها على الرغم مما أثبتته في مدوناته من أنها قبلت مبدأ الواقعة في ذاته وأنها لم تمنع في التنفيذ إلا لخلاف حول الأجر مما ينتفى به قيام ركن ”عدم الرضاء“ كما أخطأ الحكم كذلك في تأويل القانون إذ دان الطاعن الثاني باعتباره شريكاً للطاعن الأول في جناية القتل على أساس أنها وقعت كنتيجة محتملة لجناية الشروع في

مواقعة المجنى عليها بغير رضاها بالتطبيق للمادة ٤٣ من قانون العقوبات مع أن تطبيق هذه المادة يتطلب ابتداء ثبوت اشتراك الطاعن في جناية الشروع في واقعة الأثني بغير رضاها والثابت أن هذه الجريمة غير قائمة لتخلف ركن "انعدام الرضاء" هذا فضلا عن أنه مع التسليم بتوافر أركانها وباشتراك الطاعن الثاني فيها فإنه لا يمكن مساءلته عن جناية القتل كنتيجة محتملة . ولا يغني في هذا الصدد قول الحكم إن الطاعن كان يعلم أن زميله الطاعن الأول يحمل مسدسا وأنه رآه معه عندما هدد به المجنى عليها وشرع في مواقعتها كرها عنها ... ذلك لأنه من المقرر أن تكون الجريمة غير المقصودة مما يحتمل عقلا وبحسب المجرى العادى للأمر أن تقع نتيجة للجريمة المقصودة أصلا والقياس هنا موضوعى وليس مقياما شخصا ينظر فيه إلى ما يتوقعه الشريك أو يتمثله هو شخصا . واستطرد الطاعن الثانى يقول إنه حتى لو اتخذ هذا المقياس الأخير أساسا للمسئولية فإن أقصى ما كان يتصوره هو أن يستعمل زميله الطاعن الأول السلاح فى تهديد المجنى عليها وليس لقتلها أو لقتل الغير عمدا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله "إنها تتحصل فى أنه حصل فى مساء يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ أن خرج حسن محمد سعيد — الطاعن الثانى — سائق سيارة الاتحاد التعاونى بالجيزة بسيارة الاتحاد ومعه فاروق فريد شحاته — الطاعن الأول — الموظف بالاتحاد واتجها بالسيارة إلى شارع الهرم وفى أثناء مرورهما تحت النفق فى حوالى الساعة السابعة مساء شاهد المدعوة أم ابراهيم أحمد درويش قادمة من ناحية الحرم قاصدة الجيزة وسردا ما طرأت عليهما فكرة اصطحابهما معهما فى السيارة لارتكاب الفاحشة معها لأنهما كانا يعرفان أنها سيئة السيرة فاستوقفاها وعرضا عليها الفكرة على أن يعطيهاا خمسين قرشا ولكنهما رفضت فدفعاهما إلى داخل السيارة حتى لا يلتفتا أنظار المارة وهى لم تمنع بادئ الأمر على أساس إتمام الاتفاق بداخل السيارة ولكنهما استأنفا سيرهما ثم عرجا بالسيارة إلى طريق جانبي يتفرع من الجهة اليمنى لشارع الهرم بين المزارع فأوجست أم ابراهيم منها خيفة خصوصا وأن الطريق مظلم ليس فيه نور فزاد تمنعها عليهما بينما وجد فاروق والسائق الفرصة سانحة لاغتصابها دون مقابل بعد أن صارت فى قبضة يدهما بداخل السيارة

وشجعهما على ذلك أن فاروق كان يحمل معه مسدسا محشوا فأخرجته من جيبه وهددها بالقتل إن هي امتنعت أو استغاثت وأخذ يحاول موابقتها فكشف ملابسها ومنزق سروالها وألقاه من نافذة السيارة ورقد فوقها وحاول أن يوجع قضيبه في فرجها ولكنه أمني على ملابسها قبل أن ينال غرضه وفي تلك الأثناء أحست أم إبراهيم بأنهم على مقربة من بعض الأهالي فوجدتها فرصة للخلاص وعندئذ أخذت تستغيث وفي سكون الليل سرت استغاثتها فسمعها الخفيران النظاميان عبد الحميد محمد رمان ومحمد عبد القادر إبراهيم اللذان كانا يمران في دركهما لحراسة الأسلاك النليفونية وكان سائق السيارة قد توقف عن السير قليلا ريثما يتمكن فاروق من النزول من المقعد الخلفي لكي يجلس على عجلة القيادة ليقود هو السيارة حتى يقضى وطره في أم إبراهيم وما أن جلس بجوارها واحتضنها وبدأ فاروق في قيادة السيارة حتى كاد الخفيران أن يلحقا بالسيارة وكانت أم إبراهيم لا تزال تستغيث وعندئذ أسرع فاروق بالسيارة خشية اقتضاح أمرهما وزادت أم إبراهيم في امتناعها وعلا صوتها بالاستغاثة فخشى حسن العاقبة خصوصا وأن فاروق لا يجيد القيادة . فطلب منه أن يقف لكي يتولى هو القيادة وفعلوا وقفت السيارة وكان الخفيران لا يزالان في مطاردتهما للسيارة وأوشكا على اللحاق بها وعندئذ لم يجد المتهمان سبيلا للخلاص من تلك الفضيحة سوى إطلاق النار على الخفيرين والقضاء عليهما فصوب فاروق عليهما مسدسه وأطلق منه عدة طلقات أصابت إحداها الخفير عبد الحميد في رقبته كما أصابت أخرى زميله محمد عبد القادر في صدره وأسفل ساعده الأيسر فسقط على الأرض ... ” ثم عرض الحكم بعد ذلك لما يشير الطاعنان من رضا المجنى عليها بالمواقعة بقوله ” إن الصحيح في هذه الواقعة هو ما قرره المجنى عليها من أنهما قابلاها تحت النفق ودفعها كرها في السيارة ومما يدل على صدق هذه الرواية ما قرره نفس المتهم الثاني من أن المجنى عليها رفضت الخمسين قرشا وصممت على أن تأخذ ستين قرشا قبل أن يقترب أحدهما وأنهما اعتذرا لها بأنه ليس معهما سوى مبلغ الخمسين قرشا وبعد أن ركبت السيارة طلبت التقود أولا . ويؤخذ من كل ما تقدم أن المتهمين اختلفا مع المجنى عليها على قيمة المبلغ من بادئ الأمر وقد ثبت قطعا من شهادة الخفير محمد عبد القادر أن المجنى عليها كانت تستغيث وأن هذه الاستغاثة هي السبب في مطاردته هو وزميله للسيارة فلو أن المجنى عليها قد قبلت الواقعة لما كان هناك

داع لهذه الاستغاثة خصوصا وأنه ثبت أيضا من نفس أقوال المتهمين أن نور السيارة الداخلى كان مطلقا ولا يمكن رؤية ما يجرى بها مما يقطع بأن المجنى عليها صممت على أخذ المقابل أولا وهو على كل حال يزيد على المبلغ الذى عرضه المتهمان عليها غير أنهما رغم ممانعتها لم يحفلا بعدم رضائهما وصمما على موافقتها كرها عنها معتمدين فى ذلك على أنها أصبحت فى حيازتهما فى السيارة ولديهما السلاح الذى يكتنهما بواسطة إعدام مقاومتها ألا وهو المسدس الذى كان يحمله أولهما ويهددها به ومن الطبيعى أن ترشح لإرادتهما تحت هذا التهديد المباشر ولما كان الثابت مما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعنين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد موافقتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التى تقع على جانبي شارع الحرم حتى إذا ما اطمأنا إلى أنهما قد صارا بئامن من أعين الرقباء وأن المجنى عليها صارت فى متناول أيديهما شرعا فى اغتصابها دون أن يحفلا بعدم رضائهما عن ذلك ودون أن يؤديا لها الأجر الذى عرضه عليها فى أول الأمر أو الذى طلبته هى — على حد قولهما — معتمدين فى ذلك على المسدس الذى كان يحمله أحدهما والذى استعمله فى تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما . ولكننا على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران المجنى عليهما فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما الطاعن الأول النار من مسدسه فقتل على أحدهما وأصاب الآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما قرره من انعدام رضاء المجنى عليها وقت أن شرع الطاعنان فى اغتصابها على النحو الذى سبق إيضاحه قد استند إلى أسباب صحيحة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من توافر أركان جريمة الشروع فى اغتصاب المجنى عليها التى دان الطاعنين بها ... لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن الثانى بشأن مساءلته عن جرمته القتل والشروع فيه كفتيجة محتملة لجريمة الشروع فى اغتصاب الأتني بقوله ”أما عن قول الدفاع بأن المتهم الثانى ليس مسئولا عن جريمة القتل والشروع فيه لأنه لم يكن يتوقعها فلا يمكن الأخذ به ذلك لأن المتهم الذى كان يعرف أن المتهم الأول يحمل المسدس وقد رآه معه عندما هدد به المجنى عليها أم ابراهيم وشرع فى موافقتها كرها بغير رضاها ومن غير شك لا بد أن يتوقع أن يستعمل المتهم الأول سلاحه هذا لتنفيذ غرضه ضد المجنى عليها فى حالة امتناعها عليهما . فهو مسئول حتما فى هذه الحالة عن جريمة

القتل والشروع فيه لأنها ماثلة أمامه محتملة الحدوث ... "ولما كان من المسلم به أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن جاءت على خلاف الأصل في المسؤولية الجنائية من أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداءً وفقاً للمجرى العادى للأمر ، قد خرج عن ذلك الأصل ، وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره إذ كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائج الطبيعية ، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، وهذه المادة وإن كانت قد وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة على أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبمحكم المجرى العادى للأمر ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضاً أن اعتبار جريمة معينة محتملة للاشتراك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يساير التطبيق المنطقي السليم لحكم القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الأسباب السائغة التي تبرر أخذ الطاعن الثاني بحكم المادة ٤٣ المشار إليها بالنسبة لجريمة القتل والشروع فيه إذ أورد الحكم في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على الحفيدين إنما كان على أثر مقاومة المجنى عليها واستغاثتها لتحول دون اغتصاب الطاعنين إياها ، مما دفع الطاعن الأول - إلتماساً للتخلص من الفضيحة - إلى إطلاق النار ، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل والشروع في القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها وفقاً للمجرى العادى للأمر ، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً نارياً إنما يتوقع منه إذا ما أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الناري

الذى يحمله ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو القصور في الرد على دفاع الطاعنين إذ أغفل الحكم الرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن الأول من أنه أعفى من الخدمة العسكرية لعجزه عن إطلاق النار وهذا الدفاع يستتبع بطبيعة الحال نفي تهمة إحراز السلاح الناري وتهمة القتل والشروع فيه ، كما أن الحكم أورد من أقوال هذا الطاعن ما يؤخذ منه إثارته لفكرة الدفاع الشرعى — فيما لو سلم جدلا بأنه كان يحمل مسدسا وأطلقه على مطارديه — ومع ذلك فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ويخصه هذا إلى أن المحكمة قد رفضت طلب الدفاع معانة مكان الحادث مبررة رفضها بأسباب غير سائغة . كما أبان الدفاع في مرافعته أن زجاج نافذة السيارة كان مغلقا ومن ثم فلا يمكن لمن كان خارجها سماع استغاثة المجنى عليها . فرد الحكم بما لا ينفى هذا الدفاع — ويضيف الطاعن الأول قوله إنه لا يصح الرد عليه بأنه لا مصلحة له في طعنه على أساس أن العقوبة المتضى بها عليه تدخل في العقوبة المقررة لإحراز السلاح التى دين بها أيضا ذلك لأن المحكمة وقد طبقت في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاملته بأسباب الرأفة طبقا للمادة ١٧ من نفس القانون فإن عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وهى أقصى العقوبة المقررة لجنائية إحراز السلاح ليست هى القدر المناسب لجريمته ... هذا فضلا عن أن الجرائم محل الطعن هى غالية الجرائم التى دين عنها فإن تبين بطلان الحكم بالنسبة لطاعنين تقضيه بالنسبة للجريمة الباقية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الدفاع الخاص بإجراء معانة مكان الحادث ولما أثاره بشأن عدم سماع الشهود لاستغاثة المجنى عليها بقوله "أما عن طلب الدفاع إعادة المعانة وطعنهما على معانة النيابة بأنها لم تصف الطريق الضيق الذى سارت عليه السيارة بعد الحادث فإن المحكمة لا تلتفت إلى هذا الطلب ذلك لأن إعادة المعانة بعد مضي أكثر من شهر من يوم وقوع الحادث غير ممكن ولا مفيد لجواز تغيير معاملة بإحداث بخوات فيه أو وضع أتربة عليه تمنع مرور السيارات عليه بقصد إثبات حالة أخرى غير تلك التى كان عليها الطريق وقت الحادث خصوصا وأنه طريق جانبي غير محروس ولا مراقب . ومع ذلك فإن معانة النيابة واقعية صريحة في عدم جدية هذا الطلب وأنه قصد به

تعطيل الفصل في القضية ذلك لأنه ثابت منها أن الطريق يبلغ عرضه ثلاثة أمتار تقريبا وأن وكيل النيابة قد مر عليه فعلا بسيارة المركز ومعنى ذلك أنه يتسع لممر السيارات الكبيرة والصغيرة على السواء طالما أن عرضه ثلاثة أمتار ... أما قول الدفاع بأن استغاثة المجنى عليها لا يمكن أن تسمع من الخارج لأن زجاج نوافذ السيارة كانت مغلقة فهو قول غير صحيح ذلك لأنه ثابت من أقوال المجنى عليها أن نافذة السيارة كانت مفتوحة وأن المتهم ألقى منه سرواها كما أن نفس المتهم الأول أقر في التحقيقات أنه نزل من السيارة ليتبادل مع حسن أمكنتهما وقرر أن حسن نزل مرة أخرى مع المجنى عليها لإزالة ضرورة وكل هذه الوقائع تدل على أن نوافذ السيارة لم تكن مغلقة أثناء ارتكاب الحادث علاوة على ذلك فإن الوقت كان ليلا وأن الاستغاثة تسرى إلى مسافات بعيدة ...“ .

وحيث إنه لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم تبريرا لرفض طلب الطاعنين إعادة المعاينة وتفنيدها لدفاعهما الموضوعي هو رد سائق ومقبول فضلا عن أن طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذي سلكه الطاعنان في هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجرائم التي اقترفها الطاعنان أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شهود الإثبات بل إن المقصود منه في واقع الأمر هو إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة . لما كان ذلك وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول أو المدافع عنه أثار شيئا خاصا بقيام حالة الدفاع الشرعي كما أن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم لا تشرح لقيامها وكان لا يعيب الحكم عدم تناوله لما قاله الدفاع عرضا في مرافعته من أن الطاعن المشار إليه أعفى من الخدمة العسكرية لعدم استطاعته إطلاق النار دون أن يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق فيما يدعيه ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي استقلالا بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من أدلة الثبوت ما يفيد اطراحها لهذا الدفاع . لما كان ما تقدم وكان ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من طعنهما لا يعدو كونه جدلا موضوعيا حول تقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لدى محكمة النقض . ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة واحدة هي عقوبة القتل المقترن بوصفها

العقوبة الأشد وكان الحكم فيها أشار إليه في صمد المادة ١٧ من قانون العقوبات لم يقصد إلا توقيع العقوبة المنصوص عليها فيها ، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيف العقوبة بانزالها إلى الحد الأدنى ومفاد ذلك أن المحكمة قدرت تناسب العقوبة المقضى بها مع الأفعال الجنائية التي ثبتت لديها ، لما كان كل ما تقدم فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن ما يثيره الطاعن الثاني في تقرير الأسباب المقدمة من محاميه بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٦٠ من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لإدانته بالثروع في اغتصاب المجنى عليها مع أن ركن "عدم الرضاء" غير متوفر وكذلك إدانته في جنائي القتل والثروع فيه على خلاف ما تقضى به المادة ٤٣ من قانون العقوبات قد سبق تفنيده في الرد على الوجه الثالث من تقرير الأسباب المؤرخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ ومن ثم فلا محل لترديده .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
ومادل يونس ، وعبد الحسيب هدى ، وحسن خالد المستشارين .

(٢٦)

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تلبس .

تكشفه عن إجراء مشروع . مثال . مطالبة شخص بتقديم بطاقته الشخصية عملاً
بالمادة السابعة من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . ظهور مخدر عالق بالبطاقة .
صحة القبض على المتهم وتفتيشه .

(ب) الأمر بعدم التحرك . ماهيته ؟

هو إجراء تنظي . لا يعد قبضاً أو استيقافاً . مثال .

١ — فرض القانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٥ في المادة السابعة منه على صاحب
البطاقة أن يقدمها إلى مندوب السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك — فإذا
كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد عالقاً بها قطعة
من الحشيش فإنه يصبح عندئذ في حالة تلبس بجريمة كشف عنها إجراء مشروع
هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية ، وينبني على ذلك أن يقع القبض عليه
وتفتيشه — على إثراء هذه الحالة — صحيحاً ، ويصح الاستدلال بالدليل،
المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بحبيبه الذي
كانت به البطاقة .

٢ — الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونستابل الذي
كان يرافقه ، إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور
الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها ، والتي كانت — في واقعة الدعوى —
تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما أحرزا حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ١/٣٨ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام ماعدا المادتين ٣٣ ج ، ١/٣٨ وبدلا عنهما المادة ٣٤ بمراقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريم كل منهما مبلغ خمسمائة جنيه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة .

فطن أحد المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن دفاعه انصب على أن القبض وقع باطلا إذ تم القبض عليه بلا مبرر قانوني قبل أن يطلب منه إبراز بطاقته الشخصية ذلك أن ضابط المباحث عندما دخل المقهى أمر الحاضرين فيه بعدم التحرك وقبض على أحدهم بعد أن تخلى عن قطعتين من المخدر كانتا بيده ثم طلب من الطاعن إبراز بطاقته الشخصية وكان جالسا إلى جانب النصب ولم يتحرك بأمر من الشرطي المرافق للضابط وقد أقام الدفاع طعنه على أن الأمر بعدم التحرك يعد قبضا عليه تم في غير الحالات المنصوص عليها قانونا تأسيسا على أن القبض في صورته العامة يتناول كل إجراء من شأنه تقييد حرية المقبوض عليه ولا يستلزم الإمساك بجسمه بل يكفي أن يكون من شأنه منع الشخص من الحركة . على أن الحكم ذهب في رفض الدفع وتلخيصه إلى غير ما أراده الدفاع ، فإن الضابط لم يقل إنه رابه جلوس الطاعن بالقرب من المتهم الآخر فأمره بعدم التحرك حتى يتحقق من شخصيته ، ومن ثم يكون ما ذكره الحكم لا يستند إلى أصل في الأوراق ،

كما استطرد الحكم إلى أن الأمر بعدم التحرك لا يعد قبضا بل استيقافا — مع أن للاستيقاف شروطا جوهرية أهمها أن يضع الشخص نفسه وباختياره موضع الشبهة ولم يصدر من الطاعن ما يريب فلا محل لاتخاذ أى إجراء لاستيقافه.

وحيث إن واقعة الدعوى تشير إلى أن الضابط والكونستابل وقوة من المخبرين دخلوا أحد الملقاهى لتفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين فرأيا رجلا واقفا إلى جوار النصبه داخل المقهى وقد ألقى ما بيده على الأرض فالتقطه الضابط وتبين أنه مخدر، وفي تلك الأثناء كان الطاعن جالسا إلى جواره فطلب منه الضابط أن يطلعه على بطاقته الشخصية فأخرجها من جيبه وشاهد الضابط فيها قطعة الحشيش، وقد عرض الحكم بعد ذلك إلى دفع الطاعن ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات ورد على ذلك بقوله ” إن الدفع الذى تمسك به المتهم الثانى (الطاعن) بلسان الحاضر عنه فإن طلب الضابط من المتهم عدم التحرك من مكانه لتحقيق من شخصيته خصوصا بعد أن رآه أمره بالجلوسه بالقرب من المتهم الأول لا يمكن معه بحال من الأحوال اعتبار هذا الطلب من قبيل القبض الذى لا يبيحه القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها — بل إن صح ، فانه يكون من قبيل الاستيقاف الذى لا يرقى إطلاقا إلى مرتبة القبض خصوصا وقد أباح القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ فى المادة السابعة منه لرجال السلطة العامة مطالبة الأفراد بأبراز بطاقتهم الشخصية فى أى وقت وقد طالب الضابط هذا المتهم فعلا بأبراز بطاقته الشخصية وعند ذاك ظهرت قطعة الحشيش بين طياتها على نحو ما سلف بيانه فيما تقدم فأصبح المتهم بذلك فى حالة تلبس بالجريمة وحق لرجال الضبط القضائى إجراء تفتيشه“. ولما كان القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية قد فرض فى المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها إلى مندوب السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك ، وكان مأمور الضبط القضائى هو من بين هؤلاء الذين خولهم القانون حق الاطلاع على البطاقات الشخصية، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم الطاعن بطاقته للضابط وجد عالقا بها قطعة من الحشيش فانه يصبح عندئذ فى حالة تلبس كما قال ذلك بحق الحكم المطعون فيه ، وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه على إثر قيام هذه الحالة صحيحا ويصح الاستدلال بالدليل.

المستمد من تفتيش الطاعن ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذي كانت به البطاقة، أما الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونستابل الذي كان يرافقه فإنه إجراء قصده به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها، ولا يعيب الحكم ما استورد إليه من اعتبار هذا الأمر من قبيل الاستيقاف مادام ما انتهت إليه المحكمة صحيحا في القانون إذ أثبت أن ضبط المواد المخدرة في حيازة الطاعن كان بناء على حالة التلبس بالجريمة كما سبق البيان، وأن هذه الحالة قد كشف عنها إجراء مشروع هو مطالبة الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية، لما كان ذلك، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد
الخشني ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٢٧)

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) ارتباط الجرائم . إحالتها .

الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جنابات المادة ٢١٤/٢٣ ج . المعدلة
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط
المشار إليها في النص : هو ارتباط المادة ٣٢ ع . أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض
المتهمين : جواز الإحالة المباشرة بالنسبة لجميع . علة ذلك . عدم تجزئة الدعوى .

(ب) قتل عماد . ترصد .

حصول الترمد في مكان خاص بالجاني . لا يفي توافره .

١ — إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض
واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنابات المنصوص عليها في
المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة — أي كانت العقوبة المقررة
لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى — جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة
الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، ويستوى الحال
.. لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة
التي توجد حالة الارتباط ، فانه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة
الجنابات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة
الجنابات مباشرة والباقي إلى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط
بين الجميع وتأميننا لحسن سير العدالة .

٢ — العبرة في قيام الترصد هي بترصد الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طال أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد المجنى عليه بأن يتوا النية على قتله وصمموا عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية قاتلة (مسدسا وبلطا) وترصدوه في أمكنة في زراعته حتى إذا ما ظفروا به أطلق عليه الأول عيارا ناريًا من مسدسه الذي يحمله فسقط على الأرض وانهاى عليه المتهمان الثاني والثالث ضربا بالبلط في رأسه وعنقه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الأول أحرز مسدسا بغير ترخيص وذخيرة مما تستعمل في سلاح ناري غير مرخص له بإحرازه . وطلبت من محكمة الجنايات معاقبتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ قسم أول ١ المرافق . وادعى مدنيا والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاد المجنى عليه والسيدة والدته وزوجته بحق مدنى قدره ألفا جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا متضامنين . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان أمر الإحالة الصادر من رئيس نيابة المنصورة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين عن التهمة الأولى والمواد ١ ، ٦ ، ٢/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقسم الأول من الجدول ٣ المرفق للأول عن التهمة الثانية مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين برفض الدفع المقدم من الدفاع عن المتهمين ببطلان أمر الإحالة الصادر من رئيس نيابة المنصورة وبصححة هذا الأمر وبمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبالزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ (١٠٠٠ جنيه) ألف جنيه .

٢٠ (١٢) ج .

بصفة تعويض مع المصروفات المدنية المناسبة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إنه عن الوجه الأول من الطعن المقدم في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٩ في شأن بطلان تشكيل المحكمة التي أجرت المحاكمة وأصدرت الحكم المطعون فيه لأنها مكونة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس محكمة ابتدائية متدب ، فلا محل لبحثه ومناقشته لأن محامى الطاعن تنازل عنه بالجلسة .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من هذا الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع ببطلان أمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة بأحالة القضية إلى محكمة الجنايات مباشرة استنادا إلى أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام ، وأن الارتباط وثيق وقائم في الدعوى بين جريمة القتل العمد المسندة إلى الطاعنين وجريمة إحراز السلاح والذخيرة المسندة إلى الطاعن الأول ، مع أن عبارة النص تفيد أن الجريمة التي تعتبر مرتبطة هي الجريمة الثانية وليست جريمة القتل الأصلية ، بالإضافة إلى أن الجريمة الأخيرة هي الجريمة الأشد وبفرض صحة النظر الذي ارتآه الحكم فإنه لا يصدق إلا بالنسبة لمتهم الأول وحده .

وحيث إن الشارع قد استحدث فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر — فأجاز للنياية العامة رفع الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنايات رأسا . والقاعدة العامة أنه متى كانت عبارة النص عامة واضحة لا خفاء فيها ، وجب عدم صرفها عن ظاهرها والعمل بمداول عبارة النص ، وبما يكون النص دليلا وحجة عليه ، فإن كان النص عاما مطلقا فإنه يجب حمله على عمومته وإطلاقه حتى يقوم على تخصيصه وتقييده دليل ، ولما كان التعبير بكلمة "الارتباط" وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد

في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية — والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي — لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات — ولم تشر المذكرة الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديدا يخالف المعنى الذي يتلاءم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى — جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ويستوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط فإنه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة الجنايات مباشرة والباقي إلى غرفة الاتهام وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميننا لحسن سير العدالة . لما كان ما تقدم فان هذا الوجه من النعي يكون غير سليم .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو التناقض والقصور في تسييب الحكم لأنه حين عرض للتدليل على قيام نية القتل اكتفى بالقول بثبوت هذه النية من الضغينة ومن استعمال آلات قاتلة ، ولأن الحكم بني الإدانة على الدليل القولي المستمد من أقوال الشهود وعلى الدليل الفني المستمد من تقرير الطبيب الشرعي مع تناقض هذين الدليلين — إذ أن الشهود أجمعوا على أن العيار الذي أطلقه الطاعن الأول كان في المواجهة . في حين أن الثابت من التقرير الطبي أنه من اليمين إلى اليسار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت توافر نية القتل لدى الطاعنين في قوله ”إنه فيما يتعلق بالقصد الجنائي الخاص في جريمة القتل وهو نية إزهاق روح المجنى عليه فإنه متوافر لدى المتهمين في حالة هذه الدعوى ويقوم الدليل عليه من وجود الضغينة بين المتهمين والمجنى عليه وتربصهم به للتقضاء عليه وإعدادهم أسلحة نارية قاتلة وهي بندقية ومسدس وبطتين على نحو ما سلف بيانه وإطلاق المتهم

إسماعيل محمد حسن النار على المجنى عليه — لمنعه من الفرار حتى يجهز عليه المتهمان عبد الفتاح محمد حسين وعبد الرحمن محمد البهنسى بالبلطتين اللتين كانا يحملانهما بينما يقف المتهم عبد القادر محمد البهنسى حاملا بندقية يهدد بها من يحاول منع الاعتداء على المجنى عليه حتى يتم القضاء عليه — كل ذلك قاطع في الدلالة على أن المتهمين الأربعة قد انتووا إزهاق روح المجنى عليه وتم لهم ما هدفوا إليه — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك للتدليل على توافرية القتل لدى الطاعنين سائغا وكافيا ، وكان ما يثيره الطاعنون في شأن تناقض الحكم المطعون فيه لتعارض الدليل القولي مع الدليل الفنى مردودا بأنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم استند إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من أن العيار النارى الذى أصاب المجنى عليه فى نخذه أطلق باتجاه من اليمين إلى اليسار فى الوضع الطبيعى للجسم بالنسبة للمصاب كما استند إلى ما قرره الشهود من أن العيار النارى أطلق من الأمام ، ولما كان الفخذان من الأعضاء المتحركة وقد يفوت على الشهود حركة يسيرة بدت من المجنى عليه وهو فى الوضع الطبيعى أمام الجانى حال إطلاق العيار سببت انحرافا يسيرا فى سير المقذوف فى جسمه ، فإن ما يثيره الطاعنون من قيام تعارض بين الدليلين المشار إليهما فى طعنهم لا يكون له محل .

وحيث إنه عن الطعن المقدم من الطاعنين بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٩ فإن مبناء الفساد فى الاستدلال فى جملة أمور أولها فى إثبات توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد ، ذلك أن الدفاع عن الطاعنين نفى توافر هذين الظرفين بقوله إنه لم يكن ثمة ما يدعو الطاعنين لاختصاص المجنى عليه بالقتل دون ابنه "الدسوقى السيد عجيز" وكان الأخير ضمن أفراد المشاجرة التى انتهت بقتل أحد أفراد عائلتهم مما ينفى توافر سبق الإصرار فى قتل المجنى عليه بالذات كما اتخذ الحكم من وجود الطاعنين فى زراعتهم — وهو ما يتطلب الاستخفاء وعدم الظهور — دليلا على الترصد مع أنه ناف لهذا الظرف والأمر الثانى هو أنه ليس فى تحقيق النيابة ما يفيد أن الطبيب الشرعى فحص القفوس المضبوطة وجزم بسبيل فى مؤكد أن إصابات المجنى عليه تحدث من مثلها مما لا يحقق وجه الاستناد إلى هذا الدليل فى إدانة الطاعنين ، ثم إن الحكم المطعون فيه استند إلى أقوال الشاهد محمد على النجار مع أن هذا الشاهد عدل عنها

إلى قول الصدق كما اعتمد على أقوال نائب العمدة عبد الرحمن محمد عبد الرحمن في التحقيقات الأولى مع أنه كان يتلو أسماء المتهمين والفعل المستند إلى كل منهم من ورقة كان يحملها على ما أثبتته المحقق — الأمر الذي يؤيد دفاع الطاعنين بشأن تلفيق الاتهام ، واستند كذلك إلى ما أثبتته ضابط المباحث في محضره المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٧ من ضبطه بلطة ملوثة بالدماء حال أن محقق النيابة أثبت في اليوم السابق عدم عثوره على ما يفيد التحقيق ، وقضى الحكم ببراءة الطاعن الرابع عن جريمة إحراز السلاح ودانته باعتباره فاعلا لجريمة قتل عن فعل متصور على التهديد بالسلاح مما يقطع بتناقض الحكم ، كذلك نعى الطاعنون على الحكم أنه أخطأ في الإسناد لأنه اتخذ من استعراف الكلب البوليسى دليلا على الطاعن الثانى عبد الفتاح حسين مع أنه لم يكن من بين الأشخاص الذين شملتهم عملية العرض .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى تحصيليا وافيا واستند إلى أدلة سائغة تكفى لتبرير اقتناع المحكمة بإدانة الطاعنين ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة ، وكان من حقها أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وإن عدل عنها في مرحلة أخرى ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في وزن أقوال الشهود ، وتقدير الظروف التي أبدت فيها ، والتعويل على ما تطعن إليه منها مهما وجهت إلى قائلها من مطاعن ، دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ظرفي سبق الإصرار والترصد في قوله ” إنه فيما يتعلق بسبق الإصرار فالأمر بشأنه لا جدال فيه والدليل عليه واضح ظاهر ومستمد من الضغينة القائمة بين المتهمين والمجنى عليه منذ وقعت هذه المشاجرة المشار إليها آنفا والتي قتل فيها محمد أحمد البهنسى وأصيب عبد الرحمن محمد البهنسى وقد سبق التحدث عن هذه المشاجرة وما تركت من أثر في نفوس المتهمين ، وما كان يدور بخلدكم بشأن المعتدين الحقيقيين كما سبق بيان أقوال الشهود والمتهمين في هذا الصدد مما لا يجعل مجالاً للشك في أن المتهمين قد عقدوا العزم على الأخذ بالتأرفي شخص المجنى عليه والقضاء عليه ، والدليل مستمد كذلك على توافر هذا الظرف من إعداد المتهمين الأسلحة اللازمة لقتل المجنى عليه مما يحزم بتصميمهم السابق على إزهاق روحه ، وفيما يتعلق بظرف الترصد فإن الدليل يقوم عليه من تربص المتهمين

بالمجنى عليه أثناء وجوده في حقله وعلى مقربة منه ثم تتبع خطواته بعد مغادرة حقله لكي يظفروا به إذا أتاحت الظروف لهم ذلك وقد ظفروا به وقتلوه“
ولما كان هذا القول من الحكم سائغا وكافيا في التدليل على قيام ظرفي سبق الإصرار والترصد كما هو معرف بهما في المادتين ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات وكان ترصد الطاعنين للمجنى عليه في زراعتهم لا ينفي قيام هذا الظرف إذ العبرة في قيامه هي بترصد الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه ، وكان مع ذلك لا جدوى مما يشير الطاعنون في هذا الصدد لأن العقوبة المقررة للمقتضى بها عليهم وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد ، ولما كان ما ينعاه الطاعنون في شأن خلوت تحقيق النيابة مما يثبت أن إصابات المجنى عليه تحدث من مثل القنوس المضبوطة لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض لأنه لم يثر من جانب الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وكان الثابت من الأوراق أنه لم توجه إلى الطاعن الرابع تهمة إحراز السلاح بغير ترخيص ، وكانت مدونات الحكم تفيد بجلاء أن الطاعن المذكور - بحسب ظروف ارتكابه جريمة القتل وتوزيع الأعمال المكونة لها بين المتهمين - له دور مباشر في تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها للقيام به وقت ارتكابها مع باقي المتهمين ، فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا للجريمة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، أما ما ينعاه الطاعنون بشأن نتيجة الاستعراف فإن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الكلب البوليسي بعد أن اشم البليطة المضبوطة استعرف على المتهم “عبد الفتاح محمد حسين” - الطاعن الثاني - وقد أثبت اسمه خطأ في محضر الاستعراف على أنه “عبد الفتاح محمد البهنسي” فضلا عن أن هذا النعي يتعلق بتعيب تحقيقات النيابة وهو ما لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة ، فإن هذا الاستعراف لا يعدو أن يكون قرينة تعزيزية ولم يأخذ بها الحكم كدليل أساسي على ثبوت التهمة ، لما كان ما تقدم فإن ما يشير الطاعنون في طعنهم لا يكون إلا جدلا واردا على وقائع الدعوى وأدلتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحبيب على ، وحنس خالد المختارين .

(٢٨)

الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ القضائية :

تهريب جمركي . تفتيش .

خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية . ماهية كل منهما .

مأمورو الضبط القضائي . من لهم هذه الصفة . القوانين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ و ١١٤ لسنة ١٩٥٣
و ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

سلطتهم . ماهية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية . هو من وسائل
الرقابة للكشف عن الجرائم . لا اعتداد بالرضا بالتفتيش . مناط القيام به . توافر شبهة قيام
جريمة تهريب جمركي بالمعنى الوارد في القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . دون تقييد بقواعد القبض
والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . أسباب ذلك . زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب
والحاقها بجرائم القانون العام غير مؤثر . علته ذلك . الطبيعة الخاصة لجرائم التهريب الجمركي وما تقتضيه .
إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون ٦٢٣
لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة بالكشف عنها .

مدة التهريب الجمركي . ما هيها وتقديرها .

١ — يبين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها ومما
أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن
سواحل "البحر المالح" والحدود الفاصلة بين القطر المصري والبلاد المجاورة له
تعتبر خطا للجمارك ، أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لإجراء
الكشف والتفتيش والمراجعة ، وهي دائرة مغلقة وأكد إغلاقها القانون رقم ٣٥٤
لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمطارات والموانئ الذي حظر
دخولها بغير إذن من وزير الحربية أو من ينييه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

٢ — أسبغ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعمالها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من "وزير المالية والاقتصاد" ، وأضفاها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

٣ — أخضع الشارع الدائرة الجمركية — نظرا إلى طبيعة التهريب الجمركي — لإجراءات وقيود معلومة — منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

٤ — تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه — الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم — لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيرا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ في بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه في الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون — على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقا بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات

تم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها — في الحدود المعرف بها قانونا طبنا لما نص عليه أخيرا القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي — ولا يقدر في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين ألحقت بجرائم القانون العام عملا بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم لأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش، ذلك بأن أفعال التهريب الجمركي وإن أدخلت في زمرة الجرائم إلا أنها لا تزال تحمل في طبيعتها طابعا خاصا مميزا لها عن مائر الجرائم — وهو ما أشار إليه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥، وتمشيا مع هذا الاتجاه اختط الشارع خطة التوسع في تجريم أفعال التهريب الجمركي إلى ما يسبق نطاق الشروع في الجريمة، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالعقاب — وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ — يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم. ويؤكد خضوعها لحالات مغايرة للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة إلى باقي الجرائم. ومن الواضح أن إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة بالكشف عنها.

هـ — الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القواين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش — في حدود دائرة المراقبة الجمركية — على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب إلى الجمهورية المصرية أفبونا بغير إذن من وزارة الصحة العمومية وفي غير الأحوال المنصوص عليها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١، ٢، ٣، ٣٣، ٣٤، ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ الملحق بهذا المرسوم . فقررت بذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام ما عدا المادة ٣٣، ٣٤ وأخيرة وببطلان عنها المادة ٣٤ بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على قصور في التسبب وفساد وخطأ في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله حين دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي ذلك أن المدافع عنه تمسك بعدم علمه بالمخدر الذي ضبط بداخل علبه السجائر التي عثر عليها في جيب رداؤه الخارجي وبأنه مدسوس عليه ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع تأسيسا على أن محاولة الطاعن الخروج من الجمر قبل التفتيش تقطع بأنه كان يحاول تهريب أشياء محظورة إحرازها واقتضى الحكم أن علبه السجائر مملوكة للطاعن ورتب على هذا الفرض الذي لا تسانده الأوراق استعالة نزعها من جيبه وردها إليه ثانية بعد وضع المخدر بها . وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا يصلح ردا لقيامه على فروض احتمالية ينفىها ما ورد على لسان الشهود الذين حصل الحكم أقوالهم من أن الطاعن كانت معه مهربات جمرية مما يجعل الأقرب إلى الظن إتجاه قصده إلى محاولة الخروج بهذه المواد — التي لا تعد حيازتها في ذاتها جريمة — من دائرة الجمر لأن المحذور هو عدم أداء الرسوم المقررة عليها ، فضلا عن أن الطاعن أنكر ملكيته لعلبة السجائر المضبوطة والتفت الحكم عن الاستيثاق من ملكيته لها . كما أنه بعد أن استبعد الحكم عن الطاعن جلب المخدر إلى أراضي الجمهورية كاذب الاتهام في وصف

التهمة اقترض الطاعن بشخص ما في داخل الدائرة الجمركية وحصوله منه على هذا المخدر، وهذا القرض، فضلا عن أنه لا مأخذ له من الأوراق فإنه لا يصلح دليلا على ركن العلم بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط أو مندا للإدانة التي يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الفروض الاحتمالية. هذا إلى أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لانعدام موجههما وعدم توافر حالة الاشتباه في حق الطاعن التي تسوغ ذلك ورد الحكم بأن لائحة الجمارك والمرسوم الصادر في ١٩٣٨/١٢/٢٧ صريحان في تنحويل موظفي الجمارك ورجال خفر السواحل الحق في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية وبصفة الإستدلال بما يكشف عنه هذا التفتيش من جرائم غير جمركية يعاقب عليها القانون العام . وما ذكره الحكم من ذلك يحاقى التأويل الصحيح للقانون إذ أن حق رجال الجمارك في التفتيش ليس مطلقا بل إنه مقيد بالقواعد العامة التي تنظم القبض والتفتيش ولما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على شخص إلا إذا وجدت دلائل كافية على إتهامه بارتكاب جريمة في الأحوال التي نصت عليها المادة المذكورة فقد تمسك المدافع عن الطاعن بأنه لم يكن ممة ما يدعو إلى الاشتباه في أمره مما ينفي عنه قيام الدلائل التي ينفي ظاهرها عن احتمال ارتكابه جريمة مما تسوغ القبض عليه ولم يتصد الحكم لبيان توافر تلك الحالة في شأنه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله إنه " في مساء يوم ١٩٥٨/٧/٢٢ وأثناء مرور الأباشي عبد الفتاح مرمي بنه من قوة مخبرات السواحل بدائرة جمرک بور سعيد شاهد المتهم (الطاعن) بداخل الدائرة الجمركية في طريقه إلى الباب رقم ٢٠ جمرک بور سعيد ودون مروره على حجرة معاون الجمرک فاشتبه في أمره واقتاده للضابط النوبتجي الملازم أول حلمي توفيق تهاى من قوة حرس جمرک بور سعيد الذى أمره بتفتيشه أمامه ففعل وقد عثر في جيب سترته الأيمن الخارجى على علبة سجائر بها سجائر وأربع لفافات من الأفيون زنتها ١٧,٨٠ جراما كما عثر معه على مهربات جمركية " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من شهادة الشاهدين سالفى البيان ومما ثبت من تقرير المعامل بمصلحة الطب

الشرعى عند تحليل المادة المضبوطة مع الطاعن ومما قرره الأخير فى جميع أدوار التحقيقات من ضبط المادة المخدرة معه معلا ذلك بأن أحدا من البحارة قد دسها له ، وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الموضوعى القائم على دس المخدر له من أحد زملائه البحارة ورد عليه بما يفنده ثم تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش فرد عليه فى قوله ” وبما أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فى غير محله إذ لا جدال فى ضبط المتهم (الطاعن) بداخل الدائرة الجمركية ولائحة الجمارك والمرسوم الصادر فى ٢٧/١٢/٣٨ صريحان فى تحويل موظفى الجمارك وحرسه رجال خفر السواحل الحق فى تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية فإذا عثر أحدهم أثناء التفتيش الذى يجريه عن دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجرائم لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع خولته اللوائح والقوانين ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة “ وخلص الحكم من ذلك إلى رفض الدفع وانتهى إلى أن الطاعن قد أحرز الأفيون المضبوط وهو عالم بكنهه وذلك بقصد التعاطى مستبعدا ما جاء بوصف التهمة من أن الإحراز كان بغرض جلبه إلى أراضى الجمهورية العربية ، واستدل على ذلك بأنه ضبط بداخل الدائرة الجمركية ولا يوجد ما ينفى اتصاله بأحد بعد نزوله من الباخرة وحصوله على المخدر بقصد التعاطى . لما كان ذلك ، وكان الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا إذ يكفى للرد عليه ما أورده الحكم من أدلة الثبوت السائغة ، ومع ذلك فإن ما أورده الحكم وهو فى معرض التصدى لتنفيذ هذا الدفع يصلح للرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم ردا على الدفع ببطلان القبض والتفتيش صحيحا فى القانون ذلك أنه يبين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالى فى ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها ومما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات فى خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل ” البحر المسالح “ والحدود الفاصلة بين القطر المصرى والبلاد المجاورة له تعتبر خطا للجمارك أما منطقة المراقبة فهى دائرة معينة حددها القانون لإجراء الكشف

والتفتيش والمراجعة — وهي دائرة مغلقة وأكد إغلاقها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات الذي حظر دخولها بغير إذن من وزير الحربية أو من ينييه أو بمقتضى جواز سفر مستوف — وقد أسبغ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعمالها في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم وبقيت لهم هذه الصفة إعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من "وزير المالية والاقتصاد" وأضافها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد . ومفاد هذه النصوص أن الشارع أخضع دائرة المراقبة الجمركية نظرا إلى طبيعة التهريب الجمركي — لإجراءات وقيود معلومة منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به . وهذا الإجراء هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزنة ويجريه عمال الجمارك وحراسه ممن سلف بيانهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن مراده حين نص في المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيرا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ على أن تخزين ونقل البضائع التي قطعت خط الجمارك في حدود دائرة المراقبة — يكونان تحت "مراقبة" عمال الجمارك وأن للجمرك حق "الكشف" "والتفتيش" على التوافل المارة في الصحراء متى اشتبه بأنها تراول تجارة بمنعها القانون، وحين نص في المادة السابعة من اللائحة المذكورة على حق الجمرك في "الكشف" على جميع الطرود، وحين نص في البند الرابع من المادة ٣٥ على اعتبار البضائع الأجنبية الموجودة مع أفراد الناس أو بين عفشهم أو في القوارب أو في العربات والبضائع

المخفاة داخل طرود المفروشات أو طرود بضائع من جنس آخر — مهربة متى كان وضعها بطريقة تحمل على الظن بتعمد تهريبها من رسوم الجمرك ، وحين نص في البنود "خامسا" و "سادسا" و "ثامنا" من المادة المذكورة على اعتبار البضائع الأجنبية المأخوذة من الجمرك بدون إذن إفراج والمودعة الصحراء خارج خط الجمارك في حالة توجب "الشبهة" من قبيل البضائع المهربة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى جميع البضائع المقرر عليها رسوم صادرة التي تخرج أو يشرع في إخراجها بدون إحضارها إلى الجمرك ، وحين نص في المادة ٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ على أنه في حالة وجود "شبهة احتيال" يجوز للمستخدمين الكشف والتفتيش داخل المساكن والمخازن حتى حدود المراقبة ولا يكون ذلك إلا بقصد البحث عن البضائع المنوعة أو المهربة من دفع الرسوم وضبطها إذا دعت الحال ونظمت المادة المذكورة إجراءات هذا الكشف والتفتيش . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه سالفى البيان في الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقا بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها — في الحدود المعرف بها قانونا طبقا لما نص عليه أخيرا القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي — لما كان ذلك ، وكانت الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية — ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش — في حدود دائرة المراقبة الجمركية — على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك . ولا يقدح في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين ألحقت بجرائم القانون العام عملا بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي الذي ألغى أحكام التهريب التي كان منصوبا عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالفه من أحكام وتقل اختصاص الفصل فيها من اللجان الجمركية إلى المحاكم الجنائية ، وما يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج

تحت من قبض وتفتيش ، ذلك بأن أفعال التهريب الجمركي وإن أدخلت في زمرة الجرائم إلا أنها لا تزال تحمل في طياتها طابعا خاصا مميزا لها عن سائر الجرائم وهو ما أشار إليه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ إذ قال تبريرا لإصدار هذا القانون . ”ونظرا إلى تقادم العهد على صدور اللائحة الجمركية في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ فقد رأى من قانون بتنظيم أحكام التهريب يتمشى مع ما بلغته البلاد في نهضتها الحاضرة ويكفل المحافظة على موارد الخزانة العامة من الرسوم والعوائد الجمركية ويحمل التجار على احترام القيود المفروضة على الاستيراد أو التصدير“ . وتمشيا مع هذا الاتجاه إخط الشارع خطة التوسع في تحريم أفعال التهريب الجمركي إلى ما يسبق نطاق الشروع في الجريمة — إذ نص هذا القانون في مادته الثانية على تجريم التهريب والشروع فيه أو محاولة ذلك وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالعقاب — وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم ويؤكد خضوعها لحالات مغايرة للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة إلى باقي الجرائم . ومن الواضح أن إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة بالكشف عنها طبقا لما سلف بيانه . لما كان ذلك ، فإن التفتيش الذي وقع على الطاعن في نطاق دائرة المراقبة الجمركية من أمباشي خفر السواحل — وهو من ضباط الصف — بحضور الملازم أول حلمي توفيق تهاى من قوة حرس جمرک بور سعيد . وكليهما من مأموري الضبط القضائي ، يكون قد وقع صحيحا لما أثبتته الحكم من اشتباه الجندی المذكور في أمر الطاعن بعد أن شاهده بداخل الدائرة الجمركية يسير مساء في طريقه إلى باب الجمرک دون مروره على حجرة معاون الجمرک دون انتظار تفتيش أمعته مما يبرر تفتيشه لقيام مظنة التهريب في حقه . وإذا أنتج هذا التفتيش دليلا يكشف عن جريمة إحراز جوهر مخدر فإنه يصبح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانونا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بشهود بذواتهم ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات

العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، فلا يضير الحكم أن يستتج إحراز الطاعن للمخدر المضبوط من اتصاله بأحد بعد نزوله من البانحة وحصوله عليه بقصد التعاطي ما دام هذا الذي استخلصه الحكم لا تنفيه ظروف الواقعة وملايساتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل تدائلا سائغا على إحراز الطاعن للجوهر المخدر المضبوط وعلمه بحقيقته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو الجدل في سلطة محكمة الموضوع وتقدير الأدلة مما لا معقب عليها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينباه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٢٩)

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٠ القضائية :

اختلاس أموال أميرية . تسهيل الاستيلاء عليها .

مال الدولة موضوع الجريمة . قيمة الفرق بين ما ورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة .

إذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ماورده المتهم الثالث بالفعل وبين ما التزم بتوريده للدولة ، فإن ما يثيره المتهم الثاني بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير مفيد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملا من مال الدولة — ودو لا يستحق سوى قيمة ما ورد بالفعل منه ، ويكون الفرق مالا خالصا لحساب المتهم الثاني للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة ، وهي مرادفة لجريمة الاستيلاء التي دين المتهم الثاني على أساسها في التجريم والعقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمان الأول والثاني — وهما موظفان عموميان استوليا بغير حق على مبلغ سبعة وستين جنيها للدولة . والمتهم الثالث — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر مع علمه بها وأنه وهو التاجر المكلف بتوريد مائة وعشرين أردبا من الشعير لمخازن مديرية الجزيرة — اتفق معهما على توريد مائة أردب فقط على أن يقتسم معهما فرق الثمن وساعدهما على ذلك بعدم توريد

الكمية المكاف بتوريدها كاملة وتسليمه المبلغ المستولى عليه إليهما وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وتغريم كل منهما خمسمائة جنيه مع عزلهما من وظائفهما . ومعاقة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم وبإلزام المتهمين الأول والثاني برد مبلغ سبعة وستين جنيها قيمة ما اختلساه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول ... لم يقدم أسبابا لطعنه ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني عبد المنعم حسين ابراهيم هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المال المستولى عليه بغير حق ليس مالا للدولة وغير مملوك لها بل هو مال للمتهم الثالث ، وأن حق الدولة قاصر على الحصول على عشرين أردبا من الشعير يلتزم المتهم الثالث بتوريدها لها ، وأن مبلغ الـ ٦٧ جنيها الذي دفعه هذا المتهم للطاعن وزميله المتهم الأول والذي استوليا عليه تم قبل صرف قيمة الصفقة جميعها إلى المتهم الثالث ومنها ثمن العشرين أردبا ، مما يفيد أن مبلغ الـ ٦٧ جنيها هو مال للمتهم الثالث وليس مال الدولة وبذا تفقد الجريمة اتى دين الطاعن من أجلها شرطا من الشروط اللازمة لتحقيقها ، وتكون الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "لأنه في خلال الفترة من ١٩٥٨/٨/١٠ حتى ١٩٥٨/٨/١٩ اشترت مديرية الجيزة من سيد مصطفى نجمر — تاجر الحبوب (المتهم الثالث) ١٢٠ أردبا من الشعير لتشيئته نخيول المديرية وذلك في مناقصة عامة رست على المذكور بواقع ٣٣٨ قرشا سعر الأردب الواحد فتواطأ كل من الجاروش سعيد بباوى جاب الله (الطاعن الأول) والأباشى عبد المنعم حسين ابراهيم بلوكامين العلائق (الطاعن الثانى) تواطأ مع المتهم الثالث على أن يورد ما مقداره مائة أردب شعير فقط بدلا من ١٢٠ أردبا المتفق على توريدها واستوليا على ثمن العشرين أردبا الباقية ومقداره ٦٧ جنيها" واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال المتهم الثالث وشهادة الشهود الذين سمعوا منه أقواله في سرد تفصيل الواقعة وشهادة أعضاء لجنة استلام الشعير بأن الطاعن الأول هو الذى قام باستلام الشعير وحرر محضر الاستلام دون أن يتحرى أحد حقيقة عدد الأجوالة أو مقدار الشعير ووزنه ، وما ثبت من تقارير اللجان الإدارية التى جردت مقدار الشعير بعد كشف الحادث وتبين أن المقدار الذى تم توريده هو مائة أردب فقط — وخلص الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنين الأول والثانى كلنا الطاعن الثالث بالألا يورد إلا مائة أردب فقط وأن يدفع لها ثمن المقدار الناقص وقدره ٦٧ جنيها ، وقد اتفق معهما وساعدهما على اقتراف الجريمة بإرسال مندوب عنه في لجنة الاستلام للادعاء بتوريد ١٢٠ أردبا على خلاف الحقيقة ثم حصل ثمن هذا المقدار جميعه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت الجريمة التى دان الطاعن الثانى بها وبين أن المال المستولى عليه هو مال الدولة وأن الاستيلاء عليه كان بغير حق ، وكان هذا المال هو قيمة الفرق بين ما ورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة ، فإن ما يشير به الطاعن الثانى في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث (الطاعن الثالث) على قيمة الشعير كاملا من مال الدولة وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورده بالفعل ، ويكون الفرق مالا خالصا للدولة ، ويكون الطاعن الثانى قد سهّل للطاعن الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بماتوافره به جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة وهى مرادفة لجريمة الاستيلاء التى دين الطاعن الثانى على أساسها في التجريم وفي العقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، أما ما يشير به الطاعن في شأن اقتصار حق الدولة على الحصول على

مالم يورده الطاعن الثالث من الشعير فردود بأن هذا لا ينفي ملكية الدولة للمال المستولى عليه ، ولا يؤثر في قيام الجريمة التي دين الطاعن بها التزام الطاعن الثالث برد مالم يورده أو قيامه بالرد فعلا .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو القصور في التسيب ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن الثاني تمسك بحجية المحاضر الرسمية للجنة الاستلام وقرارات لجنة الجرد ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع ، ولم يدل على علم الطاعن بأن كمية الشعير التي يلزم توريدها هي ١٢٠ أردبا ، كما طعن الدفاع على الشهود الذين استند الحكم إلى أقوالهم في إدانة الطاعن ولم يعن الحكم بالرد على هذه المطاعن .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى تحصيلًا وافيًا وأقام قضاءه بالإدانة استنادًا إلى أقوال المتهم الثالث واعترافاته وما شهد به الشهود نقلًا عنه ، وإلى ما شهد به أعضاء لجنة استلام الشعير بأن الطاعن الأول هو الذي قام بالاستلام وحرر محضرا بذلك دون أن يتحرى أحد حقيقة العدد والوزن ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة وهي أدلة كافية لتبرير اقتناعها بالإدانة ، فإن ما يشيره الطاعن في شأن التفات المحكمة عن دفاعه وتبريحه للشهود هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادًا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها .

لما كان ذلك فإن ما يشيره الطاعن الثاني في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثالث سيد مصطفى غنيمر هو الفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم دانه في الجريمة مع أنه هو الذي كشف أمرها ، ولا يعقل أن يدين الطاعن نفسه باعترافه بأنه شارك في جريمة قارفها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد من الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعه بالإدانة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت لهذه الأدلة وأخذت بها ومنها اعتراف الطاعن الثالث الذي رده أمام الشهود الذين اعتمدت المحكمة على شهاداتهم ، وإرساله مندوبًا عنه أمام لجنة تسليم الشعير للإدعاء بتسليمه ١٢٠ أردبا على خلاف

الحقيقة والواقع ، ثم صرفه قيمة المائة وعشرين أردباً جميعها مع أنه لم يورد إلا مائة أردب فقط . فان ما يشير به بعد ذلك في شأن قيمة اعترافه وأخذ المحكمة به كدليل في إدانته هو من قبيل البخل الموضوعي الذي لا يجوز إثارته أمام محكمة التقض وبكون هذا الوجه من النعي على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو التصور في التسبب إذ لم يثبت الحكم واقعة علم الطاعن الثالث بأن نية المتهمين الأول والثاني كانت منصرفة إلى الاستيلاء على المال المسلم لهما .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في تقدم بيانه ، وبين أن الحرية تمت باتفاق الطاعن مع المتهمين الأول والثاني ومساعدته لهما في الاستيلاء على مال الدولة وأورد على ثبوت ذلك أدلة تكفي للإقناع بهذا الوجه من النظر ، فان ما يشير الطاعن فيما تقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو الخطأ في الإجراءات ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت أن القضية أحلت من غرفة الاتهام بينما هي مقدمة من النيابة العامة بالطريق المباشر .

وحيث إن خطأ الحكم في ذكر إجراءات الإحالة لا يقدح في سلامته طالما أن الإجراءات قد تمت وفق أحكام القانون ، بالإضافة إلى أن هذا الخطأ هو خطأ مادي غير مؤثر في الدعوى . لما كان ذلك ، فان هذا الوجه من النعي غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وتوفيق احمد الحشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٣٠)

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

قانون . تفسيره : مثال . تنظيم .

جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني . لزوم الحصول
على الرخصة بالنسبة لما يقام من أبنية أو أعمال على الأراضى — ولو كانت من الأملاك العامة .
علة ذلك : عموم نص المادة الأولى . المادة الثالثة من القانون لا تخصص هذا العموم . هذه المادة
قصد بها بيان حكم الأحوال الغالبة في أعمال التنظيم .

* جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — في شأن تنظيم
المباني مطلقا من كل قيد ، وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التي تقام على
الأملاك الخاصة دون العامة — مادام الشارع قد أوجب في هذه المادة الحصول
على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال
التي أشار إليها النص — أما المادة الثالثة من القانون فليس في صيغتها ما يفيد
تخصيص عموم الحكم الوارد في المادة الأولى — إذ أن الشارع إنما قصد
بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة في أعمال التنظيم — وهى التى يكون فيها
مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذى يطلب عنه الترخيص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص .
وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . والمحكمة
الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهم بلا مصاريق . استأنفت النيابة العامة هذا

* المبدأ ذاته في الطعون من ٢٣٢٤ إلى ٢٣٢٦ / ٣٠ ق — الصادرة أحكامها بذات الجلسة .

الحكم. والمحكمة الاستئنافية قضت غاييا بتأييد الحكم المستأنف بلا مضاريف. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أوجبت الحصول على ترخيص بالبناء قبل إقامته. وأن النص جاء عاما مطلقا من كل قيد وليس في نصوصه ما يستدل منه على أن تطبيقه مقصور على الحالات التي يمكن فيها الحصول على ترخيص .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بأنه أقام بناء بدون ترخيص وقضت محكمة أول درجة غاييا ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غاييا بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، ولما كان هذا الحكم الأخير قد استند إلى ما قاله من أن المتهم تعدى على المنافع العامة بدون ترخيص إذ امتنعت البلدية عن إعطائه هذا الترخيص بحجة أن المبنى مقامة على أرض المنافع العامة ، واستطرد الحكم إلى القول بأن مفهوم المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني والتي تقرر أن طلب الحصول على الترخيص يقدم من المالك أو من ينوب عنه يدل على أن المبنى التي تخضع لطلب الترخيص طبقا للقانون المشار إليه هي التي تقام على ملك طالب الترخيص . وانتهى الحكم إلى القول بأن الأرض المملوكة للبلدية تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني إذ نصت على أنه "لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو يقيم أعمالا أو يوسعها أو يعلوها أو يعدل فيها أو يدعمها أو يهدمها ، كما لا يجوز تغطية واجهات المباني القائمة باليباض وخلافه إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم" ، فقد جاء نصها مطلقا من كل قيد وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التي تقام على الأملاك الخاصة دون الأملاك العامة ما دام الشارع قد أوجب في هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته

أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التي أشار إليها النص ، ولا وجه لاستناد الحكم المطعون فيه إلى المادة الثالثة من القانون إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة في أعمال التنظيم وهي التي يكون فيها مالك الأرض هو بنفسه صاحب البناء الذي يطلب عنه الترخيص ، وليس في صيغة المادة الثالثة المذكورة ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد في المادة الأولى ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة يكون مخطئاً في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة إذ اقتصرت على تناول الناحية القانونية وحدها قد حجبت نفسها عن منحى واقعة الدعوى ومدى ما فيها من مخالفة للقانون ، كما لم يخص أدلتها وتسمع دفاع المتهم فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد شفيق ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٣١)

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ التمهنية :

(١) إجراءات المحاكمة . ما لا يعد استجوابا للمتهم .

استيفاه عما ورد في صحيفة حاله الجنائية .

(ب) وصف التهمة . تعديله .

تنبيه الدفاع إلى تعديل التهمة : لا يتطلب القانون شكلا خاصا لحصوله .

١ — ما توجهه المحكمة إلى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يعد استجوابا
بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ،
وإنما هو استعلام عما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

٢ — ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلسة فى مواجهة
المتهم وسؤال المحكمة له عن سوابقه التى بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع
لوصف الجديده الذى دارت المرافعة على أساسه — فيه ما يكفى لاعتبار التنبيه
قائما ومتجا أثره ، ذلك أن لفت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة بإضافة
الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المحاكمة لا يتطلب شكلا
خاصا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحا ناريا (بندقيّة خرطوش)
بدون ترخيص . وطالبت عقابه بالمواد ١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ المرافق .

ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٧ و ٢٦/١ - ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمحاكمة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمرت بمصادرة السلاح المضبوط . وقدم الأستاذ المحامي عن الطاعن تقريراً بالأسباب ثم قرر المحكوم عليه الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة دانت به بوصف أشد بناء على طلب النيابة بالجلسة دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وبغير أن تمنحه أجلاً لإعداد دفاعه ، كما أنها استجوبت المتهم بأن سألته عن سابقة الحكم عليه بالمراقبة دون أن تحصل منه أو من المدافع عنه على موافقة بذلك تثبتها بمحضر الجلسة مما يشوب إجراءات المحاكمة بالبطلان وينطوي في الوقت ذاته على إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعن يسلم في طعنه بأن النيابة طلبت بالجلسة تعديل التهمة بإضافة المادة ٧/و والفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المطبق " القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ المرافق " بناء على سبق الحكم عليه بالمراقبة للتشرد فدانت المحكمة على هذا الأساس . لما كان ذلك ، وكان لفت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو المحاكمة لا يتطلب شكلاً خاصاً ، وكان فيما طلبته النيابة من تعديل بالجلسة في مواجهة الطاعن وفي سؤال المحكمة له عن سوابقه التي بنى عليها هذا التعديل وفي تناول الدفاع للوصف الجديد الذي دارت المرافعة على أساسه ما يكفي لاعتبار التنبيه قائماً ومنتجاً أثره . لما كان ما تقدم ، وكانت المهلة التي أشارت إليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات لا تعطى لزماً إلا عند الطلب وقد خلا محضر الجلسة من مثل هذا الطلب ولم يدع الطاعن في أسباب طعنه أنه طلب أجلاً فلم يمنحه، ولما كان المتهم قد أجاب

على ما وجهته المحكمة إليه من أسئلة عن سوابقه وهو مالا يعد استجواباً بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ١/٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو استعلام عما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى — وإذا كان هذا الاجراء قد تم فى حضور محامى الطاعن وبغير اعتراض منه فقد سقط الحق فى الدفع بالبطلان استنادا إليه عملاً بنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان كل ذلك ، وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت صحيحة على ما سبق بيانه ، فانه لا وجه للتول بمحصول إخلال بحق الدفاع . ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحميد على ، وحسن خالد المستشارين .

(٣٢)

الطعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عود . مجرمون أحداث .

العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التي تنور بمناسبة مسألة العود —
لا بالنظر إلى الحكم السابق .

(ب) سلاح . ظروف مشددة .

ماهية الظروف المشددة لعقوبة إحرازه المقرر بالمادة ٢٦/٣ من قانون السلاح .
هي حالة خاصة وليست عودا .

١ — ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت الحكم عليه في جنحة السرقة —
مما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه — في غير محله ، لأن الأصل في تطبيق
أحكام العود هو بالوقت الذي يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة
التي تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساسا
للعود .

٢ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون
الأسلحة والذخائر لا يستند إلى أحكام العود . بل هو قائم على حالة خاصة
تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ج من المادة السابقة من القانون آنف
الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز السلاح الناري المبين بالمحضرة (فرد غير مششخن) بدون ترخيص حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة . وقررت إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٧ و ١/٢٦ — ٣ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٦٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول ٢ . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن وأوقع عليه العقوبة المشددة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على اعتبار أنه ممن لا يجوز الترخيص لهم به لسبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة السرقة رقم ١٢٠٠ سنة ١٩٤٧ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٣ وذلك مع استعمال الرأفة معه عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبه بالسجن لمدة ثلاث سنوات . إلا أنه مما يدحض هذا النظر أن الطاعن في الوقت الحاضر في الرابعة والعشرين من عمره فيكون سنه وقت ارتكاب الجنحة اثني عشرة سنة أي أنه كان حدثا لا تسرى عليه أحكام العود وفقا للمادة ٧١ من قانون العقوبات ، ويضاف إلى ذلك أن جنحة السرقة لا يمكن أن يبقى لها أثر في تشديد العقوبة بعد مرور اثني عشرة سنة عليها ، ومؤدى ذلك أن العقوبة الواجبة التطبيق هي السجن — لا الأشغال الشاقة المؤبدة والتي تنزل مع تطبيق المادة ١٧ سالف الذكر إلى عقوبة الحبس ، كما أن المقصد الجنائي غير متوفر لدى الطاعن إذ أنه وقد عثر على السلاح المضبوط

كان في نيته تسليمه إلى مركز الشرطة وهو ما أصر عليه في تحقيق النيابة وأمام المحكمة ، وفضلا عن أنه لم يثبت من تقرير الطبيب الشرعي أن السلاح مصقول من الداخل مما لا يندرج في الجدول رقم ٢ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز السلاح الناري غير المششخن المقتربة بظرف التشديد وهو سبق الحكم عليه في جنحة سرقة — التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها . وعرض الحكم للتطبيق القانوني في قوله ” وبما أنه بالاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ” الطاعن “ يتضح أنه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بالحبس شهرا واحدا بتاريخ ١٩٤٨/٢/٣ في سرقة وقد اعترف المتهم بهذه السابقة “ وخلص الحكم إلى تطبيق الفقرة ج من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وأنزل بالطاعن العقوبة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم صحيحا في القانون ذلك بأن المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ تشترط لرد الاعتبار — بحكم القانون — بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة سرقة — كما هو شأن الطاعن — مضي اثنتي عشرة سنة من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة دون أن يصدر خلالها حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم . السوابق — ولما كان يبين من مدونات الحكم أن المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون لم تكن قد مضت بالنسبة إلى الحكم السابق صدوره في حق الطاعن في جريمة السرقة وذلك عند الحكم في موضوع الدعوى الحالية وعلى فرض أن الحكم السابق قد نفذ على الطاعن فور صدوره ، فإن المدة المحددة لزوال أثره لما تكن قد انتضت وقت الحكم الصادر في الدعوى المطروحة ، وكان الطاعن لا يدعى أن اعتباره رد إليه قضائيا بالنسبة إلى الحكم المذكور قبل الحكم عليه في الدعوى الحالية ، فإن هذه السابقة تظل لصيقة به وتوجب تطبيق العقوبة المشددة التي أعملها الحكم في حقه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وتم الحكم عليه في جنحة السرقة مما لا يجوز معه تطبيق أحكام

العود عليه فهو في غير محله لأنه فضلا عن أن الأصل في تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذي يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساما للعود ، فإن تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ سالفه البيان لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ج من المادة السابعة من القانون آنف الذكر وكان ما يشير الطاعن من عدم توافر انعقد الجنائي في حقه قولا منه باتجاه نيته إلى تسليم السلاح الذي عثر عليه إلى رجال الشرطة مردودا بأنه لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما هذا الدفاع فلا يقبل منه طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الحكم قد استظهر توافر جريمة إحراز السلاح التي دان الطاعن بها والتي يكفى لتحقيقها مجرد الاستيلاء المادي على السلاح بغير ترخيص عن علم وإدراك أيا كان الباعث على إحرازه ولو كان لأمر عارض أو طارئ ، وكان الجدل رقم ٢ الملحق بقانون الأسلحة والذخائر يتضمن الأسلحة النارية غير المششخنة وهي ما كانت ماسورته مصقولة من الداخل ، وكان ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن السلاح المضبوط مع الطاعن غير مششخن ينطوى في ذاته على اعتباره من قبيل ما نص عليه بالجدول المذكور . لما كان ذلك ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه ، ووضوحا .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٣٣)

الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ القضائية :

دعوى جنائية . متى لا يتوقف تحريكها على شكوى المجنى عليه . الدخول إلى
منزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(١) تتحقق جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات ولو تبينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل
بقصد ارتكابها .

(ب) عدم اشتراط القانون شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

١ — تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات
ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها .

٢ — إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ،
فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا
ال قيد — وهو شكوى الزوج — إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه شرع في سرقة الملابس الميينة الوصف
والقيمة بالمحضر والملوكة للجنى عليه من منزله وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل
لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ،
٣١٧/٢ — ٤ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، والمحكمة الجزئية قضت غيابيا ببراءة
المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قررت تعديل

وصف التهمة إلى دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة الأمر المنطبق على المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . والمحكمة قضت غايا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية ، فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بتأييد الحكم الابتدائي المتضمن براءة المطعون ضده من جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه المعاقب عليها بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تأسيسا على أنه يتمتع رفع الدعوى الجنائية عليه بهذه الجريمة يدعى أن البحث في القصد الجنائي فيها يؤدي حتما إلى الخوض في فعل الزنا الذي اطمأنت المحكمة إلى أنه قصد ارتكابه مع زوجة المجنى عليه وهو ما لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عليه من أجله إلا بناء على طلب الزوج وهو ما لم يتم في الدعوى ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم يعتبر تأويلا خاطئا لأحكام القانون لأن حصة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق كلما كان غرض الجاني من الدخول هو ارتكاب جريمة سواء عينت تلك الجريمة التي انصرفت نيته إلى ارتكابها أو لم تعين وفي حالة تعيينها فإنه لا مجال للفرقة بين جريمة الزنا وغيرها من الجرائم الأخرى ما دامت لم ترتكب بالفعل لأن اشتراط إذن الزوج لرفع الدعوى الجنائية قاصر على حالة ارتكاب جريمة الزنا بالفعل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المجنى عليه سمع ليلة الحادث صوتا في منزله تخرج وشاهد المطعون ضده عاريا من الملابس فيما عدا قميصا داخليا وبغير سروال وكان يمسك بالحدار قبض عليه وأوثقه وسلمه إلى الشرطي وبسؤاله قرر أنه دخل المنزل لأنه كان على موعد مع زوجة المجنى عليه وعندما أراد أن يمس بها فاجأه الزوج وقبض عليه وأوثقه وأحضر له بردة زاعما أنه شرع في سرقتها وأردف أنه اعتاد الذهاب إلى منزل المجنى عليه لأنه ابن عمته ، وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده بوصف أنه شرع في سرقة الملابس المينة بالتحقيقات للمجنى عليه من مسكنه وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل

٠٢ (١٤) ج .

لإرادته فيه وهو ضبطه والجرime متلبس بها ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧/٢-٤ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، فقضت محكمة أول درجة غيابيا ببراءته ونوه الحكم في أسبابه بأن المحكمة فاتها أن توجه إليه تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، وأمرت المحكمة الاستئنافية بتعديل وصف التهمة إلى دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة وفقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وقضت غيابيا برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، وأمس الحكم قضاءه على قوله ” إن محكمة أول درجة وقد استخلصت استخلاصا سائغا أن المتهم كان على موعد مع زوجة المجنى عليه لارتكاب الفحشاء معها واطمأنت إلى أقواله في هذا الصدد وأنه قصد الزنا بزوجة المجنى عليه كما قرر المتهم ذلك ، فهذا الذي ذهبت إليه محكمة أول درجة وتأخذ به هذه المحكمة يؤدي إلى أن جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان غرض الجاني من دخول المنزل ، هو ارتكاب جريمة فيه سواء تعينت الجريمة التي كانت نيته منصرفة إلى ارتكابها أو لم تتعين فإذا كانت الجريمة قد تعينت في الدعوى الماثلة وهي جريمة الزنا فإنه يتمتع فيها رفع الدعوى العمومية على المتهم بتهمة دخول المنزل لأن البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتما الخوض في بحث فعل الزنا وهو مالا يصح رفع الدعوى العمومية به إلا بناء على طلب الزوج “ . وخلص الحكم إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من ذلك غير سديد في القانون لأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها وإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا ، ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعنة على الحكم في محله .

وحيث إن الواقعة كما صار إثباتها في الحكم تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات مما ترى معه هذه المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وإنزال العقاب بالمطعون ضده في حدود ما نصت عليه هذه المادة ومعاقبته بالحبس لمدة ثلاثة شهور مع الشغل .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور المادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس
وعبد الحبيب على ، وحنن خالد المستشارين .

(٣٤)

الطعن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٣٠ القضائية :
تفتيش .

إغفال ذكر اسم الشخص في أمر التفتيش اكتفاء بتعيين مكانه . لا يطلعه . متى ثبت أن
الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مكانه هو بذاته المقصود بهذا الإجراء .
اختصاص النيابة — دون القاضي الجزئي — بإصدار الإذن بتفتيش متهم دلت التحريات على
مشاركته لآخر في إحراز مخدر .

إغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مكانه
لا يبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مكانه
هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في
منطق سائق سليم أن مسكن الطاعنة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش
الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله
بعض أفراد أسرته ، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعنة باعتبارها
إحدى قريباته وأن التحريات دلت على أنها تشاركه في حيازة الجواهر المخدرة ،
فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها حازت حشيشا وأفيونا في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج. وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبند ١ ، ١٢٠ من الجدول الملحق به . فقررت الغرفة ذلك وأمام محكمة الجنايات
دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش لأنهما تمّا بغير إذن . والمحكمة

المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق به — بمعاينة المتهممة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطمنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسيب وخطأ في الإسناد ، ذلك أن الدفاع عن الطاعة دفع ببطلان التفتيش لأن الإذن صدر بتفتيش مسكن عبد الله الأقرع وملحقات مسكنه التي يشغلها بعض أفراد أسرته وهي تكون المسكن الملاصق لمسكنه ولم يأت ذكر للمتهم لا باسمها ولا على سبيل الوصف وهي ليست إحدى أفراد أسرته أو عائلته إذ أن صلتها بالمأذون بتفتيشه هي صلة المصاهرة البعيدة ، وقد أثبتت المعاينة أن المنازل الملاصقة لمسكن المأذون بتفتيشه أكثر من ثلاثة مساكن من ثلاث جهات وأن مسكن الطاعة مستقل ، كما أن الدفاع عن الطاعة دفع ببطلان التفتيش لضرورة صدور إذن به من القاضي لأن الطاعة لم تكن متهمه وقد رفضت المحكمة هذين الدفعين بجانب ذلك الصواب ، كما أنه ثبت من تحريات شهود الإثبات أنفسهم أن الطاعة تقطن بمنزل من يدعى سليم أبو ميدان وبذلك أصبحت واقعة اعتبار مسكنها من ملحقات مسكن عبد الله الأقرع مستحيلة ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بل استند في إدانة الطاعة إلى وجود المخدرات عندها وإلى ما ظهر من مناقشتها في هذا الشأن رغم بطلان التفتيش . وقد وقع الحكم المطعون فيه في خطأ في الإسناد إذ جاء به أن لفافة المخدرات وجدت في ملابس الطاعة مع أنه لم يثبت أن الملابس للطاعة وقد شهد الشهود أن لفافة المخدرات الصغيرة وجدت في غرفة الطاعة التي بها ملابسها وضمنون ذلك يختلف عما جاء في الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إنه بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ حرر اليوزباشي محمد كمال كتات رئيس مكتب مكافحة المخدرات

بالقنطرة محضرا بتحرياته التي تتضمن أن عبد الله الأقرع يحوز جواهر مخدرة يخفيها بمسكنه والمساكن المجاورة التي يشغلها بعض أفراد عائلته وتقدم بحضره إلى النيابة طالبا الإذن بتفتيش مسكن عبد الله الأقرع وملحقاته والمسكن المجاورة — وإذ سئل بالنيابة بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ أكد جديّة تحرّياته التي انتهى إليها في محضره وقد أذنت النيابة له بتفتيش مسكن عبد الله الأقرع وملحقاته هذا المسكن وهو المسكن الملاصق والذي يشغله بعض أفراد الأسرة على أن يتم الضبط والتفتيش في مدى أسبوع وفي صباح اليوم التالي حوالي الساعة ١١ صباحا انتقل إلى المسكن المأذون بتفتيشه وبصحبة الملازم أول عثمان صادق عثمان والضابط سمير فضل والمخبرون محمود عزب إبراهيم وخلاف أبوزيد وحسن علي سليمان وأحاطوا جميعا بالمنزل وصعد رئيس المكتب على حائط منخفض خلف المنزل فشاهد المتهمه تخرج بسرعة من مسكنها الملاصق لمسكن عبد الله الأقرع فأمر رجاله بمنعها من الهرب وقد عدا المخبران محمود عزب وخلاف أبوزيد خلفها وأعادها إلى مسكنها حيث عثرا بصالة المنزل على جوال به ٢٥ طربة خشيش صغيرة وأربع طرب كبيرة كما عثر خلاف أبوزيد على ورقة صفراء بها قطع الخشيش زنتها ١٢,٢ جراما بملابس المتهمه الموضوعة بحجرة نومها كما عثر بحضور رئيس المكتب بإحدى حجرات منزل المتهمه على كيس من القماش به خشيش اسطوانى الشكل وقد وجد هذا الكيس مدفونا تحت أرض حذاء الغرفة وهى غير تامة البناء كما عثر أفراد القوة على ورق سلوفان ملوث بالأفيون بفناء منزل عبد الله وعلى ميزان ومنديل به قطع من الخشيش بالطريق العام وعلى علبة صفيح بها قطعة أفيون بالطريق العام ويبلغ زنة طرب الخشيش التي عثر عليها بصالة المسكن وكذا الخشيش الذي عثر عليه مدفونا بالأرض ٧ كيلو و ٢٥٠ جراما واستند الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعنة إلى أدلة استقاها من شهادة رجال مكتب المخدرات ، ومن المعاينة التي قامت النيابة بإجرائها ، ونتيجة تحليل الخشيش المضبوط بمسكن الطاعنة ومما قرره هذه الأخيرة من ضبط جوال بمسكنها وهى أدلة سائغة مؤدية إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع الذي أثارته الطاعنة ببطلان التفتيش والأمر بمصادره به بقوله ” إن الدفع ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة إذ أنه جاء مجعلا غير محدد بالنسبة للمنزل الملاصق لمنزل عبد الله الأقرع في غير محله إذ أن

تحريرات رئيس مكتب المخدرات وأقواله بتحقيقات النيابة التي سبقت صدور الإذن قد أسفرت عن أن عبد الله يخفى المخدرات بمسكن ملاصق لمسكنه تقطنه إحدى أفراد أسرته — وقد أصدرت النيابة إذن التفتيش بناء على هذه التحريات الجدية وذلك بتفتيش منزل عبد الله والمسكن الملاصق والذي يشغله بعض أفراد أسرته وبهذا عين إذن النيابة المنزل المراد تفتيشه تعيينا كافيا بما لا يترك مجالا للدفع بالتجهيل إذ عينه بالمنزل الملاصق لمنزل عبد الله والذي يقطن به أحد أفراد أسرته ، وقد ثبت من المعاينة أن المنزل الذي تم تفتيشه وعثر به على الجوهر المخدر يلاصق منزل عبد الله ويفصله عنه سور وتقيم به المتهمه التي قررت أن عبد الله ابن عم لزوجها وبهذا يكون إذن النيابة قد صدر صحيحا إذ أنه صدر في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة وجهت إلى شخص القاطن بمنزل عينه تعيينا كافيا وهي تهمة إحراز جواهر مخدرة أو الاشتراك مع عبد الله في حيازتها وقد أسفر التفتيش عن ضبط المتهمه محرزة الحشيش المضبوط بمسكنها مما يقطع بجدية التحريات . ومن ثم يكون الدفع ببطلان الإذن وبالتالي بطلان القبض والتفتيش في غير محله إذ لا يشترط أن يكون المأذون بتفتيشه مسمى باسمه مادام الإذن الصادر بالتفتيش قد عينه تعيينا كافيا خاصة أنه لم يثبت أن أحدا يمت بصلته إلى عبد الله الأقرع عدا المتهمه تقطن بمسكن ملاصق لمسكن هذا الأخير — واستطرد الحكم يقول ”أما الدفع بأنه لا يجوز تفتيش منازل غير المتهمين إلا بإذن القاضي ولم تكن المتهمه قد اتهمت بعد فهو في غير محله أيضا إذ أن تحريرات البوليس وأقوال رئيس المكتب في تحقيق النيابة الذي سبق الإذن وإذن النيابة قد انصب على المتهمه وهي إحدى قريبات عبد الله التي تقيم في المسكن الملاصق لمسكنه باعتبارها محرزة للجواهر المخدرة وشريكة له في حيازتها وصدر الإذن بناء على ذلك أي بناء على ما أسند إليها من اتهام — ومن ثم فلا حاجة لاستصدار إذن من القاضي بذلك — وقد كان الاتهام موجها منذ البداية إلى المتهمه التي دلت التحريات على مساهمتها في جريمة إحراز المخدرات “ . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع ببطلان التفتيش وبطلان الأمر الصادر به ، لأن عدم ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا يثبت عليه بطلانه متى ثبت للحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ،

ولما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائق سليم أن مسكن الطاعة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن عبد الله الأقيرع الذي يشغله بعض أفراد أسرته . مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعة باعتبارها إحدى قريبات عبد الله المذكور وأن التحريات دلت على أنها تشارك في حيازة الجواهر المخدرة ، فلا حاجة بعد ذلك لاستصدار إذن من التاضي بتفتيش مسكنها ، ولما كان ماثيرد الطاعة في شأن سكنها في منزل سليم أبو ميدان فهو جدل موضوعي متعلق بتقدير وقائع الدعوى وأدلتها مما تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع دون معقب ، ودون أن تكون ملزمة بالرد صراحة على الحجج والاعتبارات التي يتذرع بها الدفاع لتأييد وجهة نظره ، إذ الرد عليها يكون مستفادا ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها واقتنعت بصحتها أما ما تنعاه الطاعة من استناد الحكم المطعون فيه إلى وجود المخدرات عندها وإلى ما أدت إليه مناقشتها في هذا الشأن رغم بطلان التفتيش فردود بأنه ثبت مما تقدم أن التفتيش تم صحيحا وفقا للقانون وقد أشار الحكم إلى اعتراف الطاعة بقوله ” إنه من جهة أخرى وقد اعترفت المتهمة بتحقيقات النيابة بضبط الحشيش بمسكنها وإنما قررت أن مجهولا وضعه به وفر هاربا وقد تبعته وقبض عليها أثناء هذه المتابعة وأصبح بالتالي بعد اعترافها بضبط الجوال بمسكنها مجال البحث في مدى صحة دفاعها قاصرا على أن مجهولا ألقى بالجوال في مسكنها والمحكمة لاتعمل على دفاعها من أن مجهولا ترك هذا الجوال بصالة مسكنها “ . ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى قد اقتنعت واطمأنت إلى صحة اعتراف الطاعة بضبط المخدر في مسكنها ، واستخلصت صحتها به ونسبته إليها وأطرح زعمها بأنه مدسوس عليها . لما كان ذلك ، وكانت دعوى الخطأ في الإستناد التي تثيرها في ختام مذكرة أسباب الطعن غير صحيحة لأنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد محمد كمال ككات رئيس مكتب مخدرات القنطرة شهد بأن المخبر خلاف عثر على قطع

حشيش بين ملابس المتهمه وذلك بإشراف الشاهد — لما كان ما تقدم ، فإن ما تشيره الطاعنة في طعنها لا يكون له أساس . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد استظهر عناصر جريمة إحراز المخدر بغير ترخيص في حق الطاعنة غير أنه لم يثبت عليها أن ذلك كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي ولهذا فإن المحكمة ترى في خصوص الدعوى المطروحة وإعمالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعنة وتطبق أحكام قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به اعتبارا من ١٣ يولييه سنة ١٩٦٠ على الواقعة التي صارت إثباتها في الحكم وإنزال العقاب بها في حدود ما نصت عليه المادتان ٣٧ و ٣٨ من القانون المذكور .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا والحكم في الدعوى على الأساس المتقدم .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٣٥)

الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ القضائية :

سلاح . عقوبة . مصادرة .

(١) الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل .

(ب) المصادرة وجوبا . تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للمالك وحائزه على السواء .
نص المادة ٣٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى
المادة ١/٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير الحسن النية . عدم جواز مصادرة
السلاح المرخص بحمله لئلا يترك لم يسهل في الجريمة .

١ — الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل — وإنما يجوز الترخيص
لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة .

٢ — المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة
بمن في ذلك المالك والحائز على السواء — أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه
الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة
ما يملكه ما دام مرخصا له قانونا فيه ، ذلك أنه يجب تفسير نص المادة ٣٠
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضي بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع
الجريمة في جميع الأحوال ، على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠
من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير الحسن النية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المتهمين بأنهما ، الأول حاز وأحرز سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية) خرطوش بدون ترخيص وأحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة بدون ترخيص . والثاني : سلم السلاح الناري سالف الذكر والمرخص له بإحرازه لآخر غير مرخص له بذلك هو المتهم الأول . وطلبت إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٣ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام ماعدا المادتين ٣ و ٢٩ مع تطبيق المواد ٢/٣٢ ، ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وتغريمه خمسة جنيهات وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبتين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره وأمرت بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين . وبراءة المتهم الثاني (الطاعن) مما أسند إليه . فقرر الطاعن (المحكوم ببراءته) الطعن في هذا الحكم بطريق النقض (فيما يختص بمصادرة السلاح) ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن ملخص أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وبه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه قضى ببراءته من التهمة المسندة إليه وهي أنه سلم السلاح الناري المرخص له بإحرازه لآخر غير مرخص له بذلك وذكر الحكم في هذا الشأن بأن الطاعن ترك السلاح في محل الحراسة ، وأن المتهم الأول الذي قضت المحكمة بإدانتة هو الذي تطوع لتوصيل البندقية - ويقول الطاعن بأنه في هذه الحالة لا محل للحكم بمصادرة السلاح لأن في ذلك إخلالا بشخصية العقوبة ومخالفة لحكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي نصت على عدم جواز الإخلال بحقوق الغير حسن النية - وقد أبدى الدفاع ذلك للمحكمة فلم ترد عليه مما يشوب حكمها بالقصور .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن السلاح المضبوط مرخص به للطاعن وكانت النيابة قد وجهت إليه تهمة تسليمه لشخص آخر غير مرخص

له بإحرازه فقضت المحكمة براءة الطاعن مما أسند إليه تأمينا على أنه لم يثبت أنه سلم السلاح لمن ضبط معه ، وإنما تطوع هذا الأخير لنقل السلاح إلى منزل عمه الطاعن فضبط معه في طريقه إليه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم تسند إليه جريمة ما ولم يثبت للمحكمة أنه سلم السلاح لآخر غير مرخص بحمله فبرأته من هذه التهمة . لما كان ذلك ، وكانت الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل وإنما يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة ، وكان نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال يجب تفسيره على حدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تمنح حقوق الغير الحسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة ، فإنه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصا له قانونا فيه ، لما كان ما تقدم ، فإن القضاء بالمصادرة يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود إسماعيل المستشارين .

(٣٦)

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١-ب) إتلاف أوراق حكومية . جريمة المادتين ١٥١ و ١٥٢
عقوبات .

(١) نوع الأوراق . من بينها محضر الجز في يد المندوب لتوقيعه .

(ب) القصد الجنائي : مالا ينفي قيامه . جهل الجاني بشخص حافظ الأوراق وأنه
مأمور بحفظها . علة ذلك .

(ج) مسئولية جنائية . قانون .

الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بعذر . مثال في الأمر العسكري
رقم ٥ لسنة ١٩٥٦

(د) دفاع . الدفاع القانوني الظاهر البطلان .
عدم التزام المحكمة بالرد عليه .

١ — محضر الجز في يد المندوب لتوقيعه يعد من الأوراق المكلف بحفظها
والمشار إليها في المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

٢ — لا يشترط القانون لقيام جريمة إتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها
أن يكون الجاني عالما بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع
من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في
المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها .

٣ — الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين
والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات

بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

٤ — لا تلتم المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أُلّف عمدا أمر المجز الإدارى الموقع عليه بمعرفة الحكومة من الحراسة المقامة على أموال الرعايا البريطانيين لصالح شركة أنجلو أجيبيان مورتورز . وطلبت عقابه بالمادة ١/١٥٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجزائية المترتبة على الحكم بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن أسباب الطعن تنلخص فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون كما جاء قاصرا فى التسيب وفى ذلك يقول الطاعن فى السبب الأول إن الحكم المطعون فيه قضى بإدائته بتقتضى المادة ١٥٢ من قانون العقوبات مع أن هذه المادة لا تنطبق على محضر المجز موضوع الدعوى ، هذا فضلا عن أن هذا المحضر لم يكن قد اتخذ الصيغة النهائية من حيث توقيع المدين عليه والحارس والشهود والموظف الذى حرره ويقول بأن الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى خليا من الرد على هذا الدفاع رغم أنه تمسك به . ويقول الطاعن فى السبب الثانى والثالث والرابع إن سوء النية منعدم فى جانبه لأن الشخص الذى قام بتوقيع المجز هو موظف فى الشركة ولم يكن الطاعن يعلم بفرض الحراسة على الشركة ولا بتعيين حارس عليها ومن حقه توقيع المجز الإدارى ،

كما يقول بأن الججز الإدارى يستلزم وجود أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى أو من ينوبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة وليس فى القضية إنابة صادرة لمن قام بتوقيع الججز مما يجعل عمله باطلا وبالتالى فإن المحضر الذى حرره المندوب وهو المحضر موضوع الدعوى يكون باطلا كذلك ، وتمزيقه لا يقع تحت طائلة العقاب . ويقول الطاعن فى السبب الأخير بأن أسباب الحكم المطعون فيه جاءت قاصرة حيث لم يرد الحكم على دفاعه الذى أبداه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله ” إن جورج نقولا حبيب مندوب قضائى الحراسة الخاصة على شركة أنجلو أجهشيان موتورز أبلغ بأنه قام ببناء على أمر الحارس لتوقيع الججز على أموال الشركة الفنية للنقل بالسيارات والضامنين لها ومن بينهم زكى حنا نخله وقد توجه إلى موطن الأخير ومعه العسكرى محمود مرسي وهناك تقابل مع زكى حنا وأفهمه بأموريته فسمح له بتوقيع الججز وبعد الانتهاء من توقيع الججز وكتابة محضره قرأه عليه وفى أثناء ذلك دخل المتهم الذى هو نجل المحجوز عليه ودارت بينهما مناقشة انتهت بأن قام بتمزيق محضر الججز ، وذلك الججز صادر لصالح الحراسة الخاصة على شركة أنجلو أجهشيان موتورز . ولما كانت المادة ١٥١ من قانون العقوبات التى تحيل إليها المادة ١٥٢ التى طبقها المحكمة تنص على ” أنه إذا سرق أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة فى المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت فى عهده لسبب إهماله بالحبس ... الخ ” ثم جاءت المادة ١٥٢ تنص على ” من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر فى المادة السابقة يعاقب بالحبس ، فإن كان الفاعل لذلك هو المحافظ لتلك الأشياء ، يعاقب بالسجن ... ” وكان الحكم قد أثبت أن مندوب الججز كان مكلفا بتوقيعه وأنه بعد أن وقع وحرر محضره فعلا أقدم الطاعن على تمزيق هذا المحضر ، ولاريب أن هذا المحضر فى يد المندوب المذكور يعد من الأوراق المكلف بحفظها والمشار إليها فى المادة ١٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما انتهى إليه من تطبيق المادتين ١٥١ و ١٥٢ على

فعلته يكون صحيحا في القانون ، لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط لقيام جريمة إتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها أن يكون الجاني عالما بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها ، ولما كان الأمر العسكري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ هو تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن في شأن المسائل المتقدمة هو دفاع قانوني ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، أما ما يشير به الطاعن من عدم وجود أمر بالججز فقد تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها لتحقيق هذا الوجه من الطعن أن جورج نقولا حبيب مندوب الججز قدم للمحقق الأمر الكتابي الصادر من الحارس بتكليفه بالججز على الشركة الفنية للنقل بالسيارات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه . موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، ومادل بونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(٣٧)

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٠ القضائية :

عقوبة . ارتباط . مثال . عمل .

القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار . عدم سداد الاشتراكات
للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها يجمعهما غرض جنائي واحد والارتباط بينهما غير متجزئ . وجوب إعمال
المادة ٣٢ عقوبات .

يتضح مما نصت عليه المواد ١ و ٣ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٣٦ من القانون رقم ٤١٩
لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي — أن الاشتراك في
المؤسسة هو أمر فرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام
القانون ، فينشأ في ذمة صاحب العمل الترام بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب
العمال وتوريد المبالغ المقتطعة من أجورهم ، وعند التخلف عن أداء هذه الحصص
كلها أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد
صاحب العمل المسئول عن السداد — عن نفسه وعن عماله — ويكون عدم
سداد الاشتراكات للمؤسسة متضمنا في ذاته عدم الالتحاق بها ، وبالتالي فإن
الفعلين اللذين وقعا من المتهم وقدم من أجلهما إلى المحاكمة ، وهما عدم سداده
الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها ، يجمعهما غرض جنائي واحد هو عدم
الاشتراك في المؤسسة بعدم سداد الاشتراكات بالمخالفة لنصوص القانون رقم ٤١٩
لسنة ١٩٥٥ ، والارتباط بينهما واضح غير متجزئ ، ومن الواجب الحكم على
المتهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشدهاتين الجريمتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يدفع الاشتراكات المستحقة عليه إلى مؤسسة التأمين والادخار عن شهر مايو سنة ١٩٥٦ وعدد العمال بمصنعه ١١٧ ولم يشترك في مؤسسة التأمين والادخار . وطلبت عقابه بالمواد ٢١ و ٢٢ و ٤٣ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مبلغ جنيتين وبتعدد الغرامة بقدر عدد العمال وهم ١١٧ عاملا عن التهمة الأولى . وبتغريمه مبلغ جنيتين وبتعدد الغرامة بقدر عدد العمال وهم ١١٧ عاملا عن التهمة الثانية بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قررت ضم القضايا رقم ١٨٤٨ و ١٨٤٩ و ١٨٥٠ سنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة إلى موضوع الاستئناف الحالي (١٨٤٧ سنة ١٩٥٩) وقضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٤٢ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ عن التهمة الأولى في كل قضية : بتعديل الأحكام المستأنفة يجعل الغرامة المحكوم بها عن كل حامل باعتبار عددهم في المؤسسة أربعة وستين عاملا، وعن التهمة الثانية في القضايا جميعا بالاكتفاء بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل عامل باعتبار عددهم أربعة وستين عاملا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن عن تهمتي عدم سداد الاشتراكات لمؤسسة صندوق التأمين والادخار وعدم اشتراكه في هذه المؤسسة وقضى بتغريمه جنيتين عن كل تهمة مع تعدد هذه الغرامة بقدر عدد العمال في حين أن هاتين التهمتين يقوم بينهما ارتباط لا يقبل التجزئة يتعين معه إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عنهما ذلك أنه لا يمكن أداء الاشتراك قبل حصول الاشتراك بالفعل ، والاشتراك معناه أن يؤدي المشترك ما عليه من اشتراك فلا محل إذن لأن تتعدد العقوبة بتعدد الاتهام طالما أن التهمتين أساسهما فعل واحد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يتضمن أن مفتش مكتب تفتيش القاهرة بمصلحة العمل قد أثبت في محاضر مؤرخة ٢٣/٣/١٩٥٧ أنه أثناء مروره على مصنع الطاعن تبين أنه لم يدفع الاشتراكات المستحقة عليه لمؤسسة التأمين والادخار للعمال وذلك من شهر مايو سنة ١٩٥٦ ولم يشترك في المؤسسة المذكورة في حين أن عدد عمال مصنعه ١١٧ عاملا وأنه قد سبق أن تحرر له انذار في ٢/٢/١٩٥٧ ومنح مهلة لمدة اسبوعين لدفع الاشتراكات والاشتراك في مؤسسة التأمين والادخار ورغم مضي المدة لم يقم بذلك فحررت له المحاضر في هذا الشأن — وقد تمسك الدفاع عن الطاعن أثناء محاكمته بقيام الارتباط بين موضوع التهمتين ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله ” إن القول بقيام الارتباط بين التهمتين الأولى والثانية مردود بأن القانون ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٥ نص في المادة ٣١ على إلزام صاحب العمل بتوريد الاشتراكات المقتطعة من أجورهم ولحسابهم الى مؤسسة التأمين والادخار خلال الخمسة والعشرين يوما الأولى من الشهر الثاني وتضمنت المادة ٣٠ من القانون طريقة احتساب اشتراكات العمال في المؤسسة والتي أوجب القانون على رب العمل أدائها عنهم أما التهمة الثانية فتقوم على تخلف رب العمل عن اشتراكه شخصيا في صندوق التأمين والادخار وقد نصت المادة ٣٢ من القانون ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٥ على أن يكون الاشتراك في صندوق التأمين إلزاميا بالنسبة إلى كل صاحب عمل كما يكون الاشتراك في صندوق الادخار إلزاميا بالنسبة إلى كل صاحب عمل وعامل ومؤدى التهمة الأولى هو أداء الاشتراكات المستحقة على العمال وفي الاشتراكات المقتطعة من أجورهم بالفتات التي نص عليها القانون ، أما التهمة الثانية فتؤداهما اشتراك رب العمل في صندوق التأمين والادخار ومن ثم فلا محل للارتباط بينهما“ وانهى الحكم المطعون فيه إلى معاقبة الطاعن بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين اليه .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٥ نصت على أن ينشأ صندوق للتأمين وآخر للادخار لجميع العمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وجعلت المادة الثالثة من هذين الصندوقيين شخصا معنويا اعتباريا أطلق عليه اسم مؤسسة التأمين والادخار للعمال — ولم يرسم القانون

إجراءات معينة يتعين على من يخضع لأحكامه اتباعها لالتهاق بالمؤسسة بل تناولت
المادتان ٢٠ و ٢١ من القانون المذكور بيان كيفية احتساب واداء الاشتراكات
واقطاعها ، كما نصت المادة ٢٢ على أن يكون الاشتراك في صندوق التأمين
إلزاميا بالنسبة إلى كل صاحب عمل كما يكون الاشتراك في صندوق الادخار
إلزاميا بالنسبة إلى كل صاحب عمل وعامل وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٣٦
من القانون المذكور — ويتضح من النصوص المذكورة أن الاشتراك في المؤسسة
هو أمر فرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام القانون فينشأ
في ذمة صاحب العمل التزامه بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال وتوريد
المبالغ المقتطعة من أجورهم ، وعند التخلف عن أداء هذه الحصص كلها
أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب
العمل المسئول عن السداد عن نفسه وعن عماله — ويكون عدم سداد الاشتراكات
للمؤسسة متضمنا في ذاته معنى عدم الالتهاق بها — وبالتالي فإن الفعلين الذين
وقعا من الطاعن وقدم من أجلهما إلى المحاكمة ، وهما عدم سداد الاشتراكات
للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها يجمعهما غرض جنائي واحد هو عدم
الاشتراك في المؤسسة لعدم سداد الاشتراكات بالمخالفة لنصوص القانون رقم ٤١٩
لسنة ١٩٥٥ والارتباط بينهما واضح غير متجزئ . ولما كان تقدير توافر
الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان
أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع دون معقب ما دام قد استند في تقرير رأيه
إلى أسباب سائغة مؤدية إلى النتيجة التي حصلها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى
كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها
يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل هذه المحكمة لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ،
وإذن فمتى كانت عبارة الحكم قاطعة في أن الجريمتين اللتين دين المتهم بهما إنما
ارتكبتا لغرض واحد ومرتبطان إحداها بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة
كما هو الحال في واقعة الدعوى الحالية ، فإنه يكون من الواجب الحكم على المتهم
بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين ، وبالتالي يتعين نقض الحكم
المطعون فيه وتغريم الطاعن مائتي قرش عن كل عامل باعتبار أن عددهم ٦٤ عاملا
وذلك عن التهمتين المسندتين إليه .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد حفيظ ،
وتوفيق أحمد الحسن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٣٨)

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣٠ القضائية :

تفتيش . استيقاف .

وضع المتهم نفسه موضع الريبة أمام المخبر ، ثم إقراره بإحرازه مخدرا . استيقافه واقتياده إلى
مأمر الضبط القضائي . تفتيش المأمور لثبته . لا بطلان .

إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب لمجرد سماعه
المخبرين وهما يفصيحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ
أقر لهما بإحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه ، فكان لازم هذا الإقرار تحقيق
ما أقرببه والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتاداه إلى مأمر الضبط القضائي
الذي تلقى منه المخدر الذي كان يحمله — فإن الدفع ببطلان إجراء التفتيش
يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ٢ من الجدول
رقم ١ المرافق به . فقررت ذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان
إجراءات القبض . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بعملا بمواد الإتهام . بمعاينة
المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة
المضبوطة . وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله ، فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في الإسناد إذ أثبت تقلا عن المخبرين أن الطاعن اضطرب لدى علمه بصفتهما فحاول الهرب فلما استوقفاه اعترف لهما بأنه يحرز مخدرا ، ذلك في حين أن الثابت على لسانهما في التحقيق أنهما قبضا عليه لمجرد رؤيتهما له يجري في التقاطار عند دخول المحطة فلم يكن هناك استيقاف ولا سؤال ولا إقرار سابق على القبض وقد أدى هذا الخطأ في الإسناد إلى خطأ في القانون بأن قضى الحكم برفض الدفع بطلان القبض وما ترتب عليه .

وحيث إن دعوى الخطأ في الإسناد مردودة بأن الوقائع التي ماقها الحكم على لسان المخبرين تتفق روايتهما الواردة بمحضر الجلسة . ولما كان الحكم قد رد على الدفع بطلان القبض بقوله ” ودفع الحاضر معه بطلان إجراءات القبض وفاته أن المتهم وقد هم قائما عندما أفصح المخبران عن شخصيتهما وحاول الهرب وقد وضع نفسه موضع ريبة يحق للمخبرين معها أن يستوقفاه ويسالاه عن شخصيته وسبب محاولته الهرب فإذا أقر لهما بعد ذلك أنه يحمل مخدر الحشيش يجيب جوابه وتأكدا من صحة هذه الواقعة بما شاهده من انتفاخ في جيبه كان عليهما أن يقوداه إلى رجل الضبط القضائي ليتحقق مما أقر لهما به المتهم ولا يكون ثمت بطلان فيما أجرياه من تصرف انتهى بتسليم المتهم المخدر للمحقق وعلى ذلك يكون الدفع المقدم غير قائم على سند من الواقع أو القانون ويتعين رفضه . “ لما كان الثابت مما تقدم أن المتهم قد أقر لرجلى البوليس الملقى بإحرازه المخدر وأشار إلى المكان الذى يحتفظ به فيه من ملابسه فاقناده إلى مأمور الضبط القضائي باعتبارهما من رجال السلطة العامة فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأن المخبرين حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما بإحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه فكان لازم هذا الإقرار تحقيق ما أقرب به والتثبت من صحته وكان للمخبرين أن يقناده إلى مأمور الضبط القضائي الذى تلقى منه المخدر

الذى كان يجمه ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب في القضاء برفض الدفع
للاسباب السائغة التي أوردها ويكون الطعن يبطلان بإجراء التفتيش على غير أساس .

وحيث إنه قد صدر بعد الحكم في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
وهو أصحح للطاعن بما تضمنته من عقوبات أخف ، ولما كان الحكم المطعون
فيه قد استظهر عناصر جريمة إحراز المخدر بغير ترخيص وأثبتها في حق الطاعن
ولم يثبت عليه قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإن المحكمة ترى
إعمالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥/٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن وأن
تطبق حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون الجديد وأن تنزل به العقاب في الحدود
الواردة بهما .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور الدادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق محمد الحشن ،
وعبد الحليم نيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٣٩)

الداعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ القضاية :

(١) تزوير .

إغفال المتهم التعليمات بشأن طريقة التصحيح المسموح به . متى لا يثنى مسئوليته . إذا
كان مقصودا منه تحقيق مرمى إليه بشأن تغيير الحقيقة . مثال في دفتر توزيع أراضي
طرح البحر .

(ب) رشوة .

علم الشهود بأنهم يدفعون ما لا يجب عليهم أدائه . لا يثنى مسئوليته المرتضى .

١ — إذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحا بالمعنى الذى
تجيزه التعليمات — إنما هو تغيير أساسى استقل به المتهم بعد انتهاء مهمة اللجنة
المشكلة لتوزيع أراضي طرح البحر على مستحقين ، وترقت عليه نتائج ، وكان
إغفال المتهم للتعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع إلى مجرد التراخي
في تنفيذ هذه التعليمات — بل كان مبعثه انفراد بالأمور على غير علم من اللجنة
تحقيقا للأهداف التى رعى إليها — وهى تعديل التوزيع الذى تم ، فيكون غير مسدود
ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ فى القانون إذ دانه بجريمة التزوير فى محرر رسمى .

٢ — علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الأداء لا يعفيه
من المسئولية — بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة مادام العطاء لم يكن إلا لخدمة
على الإخلال بواجبات وظيفته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : باعتباره موظفا عموميا ارتكب في أثناء تاديبه وظيفته تزويرا في محررات رسمية "دقترى استمارات واستمارة ١٣٧ أموال مقررة والرسم الكروكي الشفاف الخاص بتسليم أطيان طرح البحر إلى مستحقيها" وكان ذلك بطريق تغيير المحررات ومحو عبارات وبيانات وأرقام وشطب أخرى وإضافة غيرها ووضع إمضاء مزورة وذلك بأن محا بيانات وأثبت بدلها أسماء أخرى . وبأن شطب عبارة القبل ١٠ وكتب تحتها عبارة البحري ٩ وذلك أمام رقم ١٤ مسلسل الخاص بالقطعة المسماة إلى محمد محمد حسين عبد الله . وبأنه شطب رقمي ٢٩ و ٣٠ واستبدل كل منهما بالآخر أكثر من مرة وأثبت تحت رقم ٣٠ الأخير رقم ٢٩ وأثبت بيانات أخرى . وأسماء أخرى أمام الرقم الأول وبأن محا عبارات وأثبت بدلها اسمين آخرين . وبأن شطب رقم ٣٠ الموجود بالرسم الكروكي الشفاف وأثبت رقم ٢٩ وبأن وضع إمضاء مزورة نسب صدوره إلى أحمد محمد محمد حسن باعتباره مستلما لنصيب محمد عبد الوهاب عبد الهادي وذلك على خلاف الحقيقة مع علمه بتزويرها واستعمل المحررات الرسمية المزورة سألقة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها للمديرية لاعتمادها وأنه وهو موظف "مسيح مركز" أخذ مبلغ أحد عشر جنيها ومائتي وخمسين مليا من آخرين على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته هو تسليمها نصيبهما من أطيان طرح البحر في حوض الشيخ على القبل ١٠، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٠٣ و ١/١٠٨ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ١/٣٢ و ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتغريمه مبلغ أحد عشر جنيها وخمسة وعشرين قرشا وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون وفي الإسناد والتصور في البيان، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن بجرمة التزوير في أوراق رسمية لمجرد إجراء تصحيح في بعض الأرقام والعبارات مما يباح بتقتضى تعليمات وزارة الخزانة لرفع الخطأ وإن كان الطاعن لم يتبع فيه الأصول المقررة من وجوب أن يجرى التصحيح بالمداد الأحمر بعد شطب الأصل بنخط خفيف يظل معه مقروءا وأن يوقع رئيس اللجنة عند كل تصحيح — على أن مخالفة هذه التعليمات لا تستوجب غير المساءلة الإدارية التي تتولاها النيابة الإدارية — إن كان لها وجه ، وهي لا تقع — كما يقول الطاعن — تحت طائلة قانون العقوبات ، هذا إلى أن ما حدث من تغيير في بعض الأرقام المسلسلة لم تتغير به مواقع الأراضي الموزعة على مستحقها كما هو مستفاد من أقوال عبد الحى حربى — الذى قرر أن القطعة التي اختص بها أبوزيد دسوقى ومن معه هي التي أصابها من بداية الأمر ورجح أن تكون الأخطاء التي وقعت بالرسم راجعة إلى كثرة العمل ، ويضيف الطاعن أن الحكم قد أخطأ في الإسناد إذ استخلص من تقرير الطيب الشرعى أن الإمضاءات المنسوبة إلى أحمد محمد محمد حسن قد زورت عليه ، ذلك بأن التقرير أثبت ما يفيد أن الإمضاءات المدعى بتزويرها والإمضاءات الأربعة المعترف بها منه كلها كتبت بنخط واحد — لكن الحكم قد استخلص من هذا التقرير ما لا يؤدي إليه . وقد بنى الطاعن على القول بانتفاء جريمة التزوير انتفاء جريمة استعمال المحررات المزورة المترتبة عليها — هذا وقد قامت جريمة الرشوة التي دين بها الطاعن على خطأ في القانون ، فقد دفعت المبالغ كما يقول المدعيان محمد حسن عبد الله وسيد محمد حسن منصور على أنها رسوم تحصل للشهر العقارى مع أنهما بما لهما من خبرة في استلام مثل هذه الأراضي على علم بأن الأمر لا يتطلب رسوما ، فإذا ما دفعا ما لم يكن مستحقا فقد رفعت عنهما حماية القانون على أن ما حدث إن صح يكون جريمة النصب لا الرشوة ، وأخيرا فقد استند الحكم في الإدانة إلى أقوال متناقضة تدحضها أقوال شهود آخرين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم الثلاث التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي

إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما دفع به الطاعن من أن التغير الذي حدث بالمحررات إنما هو تصحيح مما تجيزه تعليمات الوزارة بقوله "إنه يكون أمرا لا غبار عليه متى أقر هذا رئيس اللجنة وأعضاؤها أما الكشط والمحو فلا يجوز بحال من الأحوال إذا انفرد به المتهم . إذ كل ما تقطع مراحله في هذا الصدد أنه تزوير في أوراق رسمية مما يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، ولما كان الحكم قد أثبت أن ما حدث لا يعد تصحيحا بالمعنى الذي تجيزه التعليمات — إنما هو تغيير أساسى استقل به الطاعن بعد انتهاء مهمة اللجنة وترتب عليه نتائج ، وكان إغفال الطاعن للتعليمات التى أشار إليها فى وجه الطعن عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع إلى مجرد التراخى فى تنفيذ هذه التعليمات بل كان مبعثه انفراده بالأمر على غير علم من اللجنة تحقيقا للأهداف التى رعى إليها وهى تعديل التوزيع الذى تم فكان رد الحكم على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص سائغا وصحيحا فى القانون . لما كان ما تقدم ، وكان لا صحة لما ادعاه الطاعن فى طعنه من أن تغيير الأرقام لم تتغير به مواقع الأرض الموزعة على مستحقها ، ذلك بأن الحكم قد أثبت تحقيق هذه النتيجة بالنسبة إلى محمد حسن عبد الله وعائلته وإلى زايد مبروك زايد ولم يدع الطاعن بالخطأ فى الإسناد فيما أثبت الحكم من ذلك ، هذا ولما كان الحكم لم يأخذ فى حدود سلطته التقديرية — بأقوال عبد الحى حربي ، وكان ما خلاص إليه الحكم من حصول تزوير فى البيانات الخاصة بالأرض الموزعة على محمد حسن عبد الله وعائلته وعلى زايد مبروك يكفى لجملة إذا صح ما ادعاه الطاعن من أن استخلاص الحكم لتزوير إمضاءات أحمد محمد محمد حسن غير سليم ، ولما كان لا وجه للقول بانتفاء جريمة استعمال المحررات المزورة تأسيسا على انتفاء التزوير بعد أن قام الدليل على حصوله على الوجه الذى يؤثمه قانونا . وكان علم الشهود بأنهم يدفعون للطاعن أموالا غير واجبة الأداء لا يعفيه من المسئولية بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة مادام العطاء لم يكن إلا لجل الطاعن على الإخلال بواجبات وظيفته . لما كان كل ذلك . وكان باقى ما أثاره الطاعن فى طعنه من القول باستناد الحكم إلى أقوال متناقضة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، وكان تناقض الشهود — إن صح — لا يعيب الحكم متى كان قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحبيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٤٠)

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٠ القضائية

تحقيق . تفتيش .

وجوب استصحاب كاتب لتدوينه . أثر تخلف هذا الشرط . تحول المحضر الذي يحضره المأمور المتدرب لتحقيق من النيابة العامة — دون الاستعانة بكاتب — إلى محضر جمع استدالات .

يشترط القانون لإجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه — فإذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة — ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا — إلا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال . وإنما يؤول أمره إلى اعتباره محضر جمع استدالات . ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للإذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع الاستدالات ، فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطالان المحضر الذي حرره الضابط المتدرب لتحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز " حشيشا و أفونا " في غير الأحوال المصرح بها في القانون . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ و ١٢ من الجدول (أ) الملحق بالقانون . فقررت بذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطالان الإذن بالتفتيش وماتلاه من إجراءات ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاقبة

المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه لا أساس له ويتعين رفضه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الإجراءات والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن النيابة ندبت مفتش مخدرات بور سعيد لتحقيق ما جاء بأقوال رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وكان يجب على الضابط المتدرب للتحقيق أن يصطحب معه كاتباً لأن الموظف المنسوب كالموظف الأصيل في تطبيق أحكام القانون ولكن مفتش المخدرات افتتح المحضر بنفسه بدون حضور كاتب معه فيكون محضره باطلاً وإذن النيابة باطلاً لاستناده على هذا المحضر الباطل . فضلاً عن أن البطلان يلحق الإذن لصدوره بناءً على تحريات غير جدية ، فقد ذكر رئيس مكتب مكافحة المخدرات في محضره أنه علم من مصدر سرى أن المتهم يتجرب بالمخدرات وأنه تأكد من صحة ذلك ولو كان ما اتصل بعلمه صحيحاً لاستطاع ضبط المتهم متلبساً بالجريمة ، ولكنه لم يفعل فدل ذلك على عدم جدية التحريات . وقد أشار الدفاع إلى أن تفتيش المنازل لا يتم إلا بمناسبة جريمة ترى سلطة التحقيق أنها وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى شخص معين . وأن هناك أدلة تكفى لإصدار الإذن باقتحام المنزل ، والتفتيش في هذه القضية جرى بدون دليل مما يؤدي إلى بطلان الإجراءات . كذلك لم يرد الحكم على دفاع الطاعن بأنه لا يعلم بالمخدرات ولو كان يعلم بها لأخفاها تحت البنك القائم بحله أى يجب أن ينحني من أعلا البنك إلى أسفله ، ولكن العكس هو الذى قال به الشهود ، فقد ذكروا أن المتهم كان يحاول أن ينهض واقفاً وهذه الحركة لا تدل على الإخفاء وإنما هي حركة عادية من رجل مقيم في محله الذى يعمل به ، ومما يكذب الواقعة ادعاء رجال الضبط أنهم رأوا حركة إلقاء المخدر تحت البنك مع العلم أن باب الدكان مشغول كله بالبنك الخشبي وليس له إلا مدخل صغير وهذه الحالة لا تسمح بمشاهدة حركة المتهم داخل الدكان وأن قدوم السيارة فيه التنبيه الكافى للمتهم لإخفاء ما لديه لو كان يعلم من أمره شيئاً ، ومن طاعة

المتهم أن يستعمل الميزان الموجود بمحله وظهره للشارع وهو مشغول بعمله في أغلب الأحيان ومن المتعذر عليه أن يرى ما يفعله الآخرون ، وهذا ما يؤيد صدق دفاعه من أن مجهولا ترك المخدر وهرب ، ولما شاهد المتهم هذه اللقافات ظلها بضاعة وحينئذ دأبته القوة وألصقت به تهمة الإحراز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية لحناية إحراز المخدرات التي دان الطاعن بها — وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تشير إلى أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات أثبت في محضره أنه علم من مصدر سرى أن المتهم يتجسس بالمخدرات ويقوم بتوزيعها وإخفائها في محله ، وأنه قام بالتحري في هذا الأمر وتحقق لديه ما استقاه من المصدر السرى ولما عرض محضره على النيابة ندبت مفتش المخدرات للتحقيق عما جاء في هذا المحضر ثم أذنت النيابة بضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه ودكانه لضبط ما يوجد لديه من المخدرات وتوجهت القوة إلى دكانه فوجدوه واقفا أمام بنك في مدخل الدكان وعندما وقع نظره عليهم انحنى إلى أسفل البنك فأسرع الضابط إلى المتهم فوجده ممسكا بكيسين من القماش الأبيض وطربتين من الحشيش فقبض عليه .

وحيث إن الطاعن دفع في جلسة المحاكمة ببطلان الاذن بالتفتيش وما تلاه من إجراءات تأسيسا على أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وفقا للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما وأن مفتش المخدرات قام بسؤال رئيس مكتب مكافحة المخدرات عما جاء في محضر تحرياته ولم يستصحب معه كتابا كما هو الحال إذا باشرت النيابة العامة التحقيق ، ومن ثم يكون التحقيق باطلا والاذن الصادر من النيابة باطلا كذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقوله ”لأنه مردود من ثلاثة أوجه : أولها أن القانون لا يشترط أن يستصحب رجل الضبط القضائي معه كتابا ليدون محضر التحقيق الذي يجريه بناء على تدب صادر إليه من النيابة العامة وثانيها أن التفتيش الذي لا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح هو تفتيش المنازل فقط وذلك حسبما تقضي به المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأما غير ذلك من حالات التفتيش فإن القانون لا يشترط إجراء تحقيق ما ، والثابت

في حالة هذه الدعوى أن الاذن وإن كان قد صدر بتفتيش مسكن المتهم إلا أنه صدر أيضا بتفتيشه وتفتيش محله وقد عثر على المواد المخدرة في محله أثناء وجوده به. ومن ثم يكون الإذن بالتفتيش صحيحا فيما يتصل بشخص المتهم ومحله ، وثالثها أن ندب النيابة العامة اليوزباشى للضبط والتفتيش بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم منه واستظهارها قدرا من القرائن يكفى لتبرير التصدى لحرية المتهم الشخصية والتعرض لحرمة مسكنه للكشف عن جريمة إحراز مواد مخدرة دلت هذه القرائن على نسبتها إليه هو بمثابة التحقيق المفتوح ، ذلك أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق وقد اتخذته النيابة باعتبارها سلطة تحقيق فكأنها قد باشرت التحقيق فعلا في الدعوى، ومن ثم يكون الدفع في غير محله ولا سند له في القانون ويتعين لذلك رفضه “ .

وحيث إن ما انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ، ولما كان القانون يشترط لإجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه ، وكان المحضر الذى حرره مأمور الضبط القضائى بانتداب من النيابة العامة وإن كان ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار مايجريه تحقيقا ، إلا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال وإنما يؤول أمره إلى اعتباره محضر جمع استدالات . لما كان ذلك، وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع الاستدالات فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطلان المحضر الذى حرره الضابط ولما كان التفتيش قد وقع بحمل عمل الطاعن دون مسكنه فلا محل لما يشيره في شأن تطبيق المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما ما ينهاه الطاعن على جدية التحريات ، فإنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة ، فالنيابة حين تصدر إذنها بالتفتيش أن تقدر مبلغ جدية التحريات ودلائلها على وقوع جريمة معينة من المراد تفتيشه ، ولما كانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما رأته من ذلك ورتبت عليه قولها بصحة هذا الإذن فلا معقب عليها في ذلك . لما كان ذلك، وكان ما يشيره الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يرد على دفاعه من أن المخدرات مملوكة لشخص آخر غير المتهم وأنه لو يعلم بها لأخفاها وأن قدوم السيارة فيه التنبيه الكافى للمتهم

لإخفاء مالهديه وأن باب الخائوت مشغول بالبنك الخشي ولا يسمح بمشاهدة حركة المتهم داخل الدكان ، فهو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا مادام ردها مستفادا ضمنا من انقضاء بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

وحيث إنه لما كانت الواقعة كما هي ثابتة في الحكم تنبذ أن الطاعن إنما كان يحزر المخدرات بقصد الاتجار ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بهد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكانت القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بمآجاء فيه من عقوبات أخف وعملا بأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٤١)

الطعن رقم ٢٣٥٤ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . تسليبه .

بقعة وقوع الجريمة . متى لا تلتزم المحكمة بتحديد ما ؟ عندما لا تكون مؤثرة في الاختصاص أو عنصرا من عناصر الجريمة أو ظرفا مشددا للعقوبة .

لا تلتزم المحكمة — التي لم ينازع المتهم في اختصاصها المكاني بنظر الدعوى — بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، ما دامت ليست عنصرا من عناصرها ، ولم يرتب القانون أثرا على مكان مقارفتها باعتباره ظرفا مشددا للعقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تختلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤاها عبارة عن خلع رأس الكعبرة بالذراع الأيسر مصحوب بإذناقات في حركات المرفق وكب وبطح الساعد والتي تقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠٪ . وطابت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقررت بذلك ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى وجهى الطعن هو التصور وخطأ الإسناد والتناقض ذلك أن الحكم المطعون فيه في تحصيله لواقعة الدعوى لم يبين مكان وقوع الحادث . وكيفية حصول النزاع والأشخاص الذين كانوا مع الطاعن وقت نشوبه — خاصة وأن أقوال المجنى عليه لم تستقر على رواية واحدة في هذا الشأن إذ ذكر في بلاغه أن الطاعن وأباه وأخاه اعتدوا عليه وهو بالزراعة ، ثم عاد في تحقيق النيابة فقرر أن الطاعن وحده هو الذى اعتدى عليه حينما كان يجلس أمام منزله ، ولم يذكر بجلسة المحاكمة أن والد الطاعن وأخاه كانا معه . وعلى الرغم من هذا الإضطراب البادى في أقوال المجنى عليه والذى أشار إليه الدفاع في مرافقته فقد رد عليه الحكم بأنه لا تناقض بين ما جاء ببلاغ الحادث وما أدلى به المجنى عليه في التحقيق ما دام أنه قد نسب الاعتداء للطاعن في جميع أدوار التحقيق ، وهو قد ينطوى على خطأ في الإسناد وتناقض في الأسباب مما يتعين معه نقض الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إنه في يوم ٢٠/٤/١٩٥٧ يجمع القاضي بزمام فرشوط مركز نجع حمادى مديرية قنا ولنزاع على فصل حد بين أرض عبد الله أحمد جحرود (والد الطاعن) وزراعة حسين تركى منصور (والد المجنى عليه) إعتدى المتهم أحمد عبد الله جحرود (الطاعن) على المجنى عليه حامد حسين تركى بأن ضربه بعصا على ذراعه الأيسر أحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت عنها ناهة مستديمة يستحيل برؤها وهى عبارة عن خلع رأس الكعبرة بالذراع الأيسر مصحوب بإعاقات في حركات المرفق وكب وبطاح الساعد وضنور في محيط الساعد الأيسر عن نظيره الأيمن يقدر بنحو ١ سم وضنور في أسفل العضد الأيسر عن نظيره الأيمن يقدر بنحو ١ سم وهذه العاهة تقلل من كفاءة المجنى عليه على العمل بنحو ٢٠٪ “ واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه والتقارير الطبية الشرعية وقد حصل الحكم أقوال المجنى عليه بأن نزاعا كان قد قام بين والده وبين الطاعن ووالده وأخيه على حد بين قطعة أرض يستأجرها والد المجنى عليه ومجاورة لأطيان والد الطاعن وقد تجدد هذا النزاع على فصل الحد يوم الحادث بجأه الطاعن ومعه والده وأخوه وضربه الطاعن بعصا على يده ضربة واحدة .

وحيث إنه لما كان الثابت مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في صدره مكان الحادث الذي يتعين به الإختصاص ولم ينزع الطاعن في اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تذكر في حكمها بقعة وقوع الجريمة ما دامت ليست عنصرا من عناصرها ولم يرتب القانون أثرا على مكان مقارفة الجريمة باعتباره ظرفا مشددا للعقاب . وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن بشأن اضطراب أقوال المجنى عليه وتناقضها بقوله "إنه ليس هناك تناقض بين بلاغ الحادث وبين أقوال المجنى عليه إذ الثابت من البلاغ أنه حقيقة نسب الاعتداء في البلاغ إلى الثلاثة — المتهم وأبيه وأخيه — إلا أنه قرر في جميع أدوار التحقيق أن المتهم هو الذي ضربه وأن والد المتهم وأخاه كانا معه . وهذا ليس تناقضا كما يدعى المتهم ما دام أن الاعتداء بالضرب قد نسبته إلى المتهم في جميع أدوار التحقيق" . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه مطابقا لما هو ثابت من أقواله بمحضر جلسة المحاكمة ، وكان الحكم قد أخذ من أقوال المجنى عليه بما اطمأن إلى صحته ، وليس بين أسبابه ما يناقض ما أثبتته الحكم مما استقر في عقيدة المحكمة من أن الطاعن وحده هو الذي اعتدى على المجنى عليه فأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة المستديرة . لما كان ذلك ، فإن الطعن على الحكم يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد
انخسن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود استاميل المستشارين .

(٤٢)

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ القضائية :

رشوة .

(أ) الغرض منها . الإخلال بواجب التبليغ عن الجرائم . كون هذا الإخلال يشكل جريمة
في ذاته . حكم القانون لا يتغير . المادة ١٠٨ عقوبات .

(ب) عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بواجب التبليغ عن الجرائم . المادة ١٢٦ . ج .

(ج) رشوة . توافر الجريمة : ولو كان العطاء سابقا أو معاصرا أو لاحقا مادام الامتناع
عن أداء واجبات الوظيفة أو الإخلال بها كان بناء على إتفاق سابق . مثال .

١ — عدلت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ، وجاء نصها مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب
كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب
إلى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يتكفل
دائما أن تجرى على منن قويم . ومتى تقرر ذلك وكان الامتناع عن أداء واجب
التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر إخلالا خطيرا بواجبات الوظيفة التي تفرض على
المنهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التي
يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته ، ويستوى أمرها في حكم القانون مع
امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته . وكان حكم
القانون لا يتغير ولو كان الإخلال بالواجب جريمة في ذاته — وهو ما تؤكد
المادة ١٠٨ من قانون العقوبات — فإنه إذا تقاضى الموظف جملا مقابل
هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب . ويكون من عرض الجمل لهذا
الغرض راشيا مستحقا للعقوبة .

٢ - عدم الاختصاص المكانى لا شأن له بالإخلال بالواجب العام للتبليغ عن الجرائم .

٣ - نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الإخلال أو أن يكون لاحقا عليه ، ما دام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الإتيان بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقا عليه من قبل ، فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : باعتباره مستخدما عموميا (خفير نظامى) اختلس أوراقا مسالمة إليه بسبب وظيفته بأن اختلس بلاغا مسالما إليه لتوصيله للنقطة مؤشرا عليه من نائب العمدة بإحالة إليها وباعتباره مستخدما عموميا قبل رشوة للامتناع عن أداء عمل وظيفته بأن قبل من المتهم الثانى تعهده بأن يدفع له مبلغ عشرة جنيهاً بموجب كميالة حررها لصاحبه على سبيل الرشوة وذلك فى مقابل اختلاسه بلاغا محالا إلى نقطة البوليس ضد صهر المتهم الثانى وابنه باتهامهما بالسرقة وإخلاء سبيلهما والمتهم الثانى عرض الرشوة على مستخدم عمومى ليمتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن تعهد بأن يدفع للمتهم الأول مبلغ عشرة جنيهاً حررها كميالة على نفسه مقابل اختلاس المتهم الأول البلاغ المقدم ضد صهره وابنه باتهامهما بالسرقة وإخلاء سبيلهما وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام ما عدا المادتين ١٠٩ مكرر و ١١١ وبدلا عنهما

المادتين ١٠٣ مكرر و ١٠٧ مع تطبيق المادة ١٧ من ائقانون المذكور للمتهمين
والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للمتهم الأول بتعاقبه بالسجن لمدة ٥ سنوات
وتغريمه ثلاثة آلاف من الجنيئات وبجزائه من وظيفته لما أسند إليه ، بتعاقبه
المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألفين من الجنيئات
وبمصادرة الكمبيالة المضبوطة قطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التتض
... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون
وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور
في بيان العمل الذي يعتبر من أعمال وظيفة الخفير المتهم الأول والذي قدمت
الرشوة من أجله ، والفعل المنسوب إلى الطاعن لا يتحقق به أركان جريمة الرشوة
لأن العمل المطلوب إلى الخفير أدائه جريمة ولا يمكن أن تدخل الأعمال الإجرامية
في أعمال الوظيفة ، هذا فضلا عن خروج مكان ضبط واقعة السرقة المذكور بعرض
الرشوة من أجل اختلاس البلاغ المقدم عنها عن الاختصاص المكاني لنائب العمدة
الذي أشر على البلاغ مما تعتبر معه تأشيرته باطله قانونا ، كما جاء الحكم قاصرا
في الرد على ما دفع به الطاعن من أن الحكم في قضية السرقة حاز قوة الشيء المقضي ،
وفي الرد على دفاع الطاعن من أن المتهم الأول قام من جانبه بإجابة ما طلب منه
أدائه قبل تحرير الكمبيالة بمبلغ الرشوة المعروض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ”إن الطاعن الأول
”الخفير داعي الإنصاف الحفي“ أبلغ العمدة الشيخ حسن علوان في ٢٩/٧/١٩٥٨
بسرقه أخشاب مملوكة للحكومة ضبطها عند المدعو محمد حموده وابنه محمد من عزبة
الخزان ، فانتقل العمدة إلى مكان وجودها وعابنها ، وظهر له أنها من الأخشاب
المملوكة للحكومة ، فأشر على البلاغ المقدم من الخفير المبلغ وسلمه إياه مع المعاينة
التي أجراها كما سلمه إقرارا من الخفير السعيد حسن رضوان بحراسة هذه الأخشاب

المسروقة لحين إجراء المعاينة بمعرفة ضابط النقطة ، وكلف الخفير المتهم بالتوقيع على هذا الإقرار كما كلفه بأخذ المتهمين والبلاغ والتوجه إلى النقطة لإبلاغ الحادث ونظرا لعلاقة النسب بين المتهم الثانى على محمد سلامة " الطاعن " وبين المتهمين بالسرقة ، فقد حرر على محمد سلامة سنداً بمبلغ عشرة جنيهات لصالح الخفير داعى الإنصاف ، وقام بإيداعه لدى محمد عبد الرازق حجازى وذلك مقابل عدم التبليغ عن سرقة الأخشاب ، وبعد ذلك صرف الخفير — المتهم الأول — زميله السعيد رضوان حسن بحجة أنه سيتولى هو عنه حراسة الخشب المسروق ، كما أنه أعدم البلاغ بما تضمنه من تأشير وما تحرر عليه من معاينة العمدة ولم يبلغ الحادث إلى النقطة كما كان قد كلفه العمدة وذلك بعد تحرير السند لصالحه وإيداعه أمانة لدى محمد عبد الرازق حجازى ، ولما علم العمدة بذلك بعد أيام قليلة أبلغ الحادث إلى الجهات المختصة " واستند الحكم فى ثبوت هذه الواقعة على الطاعن إلى أقوال على حسن علوان والسعيد رضوان حسن ومحمد عبد الرازق حجازى والبارز السيد العزومى وهى أدلة سائغة مؤدية إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، ولما كانت الواقعة على هذه الصورة التى أوردها الحكم تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجناية عرض الرشوة التى دين الطاعن بها من حصول العرض لمستخدم عام هو الطاعن الأول — وهو خفير نظامى — للإخلال — بواجبات وظيفته بالامتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة المكلف به قانونا ، وهو يعتبر إخلالا خطيرا بواجبات الوظيفة التى تفرض عليه بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته ، ويستوى أمرها فى حكم القانون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته تطبيقا لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى عدت صور الرشوة وجاء نصها مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل غيب بمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ، ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل دائما أن تجرى على سنن قويم فإذا تقاضى الموظف جعلا مقابل هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب . ويكون من عرض الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقوبة . لما كان ذلك ، وكان حكم القانون لا يتغير ولو كان الإخلال

بالواجب جريمة في ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات التي تنص على أنه إذا كان الغرض من الرشوة إرتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الرشوة، فيعاقب الراشي والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا ، ولما كان الطاعن لم يدفع أمم محكمة الموضوع بعدم الإختصاص المكاني لنائب العمدة في ضبط السرقة ، وكان عدم الإختصاص المكاني لا شأن له بالإخلال بالواجب العام لهذا التبليغ ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقوة الشيء المنقضى في قضية السرقة ولم يتمسك بضم قضية السرقة . وكانت هذه القضية منقطعة الصلة بجريمة الرشوة أيا كان الحكم الصادر فيها ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال الموجب لعرض الرشوة ، ذلك لأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ نص في المادة ١٠٤ منه على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك ويستوى الحال أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الإخلال ، أو أن يكون العطاء لاحقا عليه ما دام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الإتيان بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجبات الوظيفة ، وقد ربط الحكم بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقا عليه من قبل الإخلال بالواجب . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما ذكر يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد غفني ، وتوفيق أحمد الحشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٤٣)

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) مسئولية جنائية . ضرب . عاهة .

مسئولية المتهم عن العاهة ولو رفض المجنى عليه إجراء الجراحة لما قدره من خطرها على حياته .

(ب) دفاع . الرد الضمني .

الدفاع الموضوعي الذي يكفي فيه الرد الضمني . مثال .

١ — رفض المجنى عليه إجراء الجراحة ، لما قدره من خطرها على حياته ، هو من خالص حقه ، وإذا انتفى عنه سوء القصد فقد تعينت مساءلة المتهم عن العاهة باعتبارها من نتيجة عمله .

٢ — ما أثاره المتهم في دفاعه من أن إصابة المجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما : المتهم الأول أحدث عمدا بالمتهم الثاني الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي كسر بعظام الأتف والحاجز الأتفي مع ميل كبير للناحية

اليسرى يضيق من مجرى الأنف الأيسر ويتسع الأيمن مما يعوق حركة الشهيق والزفير ويعرضه للنزلات الأنفية والصدفية ويقلل من كفاءته وقدرته على العمل بنحو ١٥٪ وأحدث عمدا بالمتهم الثانى الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . والمتهم الثانى : أحدث عمدا بالمتهم الأول الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تقل عن العشرين يوما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول و ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة للثانى . فأمرت الغرفة بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول وبمادة الإتهام بالنسبة إلى المتهم الثانى . بحبس المتهم الأول مستين مع الشغل لما أسند إليه . وبتفريم المتهم الثانى ثلاثة جنهات .

فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها مجددا هيئة أخرى . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة مستين .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض " للمرة الثانية " ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى القانون وفى الإسناد والقصور فى التسيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن بجناية إحداث عاهة مستديمة رغم ما ثبت من التقرير الطبي الشرعى من إمكان تدارك هذه الحالة بإجراء جراحة بدأ بها المجنى عليه بغير خطر على حياته وليس يحق للمجنى عليه أن يتمتع نعتا من إجراء هذه الجراحة للإضرار بالطاعن هذا إلى أن الحكم قد أخطأ فى الإسناد بأن نسب إلى الشاهدين هاشم محمد المنيرى وفتح الله عبد الستار أنهما شهدا فى التحقيقات وبالجلسة بأن الطاعن قذف المجنى عليه بمجبرة مع أن أقوالهما

بالجلسة قد خلت من ذلك كما أنه قصر في الرد على مادفع به الطاعن من أن إصابة المجنى عليه كانت قديمة مستدلا على ذلك بأن ضربه بقاعدة محبرة من شأنه أن يحدث به إصابات أشد جسامة من التي شوهدت به ، فضلا عما يمكن أن تسببه الإصابة الشديدة من إغماء ونزيف مما لم يحدث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما طلبه الدفاع من اعتبار الواقعة جرحا استنادا إلى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من إمكان زوال العاهة بالجراحة بقوله ” وبما أن المجنى عليه قرر أمام المحكمة بجلسته ٩ من أبريل سنة ١٩٦٠ بأنه لن يجرى هذه العملية ومن ثم يتعين مؤاخذة المتهم طبيا لحالة المجنى عليه الراهنة لأن المتهم مسئول عن هذه النتيجة التي جاءت محتملة لفعله مادام أن المجنى عليه قد قدر أن مثل هذه العملية قد تعرض حياته للخطر وهو حر في هذا التقدير ورفض على هذا الأساس إجراءاتها “ . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة من أن رفض المجنى عليه لإجراء الجراحة إنما كان لما قدره من خطرها على حياته ، وكان هذا التقدير من خالص حقه وإذا انتفى عنه سوء القصد فقد تعينت مساءلته عن العاهة باعتبارها نتيجة عمله ، ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين له أصله الثابت بالتحقيقات ، وكان ما أثاره الطاعن في دفاعه من أن إصابة المجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٤٤)

الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٠ القضاية :
حكم . بياناته .

تاريخ صدور الحكم . بيان جوهرى . ان ذلك : بطلان الحكم الابتدائى عند خلوه من هذا البيان . امتداد البطلان إلى الحكم الاستئنافى ائدى إليه لأسبابه دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة .

تاريخ صدور الحكم هو من بياناته الجوهرية ، وخلو الحكم الابتدائى من هذا البيان يؤدى إلى بطلانه ، ويكون الحكم الاستئنافى إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائى ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها باطلا أيضا لاستناده إلى أسباب حكم باطل .

الوقائع

أقامت المطعون ضدها هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنج ضد المتهم "الطاعن" بعريضة أعلنت إليه قالت فيها إنه تعدى عليها بالسب العلنى المخدش للشرف والإعتبار "بأن وجه إليها الألفاظ الواردة بعريضة الدعوى" وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات وحبسه لمدة أسبوعين وكفالة . ١ جنيهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس مع إلزامه بأن يدفع للدعية بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . وقد خلا هذا الحكم من تاريخ إصداره . فاستأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة

الاستئنافية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتأييد الحكم المستأنف . وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه مع أن هذا الحكم الأخير جاء خلوا من بيان التاريخ الذي صدر فيه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح لأنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه خلا من تاريخ صدوره . ولما كان خلوا الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى بطلانه ، وكان الحكم الاستئنافية إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبا باجديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده إلى أسباب حكم باطل ، مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لكلتا الدعويين الجنائية والمدنية بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب على ، وحنس خالد المستشارين .

(٤٥)

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . دفاع . نقض .

إثبات صحة الأوراق - انطعن بالتزوير فرعيا . دو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع - عدم التزامها بإجابه عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم . لا إشراف لمحكمة النقض على هذا التقدير .

رأى الخبير . المحكمة هي الخبير الأعلى . نطالق هذا المبدأ .

طلب التأجيل . متى لا يعاب على المحكمة الإلغيات عنه ؟

(ب) دفاع .

طلب ضم أوراق . إمكانية تحقيقه لا تمنع من إدانة المتهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى .

(ج) تحقيق :

جواز الإطلاع على الأوراق في غيبة المتهم . كل ما لزم أن يتمكن بما قد يكون في هذا الإجراء من قص أو عيب .

(د) اخلاص أموال أميرية . صفة مأمور التحصيل .

يكفي قيام المتهم بعملية التحصيل بحسب توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية . لا يشترط الندب الكتابي .

١ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية عن الفصل

الخاص بدعوى التزوير الفرعية — هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها — فمتى قدرت أن المتهم هو الذي كتب القسائم التي أنكرها ، فإنها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع في شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير في اقسائم المذكورة أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة بالإستجابة إليه ، وما دام أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه ، فلا يصح أن يعاب عليها إلتفاتها عنه .

٢ — إستحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الأوراق لا تمنع من إدانته ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي لها .

٣ — يجوز للنيابة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطل غياب المتهم هذا الإجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره — كما هو الشأن في سائر الأدلة .

٤ — لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأموري التحصيل المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي — بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا إختلس مبلغ ٣٧ جنيتها و ١٠٠ مليم بخلاف القسيهتين اللتين لم يستدل عليهما حالة كونه من مأموري التحصيل وسرق وأتلف دفتر قسائم تحصيل و قسائم تحصيل أخرى مبينة بالمحضر وأوراق دفتر مراجعة وأحاله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١١ ، ١١٢ ،

١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات وجنة المادة ١/١٥٢ من القانون المذكور ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام والمادة ١٧ بالنسبة للتهمة الأولى بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وبغزله من وظيفته وبراءته من التهمة الثانية عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اختلاس أموال وأوراق للدولة بوصفه من مأموري التحصيل قد انطوى على إخلال بحق الدفاع كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المدافع عنه طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على الإيصالات الثلاثة المتعلقة بالاختلاس الذي وقع يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٥ والتي أنكر صدورها منه طبقا للمادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية كما طلب ضم جميع الأوراق التي توصلت منها اللجنة التي شكلت لفحص أعماله إلى نسبة الاختلاس إليه المقول بحصوله في أيام ١٠ و ١١ و ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ تأسيسا على أن عمل رئيس تلك اللجنة محل شك كبير نظرا إلى توليه رئاسة قلم المراجعة في الأيام التي نسبت فيها حوادث الاختلاس إلى الطاعن وإلى أن الإطلاع على تلك الأوراق في التحقيق لم يشمل جميع ما ينبغي الاطلاع عليه وقد تم ذلك في غيبة الطاعن . وقد التفت الحكم عن هذين الطلبين لعل غير سائغة إذ بنى رفضه للطلب الأول على قيام التشابه التام بين الكتابة الثابتة بالقسائم المطعون عليها وتوقيعات الطاعن بالقسائم السابقة واللاحقة عليها مما يغني عن ندب خير للمضاهاة ، دون أن يبين الحكم أوجه التشابه حتى تتحقق رقابة محكمة النقض على صحة هذا الاستخلاص . و برر الحكم إطراره للسبب الخاص بضم الأوراق باطمئنانه إلى أعمال اللجنة ، وكان من المتعين على المحكمة أن تتولى بنفسها الإطلاع على القضايا والأوراق المتعلقة بالاختلاس المنسوب إلى الطاعن لأن الأصل هو طرح الدليل على بساط البحث في الجلسة حتى يتناوله الخصوم بالمناقشة . ولا يغني عن طلب تمكين الطاعن من الطعن بالتزوير أن تقول المحكمة إنها قامت بتحقيق هذا الإدعاء بنفسها وانتهت إلى فسادها

في الالتفات عن هذا الطلب من حرمان للطاعن من تقديم أدلته على تزوير الأوراق المطعون عليها منه بالطريق الذي رسمه القانون . كما التفت الحكم عن الإستجابة إلى ما طلبه المدافع عن الطاعن من مناقشة كل من السيد / عباس حلمي كاتب المراجعة في الأيام المقول بحصول الاختلاس فيها والسيد / صديق عفت لما أسفر عنه التحقيق بالجلسة من أن نظام العمل في التحصيل بالمحكمة التي وقع الاختلاس بها لا يمكن المحصل من اختلاس أى مبلغ يحصله نظرا إلى رقابة كاتب المراجعة على عملياته يوميا وإشراف رئيس الحسابات عليها وقد برر الحكم رفضه لهذا الطلب بعدم الحاجة إلى استدعاء كاتب المراجعة الذي أحيل إلى المعاش والاكْتفاء بسماع كاتب المراجعة يوم ١٩٥٥/٨/٣١ وبأن الخطأ الذي يفترضه الدفاع في العملية الحسابية — دون ثمة دليل عليه — ما كان ليحول بين الطاعن وتوريد جميع المبالغ التي حصلها يوم ١٩٥٤/٥/٢٣ دون أن يحتجز جنهين و ٧٠٠ مليم ، وهو رد ينطوى على سوء فهم لمرامي الدفاع من ذلك الطلب الذي يتجه إلى كشف الغموض الذي اكتنف الحادث لاحتمال أن تكشف المناقشة عن وقوع خطأ مادي أو تصرف غير عمدى ينتفى به القصد الجنائي في حق الطاعن . هذا إلى أن الحكم قد اعتبر الطاعن من مأمورى التحصيل دون أن يكون مندوبا لذلك ندبا قانونيا سليما لأن النذب الشفوى من رئيس القلم لا ينتج أثره لصدوره ممن لا يملكه — وهو ما أثاره الطاعن في دفاعه — ومصلحته من انتفاء هذه الصفة واضحة لأنه بسقوطها عنه كانت تستطيع المحكمة وقد أعملت في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات أن تنزل بالعقوبة إلى ما دون الحد الذي نزلت إليه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنه ” في أول شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم ثان بندر المنصورة من أعمال مديرية الدقهلية كشف محمد حامد سلامة أمين قلم الحفظ بالمحكمة الكلية فقد دفر قسائم التحصيل ١٥٥ ع.ح محاكم التي تبدأ من ٦٩٢٠٠١ وتنتهى برقم ٦٩٢٢٠٠ الذى استعمل في التحصيل في المدة من ١٩٥٥/٨/٢٥ إلى ١٩٥٥/٩/١ كما تبين فقد الورقتين رقم ٤٢ و ٤١ من دفتر المراجعة فأبلغ رئاسة المحكمة التي أبلغت بدورها الوزارة بالأمر وقام السيد محمد عوف مفتش الأقلام بفحص الأمر وتبين له أن الورقتين الفاقدين من دفتر المراجعة خاصتان بالقسائم الفاقدة ومن مراجعة الأوراق

الخاصة بهذه القسائم الموجودة بقلم الكاتب والمحضرين تبين له اختلاس مبلغ ٢٠ جنيتها من المحصل في يوم ١٩٥٥/٨/٣١ وأن المتهم محمد فاروق محمد صبح (الطاعن) الكاتب بمحكمة المنصورة الابتدائية هو الذي كان يقوم بعملية التحصيل في ذلك اليوم وأثر ذلك أبلغ محمد حامد سلامة أيضا في ١٩٥٥/١١/٢٩ بأنه تبين فقد دقترى قسائم التحصيل من رقم ٦٩١٢٠١ إلى يوم (كذا) ٦٩١٤٠٠ ومن رقم ٦٩١٤٠١ إلى رقم ٦٩١٦٠٠ عن المدد من ١٩٥٥/٨/٤ إلى ١٩٥٥/٨/١٠ وأن الورقتين رقم ٣٤ و ٣٥ من دفتر المراجعة وهما خاصتان بهذه القسائم قد فقدتا بنزعهما فألفت لجنة برئاسة محمد عوف مفتش الأقاليم وعضوية علي حسن وأحمد ماهر الموظفين بالمحكمة لبحث عمل المتهم وأمر ضياع دفاتر قسائم التحصيل وأوراق دفتر المراجعة وباشرت اللجنة عملها ثم باشرت النيابة ثم المحكمة التحقيق وثبت من ذلك أن المتهم محمد فاروق الكاتب بالمحكمة في المدة من ١٩٥٤/٥/٢٣ إلى ١٩٥٥/٨/٢١ في المكان سالف الذكر بصفته موظفا عموميا ومندوبا للتحصيل قد إختلس من المبالغ التي حصلها مبلغ ٣٧ جنيتها و ١٠٠ مليم عدا القسمتين رقم ٤٦١٦١ و ٦٩١٥٤٨ اللتين لم يستدل عليهما من ذلك ٢ ج و ٧٠٠ مليم في ١٩٥٤/٥/٢٣ و ٥٥ جنيات في ١٩٥٥/٨/١٠ و ٩ جنيات و ٤٠٠ مليم في ١٩٥٥/٨/١١ و ٢٠ جنيتها في ١٩٥٥/٨/٣١ وقام المتهم برد هذه المبالغ أثناء التحقيق كما ثبت أن دفتر قسائم التحصيل الذي يبدأ من رقم ٦٩٢٠٠١ وينتهي برقم ٦٩٢٢٠٠ وقسائم تحصيل أخرى مثبتة بالأوراق وأربعة أوراق من دفتر المراجعة مرقومة برقم ٣٤ و ٣٥ و ٤١ و ٤٢ على التوالي قد سرقت وأتلفت ولم تسفر التحقيقات عن معرفة مقترف هذه الجريمة الأخيرة ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن اطلاع المحكمة على البعض من قسائم التحصيل التي حصرها الشاهد الأول واللجنة التي كان يرأسها — وهي التي أمكن ضمها الملف الدعوى — والتي كان الطاعن قد حررها عن المبالغ التي حصلها في الأيام التي وقع فيها الإختلاس وحواظت توريد الطاعن للتحصيلات ومن اعتراف هذا الأخير بالتحقيقات بأنه هو الذي كان مندوبا لعملية التحصيل في أيام ١٩٥٤/٥/٢٣ و ١٠ و ١١ و ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها . وعرض الحكم لدفاع الطاعن الموضوعي فقنده وأثبت

إناطة عملية التحصيل به في الأيام التي وقع الإختلاس فيها وذلك من إقراره في مختلف أدوار التحقيق وأمام المحكمة بتكليفه من رئيسه بالقيام بعملية التحصيل في تلك الأيام ومن شهادة رئيسه في هذا الشأن ولم يشترط الحكم لتوافر صفة مأمور التحصيل في حق الطاعن أن يكون الندب للتحصيل بأمر كتابي رسمي من المحكمة لما لرئيس حسابات المحكمة الذي ندبه من سلطة الإدارة والإشراف على عملية التحصيل في المحكمة وأنه بحسب ترتيب توزيع الأعمال الذي كان الطاعن مأمورا بمقتضاه شفها بالتحصيل وجرى العمل به ، فإنه يكون منوطا به في هذا الترتيب أمر تحصيل الرسوم وتوريدها لخزانة المحكمة وأنه بحكم هذا الترتيب وبموجب هذه الصفة الفعلية استلم لحساب الحكومة جميع المبالغ المنسوب له إختلاسها . ودلل الحكم على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن بأدلة سائغة متبعة وتناول ما أثاره المدافع عن الطاعن في وجوه طعنه فأثبت اطلاع المحكمة على القسائم الزرقاء رقم ٤٦١٦٢ و ٤٦١٦٣ و ٤٦١٦٤ مجموعة رقم ١٩ وأنه بعرضها على الطاعن أنكر توقيعها عليها أو تحريرها لها ، إلا أن المحكمة لاحظت تشابها تاما بين الكتابة الثابتة بهذه القسائم الثلاث والإمضاءات المنسوبة للمتهم عليها وبين كتاباته وتوقيعاته الثابتة بالقسائم السابقة عليها واللاحقة عليها الخاصة بعملية التحصيل عن يوم ٢٣/٥/١٩٥٤ والسابق ذكرها والتي اعترف المتهم بصدورها منه بما لا يدع مجالا لأي شك أمام المحكمة في أن المتهم هو محررها والموقع عليها دون حاجة لندب خبير للمضاهاة وترى أنه ما قصد بإنكاره هذا سوى الرغبة في تعطيل الفصل في الدعوى والتنصل من إتلاف القسائم الفارقة . ثم رد على طلب الدفاع تمكين الطاعن من الطعن بالتزوير في القسائم المذكورة في قوله إنه ” كان للمتهم من بدء قيام الدعوى مباشرة هذا الإجراء والطعن بتزوير القسائم عملا بالمادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ولكنه لم يفعل وقد قامت المحكمة من جانبها بتحقيق هذا الإدعاء بنفسها واتهمت إلى فسادها وإلى صحة هذه القسائم الثلاث وصدورها من المتهم وفق ما سلف بيانه “ . وهو رد سائغ ، وعرض لما طلبه من ضم الأوراق التي كانت تحت نظر اللجنة فقال ” فقد أمرت المحكمة بضمها وقد ضمت فعلا القسيمة رقم ٥٣٩٣٢٣ المتضمنة تحصيل المتهم ٥ ج و ١٠ م يوم ٢٣/٥/١٩٥٤ قيمة أمانة الخبير فريد بانوب واطلع عليها المتهم وأقر أنها محررة بخطه كما ضمت بعض أوراق التحصيل التي أمكن ضمها

والمرفق بها الصور الزرقاء لقسائم التحصيل التي حررها المتهم في أيام ١٩٥٤/٥/٢٣ و ١٠ و ١١ و ١٩٥٥/٨/٣١ وناظرتها وعرضتها على المتهم والدفاع حسبما سلف بيانه وبذلك تكون المحكمة عملت ما في استطاعتها لاستجابة طلب الدفاع وقد تعذر ضم باقي الأوراق لتسليم بعضه إلى أصحابه وامسركة البعض الآخر حسب وثائقه بشفادة صادق عبد الرحمن كبير كتاب المحكمة الكلية بالجلسة أمام المحكمة. ثم تناول الحكم طلب سماع الشاهدين اللذين تمسك الدفاع بسماعهما في قوله "وحيث إنه عن طلب الدفاع استدعاء عباس حلمي كاتب المراجعة يوم ١٩٥٤/٥/٢٣ وصادق عفت كاتب الدفترخانة لمناقشة أولهما عن كيفية قيامه بعملية المراجعة لاحتمال أن ما حدث كان نتيجة خطأ لا ينطوي على التعمد اللازم لتوافر القصد الجنائي ومناقشة ثانيهما بشأن استلامه دفتر المراجعة ودفتر القسائم من المتهم فترى المحكمة أنه لا حاجة إلى استدعاء الأول الذي أحيل إلى المعاش وقد اكتفت بطلب وسماع شهادة صبحي أحمد شرف الدين كاتب المراجعة يوم ١٩٥٥/٨/٣١ عن كيفية القيام بالمراجعة ولأن الخطأ الذي يفترضه الدفاع في العملية الحسابية والذي لا دليل عليه ما كان ليحول بين المتهم وبين توريد جميع المبالغ التي حصلها يوم ١٩٥٤/٥/٢٣ بدون أن يحتجز ٢ ج و ٧٠٠ مليم على ما سبق بيانه كما لا ترى المحكمة داعيا لاستدعاء الثاني لسماع أقواله بشأن التهمة الثانية قبل المتهم (سرقة الأوراق وإتلافها) إذ لم تثبتوها في حقه...، لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم سديدا في القانون ذلك أن الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية قد نظمت أحكامه بالمواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت في مشروع القانون المذكور المواد ٥٨٦ إلى ٥٩٠ - وقد توخى الشارع في ذلك تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية ما يلي "والطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتما وجوب السير في تحقيقه كما أنه لا يترتب عليه دائما إيقاف الدعوى الأصلية حين الفصل في دعوى التزوير بل إن الجهة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتأمرا بما تراه فيهما حسبما تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها فإذا رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق إلى النيابة العمومية للسير في التحقيق حسب القانون ولا يترتب على السير في تحقيق دعوى التزوير

وجوب إيقاف الدعوى الأصلية فإن هذا الإيقاف لا يكون إلا إذا كان الفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجري التحقيق فيها "وبين مما تقدم أن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الحير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، ومتى تقرر ذلك ، وكانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن هو الذي كتب القسائم التي أنكرها ، فإنها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه ولا يعدو ما طلبه الدفاع في هذا الصدد أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه ، فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن في هذا النعى لأن العقوبة المقررة بها محمولة على وقائع الإختلاس الأخرى التي أثبت الحكم بأدلة سائغة وقوعها منه . لما كان ذلك ، وكان مارد به الحكم على طلب ضم الأوراق التي كانت أمام اللجنة سديدا إذ أنه من المقرر أن استحالة تحقيق هذا الوجه من الدفاع لا تمنع من الإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي لها كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكان يجوز للنياحة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ولا يبطل غياب المتهم هذا الإجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر الأدلة وكان الحكم قد برر رفضه سماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما بما يصلح سنداً لهذا الرفض ذلك أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب

تحقيقه لا ينتج نتيجة تتعارض منطقيا مع صحة دليل من أدلة الإثبات التي اعتمدها قاضي الموضوع واطمان إلى كفايتها في تكوين رأيه فإن لما ألا تنفت إليه أو أن تخصه برد صريح ومع ذلك فقد بينت المحكمة علة رفض الطلب وهي غير ملزمة أصلا بأن ترد عليه ولا أن تبين علة رفضه ، وكان لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأموري التحصيل المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل . لما لأن ما تقدم ، فإن ما ينعاده الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون غير سديد .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد
الحسن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٤٦)

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف .

استئناف النيابة للحكم الغيابي . متى يسقط ؟ بتخفيف الحكم الصادر في المعارضة العقوبة المقررة
بها غاييا بإيقاف تنفيذها .

عقوبة .

إيقاف التنفيذ . هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثر في كيانها .

يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي بصدور الحكم في المعارضة الذي قضى
بتخفيف العقوبة المقررة بها غاييا بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر
من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل المجنى
عليها . وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاة اللوائح وذلك
بأن قاد سيارته دون أن يكون لديه رخصة ولم ينبه المجنى عليها بآلة التنبيه ولم يحتط
وصدمها فحدثت إصاباتها الممينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . وطلبت عقابه
بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غاييا عملا بمادة
الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض
فيه المتهم وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف التنفيذ
لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم نهائيا عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦

من قانون العقوبات . فاستأنفت النيابة الحكم الأول كإستئناف المتهم الحكم الثاني ولم تستأنفه النيابة . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كإستئناف فيه النيابة العامة إلخ ...

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن المحكوم عليه والنيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه شابه خطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه اعتبر أن استئناف النيابة للحكم الغيابي القاضي بحبس المتهم أسبوعين قائما في حين أنها لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة والذي قضى بتخفيف الحكم المعارض فيه بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وقد رتب الحكم المطعون فيه على هذا الخطأ في تطبيق القانون أن شدد العقوبة المحكوم بها على الطاعن وأساء إلى مركزه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أنه بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٨ حكم غيابيا بحبس المتهم (الطاعن) أسبوعين مع الشغل مع كفالة قدرها ١٠٠ قرش ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١١ وعارض الطاعن فيه بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٠ ونظرت المعارضة وقضى فيها بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا — وقد استأنف المتهم هذا الحكم بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٠ ولم تستأنفه النيابة العامة — وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ صدر الحكم المطعون فيه وهو يقضى حضوريا بقبول إستئناف الطاعن وإستئناف النيابة شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان الاستئناف المرفوع من النيابة العامة في ١٩٥٩/١٠/١١ عن الحكم الغيابي قد سقط بصدر الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها غيابيا بإيقاف تنفيذها، وكانت النيابة لم تستأنف

هذا الحكم الأخير، فإن الحكم المطعون فيه إذ شدد العقوبة على المتهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم الغيابي قائم — بمقولة إن وقف التنفيذ لم يغير من العقوبة المحكوم بها — وأنه رخصة خولها المشرع للمحكمة في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات تستعملها إذا توافرت شروط هاتين المادتين وأن ذلك أمر موضوعي متروك لتقدير المحكمة — إذ قالت المحكمة ذلك فإنها تكون قد أخطأت لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها وينبني على ذلك عدم الإعتداد بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الغيابي، والحكم في الدعوى في حدود الاستئناف المرفوع من المتهم تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليعناش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٤٧)

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ القضائية :

دعوى مدنية . اختصاص .

شرط اختصاص المحاكم الجنائية بتقاضي الدعوى التعويض المدعى به أمامها : وجوب توافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر . توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام . المدعى عليه في الدعوى المدنية . من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار إليه في نص المادة ٢٥٢ إجراءات جنائية ؟ هو المسئول عن عمل غيره بالمعنى الوارد بالمادتين ١٧٣ و ١٧٤ مدني . لا يصدق على شركة التأمين هذا الوصف . التزامها يترتب على عقد التأمين — لا على الجريمة التي وقعت من المتهم . لا يجوز اختصاص شركات التأمين أمام المحاكم الجنائية . تحويل المضرور حق مقاضاة شركة التأمين بالتعويض عن طريق دعوى مباشرة — لاستعمال حق مديته — إنما يكون أمام المحاكم المدنية . القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . لا يمس القاعدة المقررة بنص المادتين ٢٥١ و ٢٥٣ إجراءات جنائية .

١ — الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أي أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة — فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .

٢ — المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم، وإذا جاء بفقرتها الأخيرة ” ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية “ فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدنيا الأشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك بأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها — أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة — فالمضرور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار — بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ، وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ — بشأن السيارات وقواعد المرور — من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ — بشأن التأمين الإجبارى — من النص على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا — لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعاوى التعويض — بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر في هذا الخصوص هو تحويل المضرور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها — على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهى المحكمة المدنية — فإذا كان الحكم قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى

على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم (الطاعن الأول) بأنه — تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه وإصابة آخر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته للقانون بأن قاد السيارة بسرعة وبمحالة ينجم عنها الخطر ولم يتبين خلو الطريق أمامه فصدم المجنى عليهما اللذان كانا يستقلان الدراجة أمامه وأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الأول . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى والد المجنى عليه الأول والسيدة والدته بحق مدنى قبل المتهم وشركة التأمينات المصرية المسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ثمانية آلاف جنيه على سبيل التعويض ، كما ادعى والد المجنى عليه الثانى بصفته وليا شرعيا بحق مدنى قبل المتهم أيضا وشركة التأمينات المصرية متضامين بمبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع شركة التأمينات المصرية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . ورفض الدفع المبدى من شركة التأمينات المصرية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبلها وباختصاصها وبالزام المتهم وشركة التأمينات المصرية متضامين بأن يدفعوا لوالدى المجنى عليه الأول مبلغ ثمانية آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وبالزام المتهم وشركة التأمينات المصرية متضامين بأن يدفعوا لوالد المجنى عليه الثانى بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعون بالحقوق المدنية . وأمام المحكمة الاستئنافية تمسك الحاضر مع المسئولة عن الحقوق المدنية بالدفع السابق إبدائه ، ثم قضت

المحكمة المذكورة حضوريا بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم والمسئولة مدنيا متضامين بالمصروفات المدنية الاستثنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت فيه المسئولة عن الحقوق المدنية ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينعى عل الحكم المطعون فيه القصور وفساد الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يرد على ما أبداه الدفاع تدليلا على انتفاء الخطأ من جانب الطاعن وانحصاره في المجنى عليهما واكتفى بنسبة الإسراع إلى الطاعن دون أن يبين علاقة السببية بين هذا الخطأ وبين الحادث في حين أنه لا يكفي أن يقع خطأ بصورة ما ، بل يجب أن يكون هذا الخطأ هو الذي سبب الإصابة . وإذا أثبت الحكم الخطأ في حق الطاعن وهو الخطأ الذي يتمثل في السرعة فهو لم يبين مداها ولم يثبت أنها تجاوزت الحد المسموح به في القانون وقد أقام الدليل عليها بشهادة شهود ليس فيهم من تؤهله خبرته لأن يقطع في مدى السرعة برأى يعتد به كما استند في إثباتها إلى جسامات الاصابات وآثار التلف التي حدثت بالسيارة وبالدراجة مع أن جسامات الاصابات قد ترجع إلى عوامل غير السرعة كعنصر المفاجأة وارتطام رأس أحد المجنى عليهما بالأرض وضغط جسم أحدهما على الآخر وغير ذلك مما قد يحدث في حالات السرعة العادية ، وقد أوضح الدفاع ذلك مؤيدا بتقرير طبي استشاري أثبت أن مثل هذه الاصابات قد تحدث من مثل السقوط بسبب انزلاق القدم أو من دفعة سيارة تسير بسرعة عادية وأن القول بحدوثها من صدمة سيارة تسير بسرعة زائدة ليس له سند فني لكن المحكمة لم تأخذ بهذا التقرير مع أنها أوردت مضمونه وأصرت على أن جسامات الاصابات تعتبر دليلا على السرعة الزائدة تمشيا مع ما قال به الطبيب الشرعي في مناقشة جرت بالجلسة ، ولما كان الدفاع قد اكتشف أن ثمة صلة تربط هذا الطبيب بأحد المجنى عليهما فقد تقدم للمحكمة بطلب إعادة القضية للمرافعة لكنها لم تجب هذا الطلب مكتفية بالقول بأنها لا تعول على شهادة هذا الطبيب فسقط دليلها بسقوط سنده الفني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن رابطة السببية بين الخطأ الواقع من الطاعن وإصابات المجنى عليهما بما جعل الدفاع عن الطاعن يتنازل عن هذا الوجه من الطعن بجلسة المرافعة فلاحظ لمزيد من الحديث عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أضاف إلى السرعة خطأ آخر أثبتته في حق الطاعن دوائه ”لم يكن متنبها تماما إلا قبل وقوع الحادث مباشرة الأمر الذي أدى به إلى عدم استعمال الفرامل وآلة التنبيه في الوقت المناسب فتجهم عن ذلك التصادم“ — وقال ”ولعل ما قيل في شأن أن المفاجأة تنعكس على المتهم قتل من تفكيره لمدة ثوان ما يؤيد أنه لم يكن متنبها تماما وإلا لما فوجيء بالدراجة ومن عليها مع أنها كانت تسير أمامه وفي طريق خال مما عداها“ ولما كانت هذه الصورة من صور الخطأ التي لم يجادل فيها الطاعن في طعنه — تكفى وحدها لحمل المسؤولية الجنائية ولو لم يقع من الطاعن خطأ آخر ، فإنه لاجدوى من بحث ما أثاره خاصة بقصور التدليل على السرعة وفساده ويتعين لذلك رفض هذا الطعن موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من شركة التأمين هو أن الحكم خالف قواعد الاختصاص إذ قضى بإلزامها بالتعويضات المحكوم بها باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية إستنادا إلى أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات في حين أن هذه المسؤولية إنما هي مسؤولية عقدية لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض المرفوعة على شركة التأمين بقوله ”إن النابت من مطالعة نصوص القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ أنه جعل هنا مسؤولية شركة التأمين مباشرة قبل الضرر ومن ثم لا تكون مسؤوليته مبنية على عقد بينهما وبالتالي لا تعتبر دعوى ضمان، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن القانون المذكور يكون قد استحدث نوعا من المسؤولية المباشرة ومثلها في هذه الحالة كمثل مسؤولية المتبوع وحارس الحيوان والبناء إذ أنها تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور وهو ما لا يمتنع على المحكمة الجنائية الفصل فيه وبذلك يكون الدفع المبدى من محامي شركة التأمين في غير محله ويتعين رفضه“ لما كان ذلك ، وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون

استثناء "المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية" رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة ، وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم وإذا جاء بفقرتها الأخيرة " ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية " فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدنيا الأشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني وأساس مسئولية هؤلاء ما اقترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم أو تصيرهم في واجب الرقابة لهم أولئك تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق وليست شركة التأمين الطاعنة من بين هؤلاء ذلك بأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الإلتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة بالمضرور لا يطالب شركة التأمين بتعويضه عن الفعل الضار بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لاختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية ولا يرد على ذلك بما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من النص على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا — ما أورده هذه النصوص لم

يغير من أساس المسؤولية العقدية لشركة التأمين وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة إلى دعاوى التعويض بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة وكل ما جدد من أمر في هذا الخصوص هو تحويل المضرور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلاً وهي المحكمة المدنية .

لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه بالنسبة إلى الطاعنه الثانية والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبلها وإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات.

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . بياناته .

التوقيع عليه . ما يقطع بمحصله . ظهور الآثار المنبئة من ذلك وعدم إثارة عدم التوقيع على الحكم
أمام المحكمة الاستئنافية .

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه كان موقعا تحت كلمة
القاضى بتوقيع بالقلم "الكوبيا" وأن آثاره لازالت ظاهرة ، وقد تماثل لون رصاص
القلم الموقع به على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم الابتدائي مع لون آثار
القلم الموجودة تحت كلمة القاضى بالحكم الابتدائي مما يقطع بأن توقيع القاضى
كان موجودا بالحكم ، وفضلا عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم
الابتدائي كان خاليا من توقيع القاضى لبادر لإثارة ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ،
فإن ما ينعاه الطاعن من عدم توقيع القاضى على الحكم الابتدائي وبالتالي بطلانه
وبطلان الحكم الاستئنافية الذى أيده لأسبابه يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم عليهم : بأنهم سرقوا ٨٦٠ جنيتها
والأشياء الأخرى المبينة بالمحضر من مسكن المحنى عليه . وطلبت عقابهم بالمادة
٣١٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى المحنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين متضامين
بقرش صاغ بصفة تعويض مؤقت . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة
الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ وإلزامهم ضامين

متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وإلزامهم المصروفات المدنية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية وألزمت المستأنفين المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه بالرغم من بطلان هذا الحكم الأخير لعدم توقيعه من القاضى الذى أصدره وأن فى ذلك مخالفة لما نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى قضت بضرورة توقيع القاضى على الحكم الذى يصدره، ونصت على وجوب حصول ذلك فى مواعيد معينة وأنه يصبح باطلا إذا لم يقع بعد مضى ثلاثين يوما من إصداره .

وحيث إن الذى يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائى أنه كان وقع تحت كلمة القاضى بتوقيع بالقلم الكويا وأن آثاره لا زالت ظاهرة وأن تماثل لون رصاص القلم الموقع به على محضرا الجلسة التى صدر فيها الحكم الابتدائى مع لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضى بالحكم الابتدائى مما يقطع بأن توقيع القاضى كان موجودا بالحكم الابتدائى وأن يدا حاولت محوه ، فضلا عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائى كان خاليا من توقيع القاضى لبادر لإثارة ذلك أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، فإن ما ينهه الطاعن من عدم توقيع القاضى على الحكم الابتدائى وبالتالى بطلانه وبطلان الحكم المطعون فيه الذى أيد لأسبابه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ القضائية :

أمن الدولة . الجرائم الماسة به من الداخل . حكم . "تسببيه" . نقض .

قصور الحكم في بيان عناصر جرمي الإنضمام إلى جمعية ترمي إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة والترويح لأي مذهب يهدف إلى ذلك . نسبة تهمة الشيوعية إلى المتهم لايزيل عيب القصور لعدم توضيحه مدى مطابقة الأغراض المنشودة للأهداف المؤتممة وعدم استظهاره عنصر الإلتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة لتحقيقها . تهمة " الشيوعية " اصطلاح لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا .

نقض . الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن بسبب اتصال العيب الذي شاب الحكم بنير من قبل طعنه شكلا . نقض الحكم أيضا بالنسبة لمن لم يقدم أسبابا لطمعه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

إذا كان الحكم وإن أورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة ، فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتممة في القانون — فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التي حصلها أن الإلتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظا في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جرمي الإنضمام إلى أي جمعية ترمي إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة ، والترويح لأي مذهب يهدف إلى ذلك — اللتين دين بهما الطاعن الثاني ، ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الإصطلاح — الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا — لا يغني عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند إليها

الحكم في الإدانة كما هي معرفة به في القانون. ولما كان هذا القصور الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم انضموا إلى جمعية في الإقليم المصري ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية " الاجتماعية والاقتصادية " وهدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى منظمة الحزب الشيوعي المصري التي تهدف إلى تطبيق المبادئ الشيوعية وتنادى بالقضاء على الطبقات الاجتماعية وتحقيق سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع شيوعي بالأسلوب الثوري الذي اتبع في الثورة الروسية وتحريض العمال على الإغتياب والإعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام وروجوا في الإقليم المصري لتغيير المبادئ والنظم للهيئة الاجتماعية ولقلب نظام الدولة الأساسية " الاجتماعية والاقتصادية " وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى منظمة الحزب الشيوعي المصري سألقة الذكر وهي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وتروج تلك المبادئ وتحييها بتكوين اللجان والخلايا وتروج الأفكار وتوزيع النشرات التي تدعو إلى هذه المبادئ . والمتهمان الأول والثاني حازا وأحرزا مطبوعات تتضمن تحييدا وترويجا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ب عقوبات موضوع التهمة السابقة وذلك بأن حازا نشرات صادرة من منظمة الحزب الشيوعي المصري سالف الذكر . وكانت هذه المطبوعات معدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها . وأحاطتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ٩٨ أ و ٣ و ٩٨ هـ والجنحة ٩٨ ب و ٩٨ هـ من قانون العقوبات والأول والثاني بالمادتين ٩٨ ب مكررة و ٩٨ هـ من ذات القانون ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بواد

الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنيها وبجل منظمة الحزب الشيوعي المصري وبمصادرة المضبوطات وبراءة المتهم الثالث مما أسند إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

... من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ قضى بمعاقبته بالمواد ١/٩٨ و ٩٨ ب و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ هـ من قانون العقوبات ولم يبين مقومات وجود الجرائم المنصوص عليها في هذه المواد فلم يستظهر أن القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة كان ملحوظا في تنفيذها . ولما كان الحكم قد قصر في التدليل على توفر هذه الشروط أو أحدها في حق الطاعن فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اتخذ من المطبوعات المضبوطة لدى المتهمين الأول والثاني دليلا أساسيا في الدعوى ومع ذلك فقد اكتفى في وصفها بقوله إنه " بان من الاطلاع على الأوراق التي ضبطت مع المتهم الأول أن الكتب السبعة التي استخرجت من جيبه تشتمل على لأئحة الحزب الشيوعي المصري وأن الورقة الخطية — وهي المكتوبة بخط الطاعن الثاني — فهي موجهة إلى من يدعى الرفيق أحمد وعبارتها (تسلم البوستة كما اتفقنا واحدة سلمها إلى الرفيق بتاع قسم الرمل والثانية سلمها ليحيى وسيقابلك اليوم الساعة ثمانية يوم الخميس على محطة ثروت الثالثة وسأقابلك أنا على محطة السيوف الساعة ثمانية ونصف باكر الخميس لتسلمها إلى الرفيق نعيم الذي سيأخذ اللفة الكبيرة) وأما الأوراق الأخرى المضبوطة بمحقبة المتهم الأول فهي عبارة عن أعداد من جريدة اتحاد

الشعب العدد ٢٠ الصادر في ١٩٥٩/٣/٢ وعليها شعارات (من أجل الدفاع عن الإستقلال الوطنى والسلام العالمى ، وحدة عربية شاملة متحررة ديمقراطية الحريات السياسية والتقاوية للشعب — رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية — وحدة العمال والفلاحين — جبهة وطنية متحدة — الخ ثم نسخ من بيان إلى الشعب بتوقيع الحزب الشيوعى المصرى السكرتارية المركزية ومؤرخ فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٩ وهو يتضمن خطابا إلى المواطنين خاص بسحق العدوان الدموى الذى قام به الخائن الشواف الخ . ثم قال الحكم فى تحصيله للأدلة : ” ومن حيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول من اعترافه فى تحقيق النيابة ومن ضبطه محرزا لهذه الأوراق التى تنطق بأنه منضم إلى الحزب الشيوعى المصرى ومن أقوال الشهود الملخصة أقوالهم فيما تقدم ، كما أن التهمة ثابتة قبل المتهم الثانى — الطاعن الثانى — من معلومات الصاغ سعيد محمد عقل التى أدلى بها فى التحقيقات والأوراق بأن الاسم الحركى حسين هو اسم للمتهم الثانى الطالب بكلية التجارة بالإسكندرية وقد تأيدت هذه الأقوال بما ثبت من المضاهاة من أن الورقة الخطية المضبوطة مع المتهم الأول هى بخط هذا المتهم الثانى ومن ضبط كتاب بمنزله من تأليف عفيف البرزى الشيوعى الهارب إلى العراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم وإن أورد فى بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتممة فى القانون ولم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التى حصلها أن الإلتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظا فى تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جرمى الانضمام إلى أى جمعية ترمى إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية — بالقوة ، والترويح لأى مذهب يهدف إلى ذلك ، اللتين دين بهما الطاعن . ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الاصطلاح — الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا — لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند إليها الحكم فى الإدانة — كما هى معرفة به فى القانون — لما كان ما تقدم ، وكان هذا القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والإحالة .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليعلاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٣٠ القضائية :

قانون أصلح . مواد مخدرة . نقض .

الخروج عن مبدأ التقيد بأسباب الطعن ونسبية أثره . وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصلح
واستفادة من لم يقدم أسبابا لطعنه من ذلك .

المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض
الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة
الدعوى — فإذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تفيد أن الطاعن وزميله كانا
يتجران في المواد المخدرة المضبوطة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون
الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف — وهو الواجب التطبيق عملا
بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا
وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية .
ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الثانى الذى لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإن ذلك
يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول — أحرز "حشيشا" في غير الأحوال
المصرح بها قانونا والثانى أحرز "حشيشا وأفیونا" في غير الأحوال المصرح
بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبندين ١ و ٢ من الجدول ١ فصدر قرارها بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع
الحاضر مع المتهمين ببطلان القبض والتفتيش والمحكمة المذكورة قضت بحضورها

عملا بمواد الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدّة وبتفريغ كل منهما ٣٠٠٠ ج ثلاثة آلاف جنيه و بمصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق التقصير الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن ملخص أسباب هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويقول الطاعن بياناً لذلك في السبب الأول بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الإذن بالتفتيش الصادر من النيابة قاصر على ضبط وتفتيش مسكن المتهم دون تفتيشه شخصياً ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع بحجة أن أمر الضبط الصادر به الإذن، على خلاف أوامر الضبط المنصوص عليها في المادة ١٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها ، ويقول الطاعن بأن ما ذكرته المحكمة في هذا الصدد يخالف للقانون لأن قانون الإجراءات الجنائية لم يضع أحكام أوامر الضبط والإحضار إلا في المادة ١٢٦ . ويقول الطاعن في السبب الثانى إن الحكم استند إلى أن الواقعة تعتبر حالة تلبس إذ ألقى الطاعن بقطعة المخدر وأمسك بالباقي في حجر جليابه — ويقول الطاعن بأن هذا يخالف الثابت في الأوراق لأن إشارة الحادث ومحضر ضبط الواقعة وأقوال الضابط تفيد بأن التفتيش جرى بناء على فهم خاطئ للإذن الصادر من النيابة . ويقول الطاعن في السبب الثالث بأن الحكم استند في إدانته على أقوال أشخاص لم تسمع المحكمة شهادتهم ، وقد أدانته المحكمة بتهمة الاتجار حالة كون الكمية التي ضبطت باع وزنها ٣٤٩ جراماً وقد ضبط الميزان مع المتهم الثانى . ويقول الطاعن في السبب الرابع بأن المحكمة وإن كان من حقها أن تستخلص عقيدتها من واقع شهادة الشهود إلا أن هذا الحق مقيد بأن لا تكون شهادتهم

مناقضة مع ما جاء بالأوراق ومن هذا التناقض وقوفه فور دخول القوة مع بقاء كيس المخدر في حجره — وطرق الباب الذى قال به البوليس الملكى عبد الرحيم محمود وأثره في لفت نظر الطاعن — وكان يمكن التخلص مما ألقاه في حجره خصوصا بعد استغاثة زوجة المتهم لدى الباب كما قرر البوليس الملكى محمد سالم عبد الرحمن وأثر هذه الاستغاثة في استحالة بقاء المتهم مستقرا في موضعه ومعه المخدر .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية إحراز المخدر في غير الأحوال المصرح بها وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولما كان يثيره الطاعن في الوجهين الأول والثانى مردود إذ يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه ذكر " بأن المتهم الأول — الطاعن الأول — دفع ببطلان الأمر بضبطه لعدم مراعاة أحكام المواد ١٢٦ وما بعدها كما دفع ببطلان التفتيش لعدم اشتمال الإذن به على تفتيش شخص المتهم وأن المتهم المذكور عندما ألقى بالمخدر كان تحت تأثير الخوف من مهاجمة الضابط " — ثم ذكر الحكم — " إن الدفع ببطلان أمر النيابة بضبط المتهم مردود بأن إذن التفتيش تضمن الأمر بضبط المتهم المذكور وتفتيش مسكنه وأمر الضبط هذا ليس من قبيل أوامر الضبط المقصود بها إحضار المتهمين للتحقيق والمنصوص عليها في المواد ١٢٦ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية وإنما قصد به الحد من حرية المتهم توصلا لتفتيش مسكنه ... " ثم ذكر الحكم " إن الثابت من الأوراق وشهادة ضابط المباحث والمخبرين وتوفيق عبد السيد أن الضابط دخل المسكن الذى وجد به المتهمين بناء على إذن النيابة بتفتيشه وأن المتهم الأول بمجرد أن رأى الضابط وقوة البوليس وقبل أن يتخذ معه أى إجراء قذف بقطعة من الحشيش فاصطدمت بأحد المخبرين وبذلك يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس وبالتالي تكون الجريمة والحالة هذه في حالة تلبس ويكون ما تلا هذه الواقعة من تفتيش قد وقع صحيحا على أنه من جهة أخرى فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمأمور بالضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره من الموجودين المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، ويبين

من وقائع الدعوى على الصورة السابق بيانها أن ما بدر من المتهم الأول عقب رؤيته رجال البوليس من إلقاءه لفافة وقيامه ممسكا بحجر جلبابه ، يعتبر قرينة قوية على أنه يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة ومن ثم يكون التفتيش قد وقع صحيحا ويكون الدفع ببطلانه في غير محله "ولما كان ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش صحيحا في القانون ما دام الحكم قد أثبت قيام حالة التلبس بالجريمة في حقه . فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون مقبولا .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في السبب الثالث مردود إذ أن للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم أمامها بأقوال شهود آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة بالجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في السبب الرابع مردود إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تفيد أن الطاعن وزميلة كانا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية ، ولما كان هذا التوجه يتصل بالمتهم الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، مما يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا وتقدير العقوبة بالنسبة لكلا الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥١)

الطعن رقم ٢١٣٩١ لسنة ٣٠ القضائية :

تلبس .

المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة . يستوى في تبينها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائيا أو أنه تعمد إسقاطها .

حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه — بفرض صحته — لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق به فقررت ذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بعملا بمواد الإتهام ما عدا المادة ٣٣/ج وبدلا عنها المادة ٣٤ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن ملخص أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن في السبب الأول إن المحكمة عولت في إدانته على أقوال الشاهدين الضابط محمد السباعي والكونستابل عبد السميع عزب ولكنها أخفأت تفصيل شهادة هذا الأخير في حكمها ، ويقول الطاعن في السبب الثاني إنه دفع ببطلان القبض والتفتيش وقد رفضت المحكمة هذا الدفع بقوله إن الطاعن تخلى من تلقاء نفسه عن اللغافتين اللتين كان بهما المخدر فأصبح من حق رجل البوليس التقاطهما ولما كانت إحدى الورقتين تنبئ عما بداخلها وأنه مادة مخدرة فقد حق لهما ضبط الطاعن الذي ألقى بهذه المادة أمامهما — ويقول الطاعن تعقيا على ذلك إن الثابت من أقوال الكونستابل عبد السميع عزب في تحقيق النيابة إن الورقة الحاوية للمخدر قد سقطت تلقائيا من يد الطاعن الأمر الذي يدل على أن سقوطها كان نتيجة خوف ورهبة ولم يكن منبعثا عن إرادة التخلي ، كما يضيف الطاعن بأن شاهدي الحادث صمما على أن الورقة ظلت مغلقة على ما بداخلها ولم يدعيا بأن الورقة انفتحت فظهر ما بها ، ويقول الطاعن في السبب الثالث إن سائق السيارة التي ضبط بها والكساري والمفتش شهدوا بأن السيارة كانت مزودة وأن الطاعن كان واقفا وأنهم لم يروا ولم يسمعوا بأن رجال المباحث ضبطوا شيئا بأرضية السيارة بينما قرر الضابط والكونستابل أن الطاعن كان يجلس وحده على المقعد الخلفي الأخير للسيارة وأنهما لم يفتشا أحدا غيره وقد استبعدت المحكمة شهادة شهود النفي إستنادا إلى أن مفتش الشركة من بلدة الطاعن — ويحامله وأنه أوحى إلى الشاهدين الآخرين — السائق والكساري بالشهادة لصالحه — في حين أن هذين الآخرين ليسا مرءوسين للمفتش — كذلك قالت المحكمة بأن المفتش وسائق السيارة شهدا بأنهما لا يعرفان الشخص الذي أنزله رجلا المباحث من السيارة وهذا القول يناقض الثابت في الأوراق لأن الحكم سبق أن ذكر عن المفتش بأنه من بلدة الطاعن ، وهذا لا يتفق مع القول بأنه لا يعرفه ، ويقول الطاعن إن شهادة السائق لا تفيد إطلاقا أنه لم يتبين الشخص الذي قبض عليه وإنما تفيد فقط أنه ليست له به معرفة سابقة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في السبب الأول مردود بأنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أوردت شهادة الصاغ محمد السباعي أحمد تفصيلا ذكرت بأن الكونستابل قرر رواية الضابط المذكور في تفاصيلها ووقائعها - ومن المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالها متفقة فيما امتد إليه الحكم منها .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الثاني مردود بأنه يبين من مراجعة أقوال الصاغ ~~محمد~~ السباعي أحمد في محضر الجلسة أنه قرر بأن الطاعن عندما شاهدته ألقى من يده وأسفل قدميه بلفافتين من الورق إحداها من السلوفان الشفاف الذي أظهر لون محتوياتها مما يشبه لون الحشيش فالتقطها من مكان سقوطها ولما أن فضها وجد بداخلها حشيشا وأفيونا - وقد أخذ الحكم بتصوير الواقعة على النحو الذي ورد بشهادة هذا الشاهد، ولما كانت حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الطاعن تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن مسندا إلى الكونستابل من أن المخدر لم يسقطه الطاعن وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط ، ولما كان الحكم قد أثبت أن الضابط أيقن كنه المخدر من لونه وهوداخل ورقة شفاقة فإن الجريمة تكون متلبسا بها كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقاءه ، فإن ما يدعيه الطاعن من أن الحكم معيب بفساد الاستدلال لا يكون سديدا .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الثالث من طعنه مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على شهود النفي ، ومع ذلك فقد تناول الحكم المطعون فيه شهادة شهود النفي وأطرحها للإعتبارات السائغة التي ذكرها ، ويكون ما يقوله الطاعن بعد

ذلك من علاقة بعض هؤلاء الشهود ببعض ومعرفة أحدهم للطاعن لأنه من بلده
خوض في جدل موضوعي لا يجوز عرضه على محكمة التقض ما دام الحكم قد أفاد
بما أثبتته بشأن شهادة هؤلاء الشهود أن المحكمة لا تثق بشهادتهم وأن ما شهدوا به
لا ينفي عن المتهم ما أسند إليه ، لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون
مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ القضائية :

إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة .

الفعل المادى . ما يوفره . حيازة الشيء . مهما كان سببها . لا يشترط أن تكون الحيازة
بنية التملك .

يكفى للعقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة أن تثبت
الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول وهو جندي من رجال الجيش :
اختلس البندقية الموصوفة بالتحقيق وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته والمتهم
الثاني أخفى البندقية المشار إليها والمملوكة للقوات المسلحة مع علمه بأنها متحصلة
من الجناية سالفة الذكر وكان ذلك بأن ارتبها من المتهم الأول وهي مسلمة إليه
بسبب وظيفته ، وأحرز البندقية المشار إليها وهي من ذوات المواسير المششخنة
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٤ مكرر
و ١١١ و ١١٢ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
والمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرفق . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها
عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٥٣ للمتهم الأول والمواد ١ و ٢ و ٢٦/٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق والمادة ٤٤ مكرر

من قانون العقوبات للتهمة الثاني مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للتهمة معا والمادة ١٧ من القانون المذكور للتهمة الثاني بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين ومعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمتين وقدرت أتعابا للمدعى المشتدب . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون حين دانه بالمادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات لإخفائه بندقية مسلحة إلى الطاعن الأول بسبب وظيفته إذ أن التسليم ينفي ركن الاختلاس المكون للسرقة ويجعل الواقعة بالنسبة إلى المستلم خيانة أمانة بفرض توافر باقي أركانها مما يتمتع به أخذ من يتلقى هذه البندقية بحكم المادة سالفة الذكر ، ذلك بأنها لا تعاقب — كما يقول الطاعن — إلا على إخفاء متحصلات السرقة فحسب ويضيف الطاعن أنه لا يرد على ذلك بأن العقوبة مبررة مادامت المحكمة لم تنزل بها بعد أن طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات إلى الحد الأدنى الذي يسمح به حكم هذه المادة متأثرة في ذلك بالخطأ الذي وقعت فيه على تقدير أن جريمة الإخفاء قائمة ، وأخيرا فإن إحراز الطاعن للبندقية لم يكن بنية التملك ويقصد استمرار الحيازة مما يجعله عليه عارضة لا تقوم بها جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص .

وحيث إن المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ التي تحكم الواقعة تنص على أن " كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل لمدة

لا تريد على سنتين . وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة“ لما كان ذلك، وكانت التهمة المسندة إلى الطاعن هي أنه أخفى بندقية مملوكة للقوات المسلحة مع علمه بأنها متحصلة من جنائية الإختلاس التي ثبتت في حق الطاعن الأول ، فإن القضاء فيها بالإدانة يكون صحيحا في القانون لما هو واضح من أن النص المعدل للمادة ٤٤ مكررا يأخذ بالعقاب من يخفي الأشياء المسروقة والأشياء المتحصلة من جنائية أو جنحة على السواء ، ومن ثم فقد انتفت الحاجة إلى بحث ما أثاره الطاعن من اعتبار الواقعة جنحة خيانة أمانة بالنسبة إلى الطاعن الأول وما رتبته على ذلك من نتائج — على أساس أن المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا فضلا عن أن العقوبة التي أوقعتها على الطاعن هي المقررة لجريمة إحراز السلاح الناري المششخن بغير ترخيص بعد إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات، لما كان ما تقدم ، وكان لا وجه لما يعترض به الطاعن من أن المحكمة أدخلت خطأ في اعتبارها قيام جريمة الإخفاء فلم تنزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى مادام تطبيق المحكمة للقانون كان صحيحا كما سبق القول ، ولما كان يكفي للعقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جنائية الإختلاس أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توفر نية التملك كما أنه يكفي لتحقيق جريمة إحراز السلاح الناري بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الحسن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٣)

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٣٠ التقضائية :

إثبات . رأى الخبير . دفاع .

ندب خير في الدعوى لا يلب المحكمة حقها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة اثبت
والترجيح بين أقوال الخبراء المتعارضة .

دفاع . عدم إجابة طلب ندب خير مريح . إكتفاء المحكمة في ذلك بتأقفة الطيب المشرح .
لا إخالل بحق الدفاع .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه
إلى محكمة الموضوع ، كما أن ندب خير في الدعوى لا يسلبها سلطتها في تقدير
وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت ، وكذلك فلها وهي تقضى في الدعوى أن
ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة — وقد ملكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه
الدفاع استيضاح الطيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريعية ، واستندت
إلى رأيه للأسباب الفنية التى أبداه — وهو من حقها ما دام أن تكييف الواقع
الذى شهد به الخبير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضى الموضوع
الذى له أن يسلك إليه ما يراه مؤديا إلى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح
قانونا أن يصادر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى —
لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن من إخالل الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع
لعدم إجابة طلبه الخاص بدعوة كبير الأطباء الشرعيين ليقوم بالترجيح بين التقرير
الطبي الشرعى والتقرير الإستشارى — لا يكون له أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين مع آخرين بأنهم قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتبوا قتله وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية "بنادق" وتربصوا له في المكان الذي أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه النار من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله فأصابه المتهمان الأول والثالث وأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وأحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (بنادق) وذخائر مما تستعمل في الأسلحة سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بإحرازها أو حيازتها . وأحالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . وقد ادعى (المدعى بالحقوق المدنية) قبل المتهمين جميعا متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهمين الآخرين ببطلان الإجراءات تأسيسا على أنهما لم يعلننا إعلانا قانونيا . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا برفض الدفع ببطلان الإجراءات والاستمرار في نظر الدعوى . ثم قضت عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الطاعنين بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاحين والطلقات المضبوطة وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى المدني مبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا والمصروفات وأتعاب المحاماة وبراءة كل من المتهمين الآخرين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن الخطأ في الإسناد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه صور الحادث تصويرا لا سند له في أوراق الدعوى إذ قال إن المجنى عليه كان قد انتهى من صعوده منحدر الجسر من الناحية البحرية وبدأ

السير في الطريق الذي يبلغ عرضه حوالى سبعة أمتار عندما هم الطاعن الأول بإطلاق العيار عليه وأن هذا المقذوف قد أصابه في الإلية اليسرى والظهر عندما استدار ثلاثة أثمان الدائرة طلبا للفرار — وكان ذلك بعد أن ظهر الطاعنان له في منحدرها من الناحية القبليّة وأنه بعد أن تحرك رأس المجنى عليه وصار وجهه قبالة الطاعنين أطلق عليه ثانيهما عيارا ناريا أصابه في الفك السفلى والعنق — في حين أن التصوير الثابت بالأوراق أن المجنى عليه أصيب بجرد وصوله إلى نهاية المنحدر البحرى وفي أول الطريق الفاصل بينه وبين المعتدين عليه دون أن يسير فيه وقد شهد بذلك شاهدا الإثبات على محمود وسعيد أحمد ، وأن أهمية الخلاف بين التصويرين تظهر في إتفاق أو عدم إتفاق تصوير شاهدى الرؤية مع ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية إذ جاء بالتقرير أن فتحتى الدخول والخروج تقعان في الإلية اليسرى والظهر الأمر الذى لا يمكن حدوثه إلا إذا كان الضارب أسفل القتل مباشرة ، وأن مؤدى تصوير شاهدى الإثبات أن يكون شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى وهو سعيد أحمد في وضع لا يمكنه رؤية الجانى مادام الحكم يسلم بأن هذا الشاهد كان يسير خلف المجنى عليه بخطوتين أو ثلاث ، ذلك أن مكان الحادث ليس منبسطا بل تعترضه مرتفعات ومنخفضات تبلغ بضعة أمتار الأمر الذى يستحيل معه على من يكون خلف القتل أن يرى الجانى من الجانب الآخر من الطريق الذى كان قد صعد إليه المجنى عليه ، ويقول الطاعن إن هذا الخطأ في الإسناد أثر في عقيدة المحكمة من أن شاهد الرؤية سعيد أحمد كان في وضع يرى فيه ما حدث — وهو أمر لا يستقيم مع المعاينة ولا مع أقوال شاهدى الإثبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في بيان واقعة الدعوى ” إن المتهمين (الطاعنين) تربصا للمجنى عليه عند الجسر الذى أيقنا مرورهم عليه ليصل إلى حقله واستترا في منحدر الناحية القبليّة لذلك الجسر فلما أقبل المجنى عليه يصحبه ابن أخته سعيد وعلى محمود على زوج أخته من الناحية البحرية للجسر ووصل المجنى عليه رأسه الذى يبلغ عرضه حوالى السبعة أمتار وبدأ مسيره فيه وكان سعيد يمشى على شماله ووراءه وكانت المسافة بينهما حوالى خطوتين أو ثلاث ظهر المتهمان سالف الذكر في منحدرها وضوب كل منهما بتدقية على المجنى عليه فلما رأها استدار نحو

ثلاثة أثمان الدائرة طلبا للفرار وأطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا أصابه في الإلية اليسرى والظهر وبعد أن تحرك رأس المجنى عليه وصار وجهه قبالة المتهمين المذكورين أطلق عليه المتهم الثاني عيارا أصابه في الفك السفلي والعنق

ولما كان الواضح من أقوال الشاهد سعيد أحمد محمد بمحضر الجلسة أنه كان يسير على يسار المجنى عليه وإلى خلفه قليلا وقد صعدا معا على الجسر وعند ذلك رأى الطاعنين في مواجهتهما ، ولما كان مأسنده الحكم عند تحصيل أقوال هذا الشاهد من أنه والمجنى عليه بدأ سيرهما على الجسر هو استنتاج يؤيده ما ذكره هذا الشاهد من أنه والمجنى عليه كانا قد صعدا إلى مستوى الجسر وعند ذلك بصر الشاهد بالطاعنين في الناحية الأخرى من حيث أخذوا في إطلاق النار على المجنى عليه ، وهو التصوير الذي استقر في عقيدة المحكمة استنادا إلى ما شهد به الشاهد أمامها ووثقت بصحته وإلى سائر الأدلة التي استند إليها الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض أيضا لما أثاره الدفاع حول تقرير الصفة التشريحية فقال ”وبالنسبة لما ينعاه الدفاع على التقرير الطبي الشرعي فقد رأت المحكمة هيئة سابقة تحقيقا لهذا الوجه من الدفاع مناقشة صاحب التقرير المذكور الدكتور إبراهيم محمد سليم بشأن إصابات القتل التي أودت بحياته وموقف الجاني منه عند إطلاق النار عليه بالنسبة لكل إصابة والمسافة الفاصلة بينهما والمستوى — وقد ردد الطبيب الشرعي بالجلسة ما تضمنه تقريره واطلع على التقرير الاستشاري وأوضح تقريره قائلا إن إصابة الإلية على حسب التصوير الذي قرره شاهد الرؤية سعيد أحمد محمد وعلى مقتضى ما تضمنه تقريره يجوز حصولها فيما لو استدار المجنى عليه للخلف تجاه اليمين بحوالى ثلاثة أثمان الدائرة — ففي هذه الحالة يكون الجاني خلفه وإلى يمينه وفي مستوى سفلى بالنسبة إليه — وأضاف الطبيب الشرعي إلى ذلك قوله إن الإلية جزء ناتئ من الظهر أى أن سطحها الخلفى يقع في مستوى خاف مستوى الظهر — فلو أصابها عيار باتجاه زاوى لأحدث الإصابة الموصوفة بتقريره — ورد الطبيب الشرعي على التقرير الاستشاري قائلا إن القول بأن اتجاه إصابة القتل من أسفل لأعلى مباشرة يستلزم وجود الجاني تحت المجنى عليه مباشرة إنما هو قول لا يتفق مع وصف الإصابة السالف البيان أما بالنسبة لإصابة الفك فقد أوضح الطبيب الشرعي تقريره قائلا إنه يجوز حصول هذه الإصابة وفق التصوير الذي قرره شاهد الرؤية سالف الذكر وعلى حسب

ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى المقدم منه لأن الوجه — بوجه عام — جزء متحرك يتخذ أوضاعا مختلفة وقت الإصابة ، ورد على التقرير الإستشارى بقوله ”إن ما تضمنه هذا التقرير من أن فتحة الدخول فى مستوى أعلى من فتحة الخروج لا يتفق مع وصف الإصابة ، ذلك أن فتحة الدخول بالشفة وفتحة الخروج الأساسية على زاوية الفك أى أن الفتحين فى الوضع الطبيعى — إما فى مستوى واحد ، أو أن فتحة الخروج أعلا قليلا من فتحة الدخول ويزيد هذا الميل كل ما أطرق المجنى عليه رأسه “ وانتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن المحكمة تقرر رأى الذى أبداه الطب الشرعى أخذا بالأسباب التى بنى رأيه عليها لسلامتها ، لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من وجهى الطعن أن المحكمة أخلت بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنين قد أثبتا فى دفاعهما أن إصابات المجنى عليه لا يمكن حصولها بالتصوير الذى قال به سعيد أحمد محمد شاهد الرؤية وقدا للتدليل على صحة التصوير الذى يقولان به تقريرا طبييا استشاريا وطلبا إلى المحكمة استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين أو قسم الطب الشرعى فى أسبوط ولكنها رفضت هذا الطلب واكتفت بأخذ رأى الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى ما قاله الدفاع بشأن ما ورد بالتقرير الطبي الشرعى واستعرض ما أدلى به الطبيب الشرعى المشرح فى مناقشته وانتهى إلى التعويل عليها دون ما جاء بالتقرير الطبي الإستشارى على النحو الذى سلف بيانه بعد أن استعرض الحكم ذلك إنتهى إلى القول بأنه ” لا وجه لإجابة طلب الدفاع الخاص بدعوة كبير الأطباء الشرعيين وبالتالى دعوة الطبيب صاحب التقرير الإستشارى ليقوم كبير الأطباء الشرعيين بالترجيح بين التقرير الطبي الشرعى والتقرير الإستشارى “ ، ولما كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع كما أن ندب خبير فى الدعوى لا يسلبها

سلطتها في تقدير وقائعها ، وما قام فيها من أدلة الشبوت ، وكذلك فلها وهي تقضي في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع استيضاح الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية واستندت إلى رأيه للأسباب الفنية التي أبداهها ، وهو من حقها ما دام أن تكييف الواقع الذي شهد به الخبير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك ما يراه مؤديا إلى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح قانونا أن يصادر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى ، لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له أساس .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وتاداد يونس ،
وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٥٤)

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض . دعوى مدنية .

الطعن بالنقض . جوازه . الأصل هو إمكان الطعن في الحكم متى تحدد بمدرره مصير الطاعن
بصفة نهائية .

استثناء من ذلك : دعوى مدنية . وجوب تبرص المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في الطعن
على الحكم الحضورى النهاى بالنسبة إليهما مادام قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم .
علة هذا الاستثناء : الواقعة الجنائية هي أساس القضاء في الدعوى المدنية . قد تغير معارضة المتهم
هذا الأساس بثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة إليه . آثار ذلك : وجوب الحكم بعدم جواز
الطعن من المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها .

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهايا بالنسبة
إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك
الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه
في الدعوى محكوم عليه غيابيا — إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه
في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم وحضوريا
بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، فإنه لكون ذلك الحكم
قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم — وبمقتضاها يعاد طرح
الدعوى الجنائية على بساط البحث — وقد يؤدي ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب
الواقعة الجنائية التي أسندت إليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس
الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة

غير صالحة للحكم أمام محكمة التقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالتقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام — ومتى كان ذلك فإن طعن المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل المجنى عليها وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم اتباعه اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليها وأحدث بها إصابات أودت بحياتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى زوج المجنى عليها عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على كريمة ” ابنة المجنى عليها “ بحق مدنى قدره عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم والسيد وزير الحربية بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية . كما ادعى كل من شقيقى المجنى عليها بحق مدنى قدره ثلاثة آلاف جنيه تعويضا قبلهما أيضا . والمحكمة الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة لسائر الخصوم بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وقدرت لوقف التنفيذ كفالة قدرها جنيهان وبلا مصاريف جنائية وبالإلزام كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامنين لزوج المجنى عليها عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنته مبلغ خمسة آلاف جنيه ومصاريف الدعوى المدنية وأتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة بالنسبة لنصف التعويض المقضى به وبالإلزام كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامنين لكل من شقيقى المجنى عليها ٥٠٠ جنيه ومصاريف الدعوى المدنية وأتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المدعى المدنى الأول والمسئول عن الحقوق المدنية والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا للمدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية

وغايبا لمتهم وفي موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف مصاريف استئنافه المدنية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه. فطعنت المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بالنسبة إلى المدعين بالحقوق المدنية وإلى الطاعنة بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية إلا أنه صدر غايبا بالنسبة إلى المتهم ، وكان يبين من الاطلاع على كتاب نيابة شمال القاهرة رقم ٣٨٢ المؤرخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١ أن الحكم المذكور لم يعلن إلى المتهم حتى هذا التاريخ ولم يقرر فيه بالمعارضة ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا — لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غايبا — إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غايبا بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإنه لكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث وقد يؤدي ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية

التي هي أساس لما عند الطعن قابلية للبحث أمام محكمة الموضوع ، مما كان يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام . لما كان ذلك ، فإن الطعن فى هذا الحكم لا يكون جائزا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن وإلزام الطاعنة المعروقات .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيقي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاشر ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ القضائية :

رشوة . أركانها . اختصاص الموظف .

(أ) أركان الشروع في الرشوة لا تختلف عن أركان الجريمة التامة .

(ب) يشترط للتجريم أن يكون العمل داخلا كلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة .

١ — لا صحة لما تضمنته الطعن من أنه لا يشترط للعقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون ، وما دام الاختصاص أو الزعم به شرطاً في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الاختصاص .

٢ — إنه مع التسليم بأنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون اختصاصه شاملاً للعمل كله بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة ، إما لأن القوانين أو اللوائح تحول الموظف سلطة مباشرة وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً ، أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

الوقائع

اتهمت نيابة أمن الدولة المطعون ضده بأنه في ليلة أول يونيو سنة ١٩٥٧ عرض رشوة على مستخدم عمومي للإخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن قدم

للعسكري خفاجة محمد خفاجة (حارس حجز مركز زققي) مبلغ ثلاثين قرشا على سبيل الرشوة لإخراجه من الحجز ولكن المستخدم العمومي لم يقبل الرشوة منه . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا براءة المتهم عبد المنعم السيد زمزم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون بأن قضى ببراءة المتهم على أساس أن العسكري الذي عرضت عليه الرشوة لم يكن مختصا بفتح باب الحجز الذي طلب منه فتحه ولم يكن ذلك في استطاعته وأنه يشترط للعقاب أن تعرض الرشوة على موظف لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة وما ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قد تغيرت نظريته إلى جريمة الرشوة فلم يقتصر على حالة قيام الإختصاص في شأن العمل موضوع المساومة بل اكتفى في جريمة الراشي بأن يكون المرتشي قد زعم اختصاصه بأداء العمل أو أوهم بذلك ولم يشترط نص المادة ١٠٩ مكررا من القانون اختصاص الموظف بالعمل المطلوب وهو شرط يبدو غريبا في جريمة الشروع التي يعاقب فيها على مجرد عرض الرشوة أى على مجرد محاولة شراء ذمة الموظف مختصا كان أو غير مختص على أنه في ظل القانون القديم كان يكفي للعقاب أن يكون للموظف علاقة بالعمل المطلوب وإذا كان العسكري مكلفا بحراسة باب الحجز فقد كانت له علاقة بفتحه بطريق أو بآخر رغم وجود مفتاحه مع غيره فضلا عن أن مسئوليته قد تستدعى أن يطلب المفتاح من حامله .

وحيث إنه لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة التروع في الرشوة لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون وما دام الإختصاص أو الزعم به شرطا في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في حالة الشروع وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكررا من القانون سالف الذكر في بيان المتصود من الرشوة على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الإختصاص فلا جريمة إذن كلما كان العمل المراد القيام به أو الإمتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه. لما كان ذلك، وكان ما قيل من أنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصا بالعمل أن يكون اختصاصه شاملا للعمل كله بل يكفي أن يكون له فيه نصيب فإنه مع التسليم به، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كليا أو جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة إما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرة وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفا صحيحا، أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة — لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها التقديرية أن العمل الذي طلب من العسكري أدائه لم يكن داخلا في اختصاصه ولا كان في استطاعته فعله وكان تقديرها في ذلك سائغا لحمل النتيجة القانونية التي انتهت إليها فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير في هذا الشأن أما قول الطاعنة بأن الحارس يستطيع فتح الباب بطريقة أو بأخرى فإن هذا لا يضيف عليه اختصاصا ولا يجعل له في الاختصاص نصيب كما أن صلته بحامل مفتاح الحجز وإمكان الحصول على هذا المفتاح من حاملة تسامحا فهو ضرب من ضروب الصلات الخاصة ولا شأن له بالاختصاص الوظيفي الذي رتب عليه الشارع مسؤولية الموظف جنائيا — لما كان كل ذلك، وكان الحكم قد خلاص من استعراض وقائع الدعوى إلى القول "بأن المحكمة ترى مع اقتراض صحة الواقعة المسندة لمتهم أنه لا عقاب عليه في هذه الحالة إذ يشترط لكي تكون جريمة الرشوة معاقبا عليها أن يكون العطاء قد قدم للموظف ليؤدي عملا من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو ليمتنع عن عمل من الأعمال المذكورة فإذا ما ثبت من التحقيقات ومما أدلى به العسكري خفاجه مجد خفاجه والأباشي عبد الفتاح معتوق بالجلسة أن العسكري المذكور كانت مأموريته قاصرة على حراسة باب الحجز من الخارج

وليس من اختصاصه ولا في استطاعته فتح هذا الباب إذ أن مفتاحه مودع لدى
الأمباشى عبد الفتاح معتوق وهو المنوب في تلك الليلة والمنوط به القيام بهذه
المأمورية — إذا ما ثبت ذلك وأقدم المتهم على إعطاء العسكى المذكور مبلغا
من المال وطلب منه لقاء ذلك فتح باب الجحز على فرض صحة هذه الواقعة فإن
ما فعله المتهم لا يقع تحت طائلة العقاب ...“ . وكانت المحكمة قد أصابت بذلك
الذى قالته وجه التطبيق الصحيح للقانون حين انتهت إلى نفي مسئولية المتهم ،
لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المختارين .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . قصور في التسييب . دفاع شرعى .

عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . قصور .

متى كان الدفاع عن المتهمين قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، غير أن
الحكم المطعون فيه قضى بإدانتهم دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، مع
أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها -
فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وأخرياً بهم : الأول - أحدث عمدا
بسيد محمد أبو العلا الإصابات الميئة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه بسببها
عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى بتر عظمة السلامية الظفرية للأصبع السبابة
اليمنى مع إعاقة فى حركة ثنى المفصل السلامى السفلى مما يقلل من كفاءته على العمل
بنحو خمسة فى المائة . والثانى - أحدث عمدا بسيد محمد أبو العلا الإصابات
الأخرى الميئة بالتقرير الطبى والتى تقرر لها علاج مدة لا تزيد على العشرين يوماً .
والثالث - أحدث عمدا بمحمد على حسن رجا الإصابات الميئة بالتقرير الطبى والتى لم
يتقرر لها علاج . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات للأول

و ١/٢٤٢ عقوبات للثاني والثالث . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول والثاني والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبحبس المتهم الثاني شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبراءة المتهم الثالث من التهمة المنسوبة إليه وأعفت المتهمين جميعا من المصاريف الجنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا ببطلان الحكم المستأنف وبحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل وبحبس المتهم الثاني شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبتين المقضى بهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقوق الدفاع ذلك أنهما دفعا في مذكرتهما المقدمة أمام محكمة أول درجة وفي دفاعهما أمام محكمة ثاني درجة بأنهما يتمسكان بحق الدفاع الشرعى عن نفسيهما ضد السيد محمد أبو العلا الذى كان متهما في الدعوى بأنه ضرب أولهما (محمد على حسن رخا) كما يتمسكا بأن السيد محمد أبو العلا تعقبهما في الطريق العام ثم تحرش بهما نظرا لأن والدهما وهورئيس السيد محمد أبو العلا بدار الاذاعة سبق أن حرر تقريرا ضده نسب إليه فيه الإهمال في العمل وكثرة التغيب وقد ضرب السيد محمد أبو العلا الطاعن الأول وأوقعه على الأرض فما كان من الأخير أثناء رقاذه على الأرض محاولا الدفاع عن نفسه إلا أن عض أصبع السيد محمد أبو العلا ولم ترد محكمة أول درجة على هذا الدفاع الجوهري وجارتها في ذلك محكمة الدرجة الثانية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على أقوال الطاعن الأول التي حصلها !الحكم المطعون فيه أنها تضمنت أن المتهم الثالث (المجنى عليه السيد محمد أبو العلا) بادرهما بالاعتداء وكان يشترك مع آخر يرتدى الملابس البلدية وأن الطاعن الأول وأخاه الطاعن الثاني كانا يدافعان عن نفسيهما — كما أنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي لديهما غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعنين دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه مع أنه من الدفع الجوهري التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور الذي يعيه ويستوجب نقضه بغية حاجة لبحث الوجه الثاني من الطعن .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

بقيادة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٧)

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) إجراءات المحاكمة .

شفوية المرافعة . جواز الاستغناء عن سماع الشهود إذا تعذر سماعهم أو قبل المتهم
أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ أ.ج . معلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

(ب) دفاع .

طلب سماع الشهود . رفضه . اضطراب الدفاع لقبول مآرأة المحكمة من نظر الدعوى
بغير سماع الشهود . الحكم في الدعوى دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .

١ — الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ،
ولأنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشهود في التحقيق الابتدائي إذا تعذر
سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٢ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهدين كاشفا المحكمة بعذرهما
في التخلف عن الحضور لأداء الشهادة وأن الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر
هذان الشاهدان ويتمكن من مناقشتها فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط
مخامى المتهم بالخرج الذي يجعله معذورا إن هو لم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه
والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة
من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فإن سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو
لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات
الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة

الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويكون الحكم مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز حشيشاً وأفوناً في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرافق . فصدر قرارها بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام ما عدا المادة ٧ بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأشياء المضبوطة فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسست قضائها على أقوال الشهود في التحقيقات الابتدائية دون أن تجرى أى تحقيق في الدعوى ولم تبين السبب في عدم سماع الشهود بالجلسة مع أن سماعهم كان ممكناً لأن أحدهما ضابط بمكتب المخدرات والثاني مخبر ملحق به — وفي عدم سماع الشاهدين إخلال بحق الدفاع ، ولا يصحح ذلك ما ثبت في محضر الجلسة من أن المحكمة تلت أقوال الشاهدين بموافقة النيابة والدفاع لأن الثابت من محضر الجلسة أن الشاهدين قد تخلفا عن الحضور وأن الدفاع طلب التأجيل لحين حضورهما لمناقشتهما فرفضت المحكمة هذا الطلب بقرار أصدرته عقب تقديمه ، ثم سارت في إجراءات المحاكمة وأمرت بتلاوة أقوال الشاهدين الغائبين ، ويقول الطاعن بأنه لا يسوغ عقلاً والحالة هذه أن يوافق الدفاع على هذه التلاوة ، كما لا تعد التلاوة بموافقة الدفاع تنازلاً عن سماع الشهود لأنه أصبح بعد رفض طلب التأجيل أمام أمر واقع هو متابعة إجراءات المحاكمة أو التخلي عن واجب الدفاع .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ أن الشاهدين لم يحضرا وأرسلا يعتذران لانشغالهما في مأمورية سرية وقد طلب المحامي الموكل عن المتهم تأجيل القضية لحين حضورهما لمناقشتها — والمحكمة أجابت على هذا الطلب بتقرير نظر الدعوى وبعد أن سألت المحكمة المتهم عن التهمة جاء في محضر الجلسة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود الغائبين الواردة في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهما وتليت بموافقة النيابة والدفاع — ذلك هو الثابت في محضر الجلسة ولما كان الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة — وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشهود في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ولما كان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهدين كاشفا المحكمة بعذرهما في التخلف عن الحضور لأداء الشهادة، وكان الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويتمكن من مناقشتها فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط محامي الطاعن بالخرج الذي يجعله معذورا إن هو لم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود، ولا يحقق سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو المعنى الذي قصده الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عند ما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نيابة عامة . أمر بالألا وجه . غرفة الإتهام .

ما هي القرار الصادر من النيابة العامة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو
قرار إداري . أثر ذلك : عدم جواز استئناف أمام غرفة الإتهام . اقتصر حق المجنى عليه
والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن على الأمر القضائي الصادر من النيابة العامة بعد تحقيق
بالألا وجه لإقامة الدعوى .

(ب) غرفة اتهام . تقض .

مناط جواز الطعن بطريق التقض فيما تصدره الترة من قرارات برفض الطعون
المقدمة لها . كون الطعن مرفوعا إليه طبقا للقانون .

١ — لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية إلا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة
الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذي يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق
المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر
على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية — وهو إجراء إداري — عدل فيه وضع
اليد الذي رآه وكيل النيابة الجزئية ، فإن هذا القرار يكون غير جائز استئنافه
كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

٢ — لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق
التقض في أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة
لها طبقا للقانون .

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى فى أن الطاعنتين تقدمتا بشكوى إلى النيابة قالا فيها إنهما يستأجران من بلدية القاهرة دار سينما وكازينو بموجب عقد إيجار مدته ثلاث سنوات وقد تجدد هذا العقد من تلقاء نفسه لمدة أخرى وتسلم الطاعنتان الأما كن المصرح باستغلالها وأنفقا عليها من مالهما الخاص فى سبيل تهيتها للغرض الذى أجزت من أجله وأقاما بها الكثير من الإنشاءات والتعديلات والإصلاحات الشاملة . غير أن البلدية عملت على إخراجهما من العين المؤجرة وطلبا فى ختام شكواهما أن تصدر النيابة العامة أمراها بحماية وضع يدهما على العين حتى يفصل القضاء فى النزاع فنذب السيد رئيس النيابة ضابط المباحث لفحص الشكوى وسؤال الشاكين تحقيقا لوضع اليد وقد أثبت الضابط فى محضره أنه انتقل إلى العين فوجد لجنة من موظفى التنظيم وبلدية القاهرة مكلفة باستلام البناء وماحقاقه بناء على فتوى مجلس الدولة وقرر مندوب البلدية أن الشاكين تأخرا فى سداد مستحقات للبلدية قدرها ٢٠٧٩ جنيها و ٩٢٠ مليا وأن عقد الترخيص ينحول للبلدية الحق فى إخلاء العين عند الإخلال بشروطه ومنها التأخر فى سداد الأجرة المستحقة وقرر الشاكيان أنهما أنفقا على العين مبالغ طائلة لاستغلالها وأنهما أقاما ضد البلدية عند تعرضها لهما دعوى منع تعرض منظورة أمام المحكمة كما أقاما دعوى مستعجلة لإثبات حالة العين ودعوى ثالثة أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء القرار الإدارى الصادر بإخراجهما من العين ووقف تنفيذه . فأمر وكيل النيابة بإبقاء الحال على ما هى عليه وتكليف الطرفين بالالتجاء إلى الطريق المدنى . ورفعت البلدية تظلما من هذا الأمر إلى السيد رئيس النيابة الذى أمر بتمكين البلدية من تسليم العين وتكليف الشاكين بالالتجاء إلى القضاء . فتظلم الأخيران من هذا الأمر إلى السيد المحامى العام الذى أمر بإخطارهما بأنه لا شأن للنياية العامة فى التدخل فى النزاع على اعتبار أنه يدور حول عمل من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام دون القانون الخاص وقد أيد السيد النائب العام هذا القرار . فاستأنف الشاكيان أمر النيابة العامة المنوه عنه وطلبا من غرفة الاتهام إلغاءه وإبقاء الحالة على ما هى عليه حتى يفصل فى النزاع القائم بينهما وبين البلدية أمام القضاء . وأمام غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية قضى حضوريا بعدم جواز الطعن بالاستئناف . فطعن الطاعنتان فى هذا الأمر بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن محصل الطعن مخالفة القانون والقصور في التسبيب . ذلك أن غرفة الاتهام أسست قضاءها على ما قالته من أن الأمر المستأنف ليس في حقيقته أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية ولا يصح أن يكون محل طعن أمام غرفة الاتهام واستند القرار إلى المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية وهي لا تتحدث عن الحكم بجواز الاستئناف أو عدم جوازه . ويقول الطاعن في السبب الثاني من أسباب الطعن إن قرار غرفة الاتهام إذ اقتصر على ما تقدم في الوجه الأول يكون قاصر الأسباب .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعنين كانا يستأجران دارا للسكنى وكازينو حلوان الصيفى والشتوى من بلدية القاهرة وأن البلدية تريد إخراجهما من العين مع أن عقد الإيجار يتجدد لمدة أخرى وأن البلدية قد رجعت إلى مجلس الدولة فأقضى بإخلاء الطاعنين لتأخرهما في دفع الإيجار وقدمتا شكواهما إلى السيد وكيل نيابة حلوان ذكرا فيها أنهما أقاما دعوى مدنية كما أقاما دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب وقف تنفيذ إخلاء العين وطلبا من السيد وكيل النيابة حماية وضع يدهما فأمر بإبقاء الحال على ما هو عليه والالتجاء إلى الطريق المدنى لمن يشاء وقد ألغى السيد رئيس النيابة هذا القرار بناء على تظلم من البلدية وأمر بتمكين الإدارة من استلام الأعيان المؤجرة وأقر المحامى العام هذا التصرف كما أقره السيد النائب العام ، فاستأنف الطاعنان هذا الأمر أمام غرفة الاتهام فقورت بعدم جواز الاستئناف إستنادا إلى أن الأمر المستأنف الصادر من النيابة العامة ليس أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية مما يجوز استئنافه أمام غرفة الاتهام .

وحيث إن القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية — وهو إجراء إدارى عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية — وهو لذلك لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أمام غرفة الاتهام . كما قضى بذلك القرار المطعون فيه — ذلك بأن هذا الطعن لا يجوز عملا بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا فى الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق

بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذى يكون للجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف ، ولما كانت المادة ٢١٢ إجراءات جنائية — لا تجيز الطعن بطريق النقض فى أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات رفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون ، لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعدم جواز الاستئناف فهو لا يجوز الطعن فيه طبقا لأحكام المادة ٢١٢ المذكورة ، ومن ثم يكون الطعن غير جائز ويتعين القضاء بذلك مع مصادرة مبلغ الكفالة .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب على ، وحنس خالد المستشارين .

(٥٩)

الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ القضائية :

تحقيق . اعتراف . استجواب .

(١) إقرار المتهم . شروط صحته . الإدلاء به طوعية واختيارا . متى لا يؤثر الخوف في صحة
هذا الإقرار ؟

(ب) استجواب المتهم . حصوله في حضور الضابط . لا يبطله .

١ — تفريط المتهم في مكنون سرها والإفضاء بذات نفسها لا يعتبر وجها
للطعن على الدليل المستمد من إقرارها طوعية واختيارا . ولا تأثير لخوف المتهم
في صحة إقرارها ما دام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

٢ — ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للتهمة ما يعيب هذا الإجراء
أو يبطله في وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المتهمات الثلاث بأنهن : الأولى استخدمت المتهمتين
الثانية والثالثة بقصد ارتكاب الدعارة واستغلت بغناء المتهمتين الأخريين . وأدارت
محلا للدعارة . والثانية والثالثة — اعتادتا ممارسة الفجور والدعارة . وطابت
عقابهن بالمواد ١/١ و ٢/٦ و ١/٨ و ٢ — ٣/٩ و ١٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر عن المتهمات الثلاث بطلان إذن التفتيش
وما ترتب عليه من إجراءات وبطلان محضر استجواب المتهمتين الثانية والثالثة .
والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون

العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى حضوريا اعتباريا للتهمتين الأولى والثالثة وحضوريا للثانية برفض الدفع وببصحة الإجراءات وبحبس المتهم الأولى سنة واحدة مع الشغل وغرامة مائة جنيه وكفالة خمسون جنيا — وبحبس كل من المتهمتين الثانية والثالثة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل وبوضع كل من المتهمات الثلاث تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها على كل منهن في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لذلك تبدأ من تاريخ انقضاء عقوبة الحبس وغلق المحل موضوع الحرية ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به وإعفاء المتهمات من المصروفات الجنائية . فاستأنفت المتهمات هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا اعتباريا للتهمة الأولى وحضوريا للثانية والثالثة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية وبإلغائه بالنسبة للتهمة الثالثة وبراءتها مما أسند إليها بلا مصروفات جنائية . فطعنت المتهمة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث هو الإخلال بحق الدفاع والقصور، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعنة إلى اعترافها في التحقيق مع أنها لم تدل بهذا الاعتراف إلا بتأثير من الضابط الذي حرر محضر ضبط الواقعة، وحرص على أن يحضر تحقيق النيابة للتأثير عليها ، هذا فضلا عن إرهاقها بالسير طول الليل بقسم الشرطة — وليس مستساغا ما نسبته الضابط بمحضره للطاعنة من اعتراف يجرم لم ترتكبه، خاصة وأنه لم يشهد أية جريمة عند مداهمته لمسكنها . هذا فضلا عن أن المحكمة لم تناقش الضابط المشار إليه وباقي الشهود في واقعة حضوره تحقيق النيابة وتأثيره على الطاعنة حتى اعترفت ولو أنها فعلت لتبين لها بطلان الاعتراف المنسوب للطاعنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن
... .. المهمة الأولى اتخذت لها مسكنا تديره للدعارة وارتكاب الفحشاء به
وتتخذ من ذلك حرفة ومورد رزق لها وفي سبيل تهينة مسكنها لهذا الغرض
وتنفذا لمشروعها فقد استخدمت فيه المتهمتين (الطاعنة)

و فأسكتتهما فيه وتقدمهما للرجال المترددين عليها وتمارسا الدعارة في داخل المسكن وخارجه كما أنها تستعين بغيرهما من النسوة تستدعين لهذا الغرض ... تحت ستار حفلات تقيمها ... لمناسبة تخلفها وتدعو فيها رجلا وتقدم لمن نسوة ومنهن المتهمتان الثانية والثالثة للرجال لارتكاب الفحشاء ... كل ذلك نظير أجر تتقاضاه نقدا ...“ وقد أسس الحكم قضاءه بالإدانة على شهادة الصاغ محمد صفوت عباس واعتراف الطاعنة وزميلتها وكذلك شهادة رجلين من المترددين على المسكن هما ”عواد ويلي“ وكذلك بواب العمارة التي بها مسكن المتهمة الأولى . لما كان ما تقدم ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لما تثيره الطاعنة بشأن اعترافها في التحقيق فأثبت أن المحكمة تطمئن إليه وتصدق له ولذا فهي تأخذ به ولا تعمل على عدول الطاعنة عنه بعد ذلك ، كما أشار الحكم إلى حضور الضابط أثناء استجواب النيابة للطاعنة فقال إنه لا يوجد بالقانون ما يعيب ذلك الإجراء أو يبطله ، لما كان ذلك ، وكان تفريط المتهمة في مكنون سرها والإفضاء بذات نفسها لا يعتبر وجها للطعن على الدليل المستند من إقرارها طوعية واختيارا ، وكان لا تأثير لخوف المتهمة في صحة إقرارها مادام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع ، وليس في حضور الضابط استجواب النيابة للطاعنة ما يعيب هذا الإجراء أو يبطله في وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، وكان من المقرر قانونا أن تقدير قيمة الإقرار كدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج عليها إذا هي أخذت الطاعنة بإقرارها أمام البوليس ثم أمام النيابة على الرغم من عدولها عنه بعد ذلك بجلسات المحاكمة ما دامت قد اطمأنت إلى صدوره عنها سليما مما يبطله ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون لعدم توافر ركن العادة الذي تتطلبه جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة طبقا لنص

المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وقد نفى الشاهدان "عواد ...
وعلى ... " اتصالهما بالطاعة .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
قد استدل على توافر ركن العادة باعتراف الطاعة الذي ورد به أنها تمارس
الدعارة وأن صاحبة المسكن تقدمها لرواده من الرجال لارتكاب الفحشاء معها
لقاء أجرة تتقاسمها ومن شهادة "عواد ... " الذي قرر أنه غشى المسكن
في أوقات متباعدة لارتكاب الفحشاء فقدمت إليه الطاعة وغيرها ، وكان
ما أورده الحكم من ذلك كاف لاستظهار ركن الاعتياد في حق الطاعة ، فإن
ما تثيره في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ،
ومحمد الحبيب عدي ، وحنس خالد المستشارين .

(٦٠)

الطعن رقم ٣٣٣ ٤ لسنة ٣٠ القضائية :
وصف التهمة . استئناف . بناء .

عدم نقيذ المحكمة بوصف النيابة للواقعة . من واجبها تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . على المحكمة
الاستئنافية — بعد لقت نظر الدفاع — تعديل الوصف طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين
واحد — ليس فى هذا تفويت لإحدى درجات التقاضى — مثال . إقامة بناء بدون ترخيص
أو إقامته على أرض غير مخصصة .

١ — من المقرر أن محكمة الموضوع لانتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه
النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها
بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة
بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها . ولا يرد على ذلك
بأن لسلطة الإتهام أو التحقيق حقوقاً واختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى
لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها
عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون
قابلة لأية تجزئة .

٢ — حق المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها
بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة
المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً .

٣ — لما كانت جريمة إقامة بناء دون ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض
لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر

موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو "إقامة البناء" سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى للواقعة والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون .

٤ — تعديل المحكمة الاستئنافية للوصف — على ذلك الأساس — ليس فيه إضافة لواقعة جديدة كما أنه ليس فيه تفويت لإحدى درجات التقاضى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) نبيه و (٢) كمال (المطعون ضده) و (٣) محمد بأنهم : المتهمة الأولى — باعت أرض تقسيم الميعة بالمحضر والتي لا تطل على طريق قائم قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم . والمتهم الثانى — أقام البناء الميىن بالمحضر فى أرض التقسيم المشار إليها قبل صدور مرسوم التقسيم . والمتهم الثالث — سمح بإقامة البناء المتقدم فى أرض التقسيم المملوكة له قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين باقضاء الدعوى العمومية لمضى المدة . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الإتهام — أولا — برفض الدفع المبدى من الدفاع . ثانيا — وغيايبا — بالنسبة للمتهمين الأولى والثالث وحضوريا بالنسبة للمتهم الثانى بتغريم كل منهم ١٠٠ قرش والإزالة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم الثانى هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت — حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . نطعت الطاعنة (النيابة العامة) فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة استنادا إلى أن الوصف الصحيح للواقعة هو إقامة بناء دون ترخيص وأن هذا الوصف لم يكن مطروحا على محكمة أول درجة مما يتتبع عليها معه أن تنظره في حين أن التهمتين تعتبران وصفا لفعل واحد ، وأن المحكمة على أساس أحدهما تحول دون إعادتها على أساس الوصف الآخر طبقا لنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ولأن الحكم الذي يصدر يجوز قوة الأمر المقضى فيه وكان لزاما على المحكمة وقد فطنت إلى الوصف القانوني الصحيح الذي لفتت إليه نظر الدفاع بالجلسة أن تطبقه على الواقعة وأنه لا يحول دون ذلك عدم طرحه على محكمة أول درجة لأنه لا ينطوى على تقويت لإحدى درجات التقاضى إذ ليست العبرة بالأوصاف القانونية وإنما بالواقعة التي تعطى لها تلك الأوصاف والتي كانت معروضة على محكمة أول درجة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن مهندس التنظيم أثبت أن الطاعن في تاريخ تحرير المحضر قد أتم بناء على النحو الثابت بالمحضر على أرض خاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وهى لا تطل على طريق قائم - وقد استند الحكم إلى ما ذكره مهندس التنظيم من أن المبنى موضوع الإتهام متصل بطريق قائم للقول بعدم انطباق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه - وقد أشار الحكم في أسبابه إلى أن المحكمة لا يفوتها أن تشير إلى أن التهمة التي وجهت إلى المتهم بالجلسة والتي تتضمن أنه أقام البناء سالف الذكر بغير ترخيص لا يجوز للمحكمة الاستثنائية أن تتصدى لمعاقبة المطعون ضده عنها لأنها لم تكن معروضة أمام محكمة أول درجة والنيابة وشأنها في أن تقيم الدعوى العمومية عنها ، ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم من واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ذلك أنها وهى تفصل في الدعوى غير

مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تتبينها من التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الإتهام أو التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة . ولا يعترض على هذا النظر بأن حق الدفاع يقضى بأن تعين له التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك لأن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا — فإذا ما قضت المحكمة ببراءة المتهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى وأشارت إلى أن ما وقع منه بفرض صحتة يكون جريمة أخرى لا تستطيع أن تفصل فيها وكانت الواقعة التي برأته منها هي بذاتها التي قالت عنها بأنها تكون الجريمة الأخرى فإن حكمها يكون معيبا ، ذلك أن براءة المتهم من الواقعة المادية التي وقعت منه من شأنها أن تحول دون محاكمته عن الجريمة التي قالت بها لأن قوام هذه الجريمة هي الواقعة عينها ، ولما كانت جريمة إقامة بناء دون ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مخصصة أم أقيم عليها بدون ترخيص فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة من فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون ، لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى على المطعون ضده هي بذاتها التي اتخذتها المحكمة الاستثنائية أساسا للوصف القانونى السليم الذى فطنت إليه ولقنت إليه نظر الدفاع ردارت

المرافعة على أساسه فإنه كان عليها أن تفصل في الدعوى على ذلك الأساس وتتل عليها حكم القانون وليس في ذلك إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساسا للوصف الجديد هي بذاتها التي أقيمت بها الدعوى ، كما أنه ليس في هذا تفويت لإحدى درجات التقاضى طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هي بعينها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أخرج عن القضاء في الواقعة على أساس ما ارتأه منطبقا عليها من وصف قانونى أسبغه عليها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه بهذا القضاء عن النظر في موضوع الدعوى موصوفة بوصفها القانونى الصحيح فإنه يتعين مع النقض الإحالة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد تقي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٦١)

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ القضائية :

وصف التهمة . استئناف . معارضة .

(أ) المحكمة الاستئنافية مقيدة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى وغير مقيدة بوصفها . عليها أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده .

(ب) معارضة . قاعدة "لا يضار المعارض من معارضته" . تعلقها بما يقضى به في المنطوق من عقوبة دون الأسباب .

١ - الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تتقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . غير أنها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده .

٢ - لا تكون المحكمة التي تنتظر في المعارضة مطالبة قانوناً بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط ، فكل ما تجر به في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيابي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفاً لما تقتضيه المعارضة ما دامت لم تغير في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالأعلى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه - أولاً - ركب قطار السكة الحديد بدون تذكرة ورفض دفع الثمن . ثانياً - تعدى على موظف عمومي هو الكساري محمد أحمد سعيد وقاومه بالقوة والعنف وذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته . وحُلبت عقابه بالمادتين ١٣٦ و ١٧٠ مكررا من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى وحبسه خمسة عشر يوما وكفالة مائتي قرش لوقوف التنفيذ عن التهمة الثانية . فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مضاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بالنسبة للتهمة الأولى وتعديله إلى تغريم المتهم خمسة جنميات عن التهمة الثانية . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المطعون ضده بإلغاء العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة خمسة عشر يوما وبتغريمه خمسة جنميات استنادا إلى أن الحكم المعارض فيه قد أعمل نص المادة ١٣٦ من قانون العقوبات التي طلبت النيابة العامة تطبيقها في حق المطعون ضده دون نص المادة ١٣٧ مكررا التي كان يجب إنزال حكمها على واقعة الدعوى وذهب الحكم إلى أن المحكمة لم تكن تستطيع إعمال القانون على وجهه الصحيح حتى لا يضار المعارض من معارضته على اعتبار أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا أشد من تلك التي تضمنتها المادة ١٣٦ التي أعملها الحكم المعارض فيه . وما أورده الحكم من ذلك غير سديد ذلك بأن الحكم الأخير وقد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بحبس

المطعون ضده خمسة عشر يوما وإنما عمل حكم المادة ١٣٧ مكررا— وإن كان لم ينص عليها — وذلك تطبيقا للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب على المحكمة إنزال النص القانوني الصحيح على الفعل المسند إلى المتهم الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة المرفوعة من المطعون ضده عن الحكم الغيابي الاستئنافي أن لا تقل بالعقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات وهو الحبس خمسة عشر يوما أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده لأنه أولا : ركب قطار السكة الحديد بدون تذكرة وثانيا : لأنه تعدى على موظف عمومي هو الكساري محمد أحمد سعيد وقاومه بالقوة والعنف وذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته ، وطلبت معاقبته بالمادتين ١٣٦ و ١٧٠ مكررا من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت بتغريمه مائة قرش عن التهمة الأولى وبحبسه خمسة عشر يوما وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ عملا بمواد الإتهام . فعارض المطعون ضده في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته برفضها ، فاستأنف ، وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف غيابيا ، فعارض في هذا الحكم الأخير وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٥٩/٧/٣ بالحكم المطعون فيه بتعديل الحكم بالنسبة إلى تهمة التعدي وبتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تتقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبشرط أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . ولا تكون المحكمة التي تنظر في المعارضة مطالبة قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط ، فكل ما تجريره في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيابي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصبح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة مادامت لم تغير

في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعرض وانقلبت وبالا عليه وما دامت المحكمة تراعى حقوق الدفاع كما هي معرفة في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في صدد التهمة الثانية المنسوبة إلى الطاعن بتغريمه خمسة جنميات وكانت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات التي تنطبق على الواقعة تنص على عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا يجوز أن تقل عن عشرة جنميات إذا كان المجنى عليه موظفا عموميا أو مكلفا بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات وهو ما ينطبق على المطعون ضده فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل عقوبة الحبس المقررة بها في الحكم الغيابي الاستثنائي بتغريم المطعون ضده خمسة جنميات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم نقضا جزئيا يجعل العقوبة المحكوم بها عن التهمة الثانية الحبس مع الشغل لمدة خمسة عشر يوما وذلك بغير حاجة إلى الإحالة مادامت هذه العقوبة تدخل في نطاق المادة ١٣٦ من قانون العقوبات التي دارت عليها المحاكمة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٦٢)

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) حكم . تسببيه .

جواز الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر متفقة معها .

(ب) إثبات . شهادة . إفشاء .

لا تمنع المادة ٢٨٦ أ . ج . الشاهد من الشهادة ضد زوجه أو قريبه . هي تعفيه من الشهادة إن أراد ذلك .

الإفشاء المحظور بنص المادة ٢٠٩ مرافعات . شروطه .

(ج) إثبات . اعتراف .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمه . نص المادة ١٤٠ أ . ج . هو تحذير لأمر السجن من اتصال رجال السلطة بالتهمة المحبوس دفعا لمظنة التأثير عليه لا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان للإجراءات .

١ — من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .

٢ — مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك — أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يقضى بغير رضاء الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضاءها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما

بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذ كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ إليها من زوجها بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسمعهما فإن شهادتها تكون بمثابة البطلان ويصح في القانون استناد الحكم إلى قولها .

٣ — الإقرار في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . أما ما يشير الطاعن من بطلان ذلك الإقرار بسبب مخالفته المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا جدوى له من إثارته . ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو ما مورس من قبله بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : في ليلة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ — أولاً — المتهمان الأول والثاني — سرقا مع مجهولين مبلغ ٧٣٣ جنهما لمحمد ياقوت محمد وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن باغتهه أثناء وجوده مع المتهمة الثالثة بمسكنها واعتدى عليه بعضهم بالضرب بينما أمسك به اثنان منهم فعطلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سلب تقوده وقد ترك الإكراه به أثر الجروح الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى وثانياً — المتهمة الثالثة — اشتركت بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني والمجهولين في ارتكاب الجريمة آنفة الذكر بأن اتفقت معهم على الحضور إلى مسكنها إبان وجود المجرى عليه لديها لسلب تقوده وما أن طرقوا باب المسكن حتى فتحت له وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٤/١ — ٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والثاني وبالمادة ٢/٤ — ٣ و١/٣١٤ — ٢ من القانون المذكور للمتهمة الثالثة فقررت بذلك . وقد ادعى محمد ياقوت بحق مدنى قدره قرش صاع واحد

على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا متضامنين . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١/٣١٤ — ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وألزمهم متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . وذلك على اعتبار أن الطاعنين مع آخرين مجهولين سرقوا بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه حافظة نقوده وبها مبلغ ٧٣٣ جنيا بأن اعتدى بعضهم عليه بالضرب لشل قوة مقاومته بينما أمسك به اثنان منهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من سلب نقوده . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثانى والثالثة وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدمتا أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن حاصل أوجه الطعن المقدمة من الطاعن المذكور في تقريرى الأسباب المقدمين منه هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والتناقض في التسيب والخطأ في تطبيق القانون والبطلان في الإجراءات والخطأ في الاسناد وفى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول الطاعن ، إن الحكم قد اعتمد من بين أدلة الثبوت على شهادة الملازم سيد سلامه مصطفى دون أن يورد مضمون شهادته واستدل بشهادة زوجة الطاعن عليه مع مخالفة ذلك للمادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية و المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات . كما عول الحكم فى الإدانة على أقوال الطاعن التى اترعها منه رجال الشرطة بعد أن أمرت النيابة بحبسه على خلاف حكم المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية . كما استند إلى أقوال رجال الشرطة المذكورين مع أن الدليل المستمد من هذه الأقوال مشوب بالبطلان ، وذهب الحكم إلى أن المحضر الذى دونت فيه هذه الأقوال قد حصل قبل تحقيق النيابة وفى ذلك خطأ فى الاستدلال لأن حقيقة تاريخ المحضر أنه لاحق لتحقيق النيابة كما التفت الحكم عن الرد على دفاع الطاعن .

المستند إلى أن الأقوال التي صدرت عنه كانت تحت تأثير الإكراه وعول الحكم على اعتراف الطاعن الثاني للبكاشي محمد سعيد حجازي على رغم تمسك الطاعن بأن المتهم المذكور قد عذب وضرب وحصلت به إصابات ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع ، كما جزأ الحكم المعايينة وأغفل جانباً هاماً تمسك به الطاعن ، وهو أن المكان الذي حصل به الحادث لا يتسع لكل الأشخاص الذين ارتكبوه حسب تصوير المجني عليه . هذا إلى أن الحكم قد اعتمد في الإدانة على أقوال فكري توفيق وهو أحد الأشخاص الذين سئلوا في التحقيقات أمام النيابة دون أن يسمع أمام المحكمة أو تطرح أقواله للنقاش . كما التفت الحكم عن الرد على ما دفع به من تلفيق الحادث من المجني عليه لغرض في نفسه بالنسبة إلى المهمة الثالثة في الدعوى ونفيه سرقة شيء من المجني عليه المذكور وأغفل الرد على ما ساقه من شواهد تأييداً لهذا الدفاع . كما التفت الحكم عن الرد عما أثاره الطاعن من تأخير المجني عليه في التبليغ عن الحادث ووجود إصابات بليغة بعينه تمنعه من الرؤية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بالإكراه التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصلها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى شهادة الملازم سيد مصطفى سلامة تعقيباً على شهادة اليوز باشي فوزي النحاس بأنها لا تخرج عن مضمون شهادة هذا الأخير التي أوردتها . ومن المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . وكان الطاعن لا ينازع في سلامة هذا الإسناد وكان مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ، ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك — أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يفشي بغير رضا الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضائها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ،

وإذ كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ إليها من زوجها بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسمعها فإن شهادتها تكون بمنأى عن البطلان ، ويصح في القانون استناد الحكم إلى قولها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة ذكرت بأنها لا تأخذ بعين الجدل قول المتهم (الطاعن الأول) أنه ذكر ما قاله ” بوحى من البوليس وهى تضع في الاعتبار في هذا الصدد أن هذا القول لا يصدق من جانب المتهم الأول المذكور وهو الموظف الكبير في ديوان المحاسبة ، ثم إنه قد قام هو نفسه بإخفاء زميليه المتهمين الآخرين في التهمة في دار حماته لغير ما سبب مقبول إلا رغبة منه في ستر أمره وأمرهما فمضيه مرتبط بهما ، ثم إنه قدم مبلغ ٥٤٠ جنيها وهو أمر لم يحجده — قال بأنه أخذه من المتهم الثاني — ترى المحكمة أنه من تقود المجنى عليه المسروقة “ . وما أورده الحكم من ذلك سائق في القانون ، ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الخيلة أو الإكراه . ومتى تحققت المحكمة أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها — أما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الإقرار بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا جدوى له من إثارته ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات . وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع . هذا فضلا عن أنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه قد حضر مع الطاعن اثنان من المحامين في التحقيق الابتدائي وكان ذلك في تاريخ لاحق على تاريخ المحضر الذي يقول بأنه حرر عقب اتصال رجال الشرطة به وقد سمعت النيابة العامة أقواله ولم يتمسك بالبطلان بفرض التسليم بوجوده . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من بطلان استدلال الحكم بأقوال الطاعن الثاني للشاهد البكباشي محمد سعيد حجازي بدعوى صدورها

منه تحت تأثير التعذيب والإكراه وقصور الحكم في الرد على هذا الدفاع فإنه مردود بأنه لا جدوى للطاعن من هذا النعى طالما أن الحكم لم يستند إلى أقوال الطاعن الثاني المذكور . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في خصوص دلالة المعاينة في قوله ” إن القول بأن الحجرة التي وقع فيها الحادث والردهة التي أمامها لا تتسع للعدد الذي ذكره المجنى عليه مردود فقد أخذت المحكمة في هذا الصدد بما قرره المتهم الثالثة نفسها من أن الذين قدموا هم المتهمون الأول والثاني وآثران مجهولان معهما هما اللذان جذبا المجنى عليه وضرباه وأخذهاه إلى المتهم الأول والثاني عند باب الغرفة حيث كنا يتفان عند الباب حيث أخذ منه المتهم الأول تقوده وفر مع زميله المتهم الثاني بالمسروقات وراحت المتهمة الثالثة في أثرهم “ . وما أورده الحكم عن ذلك سائق ويصلح ردا على دفاع الطاعن في هذا الشأن . وكان لمحكمة الموضوع أن تجزئ الأدلة فتأخذ بشرط منها دون الآخر لما هو مقرر من سلطتها في تقدير أدلة الدعوى بما لا يعقب عليها في ذلك . وكان ما يثيره الطاعن في خصوص التفات المحكمة عن سماع الشاهد فكرى توفيق مردودا بأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الشاهد المذكور بل اكتفى بتلاوة أقواله ضمن من غاب من الشهود مما يعد نزولا عن طلب سماعه . وقد حققت المحكمة شفوية المرافعة بسماعها أقوال من حضر من الشهود ، ولا يضير الحكم اعتياده على أقوال الشاهد المذكور بالتحقيقات الابتدائية ما دامت قد طرحت على بساط البحث ودارت عليها المرافعة . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من قالة القصور في الرد على دفاعه الموضوعي مردودا بأنه من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها إذا لزم مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها . وكان الدفاع بتلقيق التهمة من وجوه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا على استقلال . وكان سائر ما يثيره الطاعن يتحل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلتها مما لا يقبل إثارة أمام هذه المحكمة .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٦٣)

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) موانع العقاب . الضرورة .

ماهيتها . متى لا تتوافر . ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في
سبيل النجاة مما أحدثه بيده .

(ب) تفتيش .

الدفع بطلانه . لا يقبل ممن لم يقع التفتيش عليه أو على مسكنه .

(ج) ارتباط .

المادة ٣٢ عقوبات . مثال . عرض رشوة وإخفاء مسروقات .

١ — حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى
الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع
به أو بغيره ، ولم يكن لإرادته دخل في حلوله . ومن المسلم أنه ليس للإنسان
أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده —
ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة
الإخفاء التي ارتكبها فإن الدفاع الذي يستند إليه الطاعن من أنه كان في
حالة ضرورة أبلجته إلى دفع الرشوة تخلصا من خطر القبض عليه هو دفاع
قانوني ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

٢ — من المقرر أنه لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه
أو على مسكنه .

٣ — لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين مع بعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين للطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول (الطاعن) عرض رشوة على مستخدم عمومي ليخل ببعض واجبات وظيفته بأن قدم مبالغ نحسين جنيا على سبيل الرشوة للبوليس الملكي ... من قوة المباحث الجنائية لكي يسمح له بفتح محل المتهم الثاني وتهريب ما بداخله من مسروقات قبل ضبطها ولكن المستخدم لم يقبل الرشوة منه . والمتهم الثاني : أخفى الرصاص المسروق المبين بالمحضر والملوك لمصلحة التليفونات والمتحصل من جناية سرقة مع علمه بالسرقة وظروفها . والمتهمون جميعا : أخفوا الأسلاك التليفونية المسروقة المينة بالمحضر والملوك لمصلحة التليفونات والمتحصلة من جناية سرقة مع علمهم بالسرقة وظروفها . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٣١٦ مكررا فقرة ثانية و ٤٤ مكررا و ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضور باعلا بالمواد ١/١٠٩ و ١١٠ و ٣١٦ مكررا فقرة ثانية و ٤٤ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٣١٦ مكررا ثانية و ٤٤/٢ و ١٧ من نفس القانون للمتهم الثاني والمواد ٣١٦ مكررا فقرة ثانية و ٤٤/٢ مكررا و ١٧ من القانون المذكور للمتهم الثالث أولا بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه وبمصادرة المبلغ المضبوط وذلك عن التهمة الأولى (الرشوة) وبمعايقته بالحبس مع الشغل سنة واحدة عن التهمة الثانية المستندة إليه (الإخفاء) وثانيا : بمعاينة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة إخفاء الأسلاك المستندة إليهما . وثانيا ببراءة المتهم الثاني من

تهمة إخفاء الرصاص المسندة إليه . وثالثا : براءة المتهم الرابع من التهمة المسندة إليه . فطعن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق القرض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تقدم إلى المحكمة أثناء المرافعة بأن تهمة عرض الرشوة كان الدافع إليها حالة ضرورة أبحاثه إلى ذلك للخلاص من خطر القبض عليه ولم ترد المحكمة على ذلك كما أنه ثبت من الدعوى أن المتهم لم يتصل بالمال المسروق اتصالا ماديا ، فالذى تسلمه في محله هو عامله المتهم الثالث في غياب الطاعن وبغير علمه أو أمره ولم يتدخل الطاعن إلا بعد أن دخلت الأشياء في حيازة المتهم الثانى وبذلك ينعدم الركن المادى فى جريمة الإخفاء . وما قاله الحكم من أن الأشياء وضعت ابتداء بتمجر الطاعن ونقلت بتعليماته وأن المتهم الرابع لم يكن هو محضر الأشياء إلى محل الطاعن يعارضه ما قاله الحكم عند تحدته عن المتهم الثالث الذى دانه بالسرقة تأسيسا على أنه تسلم الأشياء المسروقة من المتهم الرابع وفى ذلك دلالة على أن الطاعن لم يتصل بالمسروقات . وقد تمسك الدفاع عن المتهم الثانى ببطلان التفتيش تأسيسا على عدم صدور إذن سابق من النيابة بالتفتيش ولكن الحكم لم يأخذ بهذا الدفع بحجة أن المتهم الثانى اعترف فى التحقيق بضبط الأشياء فى محله الذى جرى تفتيشه والطاعن يستفيد من هذا الدفع مادام صاحبه متمسكا به لأن الاعتراف الذى يصح الاستدلال به هو الاعتراف بالجريمة وليس الاعتراف بمجرد الحيازة .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه عرض الرشوة على مستخدم عمومى ليخل ببعض واجبات وظيفته بأن قدم له مبلغ خمسين جنيا لكي يسمح له بفتح محل المتهم الثانى وتهريب ما بداخله من أموال مسروقة قبل ضبطها ولكن المستخدم لم يقبل الرشوة ، كما اتهمته أيضا بجريمة إخفاء المال المسروق مع علمه بسرقة وقد حصل واقعة الدعوى بقوله ” إن إدارة المباحث الجنائية فى بور سعيد أبلغت بسرقة ١١٥ مترا من الكوابل الأرضية الخاصة بالجيش والتي تستعمل بداخل معسكر الجولف ، وأخذ رجال إدارة المباحث فى البحث والتحري

عن المسموعات إلى أن علموا بتحريراتهم السرية أن الكوابل مخفاة بمحل المتهم الثاني فوضوا المحل تحت ملاحظة البوليس السرى محمود مجدين أحمد الذى وجد المحل مغلقا وحوالى الساعة الثالثة من مساء يوم ١٩٥٧/١٢/٢٥ حضر إلى المحل المتهم الأول وحاول إبعاده عن المحل وفى هذه الأثناء حضر المتهم الثانى وهو صاحب المحل وحاول فتحه فمنعه من ذلك ، وعندئذ أخذ المتهم الأول فى مساومة البوليس السرى حتى يتركه والمتهم الثانى يفتحان المحل ويتمكنا من إخراج أجولة بها أشياء مسروقة وعرض عليه الأول ثلاثين جنيا فرفض وانصرف المتهم الثانى وتبعه المتهم الأول ، وبعد ذلك حضر السيدان مفتش المباحث ومعاونيه فأبلغهما بالأمر فكلفاه بالظاهر بقبول ما عرضه عليه المتهم الأول وبعد انصرافهما عاد المتهم الأول وتابع مساومته بأن رفع المبلغ إلى خمسين جنيا كى يسمح له بفتح المحل ويتمكن من إبعاد الأجولة السالف ذكرها قبل حضور رجال المباحث فتظاهر البوليس السرى بالقبول واستلم من المتهم الأول ورقة من فئة الخمسين جنيا وفى هذه الأثناء حضر المتهم الثانى وفتح المحل وعندئذ دخل رجال إدارة المباحث الذين كانوا يراقبون الموقف عن كسب وضبطوا أربعة أجولة تحوى أسلحا من النحاس بعضها مملوك لمصلحة التليفونات وجوال خامس به رصاص منصره قيل بأنه مملوك لمصلحة التليفونات ، وإذ سئل المتهم الأول بالتحقيقات قرر أن المتهم الرابع أحضر هذه الأجولة إلى محله فى غيبته حيث تسلمها عامله المتهم الثالث ونقلها إلى محل المتهم الثانى وعلم منه أنه عرض على البوليس السرى ثلاثين جنيا لتهديب النحاس المسروق فرفض فتوسط هو بينه وبين البوليس السرى وعرض عليه مبلغ خمسين جنيا أعتقها إياه مقابل التصريح له بفتح المحل وإبعاد الأجولة التى تحوى النحاس المسروق عن المحل وأضاف أنه استلم المبلغ من المتهم الثانى والذى نفى صلته بالرشوة واعترف بضبط الأجولة بمحله مقررًا بأن المتهم الثالث أحضرها إليه وأيده فى ذلك المتهم الثالث وتقى المتهم الرابع صلته بالأجولة“ . وأورد الحكم على ثبوت هذه الوقائع أدلة سائغة .

وحيث إنه وإن كان لا يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن أنار أنه كان فى حالة ضرورة أبلأته إلى دفع الرشوة تخلصا من خطر اتقبض عليه ،

وبفرض أنه أورد هذا الدفاع في المذكرة التي قدمت للمحكمة إلا أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الإشارة إلى هذا الدفاع وعدم الرد عليه ردا صريحا ما دام الثابت في بيان واقعة الدعوى أن الطاعن هو الذي عرض الرشوة على الشرطي لكي يسمح بفتح المحل، وجاء في الحكم أيضا "إن الثابت من شهادة الشاهد الأول أن المتهم الأول هو الذي أخذ وحده في مساومته إلى أن وصل المبلغ إلى خمسين جنيا وأنه هو الذي سدد هذا المبلغ كي يفتح المحل ويسمح بتحرير أجولة تحوى أشياء مسروقة". ولما كانت حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله، ومن المسلم أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الإخفاء التي ارتكبها. لما كان ذلك، فإن هذا الدفاع الذي يقول الطاعن إنه ضمنه مذكرته هو دفاع قانوني ظاهر البطلان ولا يستأهل ردا. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر الركن المادي في جريمة الإخفاء بالنسبة للطاعن بقوله "وبما أنه لا جدال أن الأسلاك النحاسية المضبوطة كانت موجودة ابتداء بمحل المتهم الأول ونقلت إلى محل المتهم الثاني لبيعها حسبما يقرر المتهم الأول نفسه، والمتهم الثالث وهو عامله الذي أبلغه بذلك كما أبلغه بنقل الأسلاك إلى محل المتهم الثاني لبيعها كتعليماته في هذا الصدد، وهذا من شأنه اتصال المتهم الأول بهذه الأسلاك اتصالا إيجابيا مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة كما سلف. وقد وضعت الأسلاك ابتداء بمتجره مع علمه بذلك وتابعه إياها ومحاولته تهريبها ودفع مبلغ كرشوة لم يقبل منه. كل هذا يقطع بصلته بحيازته للأسلاك المسروقة من مصلحة التليفونات وبعلمه بذلك". وما قاله الحكم من ذلك هو تدليل سائغ على حيازة الطاعن للمال المسروق حيازة مادية وإخفائه له في متجره مع علمه بأمره مما يتوافر معه الركن المادي والمعنوي لجريمة إخفاء المسروقات مع العلم بسرقتها التي دانته المحكمة بها ابتداء. لما كان ذلك، وكان ما ذكره الحكم بشأن المتهم الرابع أنه لم يكن هو محضر الأشياء المسروقة إنما ساقه الحكم تفنيذا لقول المتهم الثالث بأن المتهم الرابع المذكور — والذي برأته المحكمة — هو الذي أحضر تلك الأشياء وما قاله الحكم لا يؤثر في سلامة استدلاله على ثبوت التهمة قبل الطاعن للأدلة السائغة التي أوردها.

وحيث إن ما ذكره الطاعن بشأن الدفع ببطلان التفتيش مردود قانونا لأنه من المقرر أن لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه، والثابت في هذه القضية أن التفتيش جرى في محل متهم آخر غير الطاعن فلا يقبل منه هذا الدفع ، ولهذا فإن أوجه الطعن لا تستند إلى أساس ويتعين رفضها .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن أثار بالجلسة أن المحكمة أغفلت تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهذا الدفع شديد في القانون ذلك أن ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين مع بعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما لما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه استنادا إلى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ما دام ثابتا من مدوناته أنه مبني على مخالفة القانون .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة : محمد عطية إسماعيل ،
وعادل يوسف ، وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

اثبات . اقتناع القاضي الجنائي . حجية الأوراق الرسمية أمامه .

(١) العبرة باقتناع القاضي الجنائي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى . ومن كافة
عناصرها المعروضة .

(ب) أوراق رسمية . مثال . دفتر الأحوال بالقسم . القاضي الجنائي في حل من عدم الأخذ
بالدليل المستمد منها . إن هي إلا عناصر إثبات . حجية الأوراق الرسمية . محلها في
الإجراءات المدنية والتجارية .

١ — العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق
في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، ولا يصح مطالبة
بالأخذ بدليل دون غيره . فمضى اقتنع القاضي من الأدلة المطروحة أمامه بالصورة
التي ارتسمت في وجدانه وخلص إلى ارتكاب المتهم إياها وجب عليه أن يتزل به
العقاب طبقاً للقانون .

٢ — دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي
يجريها مأمور الضبط القضائي ، هي عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال
لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . ومن المقرر في المواد
الجنائية أن القاضي في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية
ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع
الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . أما ما جاء في القانون من حجية
الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فمحلها في الإجراءات المدنية
والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجري
في قضائه على مقتضاها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز (أفبونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ بندى ١ و ٢ والمرافق . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام ما عدا المادة ٣٣ ج وبدا عنها المادة ٣٤ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتعريضه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد حين اعتمد في إدانة الطاعن بجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي على شهادة ضابط المباحث والمخبرين المراقبين له وقت تفتيش منزل الطاعن المقول بخصواه في الساعة السادسة والربع من صباح يوم الضبط وعثور الضابط على المخدر في ملابس الطاعن التي كانت عليه حينذاك واستدل الحكم بدفتر أحوال مباحث قسم الجمرک على تأييد انتقال الشهود في ذلك الوقت في حين أن هذا الدفتر جاء خلوا من مرافقة المخبرين أو غيرهم من رجال القوة للضابط حين انتقاله لضبط الواقعة مما يقطع بعدم حضور المخبرين وقت الضبط ، يؤكد ذلك ما ثبت بعد ذلك بالدفتر من أن هذين المخبرين حضرا لاستلام عملهما النهاري في الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم المذكور ولم يثبت به حضورهما قبل ذلك . وقد أثار الدفاع عن الطاعن هذه الواقعة غير أن الحكم التفت عنها مستندا إلى ما لا مأخذ له من الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز الجوهر المخدر بقصد التعاطي اتى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة ضابط مباحث قسم الجمرک والمخبرين

أحمد عثمان صالح وحسن عبد الله السوداني ومن تقرير المعمل الكيميائي بمصلحة الطب الشرعي وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره ، فتم اقتناع القاضي من الأدلة المطروحة أمامه بالصورة التي ارتسمت في وجدانه للواقعة وخلص إلى ارتكاب المتهم إياها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقا للقانون . فلا تريب على المحكمة إن هي اطمأنت إلى أقوال الشهود من أن انتقال الضابط من القسم تم برفقة المخبرين في الساعة ٦ و ١٥ دقيقة صباحا إلى منزل الطاعن وضبطه وتفتيشه في حضور أولئك الشهود جميعا ولو لم يتضمن دفتر الأحوال الإشارة إلى مرافقة المخبرين للضابط في الوقت المثبت فيه انتقاله لضبط الواقعة وهو الساعة ٦ و ١٥ دقيقة صباحا وثبوت حضورهما لاستلام عملهما بالقسم بعد هذا الوقت — طبقا لما أثاره الطاعن في وجه طعنه — ذلك أن دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمور الضبط القضائي هي عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، ومن المقرر في المواد الجنائية أن القاضي في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة ، أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فمحلها في الإجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها ، وأما في المواد الجنائية فإن ماتحويه هذه الأوراق إن هي إلا عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي الجنائي كما سلف القول . ولا يقدح في سلامة الحكم أن يكون — وهو في معرض رده على مادفع به الدفاع عن الطاعن في شأن حقيقة ساعة الانتقال لضبط الواقعة — قد عول على ما ثبت

في دفتر الأحوال في خصوص تأييد شهادة الضابط والمخبرين في تحديد ساعة انتقالهم — ولو لم يتضمن دفتر الإشارة إلى انتقال المخبرين في معية الضابط، إذ عدم الإشارة إلى ذلك لا يقطع في نفي مراقبة المخبرين المذكورين للضابط حال الانتقال والتفتيش. لما كان ذلك، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٦٥)

الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تزوير . المحرر الرسمي .

صحيفة افتتاح الدعوى . البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه . هو مجرد خبر يحتمل
الصدق أو الكذب . صادر من غير موظف عمومي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير
في محرر رسمي ؟ عند تداخل المحضر بتأييد هذا البيان . تكتسب الصحيفة صفة الرسمية
بإعلانها على يد المحضر .

(ب) اشتراك .

وسائله . لا يلزم للعقاب أن يقترن التحريض بالاتفاق والمساعدة .

(ج) إثبات . شهادة . حكم . ”تسبيبه“ .

مادة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنته محضر الصلح بشأن عدول الشاهد من اتهام
التهم دون بيان العلة . يكفي في ذلك الرد الضمني .

(د) حكم غيابي . محكمة الجنايات . تسبيبه عند إعادة المحاكمة .

صحة الاستناد إلى ذات أسباب الحكم الغيابي .

١ — البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يعدو
أن يكون خبرا يحتمل الصدق أو الكذب يصدر عن طرف واحد ومن غير موظف
مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتداخل المحضر — وهو الموظف
المنوط به عملية الإعلان — بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية
بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذي يوجه الإعلان إليه

وعلاقتها بمن يصح قانونا إعلانها مخاطبا معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحيث أن يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فإذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساعلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، إذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة الرسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

٢ - ليس بلازم للعقاب أن يقترن التحريض بوسيلتي الاتفاق والمساعدة مادام أنهما تكونان فعل الاشتراك طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات .

٣ - أخذ الحكم بالصالح الذي تم بين المجني عليها وبين المتهم في مقام تخفيف العقوبة والتفاته عنه في معرض نفي التهمة عنه لا يعيبه ، ذلك أنه بفرض صحة ما أورده المتهم عن هذا الصلح فإنه لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجني عليها يتضمن عدولها عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح الصلح المذكور .

٤ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانوناً أسباباً لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم والطاعن بأنهما : اشتركا بطريق الإتفاق فيما بينهما وبطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية "محضر بمحكمة شبرا" في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي ورقة إعلان زينب سيد محمد بالجلسة المحددة لنظر دعوى صحة التعاقد ونفاذ عقد البيع المرفوعة ضدها من المتهم الثاني حال تحريرها المختص بوظيفته يجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها وذلك بأن اتفق المتهمان فيما بينهما على أن تتقدم التهمة الأولى للمحضر وتقرر له على خلاف الحقيقة بأن زينب سيد محمد المطلوب إعلانها تمت إليها بصفة القرابة وأنها تقيم معها ولما قصد المحضر إلى المحل المطلوب إعلان زينب سألقة

الذكر تقدمت إليه المتهمة الأولى وزعمت له ما تقدم فأثبت المحضر هذه البيانات في الإعلان وسلمها الصورة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .
المتهم الثاني أيضا استعمل الإعلان المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره وذلك بأن قدمه في دعوى صحة التعاقد سالفه الذكر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها الأول بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤ و ١٣ و ٢١٣ من قانون العقوبات وبها وبالمادة ٢١٤ من نفس القانون للثاني . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه في تقارير الأسباب الثلاثة المقدمة منه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير عريضة دعوى واستعمال الإعلان المذكور قد انطوى على تناقض وقصور في التسيب وفساد وخطأ في الاستدلال ، ذلك لأن ادعاء المجنى عليها وهي زوجة الطاعن — بتزوير الإعلان كان مبتاه الخصومة التي كانت بينهما والتي انتهت صلحا حرر عنه محضر أفصححت فيه المجنى عليها عن عدم صحة ادعائها بالتزوير غير أن الحكم إذ اعتد بهذا الصلح وهو في معرض إيراد أسباب الرأفة أهدر دلالة في نفي التهمة عن الطاعن مما يصمه بالتخاذل الذي يبطله . كما اعتمد الحكم في الإدانة على شهادة جميلة عطية عمر — أخت المتهمة الأولى في الدعوى — المنقولة له عن هذه الأخيرة ومؤداها أن الطاعن طلب إلى أختها المذكورة أن تتسلم الإعلانات التي ترد باسم زوجته المجنى عليها وأنها استلمت الإعلان موضوع الإتهام من المحضر نزولا على هذه الرغبة التي ظنتها رغبة المجنى عليها وأن الطاعن حضر إليها بعد انصراف المحضر ببرهة قصيرة وأخذ منها الإعلان بدعوى توصيله إلى صاحبه . واستخلص الحكم من ذلك اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق مع المتهمة الأولى على أن يجري الإعلان لزوجته في شخصها بدعوى أنها مقيمة مع زوجته وأنها ابنة عمتها ، في حين أن المتهمة المذكورة

أنكرت هذه الواقعة وقررت أن المجنى عليها هي التي طلبت منها تسلم الإعلانات نيابة عنها ويساندها في ذلك إجماع الشهود على أنهما كانتا صديقتين حميمتين . وعلى فرض صحة رواية الشاهدة السماعية التي لا يعتد بها في الإثبات فإن مؤداها لا يتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق إذ لم يشهد أحد بأنه سمع الطاعن يحرض المتهمة الأولى على الادعاء بقرباتها للمجنى عليها وهي الواقعة الجوهرية في التروير المقول به والتي لا صلة للطاعن بمحصلها لأنه لم يذكرها في إعلان دعواه على عكس ما أورده الحكم من أن الطاعن حدد إعلان المجنى عليها مخاطبا مع المتهمة الأولى بوصف أنها خادمتها وقرينتها ، واستدل من ذلك على تأييد اتفاق الطاعن مع المتهمة المذكورة بدعوى أن الفرع يتبع الأصل أى أن الخادمة هي التي يمكن إعلانها في مقر سيدتها على عكس ما أثبتته الطاعن من إعلان زوجته في محل إقامة خادمتها . وما ذهب إليه الحكم غير سليم وينقضه أن ما حدا بالطاعن إلى إعلان زوجته مع خادمتها كان مبعثه الرغبة في تحقيرها . كما أن الحكم ساير المجنى عليها في مزاعمها دون أن يستظهر محل إقامتها وقت الإعلان مع أنها تضاربت في تحديده وكذبها شاهدها إحسان الشيشيني في أنها أقامت لديها ليلة واحدة بالزيتون في تاريخ معاصر للإعلان ، واكتفى الحكم بنفي اعتبار المنزل الذي حصل فيه الإعلان محلا لإقامتها في حين أن إجماع الشهود إثباتا ونفيا انعقد على أنها كانت تقيم مع زوجها الطاعن في المنزل الذي حصل فيه الإعلان وأن هذا المنزل كان ملكا لها وقت حصوله وأن لها به صلة دائمة ومنقولاتها فيه وهي إن تغيبت عنه فترة قصيرة فليس يعنى أنها غيرت محل إقامتها الواجب إعلانها فيه . وما دمج به الحكم الطاعن من سوء النية باتجاه قصده إلى إعلان المجنى عليها في غير محل إقامتها تحاشيا لحضورها الجلسة لاسند له بل إن الطاعن كان عديم الحيلة أمام ما عرف عن زوجته من تلفيق لاتهم على حد إقرارها في محضر الصلح المقدم منه . وقد جرح الحكم شهود الطاعن جميعا مع أن من بينهم أخوة المجنى عليها ولم يكن مبنى أطراحهم تضاربا في أقوالهم بل كان في رأى الحكم لأنهم أصبحوا بوقاة المجنى عليها في مأمن من محاسبتها مع أن الأولى أن يكون هؤلاء الشهود محلا لثقة المحكمة . كما أن الحكم قد اعتق أسباب الحكم السابق صدوره في غيبة الطاعن والذي سقط بإعادة الإجراءات ضده في حضوره ، والتفت عن الرد على أوجه الدفاع التي قدمها ومن بينها دلالة محضر الصلح الذي ينفي التهمة عنه

وشهادة محرره وما ذكرته المتهمه الأولى من جهل الطاعن استلامها للإعلان في عنوانها ونفيها تكليفه إياها باستلامه وإقرارها بأن الزوجه هي التي كلفتها بذلك، وما أبداه الدفاع من أن مجرد تغيير عنوان المعلن إليها لا يعتبر تزويرا وهي أوجه دفاع جوهرية كان من المتعين الرد عليها بما يفندها، فضلا عن انطواء الحكم على تناقض وقصور في التسييب وفساد في التدليل مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بأنه اشترك بطريق الاتفاق مع المتهمه الأولى في الدعوى وبطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو أحد محضري محكمة شبرا في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي ورقة إعلان زينب سيد محمد بالجلسة المحددة لنظر دعوى صحة التعاقد ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ١٩٤١/١٠/١٩ وهي الدعوى رقم ٢٠٠٨ سنة ١٩٤٩ مدني كلبي مصر المرفوعة ضدها من الطاعن في حال تحريرها المختص بوظيفة الموظف المذكور يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها وذلك بأن اتفقا فيما بينهما على أن تتقدم المتهمه الأولى للحضر المذكور وتقرره على خلاف الحقيقة بأن المطلوب إعلانها تمت إليها بصلة القرابة وأنها تقيم معها ولما قصد المحضر إلى المحل المطلوب إعلانها فيه تقدمت إليه المتهمه الأولى وزعمت بما تقدم فأثبت المحضر هذه البيانات في الإعلان وسلمها بصورته فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة، وبأنه استعمل الإعلان المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره وذلك بأن قدمه في دعوى صحة التعاقد سالفه الذكر. ودل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بأدلة مستمدة من التحقيقات وما شهد به فيرأ كل من المجنى عليها وجميلة عطية عمر وإحسان محمد الشيشيني والمحضر الذي باشر الإعلان ومما تبين من الإطلاع على القضية المدنية المشار إليها ومن مذكرة الأستاذ المحامي الذي عين قاضيا فيما بعد - الذي نفى فيها - وكالته عن المعان إليها أو مصادقته على دعوى الطاعن وأنه لم يكن في أي وقت ويكلا عن المعلن إليها ولم يمثلها في تلك الدعوى أو يطلب من غيره الحضور عنه فيها ونفى كل ما أثبت عنه في هذا الشأن بأوراق الدعوى، وهي أداة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي ينسبها للطاعن بهما، ذلك بأن البيان الخاص بمحل إقالة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يعدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق

أو الكذب يصدر عن طرف واحد ومن غير موظف مختص إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق يتداخل المحضر — وهو الموظف المتوط به عملية الإعلان — بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذي يوجه الإعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانونا إعلانها مخاطبا معه فيه ، وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي فإذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التروير في المحرر الرسمي إذ أن صحيفة افتتاح الدعوى تكتسب صفة الرسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على انتفاء صلة المعلن إليها بالمحل الذي حصل فيه الإعلان واستخلص علم الطاعن بذلك وبموطن زوجته بعد أن دب النزاع بينهما وانفصلت عنه من تبادل الدعاوى بينهما وإعلانها أكثر من مرة في موطنها الصحيح واستظهر اتفاق الطاعن مع المتهمة الأولى مما شهدت به الشاهدة بحيلة عطية عمر نقلا عن هذه الأخيرة ، ولا يضير الحكم أن يكون عقيدته من شهادة منقولة عن الغير طالما أنه قد أطمأن إليها ، كما أنه لا يقدح في سلامته أن تنكر المتهمة الأولى ما نسبته إليها الشاهدة المذكورة لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها مما تأخذ به من أقوال الشهود أو المتهمين في الدعوى واطراح ما لا ترى الأخذ به منها . وكان ما أورده الحكم تتوافر به وسائل الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة كما هو معروف بهما في القانون وليس بلازم للعقاب أن يقترن التحريض بهاتين الوسيطتين ما دام أنهما تكونان فعلى الاشتراك طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه بما يفنده ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان ضائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ، وكان أخذ الحكم بالصلح الذي تم بين المجنى عليها وبين الطاعن في مقام تخفيف العقوبة والتفاته عنه في معرض نفي التهمة عنه لا يعيبه ، ذلك أنه بفرض صحة ما أورده الطاعن عن هذا الصلح فإنه لا يعدو أن يكون قولا جديدا من المجنى عليها يتضمن عدولا عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع

وسلطتها في تجزئة الأدلة ولا تلزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى اطراح الصالح المذكور. لما كان ذلك ، وكان سائر ما ينعاه الطاعن ينحل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصرها والأخذ بما ترتاح إليه منها والالتفات عما لا تطمئن إليه ، فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل . أما نعيه في نهاية تقرير الأسباب الأول على الحكم من قالة التناقض والقصور والفساد في التدليل فإنه متى كان الطاعن لم يوضح مواضع اعتراضه ولم يفصح عن ماهيته ، فإن ما ينعاه على الحكم من ذلك يكون غير معين ولا تلتفت إليه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٦٢١ لسنة ٣٠ القضائية :

فاعل أصلى . قتل عمد .

المساهمة فى الجريمة بطريقة أصلية . التواجد على مسرح الجريمة . مراقبة الطريق وحراسة
الآخرين حتى تمكنوا من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم .

إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد اتفق مع المتهمين الآخرين فيبتوا
النية فيما بينهم على قتل المجنى عليه انتقاما منه لسابقة إتهامه فى قتل شقيق المتهمين
وخال الطاعن منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فأعدوا لذلك سلاحين نارين
تسلح بهما هذان المتهمان ثم ذهبا إلى مقهى المجنى عليه يراققهما الطاعن لمراقبة
الطريق وحراستهما حتى يتمكنوا بذلك من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم .
ولما كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزد
زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذاً لمقصدهم المشترك ، فإن
ما ذهب إليه الحكم من اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل العمد والشروع
فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحاً فى القانون طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية
من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المتهمين بأنهم : المتهمون جميعاً قتلوا عمداً ومع
سبق الإصرار كلا من المجنى عليهم وذلك بأن بيتوا النية على قتلهم وأعدوا لذلك
أسلحة نارية وتوجهوا لمقهى المجنى عليه الأول وأطلق الأول والثانى منهما عدة
أعيرة نارية على المجنى عليهم — قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات

المبينة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم وقت أن كان المتهم الثالث يقف خارج المقهى لمراقبة الطريق يشد أزر زميله ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا في قتل مجنى عليه آخر عمدا ومع سبق الإصرار وذلك بأن بيتوا النية على ذلك وأعدوا الأسلحة النارية سالفة الذكر وأطلق الأولان عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج والمتهمان الأول والثانى أحرزا أسلحة نارية (مسدسين) بدون ترخيص بذلك من الجهات المختصة وطلقات نارية مما تستعمل فى الأسلحة النارية سالفة الذكر بدون ترخيص بذلك من الجهات المختصة. والمتهم الأول : أحرز سلاحا أبيض (خنجر ذو وجهين) بدون ترخيص بذلك من الجهات المختصة . وقد أحوالت النيابة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤبدة وببراءة كل من المتهمين الأول والثانى من باقى التهم المنسوبة إليهما . فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم فهو غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من طعنه هو القصور وفساد الاستدلال ذلك أن من بين ما استند إليه الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن شهادة أبو سريع إمام أحمد مع أنه لم يتعرف على الطاعن حين عرض عليه فى التحقيق وقرر أنه لم يشاهده بمكان الحادث وقت حصوله ثم عاد بجلسة المحاكمة فقرر بأنه تعرف على الطاعن

من ظهوره ولم يقل إن بظهوره علامة مميزة تجعله لا يخطئ التعرف عليه . وقد أثار الدفاع عن الطاعن في مرافعته ذلك للتدليل على كذب الشاهد خاصة وأن الظلام كان يسود مكان الحادث وقت حصوله ، ولكن المحكمة لم تلتفت إليه واكتفت بقولها إنها قد اطمأنت لرواية هذا الشاهد التي تأيدت برواية شاهد آخر وذلك دون أن تبدى أسباب اطمئنانها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله ” إنه في يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم شبرا كان قد قامت مشاجرة بين فريق المتهمين في الدعوى الحالية وبعض أقاربهم وبين محمد السيد محمد المجنى عليه الأول في هذه الدعوى الحالية وبعض أقاربه وأسفرت المشاجرة عن قتل أحمد عطيه سلطان الشهير بالعمدة شقيق المتهمين الأول والثاني في الدعوى الحالية وخال المتهم الثالث فيها وكان قد أصيب في المشاجرة المتهمان الأول والثالث ببعض الأعيرة النارية وحرر عن ذلك الحادث الجناية رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ شبراواتهم فيها محمد السيد محمد وبعض أقاربه في قتل أحمد عطيه سلطان وكان أن أراد المتهمون الثلاثة في الدعوى الحالية الأخذ بالنار من المجنى عليه الأول محمد السيد محمد وفريقه لقتلهم أحمد عطيه سلطان شقيق المتهمين الأولين وخال المتهم الثالث فبيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك عدتهم من سلاح وذخيرة وكان المتهمون الثلاثة يرقبون المطلوب الأخذ بالنار منه حتى تحين لهم فرصة اغتياله وتنفيذ ما عقدوا العزم عليه وكان كل من المتهمين الأول والثاني يحمل في يده الخنجر حتى إذا مارأوا أن الفرصة قد حانت لتنفيذ ما أرادوا وكان ذلك في مساء يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف قبيل منتصف الليل قصد المتهمون الثلاثة محمود عطية سلطان وإبراهيم عطية سلطان ومحمد عمر حسين إلى مقهى المجنى عليه محمد السيد محمد يحملون سلاحهم وقد اتهمزوا فرصة اققطاع النور الكهر بآنى عن الحى في ذلك الوقت ووجدوا أن الوقت مناسب لتنفيذ غرضهم ظنا منهم أنهم يستطيعون ارتكاب الجريمة دون رقابة من أحد ولكن المقهى كانت مضاءة بنور الشموع ، وما أن وصلوها إلا ووقف أولهم على بابها الكبير ودخل ثانیهم من بابها الصغير بينما وقف ثالثهم على الإفريز أمام المقهى لحراسة الطريق لزميليه وانهاال المتهمان الأولان يطلق كل منهما عدة أعيرة نارية من سلاحه صوب المجنى عليه الأول ومن كان جالسا معه بالمقهى وهو ابنه فوزى وعامل

المقهي بدر محمد السيد وأحمد السيد العربي أحد روادها فأصيب الأربعة بعدة إصابات أودت بحياتهم كما أصيب من هذه الأعيرة عقيل عبد الرحمن محمد بعدة إصابات شفى منها وكان جالسا بالمقهي وقتئذ... وكان بالمقهي وقت الحادث غير من أصيبوا كل من أبو سريع إمام أحمد وسيد محمد السيد بن المجنى عليه الأول صاحب المقهي ورأى كل منهما المتهمين وهم يقارفون جريمتهم كما تصادف حضور عبد القادر محمد حسن إلى المقهي محل الحادث وقت ارتكاب المتهمين جريمتهم وعند اقترابه من المقهي رأى كلا من المتهمين الأول والثاني يطلق إلى داخل المقهي صوب مجلس المجنى عليهم فيها عدة أعيرة نارية من طبنجة يحملها وكان كل منهما يقف داخل أحد بابيها وكان المتهم الثالث (الطاعن) وقت إطلاقهما الأعيرة يقف لهما أمام المقهي على الرصيف لحراسة الطريق ورآهم الثلاثة وهم يهربون من مكان الحادث . " واستند الحكم في إدانة الطاعن وزميليه إلى شهادة كل من أبو سريع إمام أحمد وسيد محمد السيد وعبد القادر محمد حسين وعقيل عبد الرحمن محمد بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة وإلى أقوال فوزى محمد السيد أحد المجنى عليهم قبل وفاته ومحضر التحريات الذي قام به الصاغ ماهر مقار والتقارير الطبية الشرعية .

وحيث إنه لما كان الثابت مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم فوق ذلك قد عرض لما أثاره الدفاع من تشكيك في أقوال الشهود بقوله " إن الدفاع عن المتهمين لما لم يجد ما يمس الأدلة القاطعة في الدعوى حاول أن يشكك في شهادة شهود الرؤية بمقولة إن الوقت كان ظلاما والمحكمة لا تعير هذا الدفاع التفاتا إذ فضلا عن أنه ثبت لديها أن المقهي محل الحادث كان مضاء بالشموع ، فإن المحكمة تظن أن إلى شهادة شهود الرؤية في هذا الصدد وأنهم ما نطقوا عن الهوى فيما شهدوا به أمامها من رؤيتهم للمتهمين الثلاثة بمحل الحادث وأن كلا من المتهمين الأول والثاني كانا يطلقان النار صوب المجنى عليهم وأصاباهم فعلا بينما كان يقف المتهم الثالث (الطاعن) يراقب الطريق وهذا الرد سائق في تفنيد دفاع الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير

قيمتها في التدليل هو من إطلاقات محكمة الموضوع التي لما أن تأخذ بقول للشاهد في الجلسة وإن خالف قولاً آخر له في التحقيق دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو خطأ الإسناد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت في حق الطاعن أنه كان يراقب الطريق في الوقت الذي كان المتهمان الآخران يطلقان النار على المجنى عليهم مع أن أحداً من الشهود لم يذكر شيئاً من ذلك سوى ماقورة الشاهدان "سيد محمد السيد وعبد القادر محمد حسين" من أن الطاعن كان يقف خارج المقهى على الرصيف ولم يحصل منه اعتداء على المجنى عليهم وقد أول الحكم هذا القول بأن الطاعن كان يراقب الطريق وأسنده خطأ إلى الشهود .

وحيث إنه لما كان الثابت من أقوال الشهود بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن كان يقف على إفريز الشارع خارج المقهى في الوقت الذي كان فيه زميله الآخران يطلقان النار على المجنى عليهم ثم انصرفوا سوياً عقب الحادث . كما شهد عبد القادر محمد حسين بما مؤداه أن الطاعن كان يقف خارج المقهى ليحمي ظهر زميله ويدود عنهما إذا اقتضى الأمر . لما كان ذلك ، وكانت من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص الحقائق من كافة الأدلة المقدمة إليها — مباشرة كانت أو غير مباشرة — مادام هذا الاستخلاص لا يجافي الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم اعتبر الطاعن فاعلاً أصلياً في ارتكاب جريمة القتل العمد والشروع فيه مع زميله المتهمين الآخرين مع أنه لم يقارف أى فعل مادي من الأفعال المكونة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية الشروع في القتل التي دانه بها الحكم .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اتفق مع المتهمين الآخرين فبيتوا النية فيما بينهم على قتل المجنى عليه "محمد السيد محمد" انتقاماً منه لسابقة اتهامه في قتل شقيق المتهمين المذكورين وخال المتهم الثالث

(الطاعن) منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فأعدوا لذلك سلاحين ناريين تسليح بهما هذان المتهمان ثم ذهبا إلى مقهى المجنى عليه يرافقهما الطاعن لمراقبة الطريق وحراستهما حتى يتمكننا بذلك من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذا لمقصدهم المشترك ، فإن ما ذهب إليه الحكم من اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحا في القانون طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن فضلا عن ذلك مما يثيره في هذا الوجه ، ذلك لأن العقوبة المقررة بها عليه وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقرررة بمقتضى المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات للشريك في الجناية التي دين بها ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦١

رياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع .

(أ) الإخلال بحق الدفاع . متى لا يترافر ؟ المحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم ذلك صراحة أو ضمنا .

(ب) طلب فتح باب المرافعة . متى لا تلزم المحكمة بإجابته ؟

لما كانت الطاعنة لم تطلب من المحكمة سماع أقوال المجنى عليها على الرغم من حضور هذه بجلسة المحكمة الاستئنافية . وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى وإقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لإصدار الحكم ، غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا النعي من الإخلال بحقها في الدفاع يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها ارتكبت ما هو مدون بعريضة الدعوى . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها بحق مدني قبل المتهمه بقرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة

عشرين جنيتها وإلزامها بأن تدفع للمدعية بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت ومقابل أتعاب المحاماة . استأنفت كل من النيابة والمتهمة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة الجنائية لمدة ثلاث سنوات . فطعن الوكيل عن الطاعة في هذا الحكم ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول والثاني والرابع من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الدعوى رفعت من المدعية بالحق المدني (عائشة مقدس) بالطريق المباشر دون أن يجرى فيها تحقيق وطلبت الطاعة من محكمة أول درجة ومن المحكمة الاستئنافية مناقشة المدعية بالحقوق المدنية فلم تجبها أيهما إلى طلبها ، كما قدم المدافع عنها إلى المحكمة الاستئنافية طلبا لفتح باب المرافعة لذات السبب ولإبداء دفع ، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وأغفلت الرد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه مع وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها حصل واقعة الدعوى في قوله ” إن السيدة عائشة مقدس (المدعية بالحق المدني) وهى تركية الجنسية وتستحق في ربيع ٥٢ فداناً في وقف المرحومة زينب محمد على المشمول بنظارة وزارة الأوقاف ونظرا لإقامتها الدائمة في تركيا ، فقد وكلت المتهمه إحسان محمد منيب بموجب توكيل رسمى في صرف هذا الاستحقاق تباعا من وزارة الأوقاف لترسله إليها عن طريق البنوك أو تودعه باسمها ، وأنه بموجب هذا التوكيل استمرت في صرف هذا الربيع من الوزارة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٦ إلى أن أوقف صرف هذا الربيع للمستحقين في الخارج إلا بعد إثبات حقهم أمام لجنة في وزارة الأوقاف . إزاء ذلك فقد حضرت إلى القاهرة حتى تتخذ الإجراءات في إثبات هذه الصفة وتبين أن جملة ما تستحقه المجنى عليها طوال هذه المدة هو مبلغ ١١٤ مليا و ٩٨٤ جنيا وبمطالبتها به امتنعت وتبين أنها اختلسته لنفسها “ . واستند الحكم في إدانة الطاعة إلى كتاب وزارة الأوقاف وأقوال المجنى عليها في محضر جمع الاستدلالات ، ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية أن الطاعة لم تطلب من

المحكمة سماع أقوال المجنى عليها على الرغم من حضور هذه بجلسة المحكمة الاستئنافية في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان سكوت الطاعة عن طلب سماع المجنى عليها يفيد قبولها الضمني عدم سماعها ، ولما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى وإقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لإصدار الحكم غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا النعى يكون غير مسديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو التمسور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الطاعة قدمت للمحكمة الاستئنافية مستندات دالة على السداد غير أن المحكمة قررت في حكمها المطعون فيه أنها لا تطمئن إليها مع أن المجنى عليها لم تناقش في صحة هذه المستندات أو عدم صحتها .

وحيث إنه لما كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد عرض لهذه المستندات وفندها وفحص الدليل المستمد منها وانهى إلى أنها ليست كافية في تقدير المحكمة لإثبات التخالص وبراءة الذمة من المبالغ التي تطالب بها المدعية بالحقوق المدنية وكان ما قاله الحكم في هذا الخصوص سائغا وكافيا لتقرير ما انتهت إليه ، وكان أمر تقدير قيمة هذه المستندات كدليل من أدلة النفي متروكا لمحكمة الموضوع واطمئنانها ، فإن ما تثيره الطاعة إنما يكون من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٦٨)

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٣٠ القضائية :

تزوير . المحرر الرسمي .

اصطناع ورقة واعطاؤها مظهر الأوراق الرسمية . تزوير في أوراق رسمية متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك . لا يقدح في ذلك أنها مذيلة بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين .

من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية ، فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المصطنعة التي تنسب زورا إلى موظف عمومي مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصا من أريد خدعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا — ارتكب تزويرا في ورقة رسمية بطريق الاصطناع إذ حرر خطا با أعطاه مظهر وشكل الأوراق الرسمية التي تصدر من بلدية بور سعيد بأن طبع عليه عبارة ” بلدية بور سعيد وهيئة الإسكان ” ورقم الصادر ورقم الملف وختم عليه بخاتم ووقع عليه بإمضاء مزور منسوب إلى من حرره فاكتملت للمحرر بذلك شكل الورقة الرسمية ثم ضمنه على غير الحقيقة إقرارا من البلدية بوصول حوالة بريدية رقم ١٢٠ بور سعيد بمبلغ جنيهين و ١١٠ مليات لحساب استمارة الإسكان الخاصة بأبراهيم إبراهيم الصغير وأن هذه الحوالة ستعرض

على اللجنة العليا للإسكان لاعتماد السكن مع أن استمارة الإسكان لم تقدم والحوالة البريدية لم تصل — ثانيا — استعمل الورقة المزورة سالفة الذكر وهو يعلم بتزويرها بأن أرسلها إلى ابراهيم ابراهيم الصغير على أنها صادرة من بلدية بور سعيد. وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة ذلك. ومحكمة جنايات بور سعيد قضت حضوريا باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وبمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل شهرا واحدا وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ هذا الحكم بلا مصاريف. فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ انتهى إلى عدم قيام جناية التزوير في ورقة رسمية بطريق الاصطناع استنادا إلى أنه لا يمكن نسبة الخطاب المزور بحالته إلى موظف مختص بتحرير أمثاله وذلك لعدم وجود هيئة باسم هيئة الإسكان ببلدية بور سعيد التي جعل الخطاب صادرا منها ولعدم وجود مطبوعات مماثلة ببلدية بور سعيد حتى يمكن أن يقال بأن هذه الورقة اصطنعت تقليدا لها كما أن الدائرة اليعضاوية التي تمثل خاتم البلدية لا تحتوى على أية بيانات أو عبارات ولا يمكن مقارنتها بخاتم البلدية الدائري الشكل الذي تقرأ منه بخط واضح عبارة " بلدية بور سعيد " فلا يمكن والحالة هذه أن يخدع الشخص العادى في مثل الورقة المطعون فيها ووجه الخطأ فيما تقدم أن كل ما يشترط لقيام جريمة التزوير بالاصطناع في ورقة رسمية هو إنشاء محرر وإعطاؤه شكل الأوراق الرسمية ونسبة إصداره إلى موظف معين أو جهة حكومية وأن يكون في مظهر الورقة ما يخدع الناس ولا تشترط المشابهة التامة لورقة بعينها وإلا اعتبر التزوير بطريق التقليد وقد تحققت هذه الشروط بإعطاء الورقة موضوع الدعوى شكل الورقة الرسمية وكتابتها على الآلة الكاتبة وتضمينها باسم الجهة المدعى بأنها أصدرتها وهى بلدية بور سعيد وإثبات رقم التصدير ورقم الملف عليها وختمها بخاتم للإيهام بأنه خاتم البلدية ولا يفض من قيمته أن لم تظهر بياناته لأن التقليد غير لازم وإلا لانطبقت المادة ٢٠٦ من قانون

العقوبات وحسبه أن يقوى مظاهر الرسمية في الورقة ، وإذ كانت هيئة الإسكان قد ألغيت فقد كان لها وجود من قبل وكانت تلك الهيئة مختصة بمناقشة مثل الطلب الذي قدمه الشاكي — وهو الإسكان الشعبي — كما أن النموذج الذي استعمله الشاكي كان يستعمل من قبل ، هذا إلى أنه يوجد بالبلدية قسم للإسكان وانتقلت إليه اختصاصات الهيئة الملغاة .

وحيث إن المطعون ضده اتهم بأنه في الزمان والمكان الواردين بوصف التهمة ” ارتكب تزويرا في ورقة رسمية بطريق الاصطناع إذ حرر خطابا أعطاه مظهر وشكل الأوراق الرسمية التي تصدر من بلدية بور سعيد بأن طبع عليه عبارة — ” بلدية بور سعيد — هيئة الإسكان “ — ورقم الصادر ورقم الملف وختم عليه بخاتم ووقع عليه بإمضاء منور منسوب إلى من حرره فأكملت للحرر بذلك شكل الورقة الرسمية ثم ضمنه على غير الحقيقة إقرارا من البلدية بوصول حوالة بريدية رقم ١٢٠ بور سعيد بمبلغ جنيهين و ١١ مليات لحساب استمارة الإسكان الخاصة بأبراهيم إبراهيم الصغير وأن هذه الحوالة ستعرض على اللجنة العليا للإسكان مع أن استمارة الإسكان لم تقدم والحوالة البريدية لم تصل . كما اتهم بأنه استعمل الورقة المزورة ساقفة الذكر وهو يعلم بتزويرها “ . لما كان ذلك ، وكانت البيانات الواردة بوصف التهمة تطابق ما جاء بالورقة المطعون فيها المرافقة للمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن ، وكان الحكم مع تسليمه بذلك قد بنى قوله بعدم قيام جريمة التزوير وانتفاء الاستعمال تبعا لذلك على أنه ” لا يمكن نسبة هذا الخطاب بحالته إلى موظف عمومي مختص بتحرير أمثاله وذلك لعدم وجود هيئة باسم هيئة الإسكان ببلدية بور سعيد يمكن بالتالي أن ينسب إلى موظف عمومي بها تحرر هذا الخطاب حسبما شهد بذلك وكيل إيرادات بلدية بور سعيد ومفتش التحصيل بها وكذلك لا يوجد ببلدية بور سعيد أوراق أميرية أو مطبوعات مماثلة حتى يمكن أن يقال إنه اصطنع ورقة رسمية مشابهة كما أن الدائرة البيضاء التي تمثل خاتم البلدية لا تحوى أى بيانات أو عبارة ولا يمكن بالتالي أن يتخذ الجمهور بهذه الدائرة البيضاء الحافية ولا مجال لمقارنتها بخاتم بلدية بور سعيد وهو عبارة عن خاتم دائري داخله عبارة بور سعيد بخط واضح وذلك حسبما قرر السيد محمود حجاج بتحقيقات النيابة . هذا فضلا عن أن الخطاب بحالته لا يمكن أن يتخذ به الشخص العادي حسبما قرر مفتش التحصيل بالبلدية وشهد بالجلسة للأسباب التي أبداهها “ .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية فيما يتعلق بجريمة التزوير المحررات المصطنعة التي تنسب زورا إلى موظف عمومي مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الخاني قد قصد أن يوهم بذلك ، ولما كانت الورقة المزورة موضوع المحاكمة — بوصفها الوارد فيما سبق — قد اتخذت مظهر الأوراق الرسمية وذيلت بتوقيعات لأشخاص وإن لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين إلا أن المتهم قصد أن يوهم بذلك كما وضعت عليها بصمة ختم على أنه للبلدية استكمالا لمظهر الرسمية فضلا عن أن هيئة الإسكان كان لها وجود سابق وكانت تتبع وزارة التعمير ثم انتقل اختصاصها إلى قسم الإسكان التابع لبلدية بورسعيد ، ولما كانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن يخدع بها الناس وخصوصا من أريد خدعه — مما أكدته وكيل إيرادات البلدية — وكان ما ذكره الحكم نقلا عن مفتش التحصيل من أن الورقة لا يخدع بها الشخص العادي لا يتفق وعموم المعنى المستفاد من أقوال هذا الشاهد الذي صرح في التحقيقات بأن الأمر في ذلك تقديري فإن جريمة التزوير في ورقة رسمية تكون متوافرة الأركان وتقوم تبعا لها جريمة استعمال الورقة المزورة مع العلم بتزويرها ولا يطقن في ذلك أى اعتبار من الاعتبارات الواردة بالحكم المطعون فيه . لما كان كل ذلك فإنه يتعين قبول الطعن وتقض الحكم ومعاقبة المطعون ضده طبقا للواد ٢١١ و ٢١٢ و ٣٢١ و ١٧ من قانون العقوبات .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين .

(٦٩)

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ القضائية :
(أ) إثبات . حكم . "تسبيبه" .

ذكر مؤدى الأدلة التى كون منها القاضى عقيدته فى الحكم . ماهية البيان المعول
عليه فى هذا الصدد . هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه افتناع القاضى دون غيره من الأجزاء
الخارجة من سياق هذا الاقتناع .

(ب) حكم . "تسبيبه" .

ملا يعيبه . إيراد الحكم أقوال شهود النفى على خلاف مؤداها . لا يؤثر فى سلامته ،
مضى كان قد أبدى عدم ارتياحه لأقوالهم ولم يعول عليها .

(ج) إثبات . حكم . "تسبيبه" .

حرية المحكمة فى تكوين عقيدتها . لا تلتزم إلا ببيان مؤدى الأدلة التى استندت إليها
فى الإدانة . عدم التزامها بالإشارة فى حكمها إلى أقوال شهود النفى والرد الصريح عليها
القضاء بالإدانة رد ضمنى على شهادة شهود النفى وإطراح لها .

(د) تفتيش .

تدب ضابط لإجراء التفتيش هو ومن يتدبه لذلك لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول
التفتيش منهما مجتمعين .

(هـ) دفاع . قبض .

الدفع بإعلان القبض لحصوله من الخبر فى غير إشراف الضابط المأذون بالتفتيش .
مضى يكون دفاعا موضوعيا ؟ إذا لم يكن صريحا ، بل عرضه الدفاع فى مقام المفاضلة
بين التصوير الذى ادعاه المتهم وتصوير الضابط . أخذ المحكمة بالتصوير الأخير يفيد دلالة
إطراحها التصوير الأول .

(و) دفاع .

طلب معاينة . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند صياغته في صيغة رجا .

(ز) دفاع .

طلب معاينة . كفاية الرد الضمني عليه : متى كان لا ينجح إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما يرويها الشهود ، بل القصد منه إثارة الشبهة فيما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة الثبوت . مثال .

(ح) تقض . قانون أصلح . مواد مخدرة . عقوبة .

الأمر بإيداع المدمنين على تعاملات المخدرات إحدى المصحات للعلاج . المادة ٣٧/٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة تجرئة . هو تدبير جوازي للمحكمة . اثر ذلك .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد معتقدها من كافة العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، وأن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، ومتى تقرر ذلك ، وكان الحكم قد عول في الإدانة على أقوال شهود الإثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم ، فإنه لا يضير الحكم أن يشير وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى إلى أنه تبين هذه الواقعة من أوراق الدعوى وسماع الشهود إثباتا ونفيا ومما دار بالجلسة .

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبير أطراحه لأقوال شهود النفي إلى القول - على خلاف مؤداها - بأن روايتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع المتهم ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ، ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .

٣ - للمحكمة حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ، ومن ثم فهي لا تلتزم إلا بإيراد مؤدى الأدلة التي تستند إليها في الإدانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها - أما أقوال شهود النفي الذين لا تأخذ بهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بها أو الرد على ما شهدوا به ، ويكفى أن يكون استفادا من الحكم أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمئن إلى صحته - بل

إن القضاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطعن لأقوالهم فاطرحتها .

٤ — المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بتؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، بل يصحح أن يتولاه أو لهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الإذن لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء .

٥ — إذا كان الثابت أن الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح ببطلان القبض لحصوله من الخبرين في غير إشراف الضابط المأذون بالتفتيش ، بل ساق التصوير الذي رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتوليه التفتيش بنفسه — وهو ما اطمأنت إليه المحكمة وأخذت به — ثم عرض للتصوير الذي رواه المتهم — والذي التفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث إلى صورته الحقيقية حسبما يرسم في وجدانها — فإن مثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش .

٦ — لا تلتزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذي لم يتقدم به الدفاع عن المتهم في صورة الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ، بل صاغه في صيغة رجاء .

٧ — ما تمسك به الدفاع من إجراء المعاينة للتدليل على إمكان المتهم رؤية من بالكين لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، وإذا كان المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذي أخذت به ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أقوال هؤلاء الشهود .

٨ — ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة ارتكابها ، تيسيرا على مدمني المخدرات بوضعهم تحت العلاج في إحدى المصحات — ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية — وهي العقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضي توقيعها عند ثبوت التهمة — وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة ، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز أفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٠١ و ٣٣/ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ بند ١ . فقررت الغرفة ذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش اللذين قام بهما المخبران كما دفع أيضا بطلان التذب الذي أمر به الضابط . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام ما عدا المادة ٣٣/ج وأخيرة وبدلا عنها المادة ٣٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي الشخصي وردت على الدفع قائمة بأنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

أولا : تقرير الأسباب الأول المقدم من الأستاذ حسن اسماعيل المحامي بتاريخ ١٩٦٠/٧/١٦ .

من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطي قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه

وشابه قصور وتناقض في الأسباب كما أخل بحقه في الدفاع ذلك أن المدافع عنه تمسك ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات بما في ذلك الاعتراف المنسوب إلى الطاعن تأسيساً على أمرين أولهما بطلان نذب الضابط المأذون له أصلاً من النيابة العامة بالضبط والتفتيش للضابط الذي أجراه على اعتبار أن إذن النيابة قد صدر للضابط الأول (عبد الفتاح غنيم) ومن يندبه من رجال الضبط ومؤدى ذلك وجوب الجمع بين المأذون له بالتفتيش ومن يندبه وعدم تحلي المندوب الأصل عن القيام بهذا الإجراء لغيره بدلالة واو العطف التي تفيد مطلق الجمع أو المعية ولو كان قصد مصدر الإذن ترك الخيار للمأذون له في نذب غيره بدون ضمه إليه لاستعمل حرف "أو" الذي يفيد التخيير . والأمر الثاني أن القبض والتفتيش تم بمعرفة مخبرين في غير حضور الضابط المندوب من المأذون له بالتفتيش وقد شهد عدة شهود بما يؤيد ذلك غير أن الحكم حين التفت عن هذين الدفيعين لم يرد عليهما بما يصلح رداً واطرح أقوال شهود النفي بدعوى عدم اطمئنانه إليهما وأخذ بشهادة الضابط والمخبرين على رغم تأييد أقوال شهود النفي لما أثبتته الكشف الطبي من إصابات بالطاعن نتيجة اعتداء المخبرين عليه حين قبضوا عليه وقتشاه في غيبة الضابط المذكور، كما ذكر الحكم أن الطاعن لم يجرح شهادة هذا الضابط في حين أن هذا التجريح ظاهر من عريضة مقدمة من مجهول ومودعة ملف الدعوى وقد أثار الطاعن أمام المحكمة ما تضمنته تلك العريضة من خصومة سابقة بينه وبين الضابط سالف الذكر لمسلكه نحو زوجته وهو ما سجله الحكم ذاته . كما طلب الدفاع عن الطاعن إلى المحكمة الانتقال لمعاينة مكان الحادث ومطابقته على أقوال الضابط والمخبرين وأقوال شهود النفي للتدليل على استحالة رؤية الضابط المخبرين من المكان الذي كان يجلس به في نادى البلدية وأنه دعى للحضور بعد القبض على الطاعن بمعرفة المخبرين ولمناظرة موضع الكمين الذي أعده الضابط والمخبران للتدليل، على عدم صلاحيته لهذا الغرض لأن الواقف معه يكون مرئياً لمن يمر أمام المنتره ويلفت نظره فيستطيع بذلك التخلص مما عسى أن يكون معه من أشياء محظورة غير أن الحكم رفض إجابة هذا الطلب بما لا يبرر رفضه وبما يفصح عن خطأ الحكم في فهم مقصد الدفاع من هذا الطلب الذي سبق بيانه . هذا إلى أن الحكم مع تسليمه بأن شهود النفي الذين أشهدهم الطاعن قد صادقوه إلا أنه اطرأ عليهم شهادة لعدم اطمئنانه إليهم بقوله إن الطاعن كان في استطاعته الإتفاق معهم

على هذه الشهادة وهو مطابق السراح وأن شهادتهم لا تتصل بواقعة الضبط — وما قاله الحكم عن ذلك فيه إهدار لنصوص قانون الإجراءات الجنائية التي تتيح للمتهم الاستشهاد بشهود النفى وقد تضمنت أقوال هؤلاء الشهود جملة وقائع متلاحقة تمس ظروف الحادث مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن الصاغ عبد الفتاح غنيم رئيس مكتب مكافحة مخدرات بنى سويف علم أن المتهم ابراهيم كمال نصر (الطاعن) الموظف بمصلحة الضرائب ببني سويف قد عبر النيل إلى البر الشرقى لشراء مخدرات فاستأذن النيابة في ضبطه وتفتيشه وأذنت له ولمن يندبه من رجال الضبطية القضائية بذلك في يوم ١٩٥٨/١٢/٨ وقد ندب حضرته الملازم أول عبد الواحد اسماعيل لتنفيذ أمر النيابة وفي الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم ترقب هذا الضابط مع المخبرين أحمد شعبان ومحمد أحمد نايل عودة المتهم من البر الشرقى وكنوا له في منزله بلدية بنى سويف يقع أمام ناديه وما أن شاهدوا المتهم يسير في الطريق العام أمام منزله البلدية حتى أمسكوا به وقتشه الضابط المذكور وأخرج من جيب جاكته الحارجي الأيمن لفافة تحوى قطعتين من الأفيون بلغت زنتها ٣٧ر٦٨ من الجرام ولما عرضها على المتهم أقر بأنه مريض وقد اشترى المخدر للعلاج فعرض المتهم على الصاغ عبد الفتاح غنيم وأعاد المتهم أمامه الاعتراف بحيازته للمخدر المضبوط معه للتعاطى وأقر بأنه اشتراه من أحمد أمين بالبر الشرقى . وقد تبين من فحص المخدر بمعرفة الطب الشرعى أنه أفيون“ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من شهادة الضابط عبد الواحد اسماعيل والمخبرين أحمد شعبان ومحمد أحمد نايل ومن تقرير المعمل الكيماوى . وعرض الحكم إلى دفاع الطاعن الموضوعى واستعرض ما قاله في صدد ضبط المخدر معه وما بدأ به من أن المخبر محمد نايل أخرج من جيبه لفافتين سلمهما للضابط بمحل الحادث وإنكاره ضبط المخدر معه وإقراره للضابطين عبد الواحد اسماعيل وديد الفتاح غنيم وعدم تجريحه شهادتهما بشيء مكتفيا بالإنكار ثم عود الطاعن في مرحلة أخرى من التحقيق بعد أن أخلت النيابة سبيله بالضمان عقب استجوابه وتقريره أن المخدر كان وقت أن قبض عليه

المخبران ماقي على الأرض ومحاولة المخبر محمد نايل أن يسلمه إياه وتسليمه إلى زميله أحمد شعبان الذي ذهب به إلى الضابط عبد الواحد اسماعيل في النادي الرياضي ثم تمسك الطاعن بعد أسبوع من إخلاء سبيله بأنه ضبط بعيدا عن منطوق البلدية وبأن الضابط عبد الواحد اسماعيل كان وقت ضبطه بالنادي الرياضي وإشهاده على ذلك عدة شهود أيذوه وخلص الحكم من ذلك إلى قوله " والمحكمة تطمئن إلى شهادة الضابطين عبد الواحد اسماعيل وعبد الفتاح غنيم إذ لم يستطع المتهم (الطاعن) تجريح شهادتهما في التحقيقات الابتدائية وإن كان قد ذكر لأول مرة أمام المحكمة أن الضابط عبد الواحد اسماعيل سبق أن عاكس زوجته في النادي الرياضي وهو ما لم يقم عليه دليل ولو صح لكان أول ما تمسك به المتهم في سبيل الدفاع عن نفسه . ولا تطمئن المحكمة إلى شهادة شهود النفي وفي مقدور المتهم أن يتفق معهم على هذه الشهادة وهو مطلق السراح فضلا عن أن شهادتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع المتهم " . ثم عرض الحكم إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال " وبما أن الدفاع تمسك بأن الضبط والتفتيش قام به المخبران أحمد شعبان ومحمد أحمد نايل دون الضابط عبد الواحد اسماعيل وفرضا عن أنه لم يشهد أحد بأن هذين المخبرين قاما بتفتيش المتهم فقد شهدا بأنهما لا يعرفان المتهم قبل الحادث وغير مستساغ وقد تواجدا وقت الضبط لمعاونة الضابط المتدرب لضبط وتفتيش المتهم أن يتوليا هذه المأمورية نيابة عنه . وقد تمسك الدفاع عن المتهم أيضا ببطلان التندب الذي أمر به الضابط عبد الفتاح بمقولة إن إذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم قاصر على هذا الضابط ومن يشترك معه في التنفيذ من رجال الضبطية القضائية . وهذا التفسير لإذن النيابة غير مقبول ولو أن الإذن كان قاصرا على الضابط عبد الفتاح غنيم لما كان هناك من حاجة للنص فيه على غيره من رجال الضبطية القضائية والمحكمة ترى أن عبارة الإذن واضحة الدلالة عن أن المأذون له هو الصاغ عبد الفتاح غنيم وغيره من رجال الضبطية القضائية الذين يرى ندهم مكانه " . وعرض الحكم بعد ذلك إلى طلب إجراء المعاينة في قوله : " وبما أن الدفاع طلب أخيرا أن تجري المحكمة معاينة محل الحادث لمعرفة إن كان من الممكن رؤية

المتهم وهو يسير في الطريق العام لمن يتواجد في منتهه البلدية الواقع على جانب الطريق والمحكمة لا ترى محلاً لإجابة هذا الطلب إذ أن الدعوى ليست في حاجة إليه والمتهم يصر على أنه ضبط في الطريق العام بعيداً عن منتهه البلدية وقد سبق أن أجرت النيابة معانة تفصيلية بحضور محامي المتهم لم يدع فيها تعذر الرؤية لمن كان في منتهه البلدية وقد حصل الضبط في وسط النهار وكان الضابط عبد الواحد اسماعيل يخشيء بالقرب من باب المنتزه فمن الميسور له بداهة أن يرى السائر في الطريق العام الذي يقع المنتزه على جانبه". لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم سديداً وتتوافق به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، ذلك بأن الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه إلى من اختصه الإذن بإجرائه وهو رئيس مكتب مكافحة المخدرات ومن يندبه من مأموري الضبط القضائي فإذا استخلص الحكم من دلالة هذا النذب إطلاقه وإباحة نذب المأذون الأصيل بالتفتيش لغيره من مأموري الضبط دون إشراكه معه فإن استخلاصه يكون سائغاً لأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن يتولاه أو لمها أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الإذن كما هو واقع الحال في الدعوى لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء. ولما كان الحكم قد اطمأن إلى حصول الضبط والتفتيش بمعرفة الضابط المندوب لإجرائه لما ساقه من أدلة سائغة مردودة إلى أصلها من أقوال شهود الإثبات التي اطمأن إليها وكان الأصل أنه متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فلان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ومن ثم لا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة التقض لكونه من الأمور الموضوعية. ولا يقبل النعي على الحكم اطراحه أقوال شهود النفي لما هو مقرر من حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود والالتفات عما لا ترى الأخذ به دون أن تلتزم ببيان علة ذلك ما دام مرجع الأمر إلى اطمئنانها فإذا كشفت عن أسباب عدم أخذها بشهادة شهود النفي فقد أكدت التزامها ما اطمأنت إليه

من شهادة شهود الإثبات ولا يجوز مصادرتها في عقيدتها ومناقشتها فيما انتهت إليه من ذلك . وكان لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . وكان ما أورده الحكم في خصوص عدم تجريح الطاعن شهادة الضابط الذي أجرى ضبطه وتفتيشه سائغا ولا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع الثاني عن الطاعن قال في صدد المعاينة إنه ” حضر المعاينة في الحديقة المواجهة للنادى الرياضى وقال إن المكان الذى أشار إليه في الحديقة أنه كان يقف فيه ولا يمكن أن يرى منه الضابط القادم من البحر والحديقة الواضحة هي أن الضابط كان يجلس فى النادى وانتهى إلى القول ” وأرجو إذا تأجل الحكم لباكر أن ترضوا لغاية الحديقة لتعاينوا المكان الذى قال الضابط عنه إنه كمن فيه هو والمخبران “ . ثم تمسك المدافع الأخير عن الطاعن ” بإجراء المعاينة حتى يتبين لعدالة سيادتكم أن المتهم (الطاعن) كان يمكن رؤية الضابط والمخبرين من عدمه أثناء وجودهم بالكمين الذى قالوا إنهم كانوا به “ . وكان الواضح مما تقدم أن الدفاع عن الطاعن حين تقدم إلى المحكمة فى مرافعته الثانية يطلب المعاينة لم يتقدم به فى صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة بل صاغه بصيغة الرجاء وهو ما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ومع ذلك فإن ما رد به الحكم على هذا الدفاع سائغ . أما ما تمسك به الدفاع فى مرافعته الأخيرة من طلب المعاينة للتدليل على إمكان الطاعن رؤية من بالكمين فإنه لما كان مثل هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخذت به فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أقوال هؤلاء الشهود . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن فى التقرير الأول على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

ثانياً — تقرير الأسباب الثاني المقدم من الأستاذ على الخشخاني المحامي بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٤ .

من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وعلى فساد في الاستدلال ذلك أن الدفاع تمسك ببطلان القبض والتفتيش طبقاً لما سبق إثارته في التقرير الأول وجاء رد الحكم قاصراً على الشطر الخاص ببطلان التفتيش وأغفل الرد على الدفع في شقه الخاص ببطلان القبض الذي وقع من المخبرين على رغم تسليم الحكم بذلك . وردد الطاعن ما سبق له إثارته في تقرير الأسباب الأول في خصوص إخلال الحكم بحقه في الدفاع لعدم إجابته إلى طلب المعاينة حسماً للجدل في شأن المكان الذي كان يكن فيه الأخير ورد الحكم على ذلك بما لا يبرر رفضه ، واستطرد الطاعن إلى القول بأن الحكم عول في تحصيله للواقعة على أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا في حين أن أقوال شهود النفي تنهار مع أقوال شهود الإثبات في خصوص واقعة الضبط ، كما أخطأ الحكم حين اطرح أقوال هؤلاء الشهود بدعوى أنها لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع الطاعن مما يتعارض مع ما سبق أن أثبتته الحكم عن شهادة الشهود المذكورين ومؤداها أن المخبرين هما اللذان قبضا على الطاعن في غير حضور الضابط الذي كان وقتئذ جالساً بعيداً عن مكان الضبط في مبنى النادي وأنه لم يعثر مع الطاعن على مخدر بل إنه كان مع المخبر محمد نايل الذي سلمه للضابط وهذه الوقائع تتصل بغير شك بواقعة الضبط اتصالاً وثيقاً ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما سبق القول بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصلها تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد دوا سائغاً على الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، أما ما يثيره الطاعن في خصوص التفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان القبض لحصوله من المخبرين بعيداً عن الضابط فإنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع الأول عن الطاعن قال في صدد التفتيش ” إن الدعوى بها روايتان رواية من الضابط أنه هو الذي أجرى التفتيش والرواية التي قالها المتهم (الطاعن)

وهو أن المخبرين هما اللذان اتقضا عليه وأوقعاه على الأرض وأحدثا به الإصابات التي كانت به وأميل إلى تصديق هذه الرواية لأن الضابط عبد الواحد قال إن المخبرين بدأ الإمساك بالمتهم وأنه قش المتهم متأخرا قليلا عنهما ثم أخذ سيادته يتلو ما جاء في محضر السيد عبد الواحد في التحقيق وقال إن الثابت بهذا المحضر يخالف ما رواه اليوم أمام المحكمة وقال إن ذلك يدل على أن الضابط يثبت ما يخالف الحقيقة ولذلك أصدق ما قاله المتهم في روايته .

ولما كان الثابت مما تقدم أن الدفاع لم يتقدم إلى المحكمة بدفع صريح بطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير إشراف الضابط المأذون بالتفتيش بل ساق التصوير الذي رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتولية التفتيش بنفسه وهو ما اطمأنت إليه المحكمة وأخذت به ثم عرض للتصوير الذي رواه الطاعن والذي التفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث إلى صورته الحقيقية حسبما يرسم في وجدانها، فمثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش كما ساف البيان . ولما كان التفات الحكم عن إجابة الدفاع إلى ما طلبه في خصوص المعاينة لا يعيبه كما سبق الرد عليه عند تناول تقرير الأسباب الأول . وكان الحكم قد عول في الإدانة على أقوال شهود الإثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم ولم يأخذ بأقوال شهود النفي ومن ثم يكون الحكم بريئا من حالة التناقض التي يرميه بها الطاعن، ولا يضير الحكم أن يشير وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى إلى أنه تبين هذه الواقعة من أوراق الدعوى وسماع الشهود إثباتا ونفيا ومما دار بالجلسة، ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد معتقدها من كافة العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث فضلا عن أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . ولما كان لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير أطراحه لأقوال شهود النفي إلى القول على خلاف مؤداها بأن روايتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع الطاعن ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي

انتهت إليها ومع ذلك فإنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أن شهود النفي شهدوا جميعاً بأنهم لم يشاهدوا واقعة الضبط ذاتها . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

ثالثاً — تقرير الأسباب الثالث المقدم من الأستاذ على بدوى المحامي بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٤ .

من حيث إن الطاعن ينعى في الوجه الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك أنه اطرح شهادة شهود النفي القاطعة الدلالة على بطلان التفتيش لحصوله من المخبرين في غير حضور الضابط واكتفى بالحكم بالقول بعدم اطمئنانه إلى أقوالهم وبأن الطاعن كان يستطيع الاتصال بهم وهو مطلق السراح وبأن شهادتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع الطاعن وهو في ذلك لم يبين أسماء هؤلاء الشهود أو مؤدى شهادتهم ولم يناقش هذه الأقوال التي تتصل مباشرة بواقعة الضبط .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما سبق الرد به على التقريرين الأول والثاني . أما ما استطرد إليه الطاعن في خصوص قصور الحكم من بيان أسماء شهود النفي ومؤدى شهادتهم فإنه لما كان للمحكمة حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود فهي لا تلتزم إلا بإيراد مؤدى الأدلة التي تستند إليها في الإدانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها أما أقوال شهود النفي الذين لا تأخذ بهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بها أو الرد على ما شهدوا به ويكفى أن يكون مستفاداً من الحكم أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمئن إلى صحته بل إن القضاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأن المحكمة لم تطمئن لأقوالهم فاطرحتها . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه لا يكون سديداً .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أنه صدر بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة

الدعوى وقد أتى بأحكام جديدة تعتبر أصلح للتمم من ذلك ما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون الجديد من جواز الأمر بإيداع من يثبت للحكمة إدمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض مما يقتضى إعمالا لهذا النص نقض الحكم المطعون فيه وإعادة نظر الدعوى من جديد . وهذا الوجه مردود بأن ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للحكمة توقيعه لمناسبة ارتكابها تيسيرا على مدمني المخدرات بوضعهم تحت العلاج في إحدى المصحات ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية وهي العقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضي توقيعها عند ثبوت التهمة ، ولما كانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة وترى هذه المحكمة لما تقدم أن تقرها عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد / السيد أحمد فففي المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، وتوفيق أحمد الحسن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود سماعيل المستشارين .

(٧٠)

الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٣٠ القضائية :
إثبات .

تساند الأدلة وحدة تكون منها عقيدة القاضي .

من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها الآخر ، ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه ، فلا يقبل من الطاعن أن يأتي بكل عنصر من هذه العناصر ليناقش دلالة على حدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - مع آخر حكم عليه غيابيا - بأنهما حازا وأحرزا جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ١/٣٣ و ٣٥ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول المرافق . فقررت بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان الإذن والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا ٤٤٤ بمواد الإتهام بمعاينة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة والسيارة التي استعملت في الجريمة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه باطل ولا أساس له . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أن حالات التلبس قد وردت بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو التقريب إليها ، ولا يكفى دليلاً على قيام حالة التلبس مجرد توافر مظاهر خارجية من شأنها أن تنبئ عن وقوع الجريمة لأن ذلك لا يندرج تحت مانص عليه بالقانون ومع ذلك فإن المحكمة أسست قضاءها على اعتبار أن الجريمة كانت فى حالة تلبس ، كما أنها استدلت بمحاولة المتهم الفرار بسيارته على قيام تلك المظاهر الخارجية مع أن محاولة الفرار فى ذاتها قصد منها التخلص من المخبر الذى تعلق بالسيارة ، ولا تنبئ فى جلاء أو تكشف عن حالة تلبس بإحراز مخدر كان بداخل حقيبة مودعة فى حقيبة السيارة الخلفية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع بطلان تفتيش السيارة الذى دفع به المدافع عن الطاعن فى قوله ” إن هذا الدفع فى غير محله لأن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش نص على تفتيش هذه السيارة أو أية وسيلة أخرى يستعملها المتهم فى التنقل وقد صدر هذا الإذن بناء على تحريات جدية وافقت عليها واقتنعت بها النيابة الآمرة بالتفتيش - وفضلاً عن ذلك فإن الجريمة كانت فى حالة تلبس لقيام مظاهر خارجية من شأنها فى حد ذاتها أن تنبئ بوقوع الفعل المكون للجريمة “ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الإذن الصادر من النيابة يشمل تفتيش هذه السيارة ، فإنه لا محل لما يشير الطاعن من جدل حول كفاية المظاهر الخارجية التى لا يست ظروفاً الضبط لإجازة القبض والتفتيش فى حدود ما تقضى به المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فيكون هذا الوجه من الطعن غير سديد فى القانون .

وحيث إن الوجه الثانى من وجهى الطعن مبناه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، ذلك أن المحكمة استدلت على علم الطاعن بما احتوته الحقيبة المغلقة من مخدر بضبط هذا المخدر بالسيارة التى تقل المتهمين ومحاولة الطاعن الفرار بالسيارة والتخلص من المخبر الذى تعلق بها - وهذا الذى ذهبت إليه

المحكمة في تأسيس قضائها يعوزه الاستدلال السليم القويم وأنه ليس من شأن الطاعن وهو سائق سيارة أجرة أن يفحص ما عساه يصطحبه الركاب وأنه لا تثير على الطاعن إذا قبل نقل المتهم الأول بحقيقته المغلفة إلى غايته ، كما أن حمل الطاعن لمفتاح الحقيبة الخلفية للسيارة أمر طبيعي ، وأن إسراع الطاعن بسيارته بعد أن أمره رجال الضبط بالوقوف قد يكون مرجعه استجابته لنهي أو أتماره بأوامر متبوعة مستأجر السيارة أو لعل مرد ذلك هو رغبة الطاعن في الإفلات من مخالفة المرور وشبكة الوقوع أو لعل شكاً قد داخله في حقيقة أمر رجال الشرطة خصوصاً وأنهم لم يكونوا مرتدين ملابسهم الرسمية فيكون استخلاص المحكمة من تلك القرائن جميعها دليلاً على حيازة الطاعن للخدر استخلاصاً يفتقر إلى ما يسانده إذ أن الوقائع لا تؤدي لزوماً إليه .

ولما كان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها الآخر ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه فلا يقبل من الطاعن أن يأتي بكل عنصر من هذه العناصر ليناقش دلالته على حدة — ولما كان ماساقه الحكم بمدوناتة سائغة في حمل ما انتهى إليه من اطمئنانه إلى ثبوت علم الطاعن بكمه المادة التي ضبطت بسيارته ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر في يوم ١٩٥٩/١١/٢١ وقد صدر بعده القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد ١٣١ في ١٩٦٠/٦/١٣ الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى وأصبح سارياً اعتباراً من ١٤ يوليو سنة ١٩٦٠ . وكان القانون الجديد قد أثر التدرج بالعقوبة

وفقا للقصد من الإحراز في صورته المختلفة . ولما كان هذا القانون يعد من هذه الناحية أصلا للتميم من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي طبقته المحكمة ، وكانت الواقعة التي استخلصها الحكم يستشف منها أن نقل المخدر بالسيارة كان بقصد الإتجار مما يقتضى تطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية المقررة بها ومعاينة الطاعن في حدود ما تقتضى به المادة ٣٤ سالف الذكر .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٧١)

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ القضائية :

تحقيق - تفتيش .

(أ) العبرة في اختصاص مصدر الإذن بالواقع . وإن ترانخي ظهوره إلى وقت المحاكمة .

(ب) عدم لزوم بيان الاختصاص المكاني لوكل النيابة بالإذن الصادر .

١ — العبرة في الاختصاص المكاني لوكل النيابة مصدر الإذن إنما تكون
بحقيقة الواقع وإن ترانخي ظهوره إلى وقت المحاكمة .

٢ — ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم
وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين مع آخر حكم عليه : بأنهم حازوا وأحرزوا
” أفبونا وحشيشا ” في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى غرفة
الإنهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من
المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق به . فقررت بذلك .
وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع كل من المتهمين بطلان إذن الضبط
والتفتيش وما اتبني عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا
عملا بمواد الإنهام بمعاينة كل من المتهمين ” الطاعنين ” بالأشغال الشاقة المؤبدة
وبتفريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة جميع المواد المخدرة المضبوطة .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة غير التي سمعت المرافعة مما يبطله كما أنه أخطأ في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش إذ أن وكيل النيابة الذي أصدره لم يبين اختصاصه المكاني ولا صفته في التحقيق المفتوح أو في الإذن ذاته فلم يذكر ما إذا كان وكيلا للنياية الكلية أو لإحدى النيايات الجزئية التابعة لها ، فرد الحكم على ذلك بأن العبرة إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة وهو رد غير سديد ، ذلك بأن إجراءات التحقيق يجب أن تتضمن كالأحكام كل مقوماتها بحيث لا يحتاج المطلع عليها إلى مصادر أخرى لتعرف صفة من باشرها ولا يغنى عن ذلك قول الحكم إن وكيل النيابة الكلية مختص بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية لأن هذا ليس موضوع الدفع ، هذا إلى أن الطاعن طلب إجراء معايينة لتحقيق دفاعه فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه . .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الهيئة التي أصدرت الحكم هي التي حققت الدعوى وسمعت فيها المرافعة وقد وقع رئيس الهيئة وعضواها على منطوق الحكم بما لا يدع مجالاً للخلاف في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان حسب وكيل النيابة مصدر إذن التفتيش أن يذكر صفته هذه ملحقه باسمه في التحقيق المفتوح وفي الإذن وهو ما لم ينازع فيه الطاعن وكان ما قاله الحكم من أن العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع وأن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة هو قول صحيح ، وكانت المحكمة قد تحققت من أن مصدر الإذن هو من وكلاء النيابة الكلية ، فإنه لا صيب يشوب الإجراءات إذ أنه ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا الاختصاص مقرونا بالإسم كما أن اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق التي تجرى في دائرة المحكمة الكلية هو اختصاص أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع سلبه إلا بنهي صريح . لما كان ما تقدم ،

وكان طلب إجراء المعاينة الذى أبداه الدفاع لم يكن طلبا جازما مما تلتزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه ، فإن الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه قد صدر بعد الحكم فى الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو أصحح للطاعنين بما تضمنه من عقوبات أخف لمثل حالتهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دل بما أورده من وقائع على أن إحراز الطاعن للخدر كان بقصد الاتجار ، فإن المحكمة ترى إعمالا لما خوله القانون لهذه المحكمة بمقتضى المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم تقضا جزئيا فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية عملا بالمادة ٤٢ من القانون المذكور ، ولما كان هذا الوجه يتصل بالطاعن الثانى الذى لم يقدم أسبابا لطعنه ، مما يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أسوة بالطاعن الأول وتقدير العقوبة بالنسبة لكليهما بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٧٢)

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض .

التوكيل بالطعن . لامعة بالتوكيل الذي يصدره المحامي لكاتبه ليقدر بالطعن بالنقض .

لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلا من كاتب
المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلا في هذا الطعن ينحول له فيه
الطعن في الحكم الصادر ضد الموكل ، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ
ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحت هو الطعن في الحكم مما لا يملك
المحامي أن ينب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أعطى بسوء نية للجنة عليها شيكا بمبلغ
عشرة آلاف جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعت اللجنة عليها بحق مدني
قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيرا على سبيل التعويض المؤقت . كما رفعت المدعية بالحقوق
المدنية ضده جنحة مباشرة طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ عشرة
آلاف جنيه بصفة تعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء إصداره لها
الشيك سالف الذكر . وقد قررت المحكمة الجزئية ضم هذه الدعوى الأخيرة إلى
الدعوى العمومية . وأمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول
الدعوى . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة

مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني ألفين وخمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمدعية بالحقوق المدنية والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الإدعاء بالحق المدني وألزمت المدعية المصروفات المدنية. فطعن في هذا الحكم وكيل الوكيل عن المدعية بالحقوق المدنية بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الثابت من تقرير الطعن أن الذي قرر به هو السيد ... وكيل الأستاذ ... المحامي عن ... " المدعية بالحقوق المدنية " . ولما كان الطعن بالنقض لا يقبل شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلا من كاتب المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلا في هذا الطعن ينحول له فيه الطعن في الحكم الصادر ضد الموكل، ومثل هذا التوكيل باطل، لما فيه من إسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي يحتم هو الطعن في الحكم مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به . لما كان ذلك، فإن الطعن على الوجه الذي تم التقرير به يكون مخالفا لما رسمه القانون ويتعين عدم قبوله شكلا ومصادرة مبلغ الكفالة .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب على ، وحسن خالد المستشارين .

(٧٣)

الطعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ القضائية :

دفاع . طلب التحقيق . متى تلتزم المحكمة بإجابته .

مدم استيفاء المتهم دفاعه شفها قبل حجز القضية للحكم . تقدمه بطلب التحقيق في مذكرة المصريح
له بتقديمها . إغفال هذا الطلب . قصور . مال .

إذا كان الثابت أن الدعوى حجزت للحكم بجلسة معينة مع الإذن للمتهم بتقديم
مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع المتهم شفها . وفي الأجل
المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى فيها إلى طلب ندب خبير لمعرفة عمل العمال المشار
إليهم في موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التي يمكن أن تصرف لهم ،
وهل تكفي الملابس التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من عدمه ، غير أن المحكمة
الاستئنافية قضت بالإدانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات
الجوهرية التي تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها — فإن إغفال
هذا الرد يجعل الحكم مشوبا بالقصور مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم ينفذ الاشتراطات الصحية بالنسبة لعمال
الفرق المشتغلين بالشركة وهو تزويدهم بملابس واقية لا تسمح بمرور المياه لأجسامهم
لحمايتهم من الرطوبة حسب طبيعة عملهم في الماء . وطلبت عقابه بالمواد ٢٦
و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ١ و ٢ من القرار
الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد

الإتهام بتغريم المتهم مائتي قرش مع تعدد العقوبة بالنسبة للخمسة عمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ذلك أن الدفاع عن الطاعن طلب بمذكرته المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٩٥٩/٩/٢٢ ندب خبير لتحديد نوع الملابس التي يمكن أن يزود بها عمال الفرق المشتغلين بالشركة وهل تكفي الملابس التي تصرفها الشركة فعلا لوقايتهم أم أنها غير كافية ولكن المحكمة أهدرت هذا الطلب ولم ترد عليه في أسبابها بصرف النظر عن قبوله أو رفضه رغم كونه من الطلبات الجوهرية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من محكمة ثاني درجة حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن وهو مدير شركة صنادل بقناة السويس لم يزود العمال محمد إبراهيم الدسوقي وعبد الرحيم سليم وفؤاد محمد الغرباوى ورضوان على أحمد ومصطفى الشرقاوى الذين يعملون لديه في مياه البحر إلا بحذاء من الكاوتشوك وفانلتين من الصوف لا تكفي لوقايتهم من الرطوبة والبرد ولا تمنع وصول المياه لأجسامهم — واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الطبيب حسن عز الدين الجمل المفتش بالإدارة العامة للعمل وما أثبتته بمحضره وإلى أقوال العمال محمد إبراهيم الدسوقي وعبد الرحيم سليم وفؤاد محمد الغرباوى ورضوان على أحمد .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن القضية حجزت للحكم بجلسته ١٩٥٩/٩/٢٢ مع الإذن للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه ولم يسبق هذا الحجز واستيقاء دفاع الطاعن شفويا ، وفي الأجل المحدد قدم الطاعن مذكرة بدفاعه انتهى

فيها إلى طلب نذب خبير لمعرفة عمل العمال المشار إليهم في موضوع التهمة
ولتحديد نوع الملابس الواقية التي يمكن أن تصرف لهم — وهل تكفي الملابس
التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من عدمه غير أن المحكمة الاستئنافية المطعون في
حكمها قضت بالإدانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية
التي تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها . لما كان ذلك ، وكان
إغفال هذا الرد يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور مستوجبا للنقض .
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

العدد الأول - السنة الثانية عشرة

فهرس هجائي موضوعي

(١) الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائرية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	دعوى مدنية . اختصاص .
١	١	شرط اختصاص المحكمة الجزائرية بنظر دعوى التعويض . من هو المسئول عن الحقوق المدنية بنص المادة ١٤٢ عقوبات سوري ؟ عدم جواز مقاضاة شركة التأمين أمام المحكمة الجزائرية . علة ذلك . حق المضرور في مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة . ماهية هذا الحق المباشر الوارد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير السوري

(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

نقابات

محاماة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القيد بجدول المحامين .
٩	١	شرطه . حسن السمعة والاحترام . الأمر في ذلك تقديرى للجنة القيد . رد اعتبار الطالب . أثره : يحو حكم الإدانة وآثاره بالنسبة للمستقبل ولكن لا يترتب عليه نحو الجريمة في ذاتها ...
١٣	٢	شروط القيد بالجدول . ما لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للمهنة . اشتغال الطاعن ساعيا فكتبا . لا يمنع من قيده
١٦	٣	شروط القيد بالجدول . وجوب توافر شرطين : الأول يتعلق بأهلية الاحترام . الواجب للمهنة والثاني يتعلق بذمة طالب القيد وشرفه . ذلك تقديرى للجنة القيد . بشرط أن يكون تقديرها سائغا .
١٩	٤	مناط القيد بالجدول . انقطاع صلة الموظف بوظيفته بإحدى مصالح الحكومة أو غيرها قيل طلب القيد . وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف . علة ذلك . المادة ١ و ٢ / ٤ من قانون المحاماة

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٩	٤	قرار لجنة القيد . ماهيته . قرار إداري . للجنة صحيحة متى ثبت لها أن مبناه وقائع غير صحيحة وأن شروط القيد لم تكن كلها أو بعضها مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول
٢٥	٥	الطعن في قرارات رفض القيد بالجدول . إجراءاته . وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية . المادة ٢ من قانون المحاماة . وجوب حصول التقرير وتقديم الأسباب في خلال ميعاد الثلاثين يوما

(ج) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إتلاف :
٢١٨	٣٦	إتلاف أوراق حكومية واختلابها . المادتان ١٥١ و ١٥٢ عقوبات . محضر المحضر في يد المندوب لتوقيعه من بين تلك الأوراق . جهل الجاني بشخص حافظ الأوراق . لا ينفي قيام القصد الجنائي . طلة ذلك
		إثبات :
		(راجع أيضا . إجراءات المحاكمة . تحقيق . تفتيش . حكم . دفاع) .
		الإثبات بوجه عام :
٣٣٦	٦٤	العبرة باقتناع القاضي الجنائي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة
٣٧٣	٧٠	تساند الأدلة وحدة تتكون منها عقيدة القاضي
		اعتراف :
٣١١	٥٩	شروط صحته . الإقرار به طواعية واختيارا . متى لا يؤثر الخوف في صحته ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حرية محكمة الموضوع في تقدير صحته وقيمته . نص المادة
٣٢٤	٦٢	١١٤٠ ج . هو تحذير لأمور السجن من اتصال رجال السلطة بالمسجون . لا يترتب على هذا الاتصال بطلان للإجراءات ...
٧٩	١١	الخطأ في تسمية إقرار المتهم اعترافا والقضاء في الدعوى بناء عليه . لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم ...
		أوراق :
٣٣٦	٦٤	حجية الأوراق الرسمية . مثال . دفتر الأحوال بالقسم . القاضي الجنائي في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد منها . إن هي إلا عناصر إثبات . حجية الأوراق الرسمية . محلها في الإجراءات المدنية والتجارية ...
٥٨	٧	محضر التحقيق محرر رسمي . هو حجة بما يثبت فيه . هذه الحجة لا تحول بين المتهمين وبين إبداء دفاع يعارض ما أثبت فيه ...
٢٥١	٤٥	إثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعيا . هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابه عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم . لا إشراف لمحكمة النقض على هذا التقدير ...
		خبرة :
٢٥١	٤٥	رأي الخبير . المحكمة هي الخبير الأعلى . نطاق هذا المبدأ ...
٢٨٧	٥٣	رأي الخبير . ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة حقها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت والترجيح بين أقوال الخبراء المتعارضة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهود : (راجع أيضا إجراءات المحاكمة . نيابة عامة)
٣٢٤	٦٢	شهادة . إفشاء . لا تمنع المادة ٢٨٦ ١ . ج . الشاهد من الشهادة ضد زوجه أو قريبه . هي تعفيه من الشهادة إن أراد ذلك . الإفشاء المحظور بنص المادة ٢٠٩ مرافعات . شروطه
١٢٠	٢١	تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية . الضوء وكفايته — وإن كانا من الأمور الموضوعية — إلا أنه لا يمكن التعويل في تحقيقهما على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة للقطع بحقيقة الأمر فيه
٨٧	١٣	قتل عمد . نية إزهاق الروح . ماذكره شهود الإثبات بخصوصها . لا يقيد المحكمة في استخلاصها
		قرائن :
١٢٠	٢١	التقويم . وجود البدر مكتملا شيء وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوءه إلى مكان بعينه شيء آخر . فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم ...
		الإثبات وصلته بالتسبيب .
٣٦٠	٦٩	ذكر مؤدى الأدلة التي كون منها القاضي عقيدته . البيان المعول عليه في هذا الصدد هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ...
٣٦٠	٦٩	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . التزامها ببيان مؤدى الأدلة التي استندت إليها في الإدانة . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوال شهود النقي والرد الصريح عليها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٤٠	٦٥	شهادة. سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنته محضر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام المتهم دون بيان العلة. يكفي في ذلك الرد الضمني
		إجراءات المحاكمة : (راجع أيضا تحقيق . دفاع . نيابة عامة) .
٢٨	١	مالا يبطلها . بدء المحكمة بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني
٢٨	١	سقوط الحق في التمسك ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة بعدم اعتراض محامي المتهم رغم حصوله في حضوره ...
٧٩	١١	شفوية المرافعة . مالا يوفر الإخلال بها . عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإجابة طلب تحقيق لم تره لزوم إجراءات : التفاتها عن طلب سماع شهود الإثبات للتنازل الضمني عنه أمام محكمة أول درجة
٣٠٤	٥٧	شفوية المرافعة . جواز الاستغناء عن سماع الشهود إذا تعذر سماعهم أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ ج . معدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧
٣٥٣	٦٧	للمحكمة أن تستغني عن سماع الشهود إذا قبل المتهم ذلك صراحة أو ضمنا
٧٩	١١	تلاوة أقوال الشهود . هي من الرخص التي ناطها الشارع بالمحكمة . وجوبها في حالة طلبها من المتهم أو المدافع عنه ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٠	٢١	طلب سماع شاهد أساسي . رفض إجابته بمقولة تعذر سماعه دون تتيه المحكمة إلى ما تحويه أوراق الدعوى من إجابات متعارضة في هذا الشأن ، وكون الشاهد مستخدما في مصلحة عمومية مما قد يوصل البحث إلى الإيهتداء إليه . يعيب إجراءات المحاكمة
١٢٠	٢١	دفاع . قول الحكم إن الشاهد إنما يشهد عن واقعة يشهد بها غيره مع تناول شهادته وقائع مهمة أثرت في عقيدة المحكمة . وثبوت عدم استحالة سماعه . إخلال بحق الدفاع
٣٥٣	٦٧	طلب فتح باب المرافعة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ ...
١٩٩	٣١	استجواب المتهم . استيضاح المتهم عما ورد في صحيفة حالته الجنائية . ليس استجوابا
		إحالة : (راجع ارتباط . نيابة عامة) .
		إحراز : (راجع سلاح) .
		اختصاص : (راجع أيضا . أحكام الهيئة العامة . تحقيق . حكم . دعوى مدنية . نيابة عامة) .
		شروط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدعى به أمامها ، وجوب توافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر . توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام . المدعى عليه في الدعوى المدنية : من هو المسؤول عن الحقوق المدنية المشار إليها بنص المادة ٢٥٣ ج . عدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . الإختصاص للمحكمة المدنية . طلة ذلك
٢٦٣	٤٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختلاس أموال أميرية :
		نوع الشيء المختلس . أموال هيئة قناة السويس . أصبحت من أموال الدولة اعتباراً من تاريخ تأميم شركة القناة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ . انطباق المادة ١١٣ عقوبات إذا اختلسها موظف عمومي . لافرق — في حدود هذه الجريمة — بين أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة
١٠٤	١٧	
		صفة مأمور التحصيل . يكفي قيام المتهم بعملية التحصيل بحسب توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية . لا يشترط النذب الكاتبى
٢٥١	٤٥	
		تسهيل الاستيلاء عليها . مال الدولة موضوع الجريمة . قيمة الفرق بين ماورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة ...
١٩١	٢٩	
		اختلاس أوراق حكومية : (راجع إتلاف) .
		إخفاء :
		أشياء مسروقة . توفر عنصر الإخفاء بمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة . لا تشترط نية التملك
٩٨	١٦	
		أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة . توفر الفعل المادى بميازاة الشيء مهما كان سببها . لا يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك
٢٨٤	٥٢	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		ارتباط : (راجع أيضا عقوبة . نيابة عامة) .
		ارتباط الجرائم . إحالتها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جنايات المادة ٢١٤/٣ أ.ج . المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط المشار إليها في النص : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات . أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض المتهمين : جواز الإحالة المباشرة بالنسبة للجميع . علة ذلك . عدم تجزئة الدعوى
١٧٤	٢٧	ارتباط المادة ٣٢ عقوبات . مثال . عرض رشوة وإخفاء مسروقات
٣٣٠	٦٣	تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى . لا يفيد حتما قيام ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢ عقوبات
٢٨	١	أسباب الإباحة وموانع العقاب : (راجع أيضا حكم "تسييه") .
		موانع العقاب . الضرورة . ماهيتها . متى لا تتوافر . ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده
٣٣٠	٦٣	استثناءف : (راجع أيضا . إجراءات المحاكمة . حكم . تقض) .
		مناط جواز استثناء النيابة . طلبها الحكم بغرامة تجاوز خمسة جنهات . يتحقق ذلك متى كان نص القانون الذي تطلب تطبيقه ينص على عقوبة يزيد حددا الأدنى على هذا القدر . مثال . المادة ١٩ من القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن السجل التجاري
١١٠	١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٦٠	٤٦	استثناء النيابة للحكم الغيابي — متى يسقط ؟ بتخفيف الحكم الصادر في المعارضة للعقوبة المقررة للمقضى بها غيابيا بإيقاف تنفيذها . إيقاف التنفيذ عنصر من عناصر تقدير العقوبة
٣٥	٢	آثاره . الفصل في استثناء النيابة للحكم الغيابي معلق على مصير المعارضة المقامة من المتهم أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . تصحيحه بالحكم بإيقاف نظر استئناف النيابة حتى يفصل في تلك المعارضة
٧٩	١١	شفوية المرافعة . عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب تحقيق لم تر هي لزوم إجرائه . التفاتها عن طلب سماع شهود الإثبات للتنازل الضمني عنه أمام محكمة أول درجة
٣٢٠	٦١	وصف التهمة . المحكمة الاستئنافية مقيدة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى وغير مقيدة بوصفها . عليها أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط عدم إساءة مركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده
٣١٥	٦٠	وصف التهمة . على المحكمة الاستئنافية — بعد لفت نظر الدفاع — تعديل الوصف طالما أن الفعل المادى المكون للجريمة واحد . ليس في هذا تفويت لإحدى درجات التقاضى . مثال . إقامة بناء بدون ترخيص أو إقامته على أرض غير مقسمة
١١٣	١٩	دعوى مدنية . إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية لتبرئة المتهم . وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . طه ذلك

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		استجواب : (راجع إجراءات المحاكمة . تحقيق) :
		استدلالات : (راجع تلبس) .
		استعمال ورقة مزورة : (راجع تزوير) .
		استيقاف : (راجع تفتيش . قبض) .
		اشتباه : (راجع متشردون ومشتبه فيهم) .
		اشتراك :
		وسائله . لا يلزم للعقاب أن يقتن التحريض بالاتفاق
٣٤٠	٦٥	والمساعدة
		اغتصاب :
		اغتصاب أنثى . صورة واقعة يتوافرها الشروع في هذه
١٥٦	٢٥	الجريمة
		أمر بالألا وجهه :
		من له حق الطعن فيه . المواد ١٦٢ و ١٩٣ و ١٢١٠ ج .
		صفة المدعى بالحقوق المدنية . وجوب توافرها عند التحقيق
٤٢	٤	لا أمام جهة الطعن
		نيابة عامة . اقتصار حق المجنى عليه والمدعى المدني في
		الطعن على الأمر القضائي الصادر من النيابة بعد تحقيق بالأوجه
		لإقامة الدعوى . قرار النيابة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة
٣٠٧	٥٨	معينة . هو قرار إدارى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٦	٢٠	آثاره . لا يقيد المحكمة — التي تنظر جريمة العود للاشتباه — ولا يمنعها من تقدير جدية الإتهام
		أمن الدولة :
٢٧٢	٤٩	الجرائم المساسة به من جهة الداخل . الانضمام إلى جمعية ترى إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة والترويج لأي مذهب يهدف إلى ذلك . المادة ٩٨ (١) عقوبات . أركانها . الشيوعية : اصطلاح لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا
		إيقاف تنفيذ : (راجع استئناف . عقوبة) .
		(ب)
		بناء بدون ترخيص : (راجع استئناف . تنظيم . قانون . وصف التهمة) .
		(ت)
		تبديد :
٦٩	٩	وكالة ناظر الوقف . تحقق جريمة التبديد بحصول العيب بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود المادة ٣٤١ عقوبات . من بينها الوكالة بأجر أو مجاناً . ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تبليغ :
٢٤١	٤٢	عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بواجب التبليغ عن الجرائم . المادة ١٢٦ ج
		تجهيز :
١٤٨	٢٤	جواز توافره ولو عرضا من غير اتفاق سابق . مناط مسئولية المشاركين فيه عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذا للغرض منه
		تحقيق : (راجع أيضا إثبات . إجراءات المحاكمة . استئناف . تلبس . دفاع . نيابة عامة) .
٢٣٣	٤٠	وجوب استصحاب كاتب لتدوينه . أثر تخلف هذا الشرط . تحول المحضر الذي يحوره المأمور المشتدب من النيابة العامة للتحقيق — دون الاستعانة بكاتب — إلى محضر جمع استدالات
٢٥١	٤٥	جواز الإطلاع على الأوراق في غيبة المتهم . كل ما للمتهم أن يتمسك بما قد يكون في هذا الإجراء من نقص أو عيب
٣١١	٥٩	استجواب المتهم . حصوله في حضور الضابط . لا يبطله
١٧٤	٢٧	التصرف فيه . الجرائم المرتبطة . إحالتها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جنايات المادة ١٣/٢١٤ ج . وما ارتبط بها من جرائم أخرى
		تفتيش : (راجع أيضا تلبس . تهريب جمركي . قبض . نيابة عامة) .
٥١	٦	المختص بإصدار الإذن . سلطة رئيس النيابة في إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية دون الترام عليه ببيان مبرر الإحالة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٣	٢٣	الاختصاص المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث في دائرة المحكمة. سواء كان ذلك تحقيقا كاملا أم القيام بأحد إجراءاته كالإذن بالتفتيش
٢٠٩	٣٤	اختصاص النيابة — دون القاضي الجزئي — بإصدار الإذن بتفتيش متهم دلت التحريات على مشاركته آخر في إحراز مخدر ...
٣٧٧	٧١	العبرة باختصاص مصدر الإذن بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة
٣٧٧	٧١	عدم لزوم بيان الاختصاص المكاني لوكل النيابة بالإذن الصادر منه
٢٠٩	٣٤	إغفال ذكر اسم الشخص في أمر التفتيش اكتفاء بتعيين مسكنه . لا يبطله . متى ثبت أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بهذا الإجراء
٥١	٦	تنفيذ إذن التفتيش . المراد بمعاوني مأمور الضبط القضائي الذين شملتهم عبارة الندب . لا محل لقصر هؤلاء على المرعوسين وحدهم
٣٦٠	٦٩	ندب ضابط لإجراء التفتيش هو ومن يندبه لذلك . لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين
٢٢٦	٣٨	وضع المتهم نفسه موضع الرية أمام المخبر . ثم إقراره بإحرازه مخدرا . استيقافه واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي . تفتيش المأمور للمتهم . لا بطلان

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٨١	٢٨	تهريب جمركي . ماهية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية . هومن وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم . لا اعتداد بالرضاء بالتفتيش . عدم التقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ...
٣٣٠	٦٣	الدفع ببطلانه . لا يقبل ممن لم يقع التفتيش عليه أو على مسكنه ترصد : (راجع قتل عمد) . تزوير :
٣٤٠	٦٥	المحرر الرسمي . صحيفة افتتاح الدعوى . البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه . مجرد خبر يحتمل الصدق أو الكذب صادر من غير موظف عمومي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير : عند تداخل المحضر بتأييد هذا البيان . تكتسب الصحيفة صفة الرسمية بإعلانها على يد المحضر ...
٦٤	٨	كفاية صدور الورقة من موظف عمومي مختص بتحريرها وحصول تغيير الحقيقة في بياناتها ...
٣٥٦	٦٨	اصطناع ورقة وإعطاؤها مظهر الأوراق الرسمية . توافر الجريمة ولو كانت مذيلة بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك ...
٢٢٩	٣٩	إغفال المتهم التعليمات بشأن طريقة التصحيح المسموح به . متى لا ينفي مسئوليته . إذا كان مقصودا منه تحقيق ما رمى إليه بشأن تغيير الحقيقة . مثال في دفاتر توزيع أراضي طرح البحر ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٤	٨	الضرر . توافره . بوضوح التزوير ما دام أن تغيير الحقيقة يجوز أن يتخذ به بعض الأفراد استعمال المحرر المزور :
٦٤	٨	يكفى لتوافره مباشرة الاستعمال في معاملات الأفراد تعويض : (راجع دعوى مدنية) . تلبس :
٢٨٠	٥١	المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة . يستوى في تبينها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائيا أو أنه تعتمد إسقاطها
١٧٠	٢٦	تكشفه عن إجراء مشروع . مثال . مطالبة شخص بتقديم بطاقته الشخصية عملا بالمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . ظهور مخدر عالق بالبطاقة . صحة القبض على المتهم وتفتيشه الأمر بعدم التحرك . الذي يصدره رجل الضبط القضائي في المكان الذي دخله لتفقد الأمن . ما هيته . إجراء تنظيمي . لا يعد قبضا أو استيقافا . مثال
١٧٠	٢٦	تنظيم : (راجع أيضا قانون) . بناء بدون ترخيص . المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني . لزوم الحصول على الرخصة ولو كانت الأرض المقام عليها البناء من الأملاك العامة . علة ذلك
١٩٦	٣٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تهريب جمركي :
١٨١	٢٨	خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية . ما هية كل منهما ...
١٨١	٢٨	مأمورو الضبط القضائي . من لهم هذه الصفة ...
٧٣	١٠	مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص . من لهم هذه الصفة ...
		تفتيش . ما هية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية . هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم . لا اعتداد بالرضا بالتفتيش . عدم التقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ...
١٨١	٢٨	...
		(ج)
		جرح وضرب :
٩١	١٤	عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء ...
		جريمة : (راجع شروع) .
		جمارك : (راجع تهريب جمركي) .
		(ح)
		حكم : (راجع أيضا دفاع) .
		بياناته :
		تاريخ صدوره . بيان جوهرى . أثر ذلك : بطلان الحكم عند خلوه من هذا البيان . امتداد البطلان إلى الحكم الاستثنائي الذى أيدته لأسبابه دون أن ينشئ لقضائه أسبابا خاصة ...
٢٤٩	٤٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧٠	٤٨	ما يقطع بمحصل التوقيع عليه . ظهور الآثار المنبئة عن ذلك وعدم إثارة عدم التوقيع عليه أمام المحكمة الاستئنافية
٩١	١٤	ما لا يلزم بيانه . جرح وضرب . عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء
٢٣٨	٤١	بقعة وقوع الجريمة . متى لا تلتزم المحكمة بتحديد ما لا تكون مؤثرة في الاختصاص أو عنصرا من عناصر الجريمة أو ظرفا مشددا للعقوبة
		تسببيه :
٣٦٠	٦٩	ذكر مؤدى الأدلة التي كون منها القاضي عقيدته في الحكم . البيان المعول عليه هو ذلك الجزء الذي يبدو اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع
٣٦٠	٦٩	إلتزام الحكم ببيان مؤدى الأدلة التي استند إليها في الإدانة . عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي والرد الصريح عليها . القضاء بالإدانة رد ضمنى
		ما لا يعيبه :
٣٦٠	٦٩	إيراد الحكم أقوال شهود النفي على خلاف مؤداها . لا يؤثر في سلامته . متى كان قد أبدى عدم ارتياحه لأقوالهم ولم يعول عليها
٣٢٤	٦٢	جواز الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر متفقة معها
٧٩	١١	الخطأ في تسمية إقرار المتهم اعترافا والقضاء في الدعوى ببناء عليه . لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٣٤٠	٦٥	حكم غيابي . محكمة الجنايات . تسييبه عند إعادة المحاكمة
٣٤٠	٦٥	التفات المحكمة عما تضمنته محضر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام المتهم دون بيان العلة . يكفي في ذلك الرد الضمني ... ما يعيبه :
٣٠١	٥٦	عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . قصور
٢٧٢	٤٩	أمن الدولة . الجرائم الماسة به من الداخل . عدم استظهار الحكم عنصر الإلتهاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة في جرائم المادة ٩٨ (١) عقوبات . وعدم توضيحه مدى مطابقة الأغراض المنشودة للأهداف المؤممة قصور
		(خ)
		خبير : (راجع لإثبات " خبرة ") . خيانة أمانة : (راجع تبديد . وكالة) .
		(د)
		دخول منزل : (راجع دعوى جنائية . زنا) . دعوى جنائية :
٢٠٦	٣٣	متى لا يتوقف تحريكها على شكوى المجنى عليه . الدخول إلى منزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه . جريمة المادة ٣٧ عقوبات . تحققها ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها . لا يشترط القانون شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى مدنية : (راجع أيضا استئناف. تقض. وأحكام الهيئة العامة).
٢٦٣	٤٧	اختصاص . شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدعى به أمامها . وجوب توافر السببية المباشرة بين الجريمة والضرر . المدعى عليه في الدعوى المدنية . من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار إليه بنص المادة ٢٥٣ أ.ج . عدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . الإختصاص للمحكمة المدنية . علة ذلك
٤٢	٤	وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون لإقامتها ... استئناف . إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة . وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . علة ذلك
١١٣	١٩	الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها . وجوب تربص المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في الطعن على الحكم الحضورى النهائى بالنسبة إليهما ما دام قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة للمتهم . دلة ذلك
٢٩٣	٥٤	مسئولية المتبوع عن التابع . أساسها . متى تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة
٤٦	٥	اجتماع طريقين للتعويض . صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للتأمين له بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة وغيرهم . علة ذلك . اختلاف مصدر كل حق من الآخر ...
١٣١	٢٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣١	٢٢	عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض دفاع : (راجع أيضا . إجراءات المحاكمة . تحقيق . حكم "تسليمه") .
٢٨	١	طلب التحقيق . متى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . إذا كان طلبا جازما صريحا طلب التحقيق . عدم استيفاء المتهم دفاعه شفويا قبل حجز القضية للحكم . تقدمه بطلب تحقيق في مذكراته المصرح له بتقديمها . إغفال هذا الطلب . قصور . مثال
٣٨٢	٧٣	طلب سماع الشهود . رفضه . اضطراب الدفاع لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود . الحكم في الدعوى دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع
٣٠٤	٥٧	طلب إجراء تجربة . التقويم . وجود البدر مكملا شيء وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوئه شيء آخر . فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم . رفض إجراء التجربة لأسباب غير كافية . إخلال بحق الدفاع
١٢٠	٢١	متى لا تلتزم المحكمة بإجابته . طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة : عند عدم بيان وجه الارتباط وعدم التمسك بانطباق المادة ٣٢ عقوبات
٢٨	١	طلب تأجيل . متى لا يعاب على المحكمة الالتفات عنه
٢٥١	٤٥	طلب فتح باب المرافعة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته
٣٥٣	٦٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٩	١١	طلب سماع شهود الإثبات . لا تلتزم المحكمة بإجابته . عند تنازل المتهم دلالة عن سماعهم أمام محكمة أول درجة
٣٥٣	٦٧	استغناء المحكمة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم ذلك صراحة أو ضمنا . لا إخلال بحق الدفاع
٨٣	١٢	طلب المعاينة . عدم التزام المحكمة بإجراء المعاينة — رغم تقضى الحكم لقصوره في الرد على طلبها — ما دامت لم تر لزوما لها وبررت رفض القيام بها بأسباب سائغة
١٥٦	٢٥	طلب معاينة . مثال في طلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة وإنما قصد به إثارة الشبهة فيما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة . لا على المحكمة إن رفضت إجابته
٣٦٠	٦٩	طلب معاينة . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند صياغته في صيغة رجاء
٣٦٠	٦٩	طلب معاينة . كفاية الرد الضمني عليه . مثال
٢٨٧	٥٣	طلب ندب خير مرجح . عدم إجابته . إكتفاء المحكمة بمناقشة الطبيب المشرح . لا إخلال بحق الدفاع
٢٥١	٤٥	طلب ضم أوراق . استحالة تحقيقه لا تمنع من إدانة المتهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى
١٣١	٢٢	دفاع . ظاهر البطلان . لا يستأهل ردا
٢١٨	٣٦	الدفاع القانوني الظاهر البطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه ...
٢٤٦	٤٣	الدفاع الموضوعي الذي يكفي فيه الرد الضمني . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٦٠	٦٩	قبض . الدفع ببطلانه . متى يكون دفاعا موضوعيا . إذا لم يكن صريحا بل عرضه الدفاع في مقام المفاضلة بين تصوير المتهم وتصوير الضابط للواقعة
		(ر)
		رد اعتبار :
٩	اقتابات	رد الاعتبار يحو حكم الإدانة وآثاره بالنسبة للمستقبل . ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها
		رشوة :
٢٩٧	٥٥	اختصاص الموظف . يشترط للتجريم أن يكون العمل داخلا كليا أو جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة
٢٤١	٤٢	توافر أركانها . ولو كان العطاء سابقا أو معاصرا أو لاحقا ما دام الامتناع عن أداء واجبات الوظيفة أو الإخلال بها كان بناء على اتفاق سابق . مثال
٢٢٩	٣٩	علم الشهود بأنهم يدفعون ما لا يجب عليهم أدائه . لا ينفي مسؤولية المرتشي
٢٩٧	٥٥	شروع . بأركان الشروع في الرشوة لا تختلف عن أركان الجريمة التامة
٢٤١	٤٢	الغرض منها . الإخلال بواجب التبليغ عن الجرائم . كون هذا الإخلال يشكل جريمة في ذاته : حكم القانون لا يتغير . المادة ١٠٨ عقوبات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ز)
		زنا :
٢٠٦	٣٣	لا يشترط القانون شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا...
		(س)
		سلاح :
٢١٥	٣٥	الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل . إنما يجوز الترخيص بحملها بشروط خاصة
٩٨	١٦	الإحراز . هو مجرد الاستيلاء على السلاح . ولو كان لأمر عارض . يكفي في ذلك القصد الجنائي العام
٢٠٢	٣٢	ماهية الظرف المشدد لعقوبة إحرازه المقرر بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح . هي حالة خاصة وليست عودا
٢١٥	٣٥	مصادره . نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وجوب تفسيره على هدى المادة ١/٣٠ عقوبات التي تمنح حقوق الغير حسن النية . عدم جواز مصادرة السلاح المرخص بجملة للمالك الذي لم يسهم في الجريمة
		(ش)
		شروع :
١٥٦	٢٥	صورة واقعة يتوافرها الشروع في جنابة اغتصاب أثى ...
٢٩٧	٥٥	رشوة . أركان الشروع فيها لا تختلف عن أركان الجريمة التامة...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	شيعية : (راجع أيضا أمن الدولة).
٢٧٢	٤٩	اصطلاح "الشيعية". لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا
		(ع)
		عاهة : (راجع جرح وضرب . مسئولية جنائية) .
		عقوبة : (راجع أيضا ارتباط . دفاع . سلاح . معارضة) .
		تعدد الجرائم . مثال . عمل . القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .
		عدم سداد الاشتراكات للتؤسسة وعدم الاشتراك فيها . يجمعهما
		غرض جنائي واحد والارتباط بينهما غير متجزئ . وجوب
٢٢٢	٣٧	إعمال المادة ٣٢ عقوبات
		مواد مخدرة . الأمر بإيداع المدمنين على تعاطيها إحدى
		المصحات للعلاج . المادة ٣٧/٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
٣٦٠	٦٩	ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جوازي للمحكمة ...
		إيقاف التنفيذ . ماهيته . هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة
٢٦٠	٤٦	له أثر في كيانها
		عمل : (راجع ارتباط . عقوبة) .
		عود :
		مجرمون أحداث . العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة
٢٠٢	٣٢	الجديدة التي تثور بمناسبة مسألة العود — لا بالنظر إلى الحكم السابق

رقم المادة	رقم القائمة	
		(غ)
		غرفة اتهام : (راجع أيضا تقض) .
		القرار الصادر من النيابة العامة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو قرار إداري . عدم جواز استئنافه أمام غرفة الاتهام
٣٠٧	٥٨	
		(ف)
		فاعل أصلي :
		قتل عمد . مثال . المساهمة في الجريمة بطريقة أصلية : التواجد على مسرح الجريمة . مراقبة الطريق وحراسة الآخرين حتى يتمكنوا من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم
٣٤٧	٦٦	
		(ق)
		قانون :
		مسئولية جنائية . الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بـعذر . مثال في الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
٢١٨	٣٦	
		تفسيره . مثال . تنظيم . جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
١٩٦	٣٠	
		الإلغاء الضمني . ما لا يوفره . مثال . تهريب جمركي . ما ورد في المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يعارض ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ وإنما يكملها . علة ذلك
٧٣	١٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧٦	٥٠	قانون أصلح . مواد مخدرة . وجوب تقض الحكم عند صدور قانون أصلح . استفادة من لم يقدم أسبابا لطعنه من ذلك
٣٦٠	٦٩	قانون أصلح . مواد مخدرة : إيداع المدمنين على تعاطيها إحدى المصحات للعلاج عملا بالمادة ٣/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جوازى للمحكمة . أثر ذلك
١٧٠	٢٦	قبض : (راجع أيضا تفتيش . دفاع) . الأمر بعدم التحرك الذى يصدره رجل الضبط القضائى فى المكان الذى دخله لتفقد الأمن . إجراء تنظيمى . لا يعد قبضا أو استيقافا . مثال
١٣١	٢٢	قتل وإصابة خطأ : تقدير الخطأ . أمر موضوعى . مثال . خطأ حارس مجاز السكك الحديدية . متى يتوافر . متى يصبح التحدى بنصوص لأئحة السكة الحديد
٨٧	١٣	قتل عمد : (راجع أيضا فاعل أصلى) . نية إزهاق الروح . ما ذكره شهود الإثبات بخصوصها . لا يقيد المحكمة فى استخلاصها
٢٤	٢٧	ترصد . حصوله فى مكان خاص بالجاني . لا ينهى توافره ...

رقم المادة	رقم القاعدة	قذف :
٩٤	١٥	القصد الجنائي في القذف . تحققه ولو كان الإسناد بصفة تشكيكية قصد جنائي : (راجع لإثبات . قتل عمد . قذف . مسئولية جنائية) .
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي : (راجع تلبس . تهريب جمركي) .
		متشردون ومشتبه فيهم :
٣٩	٣	متى تتحقق جريمة العود للاشتباه . القضاء بالبراءة لمجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم . خطأ في القانون . مثال ... العود للاشتباه . صدور قرار في الاتهام المسند إلى المتهم بألا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . لا يقيد المحكمة التي تنظر جريمة العود للاشتباه من تهدير جدية ذلك الإتهام . ليس بلازم أن ينتهي الإتهام إلى حكم بالإدانة
١١٦	٢٠	محاماة : (راجع أحكام الدائرة الجزائية "قابات" . نقض) .
		محكمة جنائيات :
٣٤٠	٦٥	صحة الاستناد إلى ذات أسباب الحكم الغيابي عند إعادة المحاكمة ...
		مجرمون أحداث :
٢٠٢	٣٢	عود . العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التي تتور بمناسبتها مسألة العود — لا بالنظر إلى الحكم السابق ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية جنائية :
٢١٨	٣٦	قانون . الجهل بأحكام التشريعات المكمل لقانون العقوبات ليس بعذر . مثال . الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
١٥٦	٢٥	الإرادة الجنائية . القصد الجنائي المفترض قانونا . الحالة المقصود عليها في المادة ٤٣ عقوبات . تقريرها قاعدة عامة رغم ورودها في باب الإشتراك . مسئولية المساهم في الجريمة عن النتيجة المحتملة . معيار الإحتمال . موضوعي . مثال
٢٤٦	٤٣	عامة مستديمة . مسئولية المتهم عنها ولورفض المجنى عليه إجراء الجراحة لما قدره من خطرهما على حياته
		مصادرة : (راجع سلاح) .
		معارضة :
٣٢٠	٦١	قاعدة " لا يضار المعارض من معارضته " . تعلقها بما يقضى به في المنطوق من عقوبة دون الأسباب
		مواد مخدرة : (راجع تفتيش . قانون أصلح . نقض)
		(ن)
		نقض :
		التقرير بالطعن :
٣٨٠	٧٢	التوكيل بالطعن . لا عبرة بالتوكيل الذي يصدره المحامي لكتابه ليقرر بالطعن بالنقض

رقم المقابلة	رقم القاعدة	
٣٥	٢	الحكم في شكل الطعن . سلطة محكمة النقض في تحديد الحكم المطعون عليه من النيابة العامة ركونا إلى عبارة التقرير وأسباب الطعن
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
٢٩٣	٥٤	الأصل إمكان الطعن بالنقض في الحكم متى تحدد بصدوره مصير الطاعن بصفة نهائية . استثناء . وجوب تربص المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها في الطعن على الحكم الحضوري النهائي بالنسبة لهما ما دام قابلا للطعن فيه بالمعارضة من المتهم . علة ذلك . أثر ذلك . عدم جواز الطعن بالنقض
٣٠٧	٥٨	غرفة الإتهام . مناط جواز الطعن بالنقض فيما تصدره الغرفة من قرارات برفض الطعون المقدمة لها . كون الطعن مرفوعا إليها طبقا للقانون
		أوجه الطعن :
٣٥	٢	الفصل في استئناف النيابة للحكم الغيابي معاق على مصير المعارضة المقامة من المتهم أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . تصحيحه بالحكم بإيقاف نظر استئناف النيابة حتى يفصل في تلك المعارضة
١١٣	١٩	الخطأ في تطبيق القانون . إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية بناء على تبرئة المتهم — لعدم ثبوت الواقعة . وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن :
٢٨	١	بطلان إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . المادة ٣٣٣ أ.ج . عدم جواز التمسك بهذا البطلان — بعد سقوطه — أمام محكمة النقض
٢٥١	٤٥	إثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعيا . هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابه عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم . لا إشراف لمحكمة النقض على هذا التقدير
		آثار الطعن :
٢٧٢	٤٩	الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . تقض الحكم أيضا بالنسبة لمن لم يقدم أسبابا لطعنه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٢٧٦	٥٠	قانون أصلح . مواد مخدرة . وجوب تقض الحكم عند صدور قانون أصلح واستفادة من لم يقدم أسبابا لطعنه من ذلك ...
٣٦٠	٦٩	قانون أصلح . مواد مخدرة . الأمر بإيداع المدمنين على تعاطيتها إحدى المصحات للعلاج . المادة ٣٧/٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تقدير جوازي للمحكمة . أثر ذلك
٨٣	١٢	سلطة محكمة الإعادة . عدم التزام المحكمة بإجراء المعاينة رغم تقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها مادامت لم تزلزوما لها وبررت رفض القيام بها بأسباب سائغة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نيابة عامة : (راجع أيضا . تفتيش) .
٥٨	٧	النيابة جزء من السلطة القضائية والتحقيق الذي يباشره أعضاؤها عمل قضائي . لا يصح اعتبار المحقق كالشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه
٥٨	٧	جواز استدعاء مأموري الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهودا في القضايا التي باسروا فيها أعمالا
٥١	٦	صحة تكليف رئيس النيابة أحد وكلاء النيابة الكلية بأى عمل من أعمال التحقيق . سلطته في إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية دون التزام عليه ببيان مبرر الإحالة
١٤٣	٢٣	اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . أساس ذلك
١٧٤	٢٧	تحقيق . التصرف فيه . الجرائم المرتبطة . إحالتها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة ٢١٤/٣ ج . ١ . وما ارتبط بها من جرائم أخرى
٣٠٧	٥٨	ماهية القرار الصادر من النيابة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو قرار إداري
		(و)
		وصف التهمة :
١٩٩	٣١	تعديله . تنبيه الدفاع . لا يتطلب القانون شكلا خاصا لحصوله

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣١٥	٦٠	استئناف . على المحكمة الاستئنافية — بعد لفت نظر الدفاع — تعديل الوصف طالما أن الفعل المسمى المكون للجريمتين واحد . ليس في هذا تفويت لإحدى درجات التقاضي . مثال . إقامة بناء بدون ترخيص أو إقامته على أرض غير مقسمة
٣٢٠	٦١	استئناف . على المحكمة الاستئنافية أن تطبق القانون على وجهه الصحيح ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده وكالة :
٦٩	٩	ناظر الوقف — شرعا وفي القانون — أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين

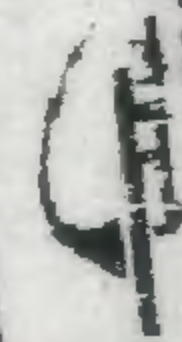
(د) القواعد المدنية
وبعض المبادئ العامة
التي قررتها الدائرة الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<u>أولا - أحكام الهيئة العامة للمواد الجزائية :</u>
		دعوى مدنية . مسئولية عقدية :
		مسئولية شركة التأمين أمام المضرور ناشئة عن عقد التأمين .
		وليس عن الجريمة . حق المضرور في مقاضاة تلك الشركة مباشرة
١	١	أمام المحكمة المدنية المختصة
	هيئة عامة	
		<u>ثانيا - أحكام الدائرة الجزائية :</u>
		(أ)
		أموال :
		أموال الدولة الخاصة . وصف الشارع أموال هيئة قناة السويس
١٠٤	١٧	بأنها أموال خاصة تميزها لها من أموال الدولة العامة
		(د)
		دعوى مدنية :
		مسئولية المتبوع . متى تتوافر علاقة السببية بين خطأ التابع
٤٦	٥	والوظيفة . أساس هذه المسئولية
		تعويض . صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ
		التأمين المستحق للتأمين له عملا بأحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ .
		بأنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وغيرهم .
١٣١	٢٢	اختلاف مصدر كل حق عن الآخر

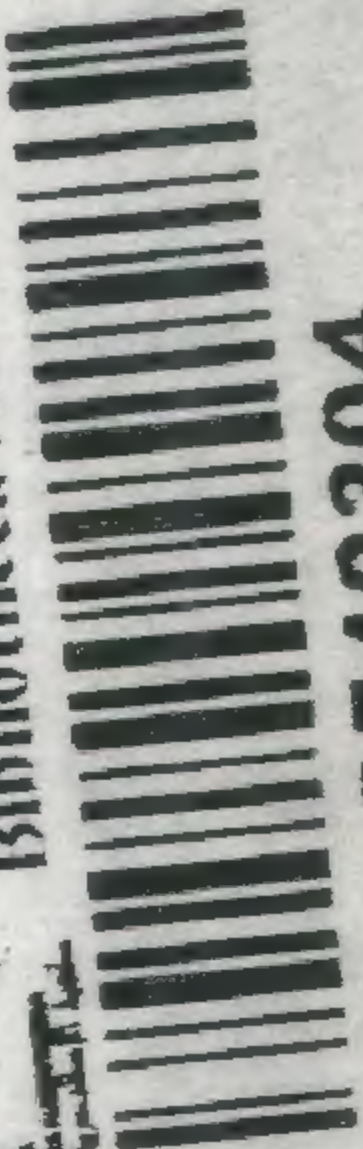
رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣١	٢٢	تعويض، عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض... .. (ط)
٣٨٠	٧٢	طعن : نقض . الصفة . بطلان التوكيل الذي يصدره المحامي لكتابه ليقرر بالطعن بالنقض (ق)
١٩	٤	قرار إداري : قرار لجنة القيد بجدول المحامين قرار إداري . ولها مسجده متى ثبت لها أن مبناه وقائع غير صحيحة وأن شروط القيد لم تكن كلها أو بعضها مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول قابات
٣٠٧	٥٨	القرار الذي تصدره النيابة العامة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو قرار إداري (م)
٢٦٣	٤٧	محام : (راجع طعن . قرار إداري) . مسئولية مدنية . مسئولية عقدية : مسئولية شركة التأمين عن مبلغ التأمين مسئولية عقدية . أساسها عقد التأمين لا الفعل الضار (الجريمة) . وهي ليست من بين الأشخاص المسئولين عن الحقوق المدنية في نص المادة ٢٥٣ أ . ج . علة ذلك . حق الضرر في مقاضاتها مباشرة وفقا لأحكام القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . لا يغير من القاعدة...

(تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الاثنين ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ الموافق ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542304